

العدد ١٠ – المجلد الثالث – خريف ٢٠١٤

الإنسان مدنيٌّ بالطبع، أي لا بُدَّ له من الاجتماع
الذي هوَ المدنيَّةُ في اصطلاحهم وهُوَ معنى العُمْران.

ابن خلدون

حَقِيقَةُ التَّارِيخِ أَنَّهُ خَبَرٌ عَن الاجْتِمَاعِ الإِنْسَانِيِّ الَّذِي هُوَ عُمْرَانُ العَالَم، وَمَا يَعْرِضُ لِطَبِيعَةِ ذَلِكَ العُمْرَانِ مِن الأَحْوَالِ مِثْلِ التَّوَحُّشِ وَالتَّأَنُّسِ وَالعَصَبِيَّاتِ وَأَصْنَافِ التَّغَلُّبَاتِ لِلْبَشَرِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْض، وَمَا يَنْشَأُ عَنْ ذَلِكَ مِن المُلْكِ وَالدُّوَلِ وَمَرَاتِبِهَا، وَمَا يَنْتَحِلُهُ البَشَرُ بِأَعْمَالِهِمْ وَمَسَاعِيهِمْ مِن الكَسْبِ وَالْمَعَاشِ وَالْعُلُومِ وَالصَّنَائِعِ، وَسَائِرِ مَا يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ الْعُمْرَانِ بِطَبِيعَتِهِ مِن الأَحْوَالِ....

وَكَأَنَّ هَذَا عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ. فَإِنَّهُ ذُو مَوْضُوعٍ وهوَ العُمْرَانُ الْبَشَرِيُّ وَالاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ؛ وَذُو مَسَائِلَ، وهيَ بَيَانُ مَا يُلْحِقُهُ مِن الْعَوَارِضِ وَالْأَحْوَالِ لِذَاتِهِ وَاحِدَةً بَعْدَ أُخْرَى. وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ عِلْمٍ مِن الْعُلُومِ وَضْعِيًّا كَانَ أَوْ عَقْلِيًّا....

الاجْتِمَاعُ الإِنْسَانِيُّ ضَرُورِيٌّ. وَيُعَبِّرُ الْحُكَمَاءُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِمْ: "الإِنْسَانُ مَدَنِيٌّ بِالطَّبْعِ"، أَيْ لَا بُدَّ لَهُ مِن الاجْتِمَاعِ الَّذِي هُوَ المَدَنِيَّةُ فِي اصْطِلَاحِهِمْ وهوَ مَعْنَى الْعُمْرَانِ....

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الاجْتِمَاعَ إِذَا حَصَلَ لِلْبَشَرِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَتَمَّ عُمْرَانُ العَالَم بِهِمْ، فَلَا بُدَّ مِنْ وَازِعٍ يَدْفَعُ بَعْضَهُمْ عَنْ بَعْض؛ لِمَا فِي طِبَاعِهِمْ الْحَيَوَانِيَّةِ مِن الْعُدْوَانِ وَالظُّلْمِ... فَيَكُونُ ذَلِكَ الْوَازِعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ يَكُونُ لَهُ عَلَيْهِم الْغَلَبَةُ وَالسُّلْطَانُ وَالْيَدُ الْقَاهِرَةُ؛ حَتَّى لَا يَصِلَ أَحَدٌ إِلَى غَيْرِهِ بِعُدْوَانٍ؛ وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْمُلْكِ....

وَتَزِيدُ الْفَلَاسِفَةُ عَلَى هَذَا الْبُرْهَانِ... أَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْبَشَرِ مِن الْحُكْمِ الْوَازِعِ... بِشَرْعٍ مَفْرُوضٍ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَأْتِي بِهِ وَاحِدٌ مِن الْبَشَرِ؛ وَأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَمَيِّزًا عَنْهُمْ بِمَا يُودِعُ اللهُ فِيهِ مِنْ خَوَاصِّ هِدَايَتِهِ لِيَقَعَ التَّسْلِيمُ لَهُ وَالقبُولُ مِنْهُ، حَتَّى يَتِمَّ الْحُكْمُ فِيهِمْ وَعَلَيْهِمْ مِنْ غَيْرِ إِنْكَارٍ وَلَا تَزْيِيفٍ. وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ لِلْحُكَمَاءِ غَيْرُ بُرْهَانِيَّةٍ كَمَا تَرَاهُ؛ إِذِ الْوُجُودُ وَحَيَاةُ الْبَشَرِ قَدْ تَتِمُّ مِنْ دُونِ ذلِكَ بِمَا يَفْرِضُهُ الْحَاكِمُ لِنَفْسِهِ، أَوْ بِالْعَصَبِيَّةِ الَّتِي يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى قَهْرِهِمْ وَحَمْلِهِمْ عَلَى جَادَّتِهِ.

ابن خلدون، **المقدّمة**

المحتويات



دراسات



مها شعيب*

دلالات تأثير تهميش التماسك الاجتماعي في المدارس الثانوية في اتجاهات التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية في لبنان

ركز اتفاق الطائف (١٩٨٩) الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان على الدور المهم الذي يمكن التربية أن تؤديه في تعزيز التماسك الاجتماعي. وبناء عليه، طُورت سياسة تربوية تبنّت التربية على المواطنة كأحد الهدفين الرئيسيين لمناهج ما بعد اتفاق الطائف التي دخلت حيز التطبيق في سنة ١٩٩٧.

بعد مرور زهاء العقدين على تطبيق المناهج الجديدة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى تساهم المدارس والنظام التربوي في تعزيز التماسك الاجتماعي في لبنان؟ وإزاء ازدياد التشاحن الطائفي في لبنان، وبشكل خاص منذ اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري، وبلوغه الذروة في الاشتباكات المسلحة سنة ٢٠٠٨، تصبح الإجابة عن السؤال أعلاه أكثر إلحاحًا.

تعالج هذه الدراسة المقاربات المتّبعة حاليًا في المدارس الثانوية في لبنان لتعزيز التماسك الاجتماعي، وانعكاسات هذه الممارسات على توجهات التلامذة السياسية والطائفية والاجتماعية. وقد شملت عيّنة البحث ٢٤ ثانوية، عشر منها حكومية و ١٤ خاصة، بما في ذلك ثانويات علمانية وأخرى دينية. كما ضمت بعض هذه المدارس تلامذة من طوائف مختلفة، بينما ضمت أغلبيتها تلامذة من طائفة واحدة. وأُجريت مقابلات مع الأساتذة والإدارات للوقوف على سياسات المدارس تجاه موضوع التماسك الاجتماعي. كما طُبّق استبيان لتوجهات التلامذة وآرائهم السياسية والاجتماعية، وذلك بغية معرفة أثر سياسات المدارس في آرائهم.

أظهرت نتائج الدراسة لدى أغلب المدارس مفهومًا ضيقًا للتماسك الاجتماعي انحصر في التعددية المذهبية والمواطنة، ولم يشمل مفهوم العدالة الاجتماعية. كما لاحظت الدراسة وجود خمس مقاربات للتماسك الاجتماعي تلازم بعضها مع توجهات طائفية لدى التلامذة.

* مديرة مركز الدراسات اللبنانية، حائزة دكتوراه في التربية والتعليم من جامعة كِمبريدج، ومتخصصة بعلم الاجتماع التربوي.

مقدّمة

شغل تصميم نظام تربوي يعزز التماسك الاجتماعي حيزًا كبيرًا في عقول صانعي السياسات التربوية والأخصائيين التربويين خلال العقدين الماضيين[1]. وتنوعت الاستراتيجيات والمفاهيم المطروحة لتحقيق هذا الهدف، فاختلفت التسميات والتعريفات والمقاربات لهذا المفهوم، منها ما ركز على تعزيز المساواة في فرص الحصول على التعليم، ومنها ما ركز على جانب الانصهار الوطني[2]. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على كيفية مقاربة وممارسة المدارس الثانوية للتماسك الاجتماعي في لبنان، لتعرض تجربته في هذا المجال ومدى فعاليتها.

يقدم لبنان حالة مثيرة للاهتمام لدراسة موضوع التربية في سبيل التماسك الاجتماعي؛ فقد أولى هذا البلد أهمية ملحوظة لتطوير نظام تعليمي يتوخى تعزيز التماسك الاجتماعي بعد الحروب الأهلية التي شهدها. وقد أشار اتفاق الطائف (١٩٨٩) الذي وضع حدًّا للحرب الأهلية اللبنانية، إلى أن التربية وسيلة أساسية لنشر التماسك الاجتماعي. بناء عليه، كان الهدف الرئيسي للمناهج الحكومية التي جرى تطويرها في فترة ما بعد الحرب هو التأسيس لتربية المواطنة[3]. ويجدر الإشارة إلى أن غالبية الثانويات في لبنان هي ثانويات خاصة (والعديد منها ثانويات دينية) تتمتع، بحسب الدستور اللبناني (المادة ١٠) بمساحة كبيرة من الاستقلالية، الأمر الذي يسمح بتطوير ممارسات ونُهج متعددة بشأن التماسك الاجتماعي، وهو ما يجعل لبنان حالة خصبة لفهم دور التعليم الخاص في نشر التماسك الاجتماعي، خصوصًا في الثانويات الدينية.

أُجريت هذه الدراسة في ٢٤ ثانوية، عشر منها حكومية و ١٤ خاصة، بما في ذلك ثانويات علمانية ودينية، تلامذة بعضها من طائفة واحدة، وتلامذة بعضها الآخر من طوائف متعددة قائمة في المدن والأرياف. وفي سبيل تحديد النُهج المختلفة التي تتناول التماسك الاجتماعي، وقفت الدراسة على أهداف الثانويات وأولوياتها وقيمها،ومناهجها الصفية واللاصفية، والبيئة المدرسية، والهيكلية الإدارية وبيداغوجيا التربية المدنية والتاريخ وعلم الاجتماع والدين.

تعريف التماسك الاجتماعي

للوهلة الأولى يبدو مصطلح التماسك الاجتماعي سهل التعريف؛ إذ غالبًا ما يستخدمه الأكاديميون والسياسيون لوصف حالة مجتمع ما. ولكن محاولتنا تعريف المفهوم أظهرت مصاعب تحديده، لأن غالبًا ما يُستخدم بشكل مجازي وغامض. ويعزو جوزيف شان ولارس أُسبيرغ صعوبة تعريف التماسك الاجتماعي إلى كونه مفهومًا جديدًا[4]، بينما ينتقد شان وآخرون المقاربة السلبية للمصطلح واختصاره الآفات كلها في المجتمع[5]، كالفقر والعنف والتهميش ... إلخ، أو اعتباره عملية أو صيرورة بدلاً من

(1) Maha Shuayb, ed., *Rethinking Education for Social Cohesion: International Case Studies*, Education, Economy and Society (Houndmills, Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2012).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) لبنان، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان (بيروت: المركز، ١٩٩٥).

(4) Joseph Chan, Ho-Pong To and Elaine Chan, "Reconsidering Social Cohesion: Developing a Definition and Analytical Framework for Empirical Research," *Social Indicators Research*, vol. 75, no. 2 (January 2006), and Lars Osberg, ed., *The Economic Implications of Social Cohesion* (University of Toronto Press, 2003).

(5) Chan, To and Chan, "Reconsidering Social Cohesion".

اعتباره نهاية أو هدفًا. وعلى الرغم من تعدد تعريفات التماسك الاجتماعي، فإن أغلبها يتفق على أن التماسك الاجتماعي يتمثل في وجود صلة أو رابط يجمع بين الأفراد ويؤثر في سلوكهم.

في الإمكان تصنيف تعريفات التماسك الاجتماعي إلى صنفين: التعددي المعياري (Pluralistic and Normative) والمبسط غير المعياري (Minimalistic and Non-normative).

التعددي المعياري

تُعرّف جوديت ماكسويل التماسك الاجتماعي بأنه يمثّل القيم المشتركة والحد من التفاوت في الثروات والدخل[6]، وأنه شعور عام لدى الناس بقدرتهم على المشاركة في المجتمع ومواجهة التحديات المشتركة، وبأنهم أعضاء في المجتمع نفسه.

تعرّف «شبكة أبحاث التماسك الاجتماعي» (The Social Cohesion Research Network) الكندية التماسك الاجتماعي بأنه العملية الجارية لتطوير المجتمع وخلق قيم وتحديات مشتركة. وفي هذا الإطار رُكز على أهمية تعزيز تكافؤ الفرص وبناء العملية على أساس الشعور بالثقة المتبادلة والأمل والمعاملة بالمثل[7]. ويشترط التماسك الاجتماعي وفق هذا التعريف ترابطًا قويًا بين عدد من النتائج الاجتماعية لسياسات منصفة تشمل الازدهار الاقتصادي والصحة والتعليم والأمن، وتقيّدًا أشد بمعايير السلوك والقواعد المؤسسية، ومشاركة دؤوبة للمجتمع المدني الاجتماعي، وزيادة الدعم السياسي للرعاية الصحية الشاملة وسياسات التعليم. ويرتكز هذا النموذج على مفهوم المعاملة بالمثل التي هي الشرط الرئيسي لتحقيق الاستدامة للنموذج، وإلا تفكّك التماسك الاجتماعي. فإذا ما شعر الأفراد بأنهم لا يتلقون توزيعًا متساويًا وعادلًا للنتائج الاجتماعية، فإنهم سيصبحون أكثر استياء وأقل استعدادًا للتعاون[8]. ويركز هذا التعريف على مفهوم توزيعي للعدالة. يرى شان أن المشكلة تكمن في كيفية توزيع الثروات، ولا يزال النقاش يدور حول أهمية القيم المشتركة في سياسات التماسك الاجتماعي.

ولكن لم يحصل مثل هذا التعريف على الإجماع؛ إذ اشتد الجدال حول ما إذا كان ينبغي للقيم المشتركة أن تكون هدفًا من أهداف التماسك الاجتماعي، كونها تتناقض مع مبادئ الحرية واحترام التنوع. ونتيجة لذلك، قلَّ التركيز على أهمية وجود القيم المشتركة عنصرًا ضروريًا من عناصر التماسك الاجتماعي[9].

وأشارت أيريس يونغ إلى أن مفهوم تبنّي قواعد السلوك والقيم التي يعتمدها جمهور متجانس كمعيار يفرض على الجميع هو مفهوم ظالم[10]، لأنه يضع الأشخاص والمجموعات المهمَّشة في موقع سيئ وأكثر

(6) Judith Maxwell, *Social Dimensions of Economic Growth*, Eric John Hanson Memorial Lecture Series; 8 (Edmonton: University of Alberta, Dept. of Economics, 1996).

(7) Jane Jenson, *Mapping Social Cohesion: The State of Canadian Research*, CPRN Study; F. 03 (Ottawa: Family NetWork, Canadian Policy Research Networks (CPRN), 1998); J. Lavis and G. Stoddart, "Social Cohesion and Health," (Working Paper; no. 99–09, Centre for Health Economics and Policy Analysis, McMaster University, Hamilton, Canada, 1999); Mike McCracken, "Social Cohesion and Macroeconomic Performance," Paper Presented at: CSLS Conference on the State of Living Standards and the Quality of Life in Canada, Château Laurier Hotel, Ottawa, Ontario, 30 – 31 October 1998, and M. Sharon Jeannotte, "Social Cohesion Research Workplan," (Strategic Research and Analysis; 266, Department of Canadian Heritage, Ottawa, 1997).

(8) Dick Stanley, "What Do We Know about Social Cohesion: The Research Perspective of the Federal Government's Social Cohesion Research Network," Canadian Journal of Sociology= Cahiers canadiens de sociologie, vol. 28, no. 1 (Special Issue on Social Cohesion in Canada) (Winter 2003).

(9) Andy Green and Jan Germen Janmaat, *Regimes of Social Cohesion: Societies and the Crisis of Globalization* (Hampshire; New York: Palgrave Macmillan, 2011).

(10) Iris Marion Young, *Justice and the Politics of Difference* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

تهميشًا، وهو ما يصعب اندماجهم، ويقلل من فرص تنافسهم على المناصب والموارد الشحيحة، ويفرض عليهم تعديل انتماءاتهم وهوياتهم من أجل الاندماج في المجتمع(١١). ويرى الكاتب أن خطاب الاستيعاب والقيم المشتركة يحوّل التنوع إلى إقصاء، ويزيد من قوة المجموعة المهيمنة المسيطرة على الأقلية.

ويمكن الاستدلال على التقليل من أهمية القيم المشتركة في تعزيز التماسك الاجتماعي في الكثير من المقالات الأكاديمية والسياسات الحكومية التي كُتبت في هذا المجال مقابل التركيز على التعايش معاً.

المبسط غير المعياري

بينما يركز التعريف المتعدد المعياري في المقام الأول على معالجة أوجه عدم المساواة وتعزيز العلاقات الاجتماعية والتفاعلات(١٢)، لا ترى التعريفات المبسطة غير المعيارية في المساواة سمة أساسية أو شرطًا للتماسك، إذ تعتمد المساواة على النظام السياسي والاجتماعي في السياق المحلي. إن أبرز التعاريف المبسطة غير المعيارية للتماسك الاجتماعي تأتي من غرين وجنمات وتشان وآخرين(١٣). عرّف غرين وجنمات التماسك الاجتماعي بأنه «الميزة التي تجمع مجتمعات بأكملها وأفرادًا من ذاتهم على العمل معًا من دون إكراه، انطلاقًا من مواقف محددة وسلوكيات وقواعد ومؤسسات تعتمد على توافق الآراء بدلًا من الإكراه».

أما بالنسبة إلى موقع التربية من التماسك الاجتماعي، فإنه من المستحيل تجنب التعريف المعياري، لكون التعليم في حد ذاته عملية تحتوي على الكثير من القيم والأهداف الأخلاقية. كما ركز أغلب الأدبيات في مجال التربية من أجل التماسك الاجتماعي على المساواة وتكافؤ فرص الحصول على التعليم، أقله للمرحلة المتوسطة والتربية على المواطنة. وجرى نقد هذه المقاربة الضيقة للتربية من أجل التماسك لاعتمادها مفهومًا توزيعيًا للعدالة هيمنت عليها سياسات النيوليبرالية التي ترى أن أسباب اللامساواة هي سوء توزيع الثروات، وتركّز برامج التماسك الاجتماعي على توزيع جزء صغير من هذه الثروات من خلال برامج الدعم للفئات ذوات الدخل المحدود. وفق يونغ(١٤)، تتجاهل هذه المقاربة الدور الذي تؤديه المؤسسات والبنى الاجتماعية والعلاقات في تحقيق العدالة. وهو يدعو إلى مفهوم علائقي للعدالة الاجتماعية يركز على التعاون الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي على الصعيد الشخصي والجماعة والدولة. وتتميز العدالة التوزيعية بكونها فردية وذرية، بينما تتبنّى العدالة العلائقية مفهومًا شموليًا وغير ذري يُعنى أساسًا بطبيعة العلاقات القائمة بين الأفراد في المجتمع، وليس مدى حصول الأفراد على الثروات. تشترط العدالة العلائقية الاعتراف (recongition) بأن عدم المساواة يكمن في النظم والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك من أجل القضاء على القمع والسيطرة. لا يستتبع هذا الاعتراف القضاء على الاختلافات ولكنه يعيد تقييم الأنماط الاجتماعية وتحويلها بالتمثيل والتواصل بطرق من شأنها أن تغيّر الهوية الاجتماعية للجميع(١٥). وذلك يتطلب التوقف عن إعادة إنتاج التفاوتات نفسها عبر تحدي أسس الظلم المتموضع

(١١) المصدر نفسه.

(12) Regina Berger-Schmitt, "Social Cohesion as an Aspect of the Quality of Societies: Concept and Measurement," (EU Reporting Working Paper; no. 14, Centre for Survey Research and Methodology (ZUMA), Social Indicators Department, Manheim, 2000).

(13) Green and Janmaat, *Regimes of Social Cohesion*, and Chan, To and Chan, "Reconsidering Social Cohesion".

(14) Young, *Justice and the Politics of Difference*.

(15) Nancy Fraser, *Justice Interruptus: Critical Reflections on the "Postsocialist" Condition* (New York: Routledge, 1997).

داخل المؤسسات، كالظلم الاجتماعي؛ ويستدعي تحقيق ذلك المشاركة الكاملة من الأفراد في أي قرارات قد تؤثر في حياتهم. فالمساواة في المشاركة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت المؤسسات والممارسات الاجتماعية تقدم للأفراد الموارد الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية اللازمة للمشاركة. وعليه، فإن تحقيق العدالة في التعليم يوجب التركيز على «التطوير المتساوي لإمكانات كل فرد من أفراد المجتمع» بدلًا من التركيز في المقام الأول على فرص الحصول على التعليم، كما هي الحال في العدالة التوزيعية(١٦).

اعتمدت هذه الدراسة على تعريف تعدادي معياري للتماسك الاجتماعي يتبنّى مقاربة علائقية للعدالة الاجتماعية، إذ رُكّز على المنهاج الدراسي والهيكلية التربوية والكتب المدرسية والبيئة المدرسية والجو داخل الصف، والعلاقات ضمن المدرسة، والديمقراطية في المدرسة، والبيداغوجيات المتبعة والشمولية، بالإضافة إلى العلاقة بين المدرسة والمجتمع(١٧).

سياسات الدولة لتعزيز التماسك الاجتماعي عبر التربية في لبنان ما بعد الحرب

استحدث اتفاق الطائف مبادرة إصلاح تربوي أساسية، داعية إلى تطوير منهاج رسمي جديد ينمّي الوحدة الوطنية (ينص البند ٥-٣ للاتفاق على إعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصهار الوطنيين، والانفتاح الروحي والثقافي، وتوحيد الكتاب في مادتي التاريخ والتربية الوطنية).

نتيجة لذلك، أعّد المركز التربوي للبحوث والإنماء منهاجًا جديدًا في سنة ١٩٩٧ تم تنفيذه في سنة ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من التشديد الكبير على برنامج المصالحة الذي نص عليه الاتفاق، لم يذكر معدّو المنهاج المستحدث بوضوح خطتهم لتحقيق ذلك، إلا أنه يمكن استشراف تلك الخطة من الهدفين الرئيسيين للمنهاج لـ«بناء شخصية الفرد والتأسيس للمواطنة، فقد تبنى المنهاج الجديد مبدأ حقوق الإنسان كنظام للقيم الذي يشكل الجزء الأساسي من برنامج المواطنة»(١٨).

استندت الآلية التي طوّرها المركز المذكور إلى تدريس التربية المدنية والعلوم الاجتماعية والتاريخ، فأُعدّت كتب مدرسية جديدة لجميع المواد، باستثناء التاريخ لأن كتب التاريخ تختلف باختلاف الثانويات اللبنانية التي تدرّس الموضوع. على نحو مماثل، لم ينجح مسعى المركز التربوي للبحوث والإنماء في توحيد تدريس التعليم الديني في الثانويات واستبداله بثقافة الأديان. إلا أن التغيير الوحيد الذي تمكّن المركز من تحقيقه هو جعل التعليم الديني غير إلزامي في المدارس والثانويات الحكومية(١٩).

مرّت ست عشرة سنة على تنفيذ منهاج سنة ١٩٩٧، وكثرت الأسئلة حول فعالية السياسات التربوية ما بعد اتفاق الطائف، خاصة في أعقاب الانقسامات السياسية التي ظهرت في أيار/ مايو ٢٠٠٨ وتحولت إلى صراع مسلح بين الموالاة والمعارضة، ذهب ضحيته أكثر من ١٠٠ شخص.

(16) Kathleen Lynch and John Baker, "Equality in Education: An Equality of Condition Perspective," *Theory and Research in Education*, vol. 3, no. 2 (July 2005).

(17) Stephen P. Heyneman, "Education and Social Cohesion," in: James W. Guthrie, ed., *Encyclopedia of Education*, 8 vols., 2nd ed. (New York: Macmillan Reference, 2003).

(١٨) لبنان، وزارة التربية والتعليم العالي، المركز التربوي للبحوث والإنماء، **الهيكلية الجديدة للتعليم في لبنان**.

(19) Mounir Abou Assali, "Education for Social Cohesion in Lebanon: The Educational Reform Experiment in the Wake of the Lebanese War," in: Shuayb, ed., *Rethinking Education for Social Cohesion.*

أظهرت الدراسات الكثيرة التي طاولت المناهج الجديدة عددًا من الثُّغَر في النُهج والممارسات التي اتُبِعت لتعزيز التماسك الاجتماعي. فهناك دراسة أعدتها الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية انتقدت غياب خطة ملموسة لتنفيذ أهداف وغايات المناهج المذكورة(٢٠)، مستدلّة بأن الطموح إلى تعزيز المواطنة والتماسك الاجتماعي كان جزءًا من تسوية سياسية هدفت إلى إرضاء جميع الأحزاب السياسية والطائفية. وبيّنت دراسة تحليلية لشعيب الكثير من العقبات أمام تطوير تربية فعلية للمواطنة(٢١)، تتضمن بيداغوجيات وطرق التعليم المواعظية أو التوجيهية والبيئة المدرسية التي تتصف بالهرمية واللاديمقراطية. أما دراسة زريق التحليلية، التي تناولت كتب التربية المدنية، فبيّنت بدورها عددًا من نقاط الضعف(٢٢)، أهمها التمييز الجندري والمثال النموذجي. كما انتقدت نقص التطبيقات والتمرينات العملية، وتشديدها المبالَغ فيه على معرفة القوانين والنظام السياسي على حساب إنماء التفكير النقدي وروح المشاركة بين الشباب. وأوضحت دراسة حول مفاهيم المواطنة عند مدرّسي مواد التربية المدنية والوطنية وممارساتهم وتطبيقاتهم أن أغلبيتهم اعتمدت التلقين والحفظ(٢٣)، بينما تخوّف البعض من إثارة النقاشات المخطط لها وغير المخطط لها داخل الصفوف. وأظهرت الدراسة تقدير التلاميذ للسلوك العملي والفعلي المرتكز الى مبادئ الإنسانية والديمقراطية. كما عبّروا عن إحساس قوي بالهوية الوطنية، مع بعض التنويه إلى الهوية العالمية، أو حتى إغفالها كليًا. وأخيرًا، أظهرت الدراسة أن الأساليب التقليدية للتعلم، كالحفظ مثلًا، والمناخ المتناقض لتعلم السلوك المدني الديمقراطي في مجتمع تكثر فيه الخلافات الداخلية، قد شكّلت تحديًا إضافيًا لتجارب التلامذة التعليمية.

في الخلاصة، فإن الدراسات المذكورة سلطت الضوء على بعض نقاط الضعف في السياسات التربوية ما بعد الطائف، الهادفة الى نشر التماسك الاجتماعي في لبنان. ومع ذلك، هنالك نقص في الأبحاث التي عالجت أثر سياسات تربوية معيّنة في تحقيق التماسك الاجتماعي وحول ما إذا كانت بعض تلك الممارسات أفعل من غيرها في تشكيل مواقف الشباب السياسية والمدنية. يستقصي هذا البحث هذه المسألة عبر مراجعة مختلف النُهج المتبعة حاليًا في الثانويات اللبنانية في هذا الاتجاه، كما يدرس تأثيرها في مواقف الشباب وقيمهم السياسية – الاجتماعية.

منهجية البحث

استطلعت الدراسة آراء ٢٤ مديرًا، و ٦٢أستاذًا، و٩٠٠ تلميذ في الصف الحادي عشر في ٢٤ ثانوية حكومية وخاصة في المحافظات اللبنانية الثماني. يُشار إلى أن عشرًا من الثانويات المستهدفة كانت حكومية، في حين توزعت الثانويات الـ ١٤الباقية على ثانويات دينية وعلمانية خاصة. يُذكر أن المجموعات الدينية الرئيسية في لبنان (الشيعة والسنّة والموارنة والكاثوليك والأرثوذكس والأرمن الكاثوليك والدروز) كانت كلها متمثّلة في العيّنة، مع التنويه بأن ثلاث عشرة مدرسة ضمّت تلامذة من المذاهب المختلفة، في حين انحصر تلامذة الثانويات المتبقية في مذهب واحد.

(20) Lebanese Association for Educational Studies (LAES), *Evaluation of the New Lebanese Curricula*, 6 vols. (Beirut: LAES, 2003), vol. 2: *The Evaluation of Subject Curricula.*

(21) Maha Shuayb, “Education: A Means for the Cohesion of the Lebanese Confessional Society,” in: Youssef M. Choueiri, *Breaking the Cycle: Civil Wars in Lebanon* (London: Stacey International, [2007]).

(22) A. Zoreik, *Civics Education: How Do We Deal with it* (Beirut: Arab Scientific Publishers, 2000).

(23) Bassel Akar, “Teacher Reflections on the Challenges of Teaching Citizenship Education in Lebanon: A Qualitative Pilot Study,” *Reflecting Education*, vol. 2, no. 2 (2006).

الجدول ١
توزّع عينات التلامذة في الثانويات

			المحافظات							المجموع
			بيروت	جبل لبنان	الجنوب	النبطية	الشمال	عكار	البقاع	
نوع الثانويات	قطاع حكومي	عدد التلامذة	٥٤	٢٢	١٤٩	٠	٢٦	٥٩	٥٤	٣٦٤
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق نوع الثانويات	١٤,٨	٦,٠	٤٠,٩	٠,٠	٧,١	١٦,٢	١٤,٨	١٠٠,٠
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق المحافظات	٢١,٨	٢٥,٦	٨٠,١	٠,٠	٤٣,٣	٧٧,٦	٥٥,١	٣٩,٤
	خاص ديني	عدد التلامذة	٦٥	٢٥	٣٧	١٢٠	٠	٠	٠	٢٤٧
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق نوع الثانويات	٢٦,٣	١٠,١	١٥,٠	٤٨,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق المحافظات	٢٦,٢	٢٩,١	١٩,٩	٧١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٦,٨٪
	خاص علماني	عدد التلامذة	١٢٩	٣٩	٠	٤٩	٣٤	١٧	٤٤	٣١٢
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق نوع الثانويات	٤١,٣	١٢,٥	٠,٠	١٥,٧	١٠,٩	٥,٤	١٤,١	١٠٠,٠
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق المحافظات	٥٢,٠	٤٥,٣	٠,٠	٢٩,٠	٥٦,٧	٢٢,٤	٤٤,٩	٣٣,٨
المجموع		عدد التلامذة	٢٤٨	٨٦	١٨٦	١٦٩	٦٠	٧٦	٩٨	٩٢٣
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق نوع الثانويات	٢٦,٩	٩,٣	٢٠,٢	١٨,٣	٦,٥	٨,٢	١٠,٦	١٠٠,٠
		(في المئة) نسبة التلامذة وفق المحافظات	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

كما أُجريت مقابلات شبه منظمة مع ٢٤ مدير ثانويات و ٦٢ مدرّسًا لمواد التربية المدنية والعلوم الاجتماعية والتاريخ والدين، واستُطلعت فلسفة الثانويات وأولوياتها وأهدافها وقيمها والهيكليات الإدارية والبيداغوجيات والبيئة المدرسية والأنشطة اللاصفية، وحجم مشاركة التلامذة والمدرّسين والأهل في المدرسة، والعلاقات بين المدرسة والمجتمع. وتبنّى الاستبيان الذي استهدف التلامذة إطار المسح للتربية المدنية وتربية المواطنة، وهو الإطار الذي ركّز على معرفة التلامذة وقيمهم ومواقفهم ومهاراتهم المدنية. إلى ذلك، أُدرِجت في الاستبيان الأبعاد المتنوعة التي استقصت آراء الشباب في شأن البيداغوجيات الحالية والبيئة المدرسية لتحديد دورها في التأثير في مواقف الشباب السياسية والاجتماعية أو في تشكيل هذه المواقف.

تضمن الاستبيان أسئلة متعددة الخيارات، أو إجابات عن عبارات استنادًا إلى مقياس ليكرت (حيث أُتيح للتلامذة اختيار بين موافق جدًّا، موافق، غير موافق، غير موافق على الإطلاق)، وللتأكد من أن التلامذة المشمولين بالمسح تلقّوا كلهم معلومات وتوضيحات متطابقة؛ فقد لازم منظمو المسح التلامذة في أثناء ملئهم الاستبيانات التي طُلب منهم عدم تسجيل أسمائهم عليها. وكمعدل عام، أكمل التلامذة ملء الاستبيانات خلال٤٥ دقيقة.

أفادت المعلومات النوعية التي استُخرجت من المقابلات مع مديري الثانويات والأساتذة والتلامذة حول جوانب الحياة المدرسية والممارسات المطبّقة، في تحديد النُهج المختلفة للتماسك الاجتماعي المتبعة في هذه الثانويات. وأضافت استمارة التلامذة المتعلقة بالبيئة المدرسية والبيداغوجيات منظورًا ثالثًا حول ممارسات المدرسة، كما أفادت في التحقق من المعلومات التي تم جمعها من المدرّسين والمديرين. وعبر مقارنة النهج بالمعلومات النوعية التي جُمعت من التلامذة، بعد أن عبّروا عن آرائهم السياسية والاجتماعية وخلفيتهم الاجتماعية، تسنّت دراسة أثر هذه المقاربات أو النهج ومدى فعاليتها.

مقاربات التماسك الاجتماعي في لبنان المتّبعة في الثانويات

حُدِّدت خمسة نُهج في ٢٤ثانوية استهدفها المسح؛ ميزاتها: سلبي (لا فاعل)، التفادي، لا صفي، شمولي (متعدد الأبعاد)، ومتناقض. وصُنِّفت هذه النماذج واستُخلصت بناء على التعريف التعددي المعياري للتماسك الاجتماعي في المدارس، بما في ذلك : المنهاج الدراسي؛ الكتب المدرسية؛ البيئة المدرسية؛ الجو داخل الصف؛ العلاقات ضمن المدرسة؛ الديمقراطية في المدرسة؛ البيداغوجيات المتبعة؛ الشمولية؛ بالإضافة إلى العلاقة بين المدرسة والمجتمع بناء على المعلومات التي جُمعت من التلامذة والأساتذة والإدارات[٢٤].

النَهج السلبي (اللافاعل)

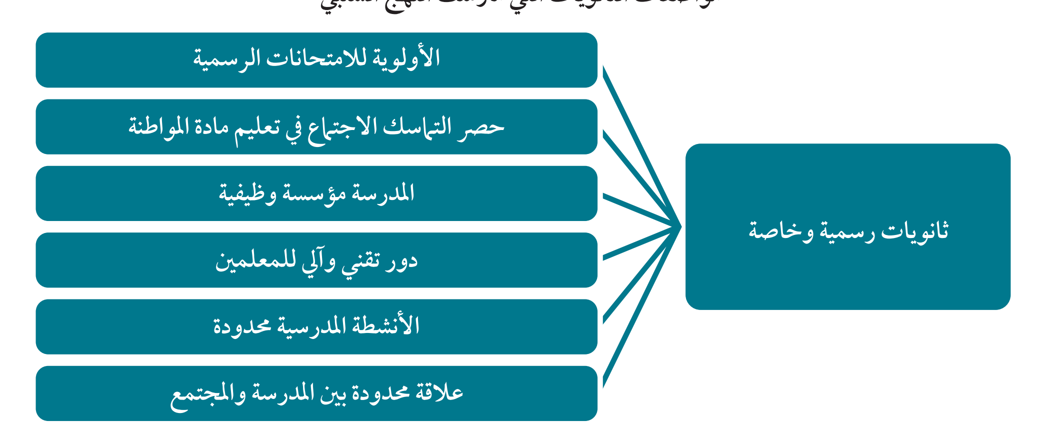
لم يشدد النهج السلبي (اللافاعل) على موضوع التماسك الاجتماعي؛ فوفقًا لتسع ثانويات استهدفها المسح، ليس الموضوع ذا أهمية توجب تدارسه من قِبل المدرسة، لأن التلاميذ هم من المذهب عينه. وهنا نلاحظ المفهوم الضيق للتماسك الاجتماعي والمحصور في النزاعات ذات الطابع الطائفي، بينما يغيب جانب المساواة والعدالة التوزيعية والعلائقية كعامل في تعزيز التماسك الاجتماعي أو ضعضعته. وبما

(24) Heyneman, “Education and Social Cohesion”.

أن أغلبية المناطق اللبنانية بعد الحرب الأهلية أصبحت متجانسة لجهة كون سكانها هم في أغلبيتهم من طائفة واحدة، فالمحصّلة هي أن أغلبية التلامذة في الثانويات اللبنانية هم أيضًا متجانسون. وبالتالي، فمن الأغلب ألّا يحظى برنامج التماسك الاجتماعي بأهمية عند ثانويات كثيرة في لبنان. ولقد لوحظ وجود هذا النهج في الثانويات الحكومية بشكل أساسي، وفي عدد قليل من الثانويات الخاصة.

يوضح الشكل ١ الخصوصيات الرئيسية للثانويات التي أيدّت النهج السلبي لتحقيق التماسك الاجتماعي.

الشكل ١
مواصفات الثانويات التي مارست النهج السلبي



عندما سُئل مديرو الثانويات المستهدفة وأساتذتها عن فلسفة مؤسساتهم التربوية وخصائصها، أكدوا أن إكمال المنهاج الرسمي وتحقيق نسب عالية من النجاح في الامتحانات الحكومية هما الأولويتان الرئيسيتان. تميزت هذه الثانويات بأنها وحدة إجرائية، إذ تمثّل دور المدير بشكل رئيسي في السكرتيريا وتأمين الحضور بين التلامذة والمعلمين وضبط النظام بدلًا من القيادة والتحفيز. لم تكن لأيٍّ من الثانويات المذكورة استراتيجيا حكومية للسنة الدراسية. ولم يعقد المدرّسون اجتماعات إلا نادرًا، وكان الهدف الأساسي حين انعقادها انتخاب لجان مدرسية (للشؤون المالية والتأديبية) ووضع نتائج التلامذة في آخر السنة الدراسية.

تبيّن أيضًا أن طرق تدريس مواد العلوم الاجتماعية والمدنيات والتاريخ والدين ركزت على الوعظ والتعليم التلقيني. واقتصر تقييم أداء التلامذة في المواد المذكورة بشكل رئيسي على التقييم التقويمي الذي ركز بدوره على امتحان معلومات التلامذة إلى جانب بعض مهاراتهم التحليلية. أما البيئة الحوكمية في تلك الثانويات، فاتصفت بالسلطوية والهرمية، إذ كانت فرص مشاركة التلامذة والأساتذة في الحياة المدرسية وفي القرارات والأنشطة محدودة، خاصة في غياب مجالس الطلبة أو مجالس الأهل الفاعلة. وأخيرًا، كانت الأنشطة اللاصفية قليلة أيضًا.

نهج التفادي

يمكن وصف هذا النموذج الذي يُعتمد بأنه محاولة لتفادي النزاع وإخفائه، وعدم تسييس المدرسة عبر منع النقاشات والحوار في أي شؤون أو مسائل تتعلق بالسياسة. تجلّى هذا النهج بشكل رئيسي في الثانويات الحكومية ذات التنوع الطائفي أو السياسي. كما رُصدت محاولة فصل التلامذة من مذهب معين في ثانويات مختلفة على أساس طائفي، وتاليًا خلق بيئة أحادية. وقد لوحظ ذلك في مدرسة حكومية استهدفها المسح،

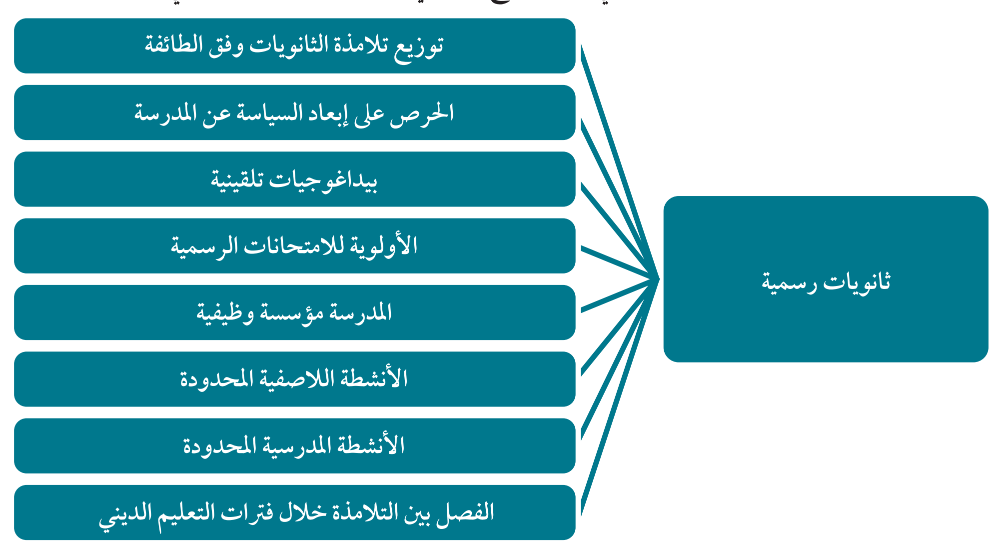
إذ تحول الاختلاف الطائفي في المجتمع المتاخم، حيث تقوم ثلاث ثانويات حكومية، إلى نزاع مسلح في سنة ٢٠٠٨ استمر لغاية سنة ٢٠٠٩. كان هناك سياسة غير معلنة تخصّص على أساسها كل مدرسة من هذه الثانويات بتلامذة من طائفة واحدة من الطوائف الثلاث الأساسية المكونة للمجتمع. بناء عليه، نُصح للتلاميذة الراغبين في الالتحاق بمدرسة حكومية مخصصة لطائفة أخرى اختيار مدرسة خصصت للطائفة التي ينتمون إليها، وذلك لتجنب أي احتكاك محتمل.

وفي حالات أخرى، حيث التلامذة أحاديو المذهب لكنهم يدعمون فئات وأحزابًا من الفريق الآخر، حظرت إدارة المدرسة أي نقاشات أو مناظرات سياسية داخل الصفوف أو في الملاعب، تفاديًا لوقوع خلافات محتملة بين التلامذة. ولهذا الغرض وضِعت في أنحاء المدرسة لافتات تحذير. أما في ما يخص مواد التربية المدنية والعلوم الاجتماعية والتاريخ والدين، فهي تدرَّس بطريقة تلقينية. وقد طلبت إدارة المدرسة من الأساتذة الحرص على تجنب أي نقاش يمكن أن يؤدي الى التوتر والخلاف. وفي بعض الحالات، ارتأى المدرّسون أنفسهم تفادي أي نقاش لمسائل خلافية أو موضوعات يمكن أن تثير جدالًا ساخنًا يؤدي إلى احتكاك داخل الصف. وعليه، كان الأسلوب الوعظي والتعليم الحفظي هو السائد في هذه الثانويات. وإذا حاول الأساتذة الشروع في نقاش داخل الصف يتناول المسائل القائمة، تستدعيه الإدارة فورًا للمساءلة. من الجدير ذكره أن الثانويات المذكورة تتذرّع بأنها تتقيد بتعليمات وزارة التربية والتعليم العالي الداعية إلى منع مناقشة الأمور السياسية في الثانويات تفاديًا لأي خلاف أو لتمدّد الأحزاب السياسية داخلها. وقد شاهدت في ثانويات حكومية عدة اللافتات التي تحظّر الجدال السياسي.

يبيّن الشكل ٢ الخصائص الرئيسية للثانويات التي تتبّع نهج التفادي.

الشكل ٢

خصوصيات الثانويات التي تعتمد النهج «التفادي» لتحقيق التماسك الاجتماعي



يمكن وصف تلك الثانويات أيضًا بأنها مؤسسات إجرائية تتركز وظيفتها على تحقيق نسبة عالية من النجاح في الامتحانات الحكومية. وفي سبيل ذلك، طُبّقت قوانين صارمة في ما يتعلق بتنظيم الأنشطة اللاصفية والأندية وإدارة مجالس الطلبة باعتبارها مصدرًا محتملًا للخلافات. وكما يقول مدير ثانوية حكومية ينتمي

تلامذتها إلى الطائفتين السنية والشيعية في بيروت: «ينحصر دوري في منع حصول الخلاف بين التلامذة داخل ثانوياتي. فما يقومون به خارج الثانوية، حتى لو تقاتلوا، ليس من مسؤولياتي. المهم أن لا يتصارعوا داخل المدرسة».

وقد تواجه التلامذة بالفعل أمام باب المدرسة عقب حوادث ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ عندما انقلبت الأزمة السياسية إلى أعمال عنف بين الفريق الموالي لتيار المستقبل والآخر الموالي لحزب الله، واتخذ ذلك النزاع صفة طائفية بين الشيعة والسنّة. ووفق مسح لآراء التلامذة السياسية، تبين أن في الثانويات التي مارست النموذج السلبي ونموذج التفادي تبنّى التلامذة مواقف طائفية، ولم تكن لهم ثقة بالمذاهب أو الأديان الأخرى، كما أنهم لم يشاركوا في أنشطة خارج حدود مجتمعهم الطائفي إلا نادرًا.

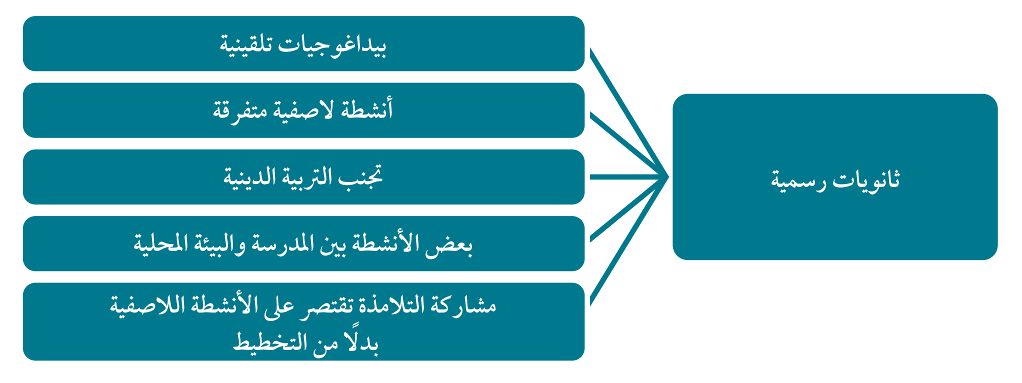
نهج اللاصفية

اعتمد هذا النهج الأنشطة اللاصفية كوسيلة أساسية لنشر التماسك الاجتماعي وتعزيزه. وتعتبر الثانويات التي تتّبع هذا الاتجاه أن التماسك هو أحد أهدافها وتسعى لتحقيقه من خلال الأنشطة اللاصفية، كتنظيم رحلات إلى مناطق مختلفة من لبنان، وخدمة المجتمع والأندية الاجتماعية، بالإضافة إلى تدريس مواد كالتربية المدنية والتاريخ والعلوم الاجتماعية. لكن مع ذلك، فإن تنظيم تلك الأنشطة جاء عشوائيًا ولم يعتمد هيكلية متماسكة أو مجموعة محددة من الأهداف والمهارات والقيم. ونادرًا ما تم متابعة أداء التلامذة أو حتى التأمل الذاتي في التجربة وما تعلموه منها. ومن ناحية أخرى، تبيّن أن هناك انشطارًا شبه كامل بين المنهاج الرسمي والأنشطة اللاصفية لتعزيز التماسك الاجتماعي؛ فقد اقتصر الدور الرئيسي للمنهاج في هذا الإطار (خاصة في المدنيات والعلوم الاجتماعية والتاريخ) على المعلومات بحسب ورودها في المنهاج الرسمي. أما البيداغوجيا المتبناة في تدريس هذه المواد، فاتصفت بالتلقينية غالبًا. لذا، تشابهت إلى حد بعيد مع بيداغوجيا الثانويات التي تعتمد النموذج السلبي (اللا فاعل) ونموذج التفادي.

يُظهر الشكل ٣ الخصوصيات الرئيسية للثانويات التي تعتمد منهج اللاصفية.

الشكل ٣

خصوصيات الثانويات التي تعتمد النهج «اللاصفي» لتحقيق التماسك الاجتماعي



وهناك أوجه تشابه أخرى بين الثانويات التي تعتمد اللاصفية وتلك التي تعتمد النهج السلبي ونهج التفادي، وهي الاختصاصية والهرمية والسلطوية؛ فالأساتذة يمارسون دورًا اختصاصيًا تقنيًا يقتصر على

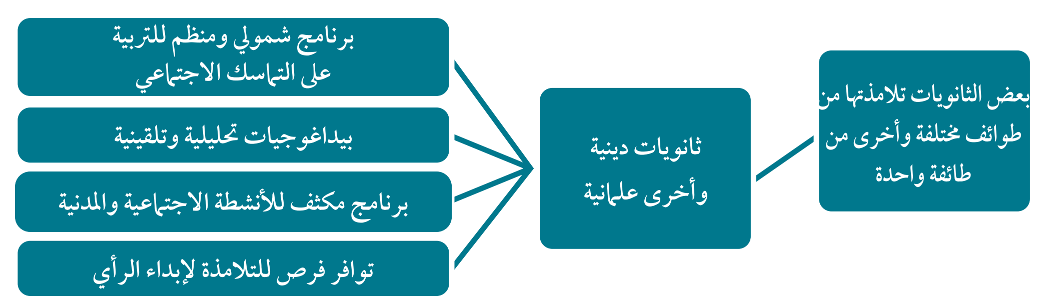
التدريس، في حين ينحصر دور التلميذ في النجاح في الامتحانات، وهو بالتالي متلقٍ سلبي. كما يلاحظ غياب لمجالس الطلبة أو لأي مساهمة من المدرّسين في اتخاذ قرارات تخص المدرسة.

النهج الشمولي (المتعدد الأبعاد)

يتميز هذا النهج بتركيزه على المساواة كأحد شروط تعزيز التماسك، وبذلك يختلف عن التعريفات السابقة المعتمدة في الثانويات الأخرى والتي حصرت مفهوم التماسك وممارساته بالمواطنية، وتبني هذا النموذج مقاربة شمولية ركزت على العناصر الأكاديمية والأنشطة اللاصفية والبيئة الحكومية المدرسية والعلاقة بين المدرسة والمجتمع كوسيلة لنشر التماسك الاجتماعي. ورُصِد في ثلاث ثانويات، اثنتان منها دينية والثالثة علمانية، أنها جميعها جعلت التماسك الاجتماعي في صلب فلسفة المدرسة وخصائصها، وبالنتيجة، طوّرت خطة متكاملة لمقاربة هذا البرنامج. كما تبنّت سياسة تكافؤ الفرص والدمج بشأن قبول الطلبة وتعيين الأساتذة، بما في ذلك قبول التلامذة والموظفين ذوي الحاجات الخاصة، والفئات المهمّشة، وتوفير كامل الدعم لهم. وشددّت أيضًا على اتّباع البيداغوجيا الفاعلة والنقدية والتطبيقية. وفي بعض الحالات، تبنّت كتبًا غير الكتب الحكومية التي ركزّت غالبًا على المعارف. وفي سبيل ضمان فرص كبيرة للتلامذة لممارسة مهاراتهم المدنية وتطويرها، اعتمدت برنامج أنشطة اللاصفية داخل المدرسة وخارجها بالتنسيق الوثيق مع المنهاج الصفي. بالإضافة إلى ذلك، عمدت تلك الثانويات إلى توفير مساحات وقنوات داخل المدرسة وخارجها تسمح للتلامذة بممارسة واختبار القيم والمهارات المتصلة بالمواطنة الفاعلة والتماسك. على سبيل المثال، قام التلامذة بانتخاب مجالس طلبة وجمعيات للتلامذة (بما في ذلك نادٍ تطوعي)، وأندية للخدمة المجتمعية، ومجلة خاصة بالمدرسة، وفِرق كشفية. كما وفرت للتلامذة الفرص لاختبار وممارسة القيم والمهارات المتصلة بالمواطنة الفاعلة داخل المدرسة من خلال مجالس التلامذة المنتَخبة (راجع الشكل ٤).

الشكل ٤

خصوصيات الثانويات التي تعتمد النهج الشمولي الـ«متعدد الأبعاد» لتحقيق التماسك الاجتماعي



عكست إدارات الثانويات المذكورة خصائص الديمقراطية والمشاركة. وعلى النقيض من الإدارات الاختصاصية والهرمية والمركزية التي رصدناها في ثانويات تتبنّى النماذج الثلاثة الآنفة الذكر، تبنّت الثانويات التي اتّبعت المقاربة الشمولية استراتيجيا لتطوير المدرسة وضعتها لجان متخصصة ضمّت إداريين وأساتذة. ولمتابعة سير الخطة، أُسست لجان مختصة، مثل لجان المواد والنشاط اللاصفي والإرشاد الصفي والتنمية المهنية والتوجيه والإرشاد. وتولّى أساتذة كثيرون، بالإضافة إلى اختصاصهم بالمادة التي يدرّسونها، مسؤوليات أخرى إدارية أو إرشادية للصفوف، وعملوا مقدمين للرعاية الشمولية أو رؤساء للجان المدرسة. ورأى جميع أعضاء هيئة التدريس أن التغيير والتطوير هما القاعدة.

النهج المتناقض

يتميز النهج المتناقض بتشديده على برنامج التماسك، خاصة ضمن الطائفة الواحدة، ويتجلّى في الثانويات الدينية الريفية، أكثر من أي مكان آخر، إذ ينتمي التلامذة وأفراد هيئة التدريس فيها إلى لون طائفي واحد (راجع الشكل ٥) . وهناك أوجه تشابه بين هذا النهج ونهج اللاصفية. وقد طوّرت الثانويات المعتمدة للنموذج المذكور برنامجًا لإنماء مهارات التلامذة المدنية من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية. مع ذلك، تجري الأنشطة ضمن المذهب الواحد، ذلك لأن في الثانويات الريفية والمجتمعات الأحادية المذهب، بحسب ما يرى مديرو تلك المؤسسات التربوية، تتناقص الفرص لاختلاط التلامذة مع المذاهب الأخرى. كما أن أنشطة كثيرة نظمتها تلك الثانويات تتمحور إما حول الأعياد الدينية للطائفة وإما حول الجمعيات الخيرية والاجتماعية. وعليه، تكمن المفارقة في اهتمام الثانويات وتركيزها على التماسك الاجتماعي وتركيز الأنشطة المتصلة على الطائفة الواحدة أو المذهب الواحد.

الشكل ٥

خصوصيات الثانويات التي تعتمد النهج «المتناقض» لتحقيق التماسك الاجتماعي

وبما أن مجالس الطلبة غائبة في هذه الثانويات، كانت أصوات التلامذة محدودة، على الرغم من وجود أندية اجتماعية خاصة بهؤلاء. وقد تنوعت سياسة الإدارة بتنوع الثانويات؛ ففي إحداها مثلًا، عمل المدرّسون مرشدين للصف. وفي مدرسة أخرى، اقتصر دور الأستاذ على المادة التي يدرّسها على الرغم من السماح له باستخدام التقنية التي يريدها في التدريس. لكن كان لدى هذه الثانويات كلها لجان صفية ولجان لاصفية شارك فيها الأساتذة.

يستعرض الجزء التالي المواقف السياسية والمدنية والاجتماعية للطلبة في الثانويات وفق النُهج المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعي. ويبقى السؤال الأهم هو: ما أثر هذه النهج في آراء الطلاب السياسية والاجتماعية؟

مواقف التلامذة السياسية والاجتماعية في النُهج الخمسة المختلفة لتحقيق التماسك الاجتماعي

بعد تحديد مقاربة الثانويات الخاصة والحكومية والدينية والعلمانية في لبنان لبرنامج التماسك الاجتماعي، يستعرض هذا الجزء مواقف الشباب السياسية والاجتماعية والمدنية وقيمه وفق النُهج المختلفة. وسوف انطلق باستطلاع مواقف التلامذة من الزعماء الروحيين مقارنة بالقادة السياسيين في كل نهج.

المواقف من الزعماء الروحيين والمدنيين

كشف استقصاء لمواقف الشباب من الزعماء الروحيين والمدنيين أن التلامذة في الثانويات التي تعتمد النُهج السلبية والتفادية والمتناقضة كانوا أكثر نزوعًا نحو الطائفية، مقارنة بأقرانهم في الثانويات التي تتبنى النُهج الشمولية والنُهج اللاصفية (راجع الجدول ٢)؛ فأغلبية التلامذة في الثانويات التي تعتمد النُهج الثلاثة الأولى أبدت ميلًا إلى دعم السياسيين، كونهم من الطائفة نفسها، وأبدوا ثقة بالأحزاب الطائفية والأشخاص الذين ينتمون إلى طائفتهم، وذلك مقارنة بتلامذة الثانويات التي تتبّع النهج اللاصفي والنهج المتعدد الأبعاد.

الجدول ٢

آراء التلامذة في الطائفية والعلمانية بحسب نهج التماسك الاجتماعي

المجالات المطروحة	نسبة الموافقة (في المئة)				
	السلبي	التفادي	المتناقض	اللاصفي	الشمولي
تأييد السياسيين لأنهم من الطائفة نفسها	٣٦	٤٢	٤٢	٢٧	٢٩
الثقة بالأحزاب العلمانية	٢٧	١٢	٢٢	٣٦	٤٣
الثقة بالأحزاب الطائفية	٣٣	٣٩	٥٤	٣٥	١٨
الثقة بالأشخاص من الطائفة نفسها	٦٧	٦٥	٧٨	٦٦	٥٣
الثقة بالناس من دين آخر	٣٩	٢٧	٣٩	٤٢	٣٣
النظام الطائفي مبرّر إذا كان سببًا للاستقرار	٥٤	٥٦	٦٩	٦٠	٤٧
ينبغي إعطاء أهمية كبيرة لآراء الزعماء الروحيين عند اتخاذ قرارات بشأن مسائل حيوية للبلد	٦٤	٦٤	٨٣	٦٢	٤٠

إن النسبة الإجمالية للإجابات الناقصة في البيانات أعلاه كانت أقل من ٢ .

تجدر الإشارة الى أن الثانويات التي اعتمدت النهجين السلبي والتفادي كانت في معظمها مؤسسات حكومية. من جهة أخرى، وعلى وجه العموم، كانت الثانويات التي تبعت النهج اللاصفي ثانويات خاصة دينية أو علمانية، في حين كانت واحدة منها فقط حكومية. يعود ذلك بصورة كبيرة إلى توافر كثير من الموارد في الثانويات الخاصة مقارنة بالمؤسسة التربوية الحكومية. ويمكن ربط ذلك أيضًا بحقيقة أن التركيز الأساسي لبعض الثانويات الحكومية ينصبّ على نتائج الامتحانات، وعليه، ارتأت تجميع جهودها على الأنشطة الأكاديمية. في المقابل، وبحسب ما قاله لي مدير مدرسة ثانوية خاصة، كلّنا ثقة بأن تلامذتنا سوف ينجحون في الامتحانات الحكومية، لذلك لدينا المتسّع من الوقت والجهد لجعل الحياة المدرسية أغنى وأمتع. والجدير بالإشارة أن اثنتين من هذه الثانويات ضمّتا تلامذة من طوائف مختلفة، علمًا أن النهج المتعدد الأبعاد يمكن ملاحظته في الثانويات الخاصة، العلمانية منها والديني، التي تضم تلامذة من مذهب واحد أو من مذاهب عدة. لذلك، وبهدف رصد دور العوامل الاجتماعية- الاقتصادية في

تشكيل آراء الشباب، أجريت المسح الإحصائي نفسه مرة أخرى، مع تحليل للاختلافات في وجهات النظر بين الثانويات الخاصة والثانويات الحكومية. ولم يُظهر التحليل وجود اختلافات إحصائية تُذكر بين آراء التلامذة في الثانويات الخاصة والثانويات الحكومية حول المسائل المطروحة سابقًا، باستثناء الثقة بالأحزاب العلمانية (درجة الثقة الإحصائية ٥ , ٠)؛ فتلامذة الثانويات الخاصة أبدوا ثقة أكبر بالأحزاب العلمانية مقارنة بتلامذة الثانويات الحكومية.

تأكدنا من حجم تبنّي التلامذة للمواقف الطائفية من خلال مدى استعدادهم للاختلاط مع لبنانيين من طوائف أو مواقف سياسية مختلفة (يعرض الجدول ٣ لبعض من تلك النتائج). وقد آثر التلامذة في الثانويات التي اعتمدت النهجين السلبي والمتناقض الالتحاق بمدرسة تلامذتها وأساتذتها من المذهب نفسه. أما التلامذة الذين فضّلوا ارتياد مدرسة دينية، فقد برّروا ذلك بصعوبة بناء صداقات مع من اختلفوا معهم سياسيًا، في حين لم يجد التلامذة في الثانويات التي تمارس النهج المتعدد الأبعاد أي إشكالية في الأمر.

الجدول٣

استعداد التلامذة للاختلاط مع أشخاص من طوائف أخرى

المجالات المطروحة	نسبة الموافقة (في المئة)				
	السلبي	التفادي	المتناقض	اللاصفي	المتعدد الأبعاد
من الصعب تكوين صداقات مع من يختلف معي سياسيًا	٣٦	٤٦	٥٠	٢٧	٢٩
أفضّل أن يكون أساتذتي من طائفتي	٣٠	٣١	٦٤	٢٤	١٨
أفضّل الذهاب إلى مدرسة دينية وليس علمانية	٣٧	٥٨	٧٠	٣٠	١٩
أفضّل لو كان أقراني في المدرسة من طائفتي	٣١	٣١	٥٦	١٩	٢٢

إن النسبة الإجمالية للإجابات الناقصة في البيانات أعلاه كانت أقل من ٢.

تجدر الإشارة مجددًا إلى أن نهج التفادي جُرِّب في الثانويات الواقعة في منطقة أو محلّة تشهد توترًا سياسيًا وطائفيًا،أو حتى ضمن المدرسة نفسها. وكما ذكرت سابقًا، كان التلامذة في بعض الحالات التي فيها نزاع طائفي في المنطقة التي يقيمون فيها قد توزّعوا على ثانويات تبعًا لطائفتهم، ولم يتسن لهم بالتالي الاختلاط مع طوائف أخرى. بناء عليه، استمرت التوترات بلا معالجة، وهو ما يفسر تردد التلامذة الذين اختاروا نهج التفادي في الاختلاط مع الطوائف الأخرى. كما أن تلامذة الثانويات التي تمارس النهج المتناقض لم يُعطَوا فرصة الاختلاط، وربما هذا الأمر وحده برّر ترددهم في القيام بذلك.

المشاركة السياسية

من المسائل الأخرى التي تسعى الدراسة للإجابة عنها تأثير الممارسات التعليمية للثانويات في مواقف الشباب من المشاركة السياسية والمدنية؛ ففي حين أن أغلبية التلامذة ممن شملهم المسح أبدت اهتمامًا

كبيرًا بالمشاركة السياسية والمدنية، فإن آراءها اختلفت في شأن فعالية الأنواع المختلفة من الأنشطة المدنية. وكما يبيّن الجدول ٤،رأى التلامذة أن الانتماء إلى حزب سياسي ومقاطعة المنتوجات هما من أقوى طرق المشاركة المدنية وأفعلها. إلا أن التلامذة في الثانويات التي تعتمد النهج الشمولي والنهج اللاصفي كانوا أكثر ترددًا في الانخراط في الأحزاب. وربما السبب هو أن أغلبية الأحزاب في لبنان أحزاب طائفية، أو هو الموقف السلبي العام من جميع الأحزاب اللبنانية، بما فيها الأحزاب العلمانية. وكما بيّن الجدول ٢، لم يُبدِ التلامذة ثقة بالأحزاب الطائفية. وبحسب هؤلاء دائمًا، فإن أنجع وسيلة للمشاركة هي التصويت في الانتخابات النيابية. في المقابل، رأى التلامذة في الثانويات التي تمارس النهجين التفادي والمتناقض وأولئك الذين بدوا أكثر ثقة بالأحزاب الطائفية، أن الانخراط في حزب سياسي وسيلة فعالة للمشاركة. ومن الجدير ذكره أن الاختلافات في وجهات نظر التلامذة عبر النُهج كافة كانت ذات دلالة إحصائية، باستثناء مسألة الالتحاق بميليشيا.

الجدول ٤

وجهات نظر التلامذة بشأن فعالية الأنشطة المدنية

المجالات المطروحة	نسبة الموافقة (في المئة)				
	السلبي (اللافاعل)	التفادي	المتناقض	اللاصفي	متعدد الأبعاد
الالتحاق بميليشيا	٢٣	٢٠	١١	١٦	٢٧
الانتخابات النيابية	٥٠	٤٢	٤٢	٥٢	٦٤
الانخراط في الأحزاب	٦٩	٧٧	٧٨	٥٨	٥٨
مقاطعة المنتوجات	٥٩	٧٤	٦١	٤٥	٥٣

إن النسبة الإجمالية للإجابات الناقصة في البيانات أعلاه كانت أقل من ٢.

إلى ذلك، سُئل التلامذة عن مدى قبولهم المشاركة في جميع الأنشطة المدنية والسياسية المذكورة أعلاه. وكما هو مبيّن في الجدول ٥، أبدى التلامذة في الثانويات التي تتبنى نهجي التفادي والتناقض اهتمامًا كبيرًا بتلك المشاركة، وكانوا ميّالين إلى التصويت والانضمام إلى حزب سياسي أكثر من تلامذة الثانويات التي تمارس نهجي اللاصفية وتعدد الأبعاد.

الجدول ٥

مشاركة التلامذة في الأنشطة المدنية

المجالات المطروحة	نسبة الميل الى القيام (في المئة)				
	السلبي (اللافاعل)	التفادي	المتناقض	اللاصفي	متعدد الأبعاد
التصويت في الانتخابات	٥١	٦٢	٨٠	٦٥	٥٥
الانخراط في الأحزاب	٦٩	٧٧	٧٨	٥٧	٥٨
قطع الطرقات	٤١	٣٥	٥٣	٣٢	٣٦

مع ذلك، تبيّن أن هؤلاء التلامذة المتحفزين والناشطين سياسيًا في الثانويات التي تتّبع نهجي التفادي والتناقض هم الأكثر طائفية وأقلّهم استعدادًا للاختلاط مع تلامذة من طوائف أخرى، مقارنة بالتلامذة في الثانويات التي تمارس النهج الشمولي (المتعدد الابعاد). تطرح هذه المعلومات تساؤلات خطِرة حول تأثير تلك الممارسات في تعطيل التماسك الاجتماعي في لبنان أو في تعزيزه.

يبيّن الجدول التالي أن النهج السلبي كان سائدًا في العدد الأكبر من الثانويات الحكومية على وجه الخصوص، بينما تركز وجود النهج المتناقض الذي تميز بتوجهات طائفية شديدة لدى التلامذة في نصف عدد المدارس الدينية الخاصة المشمولة بالبحث.

الجدول ٦
توزّع الثانويات وفق نماذج التماسك الاجتماعي

			نوع المدرسة			المجموع
			حكومي	خاص ديني	خاص علماني	
نهج التماسك الاجتماعي	السلبي	عدد التلامذة	٣٣٨	٠	٦٦	٤٠٤
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانويات (في المئة)	٩٢,٩	٠,٠	٢١,٢	٤٣,٨
	التفادي	عدد التلامذة	٢٦	٠	٠	٢٦
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانوية (في المئة)	٧,١	٠,٠	٠,٠	٢,٨
	اللاصفي	عدد التلامذة	٠	٨٥	١٦٢	٢٤٧
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانوية (في المئة)	٠,٠	٣٤,٤	٥١,٩	٢٦,٨
	الشمولي	عدد التلامذة	٠	٣٩	٨٤	١٢٣
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانوية (في المئة)	٠,٠	١٥,٨	٢٦,٩	١٣,٣
	المتناقض	عدد التلامذة	٠	١٢٣	٠	١٢٣
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانوية (في المئة)	٠,٠	٤٩,٨	٠,٠	١٣,٣
المجموع		عدد التلامذة	٣٦٤	٢٤٧	٣١٢	٩٢٣
		نسبة التلامذة وفق نوع الثانوية (في المئة)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

خاتمة

أظهرت الدراسة مفهومًا ضيقًا للتماسك الاجتماعي لدى أغلب المديرين والأساتذة؛ إذ انحصر في التعددية المذهبية والمواطنية، ولم يشمل مفهوم العدالة بتعريفيها التوزيعي والعلائقي. وقد يعود تفسير ذلك إلى المقاربة الضيقة لأسباب الحرب الأهلية في لبنان التي يختزلها البعض بالتعصب الطائفي بدلًا من رؤيتها أيضًا من زاوية غياب العدالة الاجتماعية. وتعكس السياسات التربوية في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية هذه الرؤية الضيقة. وبناء عليه، فإن المقاربات الحالية للتماسك الاجتماعي التي تتبنّاها الدولة لا تعالج جذور المشكلة.

حدّدت هذه الدراسة للتماسك الاجتماعي خمسة نُهج معتمدة في الثانويات اللبنانية الحكومية والخاصة، مع تحليل لتأثيراتها على مواقف التلامذة السياسية -الاجتماعية. وأظهرت أن تأثير النهجين السلبي والتفادي القائمين في الموضوع والمعرفة في مقاربة مسألة التربية على المواطنة والمتّصفين بالهرمية واللاديمقراطية، كان محدودًا في معالجة العقبات الأساسية أمام تعزيز التماسك الاجتماعي والسلم في لبنان، كالطائفية مثلًا، وعدم الانفتاح أو الحذر من المواطنين اللبنانيين من مذاهب أو طوائف أخرى. ربما اتضح الدور الذي تؤديه تلك النُهج فعليًا في نشر السلم والاستقرار في لبنان عندما نتبيّن مدى حرص التلامذة على القيام بأنشطة سياسية، حتى لو لم يتلقوا تدريبًا على المواطنة الفاعلة، ولم يمارسوا أو يختبروا مميّزات الديمقراطية في ثانوياتهم.

من جهة أخرى، أوضحت الدراسة أن في حين كان للنهج اللاصفي لتحقيق التماسك الاجتماعي تأثير ربما في مواقف التلامذة السياسية والاجتماعية والمدنية، فإن الانقسام بين بيئة مدرسية ناشطة وأخرى قائمة على التعلم التلقيني يعيق قدرات التلامذة على تطوير مهارات التفكير النقدي التي يمكن أن تساعدهم في مواجهة بعض الآراء المسبقة الموروثة من خلفية دينية أو اجتماعية. إن تبنّي نهج شمولي (متعدد الأبعاد) يشمل الجانب الصفي واللاصفي ويركّز على تنفيذ خصائص نهج فاعل من أجل المواطنة يراعي حقوق الإنسان، تتضح أهميته وضرورته في المواقف السياسية والاجتماعية لتلامذة الثانويات التي تمارس هذا النهج. وعلى الرغم من الحاجة إلى المزيد من الدراسات لفهم تأثير الممارسات التعليمية في مواقف التلامذة السياسية والاجتماعية، تشدد هذه الدراسة على ضرورة تغيير وزارة التربية والتعليم العالي سياسة التربية على المواطنة والتي تُختصر في تعليم مادة المواطنة ساعة واحدة في الأسبوع إلى نهج متعدد الأبعاد. كما تؤكد الدراسة أهمية البيداغوجيا الفاعلة والنقدية والتطبيقية المترافقة مع بيئة مدرسية للتلامذة تساعدهم على اكتساب الكفاءات وتبنّي خصائص المواطنة الفاعلة والنقدية.



هشام خباش*

الثابت والمتحول في مواقف الإسلاميين المغاربة من الدولة المدنية

نموذج العدل والإحسان والعدالة والتنمية**

تهدف هذه الدراسة الميدانية أولًا إلى الكشف عن أوجه الاختلاف والتماثل بين مواقف أعضاء «حركة العدل والإحسان» ومواقف «حزب العدالة والتنمية» («حركة الإصلاح والتوحيد») من الدولة المدنية، وتهدف ثانيًا إلى إيضاح مدى استعداد أعضاء كلتا الحركتين لتغيير مواقفهما من الدولة المدنية، إن هما واجهتا وضعيات إحراج معرفي تتضمن مواقف مضادة.

طبقًا لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن مواقف الحركتين من الدولة المدنية تبقى مطبوعة بالتماثل والثبات من جهة رفضها فكرة أن يكون حاكم الدولة المسلمة غير مسلم، وتأكيدهما أهمية المشاركة السياسية في ظلِّ نظام الحكم الإسلامي، بوصفها مرادفًا للشورى.

أما الجانب المتحول والمتباين لدى الحركتين، فيتجلى في كون «العدالة والتنمية» أكثر تقبلًا لنوع من العلمانية الجزئية ولانتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية مقارنة بـ«العدل والإحسان»، علاوة على وجود تباين بين الحركتين على مستوى صيرورة التغير في مواقفهما، والمتمثّل في استقرار عدد المواقف الإيجابية لدى «العدالة والتنمية» تجاه الانتخابات لاختيار الحاكم، في مقابل ارتفاعه لدى «العدل والإحسان» ليبلغ بعد وضعية الإحراج المعرفي ما تم تسجيله هو نفسه لدى «العدالة والتنمية». يضاف إلى ذلك تراجع عدد مواقف «العدالة والتنمية» الإيجابية من فصل السلطات، بينما شهد هذا العدد استقرارًا لدى «العدل والإحسان». ويبرز التحول في مواقف مجموع أفراد العيّنة («العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» معًا) بعد عملية الإحراج المعرفي، من خلال ارتفاع عدد المواقف الإيجابية من العلمانية وانخفاض المواقف من الديمقراطية، والتراجع الهامشي لعدد المواقف الإيجابية من التعددية الحزبية ومن انتخاب مسؤولي الهيئات الحكومية.

* أستاذ في كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، فاس سايس – المغرب. مجال الاهتمام: المعرفية الاجتماعية وعلم النفس السياسي المعرفي.

** هذه الورقة أعدّت بدعم من برنامج فولوبيليس (Volubilis)، اللجنة الجامعية المختلطة الفرنسية– المغربية.

مقدّمة

لا أحد يجادل في أن الربيع العربي شكّل حدثًا تنزل خارج أفق المتوقع بالنسبة إلى الجميع. كما أن تداعياته المتمثّلة في بلوغ الإسلاميين السلطة شكلت بدورها مفاجأة غير مسبوقة، أبهجت البعض بقدر ما أقلقت البعض الآخر، الشيء الذي دفع أحد الصحافيين الفرنسيين إلى عنونة مقالة له نُشرت في **لوموند** بـ«وصول الإسلاميين إلى السلطة محمولين على شظايا الربيع العربي»[١]. وقد فوجئ الإسلاميون، كغيرهم، بأن الربيع العربي وضعهم أمام اختبار الحكم، بكل ما يحتويه من تعقيدات. والسؤال الذي يطرح نفسه عليهم اليوم بإلحاح هو: هل ما زالوا متمسكين بحلمهم الذي نشأوا عليه وهو بناء دولة على منهاج النبوة ومنهاج الخلفاء الراشدين عند مواجهتهم اختبار الحكم وتولّي مقاليد السلطة، أم أن احتكاكهم المباشر بواقع ممارسة الحكم جعلت تمثّلاتهم للتّدبير الحكومي أكثر قابلية للتفاوض، ومواقفهم من الدولة المدنية أكثر مرونة وتفهمًا؟

ليس هدفنا من هذه الدراسة إيجاد إجابات مباشرة وقاطعة عن تلك الأسئلة، بقدر ما هو استكشاف جملة من المعطيات الميدانية التي من الممكن أن تساعد المهتمين والمختصين وصنّاع القرار على فتح حوار سياسي وفكري في شأنها.

انسجامًا مع هذا الهدف، فإن همنا هنا هو الكشف عن مدى استعداد الإسلاميين المغاربة، وخاصة «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية»، لمراجعة تمثّلاتهم السياسية بخصوص مفهوم الدولة وأنظمة الحكم. ونعني بالتمثّلات السياسية ما عناه موسكوفيسكي بمفهوم التمثّلات الاجتماعية عند ارتباطه بسياقات سياسية، أي تلك المواقف والمعتقدات المشتركة بين أفراد جماعة معيّنة والمشكِّلة لذاكرتهم الجماعية[٢] أو المشتركة[٣]، وهي تتكون، بحسبه، من:

– نواة صلبة تتضمن عددًا من المواقف والمعتقدات غير قابلة للتفاوض، نظرًا إلى قدسيتها وأهميتها الرمزية والتاريخية بالنسبة إلى جماعة الانتماء، أو نظرًا إلى كونها تمثّل العقيدة التي قامت عليها هوية تلك الجماعة.

– محيط تلك النواة الذي يتضمن المواقف والمعتقدات القابلة للتفاوض والممكن استبدالها وتغييرها[٤].

إن اعتماد مفهوم التمثّلات الاجتماعية لدى موسكوفيسكي على هذه الصورة يدعونا إلى استحضار إشكالية الدراسة، التي تستهدف الكشف عن مواقف الإسلاميين المغاربة، وخاصة «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية»، من الدولة المدنية، والتمييز فيها بين ما يقبل منها التفاوض والمراجعة وما لا يقبل ذلك، ثم البحث عن الجماعة المتفوقة بالمواقف القابلة للتفاوض، هل هي «العدل والإحسان» أم «العدالة والتنمية»؟

تأسيسًا على ما سبق، نقترح صوغ المفاصل التساؤلية لإشكالية الدراسة كالآتي:

---

(1) Alain Gresh, «Sur les braises du «printemps arabe»: Les Islamistes à l’épreuve du pouvoir,» *Le Monde diplomatique* (Novembre 2012), pp. 1 et 20-21.

(2) Serge Moscovici, “Communication introductive à la première conférence internationale sur les représentations sociales,” Papier présentée à: La 1ère Conférence internationale sur les représentations sociales, Ravello, Italie, 1992.

(3) Joël Candau, *Anthropologie de la mémoire*, collection Cursus. Sociologie (Paris: A. Colin, 2005), p. 3.

(4) Jean-Claude Abric, “Central System, Peripheral System: Their Functions and Roles in the dynamics of Social Representations,” *Papers on Social Representations = Textes sur les représentations sociales*, vol. 2, no. 2 (1993), p. 75.

إلى أي حد يشكل عامل الاختلاف الأيديولوجي بين حركة «العدل والإحسان» و«حزب العدالة والتنمية» («حركة الإصلاح والتوحيد») عاملًا مؤثرًا في مواقف أعضائهما من الدولة المدنية؟ بعبارة أوضح، إلى أي حد يمكن الإقرار بوجود تباين دال بين مواقف أعضاء كلتا الحركتين من الدولة المدنية؟ وما مدى استعداد أعضاء الحركتين لتغيير مواقفهم من الدولة المدنية (Attitudes change)[٥] إن هم جوبهوا بوضعيات إحراج معرفي تتضمن مواقف مضادة (Counter-attitude) صيغت بشكل حجاجي وبرهاني[٦]؟ فهل سيظلون بعد عملية الإحراج المعرفي متشبثين بمواقفهم الأصلية أم سيتحولون نحو مواقف أكثر انفتاحًا على الدولة المدنية بمعناها الحديث والعلماني، أم أنهم سيلجأون إلى مواقف تركيبية تجمع بين المفهوم الإسلامي والمفهوم العلماني الحديث للدولة وتمكّنهم من تقليص حالة تنافرهم المعرفي (Cognitive Dissonance) والذهني الناجمة عن مواجهتهم وضعية الإحراج المعرفي تلك[٧]؟

مفاهيم الدراسة وخلفيتها النظرية

سنعمد في هذا المحور إلى استدعاء عدد من الدراسات التي حاولت الإجابة عن سؤال مركزي مفاده: هل يمكن توقّع طبيعة الانتماء السياسي للفرد من خلال موقفه السياسي تجاه موضوع ما؟ بمعنى هل يمكن معرفة موقفه السياسي انطلاقًا من الحزب أو الجماعة التي ينتمي إليها أم أن الأفراد لا يلتزمون دائمًا بانتمائهم السياسي وإنما يغيرون مواقفهم أو يكيفونها وفقًا لما تمليه الأوضاع عليهم؟

أطروحة تلازم الانتماء السياسي مع الموقف السياسي

انتهى عدد كبير من الدراسات، بناءً على معطيات ميدانية، إلى تطابق الانتماء السياسي مع صوغ الموقف السياسي؛ ففي دراسة لكوهن[٨] عرض فيها مشروعين للرعاية الصحية على مجموعتين: **أولاهما** من الحزب الجمهوري، **والأخرى** من الحزب الديمقراطي. يتضمن المشروع **الأول** عرضًا سخيًا للرعاية الصحية، وقُدِّم على أنه مشروع الحزب الجمهوري؛ أما المشروع **الآخر**، الذي اتسم بنوع من التقشف في دعم الرعاية الصحية، فقد عُرض على أنه مشروع الحزب الديمقراطي. وما أثار الانتباه هو أن المتعاطفين مع الجمهوريين صوّتوا على مشروع الحزب الذي ينتمون إليه من دون تمحيص مضامينه التي تتنافى مع قناعاتهم، والشيء نفسه بالنسبة إلى الديمقراطيين.

كما توصل كارني ومعاونوه[٩]، في السياق ذاته، إلى ما يفيد بأن طبيعة الانتماء السياسي لا تؤثر في مواقف الأفراد فقط، بل في طباع شخصيتهم أيضًا؛ فالليبراليون أكثر من المحافظين انفتاحًا على التجارب الجديدة واستعدادًا للتفاوض، وأقل مقاومةً للتغيير وتمسكًا بالتقاليد[١٠]، وأكثر تقبلًا للآخرين

(5) Gregory R. Maio and Geoffrey Haddock, *The Psychology of Attitudes and Attitude Change* (Los Angeles; London: SAGE, 2009), p. 91.

(6) R. J. Rydell and A. R. McConnell, "Consistency and Inconsistency in Implicit Social Cognition: The Case of Implicit and Explicit Measures of Attitudes," in: Bertram Gawronski and B. Keith Payne, eds., *Handbook of Implicit Social Cognition: Measurement, Theory, and Applications* (New York: Guilford Press, 2010), p. 300.

(7) Martha Augoustinos, Iain Walker and Ngaire Donaghue, *Social Cognition: An Integrated Introduction*, 2nd ed. (London; Thousand Oaks: SAGE, 2006), p. 128.

(8) Geoffrey L. Cohen, "Party Over Policy: The Dominating Impact of Group Influence on Political Beliefs," *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 85, no. 5 (2003), p. 809.

(9) Dana R. Carney [et al.], "The Secret Lives of Liberals and Conservatives: Personality Profiles, Interaction Styles, and the Things they Leave Behind," *Political Psychology*, vol. 29, no. 6 (December 2008), p. 807.

(10) John T. Jost, Brian A. Nosek and Samuel D. Gosling, "Ideology: Its Resurgence in Social, Personality, and Political Psychology," *Perspectives on Psychological Science*, vol. 3, no. 2 (March 2008), p. 126.

المخالفين طبقيًا (الفقراء) وجسديًا (المعاقون) وإثنيًا (الهنود والأشخاص ذوو الأصول اللاتينية) ودينيًا (المسلمون واليهود)[١١].

تبقى أهم دراسة في هذا الشأن هي دراسة جوست[١٢] التي احتوت على ٨٠ عيّنة تضمنت ٢٢,٨١٨ حالة، وشملت ١٢ بلدًا، لتخلص إلى أن من بين السمات التي تميز أفراد الاتجاه المحافظ من أفراد الاتجاه الليبرالي أو الإصلاحي هي السمة المتمثّلة في أن المحافظين أكثر دوغمائية ونفورًا من الغموض وتجنبًا للتشكيك في قناعاتهم ومعتقداتهم، وأنهم أكثر تمسكًا بأسلوب حياتهم ونمط معيشتهم، وأكثر دفاعًا عن النظام الاجتماعي التقليدي المحكوم بالتراتبية الاجتماعية وبالتمييز بين الجنسين، كما أنهم أكثر خوفًا من تهديدات الآخر المخالف لتقاليدهم وقيمهم ولقناعاتهم السياسية.

تأسيسًا على ما سبق، وبناء على معطيات إثنوغرافية[١٣]، ألا يمكننا المجازفة بإقرارنا بأن «حركة العدل الإحسان» تمثل تيارًا إسلاميًا محافظًا في المغرب، وذلك من جهة رفضها التفاوض مع السلطة القائمة، وتمسكها بتصورها للحكم على منهاج النبوة، وتوقفها عن دعم حركة ٢٠ فبراير، بناء على اعتبارات أخلاقية أكثر من كونها اعتبارات سياسية، ومنها: كون شباب ٢٠ فبراير «لا يصومون رمضان، يدافعون عن الجنسيين المثليين وعن سفور المرأة، وبأنهم في أغلبهم ملاحدة». وفي المقابل، ألا تمثّل «العدالة والتنمية» التيار الإسلامي الليبرالي المعتدل في المغرب اعتبارًا لقبولها التعامل مع مختلف مؤسسات الدولة، حتى البنكية منها ذات المعاملات الربوية، وانخراطها في الحقل السياسي الرسمي عبر توليها مناصب مهمة في الحكومة وتشكيل ائتلاف سياسي حكومي مع حزب ذي خلفية شيوعية؟

إن القبول بهذا التوصيف يجيز لنا صوغ الافتراض التالي، وهو أن «العدل والإحسان» (المحافظون) هم أكثر ثباتًا وتمسكًا بمواقفهم السلبية من الدولة المدنية وأكثر مقاومة لأي تغيير في قناعاتهم ومعتقداتهم في أثناء تعرضهم لوضعيات الإحراج المعرفي، مقارنة بـ«العدالة والتنمية» (الليبراليون). وإذا ما صحت هذه الفرضية أمكن اعتبار أعضاء جماعة «العدل والإحسان» أفرادًا محكومين بالشخصية المحافظة التي تتميز بتصلب مواقفها السياسية ورفضها الإنصات للحجج المضادة[١٤]، الأمر الذي لا يسمح لها باستثمار جهد ذهني معتبر، وبصوغ خطاطات ذهنية مركّبة تمكّنها من استيعاب المواقف المخالفة لها، وهو ما يجعلها تنهج سياسة التقتير والاقتصاد في طاقتها الذهنية من خلال ركونها إلى خطاطات تفكيرية غير مركّبة، نشأت عليها واعتادت اعتمادها، ودأبت على تحليل مواقف الآخرين من خلالها[١٥]. وهي مبنية على نوع من التفكير الحدي الذي يمكن صوغ فحواه كما يلي: «أنت معي سأنصت لك، وإن لم تكن معي فليس

---

(11) B. A. Nosek, J. Graham and C. B. Hawkins, "Implicit Political Cognition," in: Gawronski and Payne, eds., p. 551.

(12) John T. Jost [et al.], "Political Conservatism as Motivated Social Cognition," *Psychological Bulletin*, vol. 129, no. 3 (2003), p. 339.

(13) Abdelhak Jebbar, "Etude Socio-cognitive des croyances politico-religieuses au Maroc," (Thèse de doctorat en cours, Faculté SAIS Fès), et N. Mahmi, "Connaissance d'autrui et attitudes protocentriques dans les mouvements religieux au Maroc: Une Approche d'ethnographie cognitive," (Thèse de doctorat en cours, Faculté SAIS Fès).

(14) Philip E. Tetlock, "Psychology and Politics: The Challenges of Integrating Levels of Analysis in Social Science," in: Arie W. Kruglanski and E. Tory Higgins, eds., *Social Psychology: Handbook of Basic Principles*, 2nd ed. (New York: Guilford Press, 2007), p. 905.

(١٥) نتحدث في هذا الصدد عن أن الفرد لا يحاول بذل جهد ذهني كبير، لتحليل جملة من القضايا المحيطة به، وإنما يركن إلى نوع من التقتير المعرفي (Cognitive misers) القائم على استدعاء جملة من الإجابات الجاهزة التي اعتاد سماعها من الآخرين. انظر في هذا الصدد:

Richard J. Crisp and Rhiannon N. Turner, *Essential Social Psychology*, 2nd ed. (Los Angeles: SAGE, 2010), p. 65.

لك مكان في خطاطتي الذهنية»،[١٦] وهذا ما يؤدّي بالجماعات المحافظة إلى ضرب من التعصب في قيمها وأفكارها[١٧] يجعلها تنخرط في ما يسمّى في علم النفس الاجتماعي إطلاقية رفض المواقف[١٨] (Latitude of rejection) المخالفة لقناعاتها ومعتقداتها، على الرغم من واقعيتها وقوة حججها. من هنا، تؤكد الجماعات المحافظة عدم التزامها بأي صيغة تفاوضية وسطية تأخذ شكل مواقف تركيبية تجمع بين موقفها وموقف من يخالفونها الرأي[١٩].

أطروحة عدم تلازم الانتماء السياسي والموقف السياسي

حاول عدد من الباحثين في هذا السياق الخروج عن تلك الصورة النمطية التي رُسمت لليبراليين والمحافظين؛ فليس الليبراليون بالضرورة على استعداد دائم لمراجعة مواقفهم السياسية والمجازفة والانفتاح على تجارب جديدة مخالفة، أحيانًا، لقناعاتهم وقيمهم، إن هم قورنوا بالمحافظين. في هذا الخصوص، وضع غرينبرغ وجوناس[٢٠] سنة ٢٠٠٣ دراسة ميدانية شملت التيار المحافظ والتيار الليبرالي في عدد من البلدان. وخلصا إلى أن التصلب في المواقف السياسية وانعدام المرونة الذهنية في التعاطي مع الشأن السياسي ليسا صفتين تخصان المحافظين فقط، بل هما قائمتان عند الليبراليين أيضًا. على غرار الطرح نفسه، توصل تيتلوك[٢١] إلى أن مناضلي حزب العمال في بريطانيا يعتمدون نوعًا من التفكير الحدي (Dichotomous reasoning) في تعاملهم مع عدد من القضايا السياسية: «إما معنا وإما ضدنا»، مثلهم مثل مناضلي حزب المحافظين. كما انتهى كل من تيتلوك وبوتيغر[٢٢]، اعتمادًا على تقنية تحليل مضامين البيانات، إلى أن أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي هم أقل تطرفًا وأكثر مرونةً في عددٍ من الموضوعات السياسية مقارنةً بالإصلاحيين الغورباتشوفيين.

من هنا نخرج بفرضية خلاصتها أنه ليس من الضروري توقّع مواقف أعضاء كل من «العدالة والتنمية» و«العدل والإحسان» من الدولة المدنية من خلال طبيعة انتمائهم السياسي، بل من خلال نوعية الوضعية التي سيواجهونها. بناء عليه، سنتحدث عن أهمية السياق في صوغ مواقف الأفراد.

أهمية السياق في صوغ الأفراد لمواقفهم السياسية

إن للسياق دورًا أساسيًا في صوغ الفرد لمواقفه السياسية؛ فالمواقف السياسية المعبّر عنها في مختبر الدراسة تختلف عن تلك المعبّر عنها في الواقع الاجتماعي الطبيعي، مع أنها تعود إلى الأشخاص أنفسهم[٢٣]. كما إن المواقف المعبّر عنها أمام كاميرا قناة فضائية ليست هي المواقف نفسها المعبّر عنها في وضعية حميمية مع

---

(16) Mahmi, N, op . cit., p 17.

(17) Tetlock, “Psychology and Politics,” p. 905.

(18) Gregory R. Maio and G. Haddock, “Attitude Change,” in: Kruglanski and Higgins, eds., p. 571.

(١٩) وتجدر الإشارة إلى أن الفرد يلجأ إلى أسلوب إطلاقية رفض الموقف، عندما يمس تبنّي مواقف جديدة بهوية جماعة انتمائه. ويرغب بتشدّده هذا في أن يُظهر مدى ولائه لفضاء انتمائه. انظر: Augoustinos, Walker and Donaghue, p. 133.

(20) Jeff Greenberg and Eva Jonas, “Psychological Motives and Political Orientation—The Left, the Right, and the Rigid: Comment on Jost et al.,” *Psychological Bulletin*, vol. 129, no. 3 (2003), p. 376.

(21) Philip E. Tetlock, “Cognitive Style and Political Belief Systems in the British House of Commons,” *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 46, no. 2 (February 1984), p. 365.

(22) Philip E. Tetlock and Richard Boettger, “Cognitive and Rhetorical Styles of Traditionalist and Reformist Soviet Politicians: A Content Analysis Study,” *Political Psychology*, vol. 10, no. 2 (June 1989), p. 209.

(23) Nosek, Graham and Hawkins, p. 552.

أصدقاء، أو المعبّر عنها في غرف الدردشة على الإنترنت[٢٤]، فضلًا عن أن المواقف التي يعلنها الفرد عندما يكون وحده ليست هي نفسها التي يعلنها وهو محاط بجماعته؛ إذ يكون في الحالة الأخيرة أكثر تشددًا[٢٥]. وتؤدي الحوادث والأوضاع المحيطة به، من جانبها، دورًا أساسيًا في تغير مواقف الناس؛ فقد توصلت دراسة تجريبية لفرغيسون ومعاونيه[٢٦] اعتمدت على تقنية ترتيب الجمل، إلى أن الأميركيين يتمسكون أكثر بالمواقف الوطنية وبمفهوم الأمة الأميركية في حالة حدوث كوارث طبيعية أو التعرض لحادث إرهابي. ونستحضر، في هذا الصدد، مثال مواقف زعماء بعض الحركات الإسلامية من الدولة المدنية قبل وصولهم إلى السلطة التي لم تبق هي ذاتها بعد الربيع العربي، أي بعد وصولهم إلى السلطة.

تأسيسًا على ما سبق، ندرك أن من البديهي أن يتغير موقف الفرد من موضوع ما، تبعًا لتغير الأوضاع المحيطة به، وهو التغير الذي يتم إما نحو مواقف أكثر راديكاليةً أو نحو مواقف أكثر مرونةً وانفتاحًا. وفي وصف تيتلوك لهذه المسألة، قدّم مثال المحافظين الذين يتخذون مواقف أكثر راديكاليةً ممّا هو منتظر منهم، عندما يواجَهون بموضوعات تشكل خطًا أحمر بالنسبة إليهم، مثل فتح نقاش عمومي حول دولة الرفاهية المبنية على قيم الديمقراطية الاجتماعية والتي تشكل موضوعًا مستفزًا لهم. هنا، تنحو ردات فعلهم نحو الدعوة إلى إلغاء سياسة التمييز الإيجابي وخصخصة قطاعات الدولة على نحو واسع، وتحرير الاقتصاد، وتخفيض الضرائب بشكل جذري[٢٧]. ولدينا، في هذا الصدد، مثال واضح للعيان هو التفجيرات التي وقعت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وأدت في أسبوع واحد فقط إلى تغييرات مهمة في مواقف أعداد من الأميركيين المتعاطفين مع الحزب الديمقراطي لمصلحة الحزب الجمهوري[٢٨]. نتحدث هنا عن عملية التراجع في المواقف الإيجابية من موضوع ما (Régression attitudinale)[٢٩]. بناء عليه، يُطرح سؤال تظل الإجابة عنه مقترنة بما ستسفر عنه الدراسة من نتائج، وهو: ألا تؤدي مواجهة «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» بوضعيات إحراجية إلى تراجع في مواقفهما الإيجابية من الدولة المدنية؟

في مقابل عملية التراجع عن الموقف، نتحدث عن المواقف السياسية النافذة (Attitude Accessibility)[٣٠]، ونعني بها تلك المواقف التي يتبنّاها الفرد على عجل، كما يعمل على استلهامها وتكرارها في مناسبات عدة من دون مساءلتها، ومن دون أن يثير أي نقاش أو استفهام حولها، لكونها ذات أهمية بالنسبة إليه، ولانسجامها مع بنيته الاعتقادية، لذلك نجده يستدعيها، أحيانًا بمناسبة أو من دون مناسبة. وهنا نتساءل عن مدى حضور المواقف النافذة في تصور كلتا الحركتين لمفهوم الدولة المدنية؟

(24) Hicham Khabbache, "Empowering Mindreading Skill via Online Social Networks," in: *Analele Universității Ovidius. Seria Filologie* (Constanța, Romania: Ovidius University Press, 2012), p. 136.

(25) Crisp and Turner, p. 161.

(26) Melissa J. Ferguson, Travis J. Carter and Ran R. Hassin, "On the Automaticity of Nationalist Ideology: The Case of the USA," in: John T. Jost, Aaron C. Kay, Hulda Thorisdottir, eds., *Social and Psychological Bases of Ideology and System Justification* (New York: Guilford Press, 2009), p. 53.

(27) Tetlock, "Psychology and Politics," p. 905.

(28) George A. Bonanno and John T. Jost, "Conservative Shift Among High-Exposure Survivors of the September 11th Terrorist Attacks," *Basic and Applied Social Psychology*, vol. 28, no. 4 (2006), p. 311.

(29) Hicham Khabbache, Joël Candau and Abdelhak Jebbar, "Dilemmes sociocognitifs d'Islamistes marocains confrontés au passage conceptuel de l'état religieux à l'état civil," *Societal and Political Psychology International Review*, vol. 3, no. 1 (2012), p. 50.

(30) Nosek, Graham and Hawkins, p. 553.

هكذا يتضح مدى أهمية استحضار مفهوم الموقف بصوره وصيغه المتعددة، في ارتباطها بحقل السياسة، إذ نكون بصدد مواقف مرنة قابلة للتفاوض والمراجعة وأخرى متصلبة غير قابلة للتغيير (إطلاقية رفض الموقف). ويرتبط حضور إحدى الصيغ أو غيابها بـ:

– طبيعة الموضوع الذي سيتخذ موقفًا إزاءه؛ فمثلًا موقف الإسلاميين من الديمقراطية ليس هو موقفهم نفسه من العلمانية.

– حمولة الموقف (Attitude Holder)، وهي جملة من معتقدات الفرد وتصوراته بشأن الدولة المدنية، والتي تشكلت لديه داخل جماعة الانتماء وخارجها.

– السياق أو الظرف، ومن الأمثلة التوضيحية في هذا الباب أن موقف الإسلاميين من الدولة المدنية قبل وصولهم إلى السلطة ليس هو نفسه بعد وصولهم إليها[٣١].

ولئن كان من الطبيعي أن تتغير مواقف الفرد بتغير أوضاعه وتبدل السياقات والوضعيات التي يواجهها، فإن حضور صيرورة التغير في المواقف، إن لدى الأفراد أو لدى الجماعات، يُبرز أن تضارب المواقف سمة طبيعية في الإنسان، وهو ما دعا مدرسة تحليل الخطاب النفسي الاجتماعي إلى توجيه نقدٍ حادٍّ إلى أغلبية الاتجاهات النفسية الاجتماعية المحكومة منهجيًا بترسانة من الأدوات الكيفية والكمية؛ إذ يقتصر دورها على تبويب البيانات وتفييئها ضمن خانات وجداول، الشيء الذي يجعلها تخلع صفة النظام والانسجام على ظواهر ونشاطٍ نفسي اجتماعي هو في الأصل غير منظم، ومنها المواقف السياسية خاصة، التي يظهر تناقضها جليًا، إن على مستوى طبيعتها أو على مستوى الواقع المعيش، لكن تلك الاتجاهات تنظر إليها كما لو كانت منسجمة[٣٢]؛ إذ يمكن أن نلاحظ تناقضًا بين مكونين يدخلان في تشكيل الموقف نفسه إزاء موضوع ما، وذلك من قبيل «إننا نقبل فصل السلطات ولكن لا نقبل فصل الدين عن الدولة»، أو اتجاه الشخص نفسه: «أنا أؤيد نصر الله في حربه على إسرائيل ولا أقبل بتدخله في سورية»، ويمكن أن نرصد تناقضًا ضمن المكوِّن نفسه للموقف «أنا أقبل ولا أقبل العلمانية»[٣٣].

لكن على الرغم من إقرار هذا التصور الأخير بأن التضارب في المواقف جزء من معيشنا اليومي، فإن طبيعة المرء النفسية تجعله دائمًا ينزع إلى ألا يبدو، لا في أعين الآخرين فقط، بل حتى بالنسبة إلى ذاته (Self Image) أيضًا، بمظهر الحامل مواقف متناقضة، لأن ظهوره بهذا المظهر يُضعف صورته الذاتية. ونلاحظ هنا أن البرامج الحوارية التي تقوم في بعض القنوات الفضائية على أساس إثارة سجال سياسي حادٍّ بين خصمين سياسيين، يظل فيها مؤشر اقتدار كل طرف في الحوار مرتبطًا بكفاءته في الكشف عن مدى تناقض مواقف الطرف الآخر (مثال ذلك برنامج الاتجاه المعاكس على شاشة قناة الجزيرة). من هنا، فإن تناقض مواقف الفرد تجعله يعيش وضعية عدم الارتياح[٣٤]، ويصير الخروج من هذه الوضعية ملزمًا

(31) Maio and Haddock, p. 566.

(32) Augoustinos, Walker and Donaghue, p. 141.

(33) Maio and Haddock, p. 566.

(34) Ian R. Newby-Clark, Ian McGregor and Mark P. Zanna, "Thinking and Caring about Cognitive Inconsistency: When and for Whom Does Attitudinal Ambivalence Feel Uncomfortable?," *Journal of Personality and Social Psychology*, vol. 82, no. 2 (February 2002), p. 157.

إما برفض موقف بعينه وإما الإبقاء عليه أو محاولة الجمع بين موقفين متضاربين ضمن صيغة توافقية[٣٥]. والعملية هنا لا تختلف عمّا يحدث لدى الطفل في أثناء اكتسابه بعض المفاهيم العلمية المتعلقة بكروية الأرض؛ فعندما يواجَه أول مرة بكون الأرض كروية ضمن وضعية علمية إحراجيه متضمنة عددًا من الحجج والبراهين، يحاول التوفيق بين التصور العلمي وتصوره الذاتي القائم على فكرة الأرض المسطحة، ضمن تصور تركيبي مضمونه ما يلي: «الأرض كروية ولكن في جزء منها مسطحة ونحن نعيش في الجزء المسطح مما يمنعنا من السقوط»[٣٦]. وارتباطًا بسياق الدراسة، نفترض أن الإسلاميين سيصوغون مواقف تركيبية إزاء الدولة المدنية عندما نواجههم بوضعيات إحراج معرفي، وذلك من قبيل حديثهم عن علمانية جزئية أو عن تعددية حزبية يُضفى عليها الطابع الإسلامي.

تطبيقات الدراسة ونتائجها

عيّنة الدراسة

تشمل عيّنة الدراسة ١٠٠ مستجوب، منهم ٥٠ عضوًا نشيطًا من «حركة العدل والإحسان» (عدد الذكور ٤٣ بينما ينحصر عدد الإناث في ٧)، و٥٠ عضوًا نشيطًا ينتمون حركيًا إلى «التوحيد والإصلاح» وحزبيًا إلى «العدالة والتنمية» (عدد الذكور: ٣٢ في حين بلغ عدد الإناث ١٨)، وجلهم طلبة جامعيون يبلغ متوسط سنهم ٢٥ سنة.

كيفية إجراء تجربة الدراسة

يواجَه كل مستجوب بثمانية بنود، ويُستفسر في كل بند بشكل غير مباشر عن موقفه من أحد مبادئ الدولة المدنية، وذلك من خلال طرح السؤال بالصيغة الآتية: هل مفهوم الدولة في الإسلام، مثلًا، على وفاق مع مبدأ الفصل بين السلطات؟ وبعد التعرف إلى موقفه إما إيجابًا وإما سلبًا، ننتقل إلى مرحلة ثانية قوامها مواجهته بوضعية إحراج معرفي تتضمن موقفًا مضادًا لما سبق أن عبّر عنه، ومبرَّرًا بجملة من الحجاج تكون نَصِّية من القرآن والسنّة أو برهانية عقلية، ليطلب منه، مرة أخرى، تقديم موقفه وتبريره. وننتظر هنا أن يظل حبيس موقفه الأول (مع الدولة المدنية أو ضدها) أو ينتقل إلى موقف آخر مخالف لموقفه الأول (مع الدولة المدنية أو ضدها)، بمعنى أننا نفترض أن تغيير الموقف، كعملية، يتحقق من خلال أحد المسارات الثلاثة: الانتقال من موقف سلبي من الدولة المدنية إلى موقف إيجابي؛ العبور من موقف إيجابي من الدولة المدنية إلى موقف سلبي؛ البقاء في الموقف نفسه المعبّر عنه قبل وضعية الإحراج المعرفي.

أخيرًا نحاول التعرف إلى الصيغة التي اعتمدها المستجوب، بعد عملية الإحراج المعرفي، في تشكيله لموقفه؛ إذ سنعمل على الكشف عن المواقف السلبية من الدولة المدنية المبنية على صيغة الرفض الكلي لأحد مبادئها، ونرمز إليها كالتالي: (موقف ضد). كما سنحاول رصد صيغتين من المواقف الإيجابية من الدولة المدنية: **الأولى** صيغة الموافقة الكلية على أحد مبادئ الدولة المدنية نرمز إليها بـ(موقف مع)، بينما تأخذ الأخرى صيغة المواقف التركيبية، وفيها سنقف على مدى قدرة المستجوب على التوفيق بين صيغة الرفض وصيغة الموافقة ضمن موقف تركيبي (موقف تركيبي): «نعم للتعددية الحزبية المؤسلمة، نعم لعلمانية جزئية...».

(35) Leon Festinger, *A Theory of Cognitive Dissonance*, Mass Communication Series (Voice of America); 2 (Stanford, CA: Stanford University Press, 1957), p. 7.

(36) Stella Vosniadou and William F. Brewer, "Mental Models of the Earth: A Study of Conceptual Change in Childhood," *Cognitive Psychology*, vol. 24 (1992), p. 535.

مثال لكيفية تطبيق التجربة

البند ٢: فصل الدين عن الدولة: هل الدولة الإسلامية مع فصل الدين عن الدولة؟

وضعية الإحراج المعرفي بالنسبة إلى المستجوب الذي صرح بلا

أكد الرسول صلى الله عليه وسلم على ضرورة فصل الدين عن الدولة بقوله (أنتم أدرى بشؤون دنياكم) في قضية تأبير النخل في المدينة المنورة، وكذلك باستشارته أصحابه في أحوال الدنيا كما حدث في غزوة بدر، على الرغم من كونه موجَّها بوحي من عند الله. كيف تفسر ذلك؟

وضعية الإحراج المعرفي للمستجوب الذي صرح بنعم

هناك من الفقهاء من يرى أن من يقبل بفصل الدين عن الدولة يدعو ضمنيًا إلى عزل الدين بتوجيهاته وتشريعاته عن المجتمع، وبالتالي يكون في جبهة معارضة للإسلام. وقد ينتهي به ذلك إلى الكفر، بحكم إنكاره لما هو معلوم من الدين بالضرورة في تسيير الأحوال المدنية. ومن هنا، فإن العلمانية تتضمن مشروعًا إلحاديًا معاديًا للدين.

(موقف ضد)	(موقف تركيبي)	(موقف مع)

بنود الدارسة

– الفصل بين السلطات: هل الدولة في الإسلام قائمة على فصل السلطات (السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية)؟

– الفصل بين الدين والدولة: هل الدولة في الإسلام مع فصل الدين عن الدولة؟

– الديمقراطية: هل الدولة في الإسلام في وفاق مع مفهوم الديمقراطية؟

– التعددية الحزبية: هل التعددية الحزبية أمر مشروع في الإسلام؟

– مشروعية الوصول إلى الحكم في الإسلام: هل تعيين الحاكم يتم من خلال انتخابات أم من خلال وصاية أو عصمة أم من خلال انتصار عسكري؟

– المشاركة في تسيير الدولة في الإسلام: هل الحاكم يسيّر الدولة وحده أم من خلال هيئات موازية؟

– تعيين مسؤولي الدولة في الإسلام: هل يعيَّنون بواسطة هيئة دينية أم بواسطة انتخابات؟

– من يفترض أن يكون حاكمًا في الإسلام: عالم في الدين ولا خبرة له في تسيير الدولة أم مسلم ولا يمتلك خبرة أو ليس مسلمًا ولكن يمتلك خبرة؟

نتائج الدراسة

أثر عامل الانتماء السياسي في مجموع مواقف المستجوبين الإيجابية وفي عملية تغييرهم لمواقفهم

أثر عامل الانتماء السياسي في مجموع مواقف المستجوبين



الجدول ١

أثر كل من عامل الانتماء السياسي والإحراج المعرفي في مواقف المستجوبين من الدولة المدنية

	البند ١		البند ٢		البند ٣		البند ٤		البند ٥		البند ٦		البند ٧				البند ٨					
	الفصل بين السلطات		الفصل بين الدين والدولة		الديمقراطية		التعددية الحزبية		الانتخابات		المشاركة		تعيين مسؤولي الدولة				صفة الحاكم المسلم					
													انتخابات		هيئة دينية		رجل دين		مسلم		خبير وليس مسلمًا	
العوامل	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د	ف (١,٩٨)	ح.د
عامل الانتماء السياسي	.٠١٥	.٨٩٩	٨,٨	.٠٠٣٨	.٧١	.٤٠	١,٨٧	.١٨	.٨٣	.٣٦٥	.٥٨	.٤٤٩	.٥٨	.٠١٦	٩,٣٣	.٠٠٣	.٦٥	.٤٢	١,٦٤	.٢	.٤٢	.٦٥
عامل الإحراج المعرفي	.٨١	.٠١٨	٢٣,٣٢	.٠٠٠١	١٦,٩٣	.٠٠٠١	٣,٧٣	.٠٦	٢,٨٦	.٠٩٣	١	.٣١٩	١	.٠٨٤	٣,٠٤	.٠٨٤	—	—	—	—	—	—
التفاعل بين عامل الانتماء وعامل الإحراج	٢,٧٩	.٠٩٨	١,٨٣	.١٧٩	٢,٣	.١٣	.٠٣	.٨٦	٦,٤٤	٠,٠١٢	١	.٣١٩	١	.٥٦٢	.٣٤	.٥٦٢	—	—	—	—	—	—

يبدو، من خلال المعطيات المعروضة في الجدول ١، وباستثناء البندين ٢ و٧، أن انتماء المستجوبين السياسي لا يشكل عاملًا مؤثرًا في متوسط مجموع مواقفهم الإيجابية ضمن أغلبية بنود التجربة. وهذا يعني أن هناك اتجاهًا عامًا يوجّه مواقف مستجوبي كلتا الحركتين، في ما يخص فصل السلطات، والتعددية الحزبية، وانتخاب الحاكم، والتسيير التشاركي، ورفض انتخاب حاكم غير مسلم.

ويبقى التباين قائمًا بين الحركتين في البند ٢ المتعلق بالعلمانية، بحيث إن نسبة ٢٦ في المئة من ناشطي «العدالة والتنمية» (بمتوسط ٠,٢٦)، في مقابل ١١ في المئة من «العدل والإحسان» فقط (بمتوسط ٠,١١) هم من عبّر عن مواقف إيجابية في هذا الصدد. وكذلك الأمر بالنسبة إلى البند ٧؛ إذ نجد ٥٠ في المئة من «العدالة والتنمية» (بمتوسط ٠,٥) في مقابل ٢٨ في المئة من «العدل والإحسان» (بمتوسط ٠,٢٨) هم من قبلوا اعتماد الانتخابات لتعيين مسؤولي الحكومة.

أثر عامل الانتماء السياسي في عملية تغيير المستجوبين لموقفهم

إن كون التفاعل غير دال بين عامل الانتماء السياسي وعامل وضعية الإحراج المعرفي (الجدول ١)، فإنه يؤشر على غياب صيرورة تغيير المواقف لدى كل من «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» في البند ٦ المتعلق بالتدبير التشاركي؛ إذ نجد أن أغلبية المستجوبين لدى الجماعتين، قبل الإحراج المعرفي وبعده، قدمت مواقف إيجابية في هذا الصدد. والشيء نفسه يسري على البند ٨؛ إذ نلاحظ أن أغلبية ناشطي الحركتين، قبل وضعية الإحراج المعرفي وبعدها، ترفض حاكمًا غير مسلم وإن كان خبيرًا. كما أن التفاعل يبقى غير دال في عدد من البنود، وهو ما يفيد وجود تشابه بين مستجوبي الحركتين في مسار تغيير مواقفهم، وهذا يظهر واضحًا في البند ٢ المتعلق بالعلمانية؛ إذ نجد ارتفاعًا نسبيًا لدى المجموعتين في عدد الموقف الإيجابية بعد وضعية الإحراج المعرفي. أما في ما يخص البند ٣ الذي يهم الديمقراطية، فنلاحظ تراجعًا نسبيًا لدى المجموعتين في أعداد المواقف الإيجابية بعد وضعية الإحراج المعرفي. وفي البند ٤ **الذي** يخص مفهوم التعددية السياسية، وفي البند ٧ المرتبط بانتخاب المسؤولين عن مؤسسات الحكومية، يمكن أن نرصد تراجعًا طفيفًا في المواقف الإيجابية لدى الحركتين.

في المقابل، تكشف دلالة التفاعل الواضحة المعالم بين العاملين السابقين وجود تباين في مسارات تغير المواقف الإيجابية بين كلتا المجموعتين، وهذا ما نلاحظه في البند ٥ المتعلق بانتخاب الحاكم، والبند ١ المرتبط بالفصل بين السلطات، حتى وإن كانت دلالة التفاعل في البند ١ تظل هامشية. كما نلاحظ ارتفاعًا دالًّا في عدد المواقف الإيجابية عند «العدل والإحسان» في ما يرتبط بالبند ٥؛ إذ انتقل بعد وضعية الإحراج المعرفي من ٦٢ في المئة، بمتوسط ٠,٦٢، إلى ٧٢ في المئة، بمتوسط ٠,٧٢ (ت (٤٩): ٢,٣٣-، حدود الدلالة: (٠,٠٣)، بينما يظل مستقرًا لدى «العدالة والتنمية» بين ٧٦ في المئة، بمتوسط ٠,٧٦، قبل وضعية الإحراج المعرفي و٧٤ في المئة، بمتوسط ٠,٧٤، بعد وضعية الإحراج المعرفي (ت (٤٩): ١، حدود الدلالة: (٠,٣٢). أما بالنسبة إلى البند ١، فنجد تراجعًا دالًّا لدى ناشطي «العدالة والتنمية» في عدد مواقفهم الإيجابية من فصل السلطات، بعد عملية الإحراج المعرفي، من ٧٤ في المئة، بمتوسط ٠,٧٤، إلى ٥٢ في المئة، بمتوسط ٠,٥٢ (ت (٤٩): ٢,٨٥، حدود الدلالة: (٠,٠٠٦). وفي مقابل ذلك، هناك استقرار نسبي على مستوى عدد هذه المواقف عند «العدل والإحسان» (ت (٤٩): ٠,٥٣، حدود الدلالة: (٠,٥)؛ إذ تم في هذا الصدد تسجيل ٦٦ في المئة من أعداد المواقف الإيجابية، بمتوسط ٠,٦٦: قبل الإحراج المعرفي و٦٢ في المئة من أعداد المواقف الإيجابية، بمتوسط ٠,٦٢: بعد الإحراج

المعرفي.

أثر وضعية الإحراج المعرفي في تغيير المواقف الإيجابية المستجوبين من مجموع عيّنة البحث

إن ما يلاحَظ من خلال معطيات الجدول ١ هو أن عامل الإحراج المعرفي غير مؤثر في كل من البندين ٦ و٨، وهو ما يدل على غياب تام لعملية تغيير الموقف لدى مجموع عيّنة البحث؛ فأغلب المستجوبين، قبل وضعية الإحراج المعرفي وبعدها، هم مع مبدأ المشاركة في تسيير الدولة (البند ٦)، وضد فكرة حاكم غير مسلم وإن كان خبيرًا (البند ٨).

في المقابل، يشكل الإحراج المعرفي عاملًا أساسيًا في كلٍّ من البنود ١ و٢ و٣، وهو ما يعني حضورًا لصيرورة تغير الموقف، في هذا الصدد، يتجلى في انخفاض أعداد المواقف الإيجابية من مبدأ فصل السلطات بعد عملية الإحراج المعرفي لدى مجموع عيّنة البحث من ٧٠ في المئة، بمتوسط ٠,٧، إلى٥٧ في المئة، بمتوسط ٥٧ ,٠، ومن مبدأ الديمقراطية من ٧٣ في المئة، بمتوسط ٧٣ ,٠، إلى ٥٤ في المئة، بمتوسط ٥٤ ,٠. أما في ما يخص البند ٢، فتغيير الموقف يأخذ منحىً تصاعديًا، إذ ترتفع أعداد المواقف الإيجابية من العلمانية بعد عملية الإحراج المعرفي من ٦ في المئة، بمتوسط ٠٦ ,٠، إلى ٣١ في المئة، بمتوسط ٣١ ,٠.

فضلًا عمّا سبق، يظل عامل الإحراج المعرفي قريبًا من الدلالة في كل من البنود ٤ و٥ و٧، وهو ما يعني حدوث تغيير في موقف مستجوبي مجموع العيّنة، مع بقائه غير واضح المعالم؛ إذ تعرف مواقف المستجوبين الإيجابية انخفاضًا طفيفًا بعد عملية الإحراج المعرفي من التعددية السياسية من ٦٢ في المئة، بمتوسط ٦٢ ,٠، إلى ٥٠ في المئة، بمتوسط ٥ ,٠، ومن اعتماد الانتخابات لتعيين مسؤولي الدوائر الحكومية من ٤١ في المئة، بمتوسط ٤١ ,٠، إلى ٣٨ في المئة، بمتوسط ٣٨ ,٠، بينما تعرف المواقف الإيجابية من الانتخابات باعتبارها الوسيلة الشرعية الوحيدة للوصول إلى السلطة ارتفاعًا طفيفًا من ٦٩ في المئة، بمتوسط ٦٩ ,٠، إلى ٧٣ في المئة، بمتوسط ٧٣ ,٠.

صيغ المواقف المعبَّر عنها من طرف المستجوبين بعد وضعية الإحراج المعرفي

الجدول ٢

دلالة الفروق بين مختلف صيغ تغيّر الموقف

		الصيغة ضد (في المئة)	الصيغة التركيبية (في المئة)	الصيغة مع (في المئة)	كا٢(٢)	حدود الدلالة
البند ١	«العدل والإحسان»	٢٠	٢٦	٤٦	٠٤,٦	.٠٥
الفصل بين السلطات	«العدالة والتنمية»	١٦	٣٤	٤٠	٥,٢	.٠٧
	مجموع عيّنة البحث	١٨	٣٠	٤٣	١٠,٣	.٠٠٥٧
البند ٢	«العدل والإحسان»	٣٠	٦٦	٤	٢٩,٠٩	.٠٠٠١

الفصل بين الدين والدولة	«العدالة والتنمية»	٢٠	٧٢	٤	٣٩,٥	.٠٠٠١
	مجموع عيّنة البحث	٢٥	٦٩	٤	٩٧,٩٨	.٠٠٠١
البند ٣	«العدل والإحسان»	٢٢	٤٠	٣٢	٢,٥٩	.٢٧
الديمقراطية	«العدالة والتنمية»	١٠	٥٠	٣٦	١٢,٨٧	.٠٠١٦
	مجموع عيّنة البحث	١٦	٤٥	٣٤	١٣,٨٧	.٠٠٠٩
البند ٤	«العدل والإحسان»	٢٦	٢٨	٣٨	١,٣٤	.٥٠٩
التعددية الحزبية	«العدالة والتنمية»	١٨	٣٢	٤٠	٣,٥٩	.١٦٥
	مجموع عيّنة البحث	٢٢	٣٠	٣٩	٤,٧٦	.٠٩٢
البند ٥	«العدل والإحسان»	٢٦	٢٢	٥٢	٧,٩٤٤	.٠١٨٨
الانتخابات	«العدالة والتنمية»	٢٤	٤	٧٢	٣٦,٥٦	.٠٠٠١
	مجموع عيّنة البحث	٢٥	١٣	٦٢	٣٩,١٤	.٠٠٠١
البند ٦	«العدل والإحسان»	١٢	٦	٨٠	٥٢,٨١	.٠٠٠١
المشاركة	«العدالة والتنمية»	٤	١٠	٨٢	٥٨,٨	.٠٠٠١
	مجموع عيّنة البحث	٨	٨	٨١	١٠٩,٨٨	.٠٠٠١
البند ٧	«العدل والإحسانس»	٣٢	٣٢	٢٦	٠,٤	.٨١٨
تعيين مسؤولي الدولة	«العدالة والتنمية»	٢٠	١٦	٤٨	١٠,٨٥	.٠٠٤
	مجموع عيّنة البحث	٢٦	٢٤	٣٧	٣,٣٧٩	.١٨٤
البند ٧	«العدل والإحسان»	٣٦	٣٦	١٦	٤,٥٤	.١٠٢
حاكم غير مسلم	«العدالة والتنمية»	٤٠	٣٦	٢٠	٣,٥	.١٧٣
	مجموع عيّنة البحث	٣٨	٣٦	١٨	٧,٩١	.٠١٩

بالرجوع إلى المعطيات التي يحتوي الجدول ٢ عليها، يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

حضور غير دال لصيغ المواقف ضد الدولة المدنية

يلاحَظ غياب أي حضور دالٍّ لعدد صيغ المواقف ضد الدولة المدنية في جميع بنود التجربة، بعد إجراء عملية الإحراج المعرفي، وهو ما يُظهر أن المنحى العام لإجابات المستجوبين من «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» يتجه إما نحو صيغ المواقف الإيجابية «مع الدولة المدنية» أو نحو صيغ المواقف التركيبية، وإما إلى الاعتدالية في توزيع الصيغ الثلاث.

حضور دال لصيغ المواقف المساندة للدولة المدنية

بناء على نتائج اختبار كا٢، يبدو أن هناك حضورًا دالًّا، أو قريبًا من الدلالة، لصيغ المواقف مع الدولة المدنية، وذلك بعد عملية الإحراج المعرفي؛ ففي البند ١، نلاحظ وجودًا دالًّا لصيغ المواقف «مع فصل السلطات» لدى «العدل والإحسان»، وقريبًا من الدلالة لدى «العدالة والتنمية»، وهو ما نعتقد أنه عائد إلى انسجام مفهوم فصل السلطات مع ذاكرتهم المشتركة التي تختزل عددًا من الحوادث التاريخية التي كان فيها القاضي ينتصر لحكم يختلف عن رأي الخليفة، ويكون الخليفة ملتزمًا باتّباعه.

في البند ٥، تحضر بقوة صيغ المواقف من نوع: «مع عملية الانتخابات للوصول إلى السلطة»، وهنا يستحضر المستجوبون حوادث في التاريخ الإسلامي ليبرِّروا من خلالها موقفهم هذا، ومنها بيعة الرضوان، حيث الجميع، بما في ذلك النساء والأطفال، بايعوا النبي (ﷺ). وحادثة السقيفة، حيث تمت البيعة لأبي بكر الصديق بإجماع قلما يتكرر نظيره في التاريخ، بحسب تعبيرهم. ولكن الشخص الذي ارتكب الخطأ التّاريخي الجسيمَ - في نظر مستجوبي «العدل والإحسان» - وَحَوّل الخلافة من نظام انتخابي إلى ملكية، هو معاوية بن أبي سفيان. ونلاحظ هنا جرأة قل نظيرها لدى أهل السنّة؛ نجدها لدى أفراد «العدل والإحسان» والمتمثّلة، على غرار الشيعة، في انتقادهم معاوية بن أبي سفيان انتقادًا لاذعًا في بعض الأحيان. وما يلاحَظ أيضًا هو أن المستجوبين يعتمدون نوعًا من التأويل الاستنباطي (Interprétation déductive) للحوادث التاريخية من أجل تبرير موقفهم في هذا الصدد؛ فالنبي لم يوص بالخلافة لأحد من أصحابه، بمن فيهم أبو بكر، على الرغم من صلة القرابة، وهو ما يشكل، في نظرهم، دليلًا على أن الانتخابات هي السبيل الشرعي الوحيد للحكم.

وفي البند ٦، يلاحَظ أن صيغ المواقف لدى أغلبية المستجوبين من المجموعتين هي مع «المشاركة في تسيير الدولة». وهم يعتمدون في تبرير اختيارهم هذا مفهوم الشورى في الإسلام؛ إذ نلاحظ أن إجابات المستجوبين غنية بالاستشهادات من القرآن الكريم: **﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾**؛ **﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾**(٣٧)؛ **﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾**، ومن السنّة النبوية؛ إذ ورد عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قوله ما رأيت أحدًا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم استشارة الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه في الخروج يوم بدر، وفي المنـزل الذي ينـزله عندها، وفي الخروج أو البقاء في المدينة يوم أحد، وفي مصالحة بعض الأحزاب يوم الخندق على ثلث ثمار المدينة. ومن هنا ينتهي أصحاب كلتا الحركتين إلى اعتبار المشاركة السياسية فريضة دينية، ولكنهم يختلفون في شكل المشاركة بحيث يرى المستجوبون من «العدل والاحسان» أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفضح النظام ومفاسده وتوعية الناس، كل ذلك شكل من أشكال المشاركة السياسية، بينما يؤكد مستجوبو «العدالة والتنمية» أهمية الانخراط في مؤسسات النظام وتصحيحها من الداخل. وما يبقى مثيرًا للاهتمام حقًّا هو أن مفهوم الشورى اعتمده المستجوبون بكثافة في جل بنود الدراسة، الأمر الذي يُظهر أنهم يحاولون من خلاله ملء الفجوة بين الدولة المدنية والدولة الدينية.

ونجد في البند ٧ نسبة دالة من مواقف المستجوبين من «العدالة والتنمية» مع انتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية، بينما تبقى هذه النسبة غير معتبَرة عند «العدل والإحسان». من هنا نلاحظ أن المستجوبين الذين هم مع انتخاب المسؤولين عن مختلف دوائر الدولة، يعتمدون في تبرير إجاباتهم كالعادة نوعًا من

(٣٧) **القرآن الكريم**: «سورة آل عمران،» الآية ١٥٩، و«سورة الشورى،» الآية ٣٨ على التوالي.

التحليل الارتجاعي (Analyse rétrospective) القائم على قياس مواصفات الدولة الحديثة مع حوادث من التاريخ الإسلامي، ورصد التشابهات بين هذه المواصفات ودلالات تلك الحوادث؛ إذ يذكرون أنه عندما فتح المسلمون مناطق عدة تركوا حكامها السابقين، وهذا دليل على أن تعيين مسؤول ما يتم وفق معيار القبول من طرف الجماعة التي سيحكمها.

صيغ المواقف التركيبية

يبدو أن صيغ الموقف التركيبية حاضرة بشكل مهم في البند ٢ لدى كل من «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية»، وفي البند ٣ لدى «العدالة والتنمية» فقط. وما دام أن البند ٢ يستهدف قياس مدى تقبّل المستجوبين فكرة العلمانية، فإننا نجد ٦٦ في المئة من مستجوبي «العدل والإحسان» و٧٢ في المئة من مستجوبي «العدالة والتنمية»، بعد وضعية الإحراج المعرفي، قد صاغوا مواقف تركيبية؛ إذ عبّروا عن استعدادهم لتقبّل نوع من العلمانية الجزئية التي لا تأخذ، تبعًا لهم، شكل الفصل الحاد بين الدين والدولة كما هي الحال في الغرب، بل تأخذ بالتمييز المنهجي بين الدين وفقه السياسة وتسيير الدولة، وهو الموقف الذي يبقى شبيهًا بالتّركيب الفقهي والعقلي الذي نجده، بحسب أحد المستجوبين، عند الفيلسوف والفقيه ابن رشد في **فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من اتصال**. من هنا، فإن دور الإسلام يتمثّل، بحسب المستجوبين، في خلق تعاقد أخلاقي ملزم للجميع وفارض احترامه على الجميع. وإذا اعتُمد عقد أخلاقي وضعي، فلن تكون له، في نظرهم، أي سلطة إلزامية على الناس، مقارنة بعقد أخلاقي «رباني» متمثّل في الإسلام. إن الأخلاق الربانية التي مصدرها القرآن تبقى مقنعة للجميع، وسيتقيد بها الجميع، وبذلك سينخرط الجميع في مسيرة الصلاح والإصلاح بإرادة منهم. وفي المقابل، علينا ألّا نُدخل الإسلام بشكل عشوائي وجزافي في تخصصات علمية ومعرفية دقيقة هو بمنأى عنها؛ فلا يمكن أن نبحث، مثلًا، في الإسلام عن كيفية قيادة سيارة، بمعنى أن هناك أمورًا في السياسة والاقتصاد والعلم مرتبطة بالعقل البشري وبفن الاجتهاد البشري. ويشترط في النتائج التي يخرج بها هذا الاجتهاد البشري ألا تتنافى مع مقاصد الشريعة. وقيامنا بأخذ روح التوافق بين الاجتهاد البشري ومقاصد الشرع في الاعتبار، على حد تعبير أحد المستجوبين، سيجعلنا ننتهي إلى أسلمة العلمانية.

غير أن ما يشد الانتباه هو أن ٤ في المئة فقط من المستجوبين عبّروا عن مواقف إيجابية من العلمانية في صيغتها الكلية. ومبررهم في ذلك هو أنه إذا كانت العلمانية قد مكّنت «حزب العدالة والتنمية» في تركيا من تحقيق قسط من الرفاهية للمجتمع، فأهلًا وسهلًا بها.

وفي ما يتعلق بالبند ٣ الذي يخص مفهوم الديمقراطية، نجد ٥٠ في المئة من ناشطي «العدالة والتنمية» عبّروا، بهذا الشأن، عن مواقف تركيبية؛ فهؤلاء يقبلون بالديمقراطية، شريطة أن يراقبها مجلس حكماء أو مجلس فقهاء، أي أهل الحل والعقد الذين تناط بهم مهمة التحكيم بين مختلف الفرقاء السياسيين وضمان استقرار البلاد في المراحل الانتقالية وعدم سقوطها في حالة فوضى.

اعتدالية توزيع صيغ المستجوبين

تكشف نتائج اختبار كا[٢] عن اعتدالية توزيع صيغ المواقف من الدولة المدنية في البنود التالية:

بخصوص البند ٣ المتعلق بمفهوم الديمقراطية، لوحظ أن مستجوبي «العدل والإحسان» لم يتبنّوا صيغة مواقف موحدة؛ فهم مشتتون على الصيغ الثلاث، الشيء الذي يؤشر على التباس المفهوم بالنسبة إليهم.

ويُردّ ذلك، بحسب اعتقادنا، إلى تناقض جماعة «العدل والإحسان» في نظرتها إلى الديمقراطية؛ إذ نجد عبد السلام ياسين يقلل من قيمة الديمقراطية ويعتبرها مفهومًا دخيلًا يختلف عن الشورى، فالديمقراطية هي فن تدبير الاختلاف بينما الشورى هي تحويل الاختلاف إلى انسجام على أساس عقائدي: «الشورى تشير إلى تراضٍ عام بين مؤمنين، وإلى اندماج عاطفي قلبي إيماني، ثم إلى أمور وشؤون تابعة للغاية الأخروية يتشاور فيها، ويتراضى على الرأي الأسَدِّ»[٣٨]. كما أن هناك التضارب بين طبيعة نظام جماعة «العدل والإحسان» الهرمي القائم على فكرة الإمام المجدِّد[٣٩]، وقد ساهم انخراط الجماعة مع عدد من الحركات الاحتجاجية المدنية (٢٠ فبراير) ومع جمعيات حقوقية ونقابية في الاحتجاج من أجل مغرب ديمقراطي يسود فيه الملك ولا يحكم، في تشتيت مواقف نشطائها على صيغ المواقف الثلاثة. وهكذا، نجد أن نحو ٤٠ في المئة منهم عبّروا عن مواقف تركيبية تتبنّى نوعًا من الديمقراطية الجزئية، أو بالأحرى نوعًا من الديمقراطية المؤسلمة المبنية على منهاج النبوة وعلى مفهوم الشورى، والمتضمّنة «الولاية التي بها تقوى الأمة» بحسب عبد السلام ياسين[٤٠]. وللولاية هنا معنى روحي ورمزي يجسده مرشد روحي أو ولي من أولياء الله الصالحين، يحظى بالاحترام والإجماع، ويستطيع من خلال نصائحه ومواعظه إخراج الناس من حالة الفوضى التي من الممكن أن تسقطهم الديمقراطية فيها.

بالعودة إلى بيانات الجدول ٢، نلاحظ أن ٢٢ في المئة من مستجوبي «العدل والإحسان» يرفضون بشكل قطعي مفهوم الديمقراطية، ومبررهم في ذلك هو أنها مفهوم غربي دخيل على مجتمعاتنا، وأن البديل يكمن في مجالس الشورى بوصفها آلية التسيير المثلى لأنظمة الحكم بدلًا من المجالس المنتخبة. وتتكون مجالس الشورى من علماء ورجال الدين وفقهاء ملمّين بفقه تسيير الحكم، وبهذا نتجنب مساوئ الديمقراطية التي تسمح لمن هب ودب أن يصبح حاكمًا وبرلمانيًا، كما هي الحال في إيطاليا برلوسكوني وأميركا بوش.

وفي ما يخص البند الرابع الذي يهم مفهوم التعددية الحزبية، نلاحظ غياب توجّه واضح المعالم لدى مستجوبي كلتا المجموعتين لتبنّي صيغة مواقف موحدة؛ فهم مشتّتون على صيغ المواقف الثلاثة؛ إذ جرى تسجيل ٣٢ في المئة من إجابات «العدل والإحسان» و٢٨ في المئة من إجابات «العدالة والتنمية» ضمن صيغ المواقف التركيبية. إذًا، أكد أعضاء من «العدالة والتنمية» في هذا الصدد أنهم مع التعددية الحزبية شريطة أن يلتزم كل حزب بقيم الإسلام ومبادئه، اشتراكيًا أكان أم ليبراليًا. أما أفراد «العدل والإحسان»، فقد صرحوا بما معناه أنهم مع الديمقراطية في دعوتها للتعددية الحزبية، لكونها تمثّل منهجًا عمليًا في تدبير الاختلاف، ولأنهم ملتزمون باحترام الفرقاء الديمقراطيين من علمانيين وليبراليين واشتراكيين، اعتبارًا للأخوة في الإنسانية. ولكن الغاية من العمل الإسلامي هنا هي تذويب الجميع في بوتقة الأخوة والتآزر والتقوى، وهي السبيل إلى مرحلة الشورى، إذ ستتلاشى الخلافات الحزبية الضيقة، وتصبح الغاية المثلى خدمة البلاد والعباد لوجه الله تعالى، في ترفع عن النزعات الذاتية الأنانية الضيقة.

وفي السياق نفسه، نجد ١٨ في المئة من مستجوبي «العدالة والتنمية» و٣٢ في المئة من مستجوبي «العدل والإحسان» عبّروا عن مواقف قطعية في رفضهم للتعددية الحزبية، وذلك بسبب ما ينجم عنها، بحسبهم، من صراعات وخلافات بين المواطنين؛ فكم من شخص سقط ضحية حملة انتخابية بسبب

---

(٣٨) عبد السلام ياسين، **الشورى والديمقراطية**، ط ٢ (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٣٦.

(٣٩) تظل فكرة الإمام المجدِّد، الحاضرة في موقع «العدل والاحسان»، صيغة أقل حدية من مبدأ ولاية الفقيه، ولكن يصعب معها الحديث عن ديمقراطية داخلية لدى الجماعة. انظر الموقع الإلكتروني: <http://www.aljamaa.net>.

(٤٠) عبد السلام ياسين، **حوار الماضي والمستقبل** (الدار البيضاء: مطبوعات الأفق، ١٩٩٧)، ص ٢٧.

تعصبه لحزب ما. ولذلك، فإن الأحزاب ضرب من العصبية، وقد صدق من قال من تحزب خان. والإسلام بحسب تصريح أحد أفراد «العدل والإحسان» ينشد العمران الأخوي القائم على التكافل والتعاون والتواد والتراحم. وتأسيسًا على ذلك، يرفض الإسلام منطق التحزب الذي ينتهي غالبًا إلى التفرقة والتشرذم والصراع.

وفي البند ٧ نلاحظ كذلك اعتدالية في توزيع صيغ مواقف «العدل والإحسان»؛ فقد عبّر ٣٢ في المئة منهم عن مواقف ضدية ترفض اعتماد الانتخابات لاختيار مسؤولي الدوائر الحكومية، وتدعو إلى الرجوع إلى شيخ مربٍّ أو مرشد أو مجلس ديني لتعيين هؤلاء، لأن ترك أمر التدبير السياسي للمواطنين الذين يعيشون حال هشاشة اجتماعية واقتصادية وفقر وأمية سيؤدّي بهم – في نظر المستجوبين أولئك – إلى بيع أصواتهم. في المقابل، عبّرت النسبة نفسها (٣٢ في المئة) عن مواقف تركيبية؛ إذ تم التشديد على أهمية حصول المرشح للانتخابات على تزكية من طرف مجلس ديني أو شيخ مربٍّ يشهد على حسن سيرته. وأخيرًا، نجد ٢٦ في المئة من ناشطي «العدل والإحسان» مع انتخاب مسؤولي الدولة من دون أي شرط.

وفي ما يخص البند ٨، إذا كانت الفروق غير دالة لدى مستوجبي كلٍّ من «العدالة والتنمية» و«العدل والإحسان»، بشأن ضرورة أن يكون الحاكم مسلمًا، فإن الفرق لدى «العدل والإحسان» يظل واضح المعالم في المقارنات الجزئية بين الصيغ التركيبية والصيغ مع (كا² (١): ٣,٨٤٦ حدود الدلالة ٠,٠٤٩) هذا من جهة، ومن جهة ثانية بين الصيغ التركيبية والصيغ الضدية (كا² (١): ٣,٨٤٦ حدود الدلالة ٠,٠٤٩). وتظل قيمة الفرق قريبة من الدلالة لدى «العدل والإحسان»، إذا ما قارنا المواقف ضد والموقف مع (كا²(١): ٣,٣٣ حدود الدلالة ٠,٠٦٧)، وهو ما يجعلنا نخلص إلى أن هناك سيطرة واضحة المعالم لكلٍّ من الموقف ضد الذي يخدم فكرة أن يتولى رجل دين السلطة لكونه يخاف الله، وبالتالي سيكون عادلًا وعلى الخط المستقيم في حكم البلاد والعباد، والمواقف التركيبية التي تخدم التوجه القائل بأهمية أن يتولى السلطة مسلم وليس بالضرورة رجل دين، وذلك على حساب الموقف «مع» الذي يسمح لغير المسلم بأن يصبح حاكمًا. إن فحوى المبررات التي تسوقها أغلبية المستجوبين الرافضين حاكمًا غير مسلم، يتلخص في كوننا لم نسمع بحاكم مسلم أو بوذي يحكم تلك البلدان الغربية التي تمثل أكبر ديمقراطيات العالم. كما أن الإسلام ليس دينًا عاديًا، فهو نهج حياة، ويشكل نواة صلبة لهوية المواطنين؛ فعندما نقترح حاكمًا غير مسلم ليحكم المغرب مثلًا، فكأننا نفترض حاكمًا غير مغربي يحكم المغرب، وهذا هو الاستعمار عينه.

تفسير النتائج ومناقشتها

إن السؤالين اللذين يستوجبان التحليل والمناقشة بناء على المعطيات الميدانية هما ما يلي: أين يتمثّل الثابت من مواقف الإسلاميين المغاربة من الدولة المدنية؟ وأين يتجلى المتحول منها؟

تمظهرات المواقف الثابتة لدى الإسلاميين المغاربة

يمكن معالجة هذا العنصر من خلال مستويين: **الأول** يأخذ شكل ثوابت في المواقف القائمة بين الجماعتين، بمعنى أن مستجوبي «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» عبّروا عن المواقف نفسها إزاء جملة من البنود التي تخص الدولة المدنية، بينما يتمثّل المستوى **الآخر** في المواقف الثابتة ضمن الجماعتين، بحيث نجد أن أغلبية مستجوبي الجماعتين لم تغير مواقفها إزاء عدد من البنود، على الرغم من تعرضها للإحراج المعرفي.

المواقف الثابتة بين الجماعتين

إن غياب دلالة الفروق بين إفادات المستجوبين، أكانوا من «العدل والإحسان» أم من «العدالة والتنمية» في إجاباتهم عن بنود عدة، يكشف بوضوح تبنّي كلتا الحركتين مواقف مماثلة إزاء بعض مكوّنات الدولة المدنية على الرغم من الاختلاف الأيديولوجي القائم بينهما؛ فلدى ناشطي الحركتين شبه إجماع على رفض فكرة حاكم غير مسلم، حتى وإن امتلك الخبرة، وفي اعتماد التدبير التشاركي في تسيير الشأن العام، وهو الإجماع الذي استمر، حتى بعد مواجهتهم وضعية الإحراج المعرفي، بحيث نلاحظ ثبات مستجوبي الجماعتين على مواقفهم، علاوة على التقارب النسبي بينهما على مستوى صيرورات تحوّل المواقف في ما يخص موضوع العلمانية والديمقراطية والتعددية السياسية وانتخاب مسؤولي الدولة. كما نسجل اتفاقًا بينهم بخصوص شرعية الانتخابات لأجل الوصول إلى الحكم، إضافة إلى وجود تقبّل جزئي وحذر، من طرفي الجماعتين، لكل من الديمقراطية والتعددية الحزبية. وقد أدى هذا التقبّل الجزئي إلى اعتمادهما على صيغ المواقف التركيبية التي كثيرًا ما انتهت بهما إلى إضفاء الطابع الإسلامي على بعض أسس الدولة المدنية («أسلمة الديمقراطية والتعددية الحزبية...»).

وكتفسير مقترح، نعتقد أن مصدر هذا التماثل في المواقف (Uniformité attitudinal) بين الحركتين يكمن في توجيه أيديولوجي مهيمن (Orientation idéologique dominante)، لا يخضع له الإسلاميون فقط بل أيضًا جمهور عريض من المسلمين غير المنتمين، وهو التوجيه الذي يأخذ شكل الدوكسا (Doxa)[٤١] التي هي عبارة عن حس مشترك يوجه خطاطات الناس الإدراكية والتفسيرية لاتخاذ مواقف متماثلة واعتبار مضامين تلك الخطاطات حقائق غير قابلة للنقاش أو المراجعة أو الدحض. وتتجلى الدوكسا بوضوح في اعتبار المستجوبين الإسلام نموذجًا للحكامة الجيدة لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ فنظام الحكم الإسلامي يمثّل بالنسبة إليهم بديلًا حقيقيًا من نظام الحكم الليبرالي الجشع ومن شمولية النظام الاشتراكي وتسلطه؛ فهو يحتوي على حلول نهائية لمختلف المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تعاني بسببها مجتمعاتنا في الوقت الراهن. ولا يخفى على أحد أن عددًا كبيرًا من القنوات الفضائية والمواقع الرقمية تروج، وباستفاضة، لفكرة النظام الإسلامي الحامل حلولًا جذرية لمختلف مشكلاتنا وإحباطاتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي الفكرة التي ليست في حاجة إلى مزيد من الترويج، لكونها تحظى بقبول لدى جمهور عريض من الناس العاديين غير المنتمين لأي حركة إسلامية. كما نجد الفكرة ذاتها قائمة في عدد من المقررات الدراسية لدول عربية محسوبة على النهج الليبرالي؛ ففي مقرر الفلسفة في المغرب نلاحظ أن هناك تنصيصًا على كون النظام الاقتصادي الإسلامي أتى بوسطيته واعتداله لتجاوز قصور النظامين الليبرالي والاشتراكي وعجزهما[٤٢].

ولا يختلف أحد في أن بلوغ الإسلاميين السلطة بعد الربيع العربي لا يعود إلى قوة برامجهم السياسية، ولا إلى سطوة حملاتهم الانتخابية، بل إلى انغراس فكرة «النظام الإسلامي بوصفه البديل الوحيد» وتجذرها في أذهان السواد الأعظم من الناس. بقي أن نشير إلى أن النظرة التبجيلية والتمجيدية لنماذج من النظم السياسية أو الاقتصادية، والتي تأخذ شكل الدوكسا، لا تخص المسلمين فقط في تمثّلهم للنظام الإسلامي،

(41) Nihel Chabrak and Russell Craig, "Student Imaginings, Cognitive Dissonance and Critical Thinking," *Critical Perspectives on Accounting*, vol. 24, no. 2 (March 2013).

(42) Ministère d'éducation nationale et de formation des cadres, *Manuel scolaire de la pensée islamique et de la philosophie, Baccalauréat* (Rabat: Imprimerie Almaref, 1979), p. 537.

وإنما نجده أيضًا لدى عدد من الأوروبيين في تمثّلهم للنظام الليبرالي؛ ففي دراسة حديثة لشبراك ومعاونيه، تم التوصل إلى أن عددًا من الطلبة الفرنسيين في شعبة الاقتصاد يرفضون توجيه أي نقد إلى النظام الليبرالي بوصفه سببًا في الأزمة العالمية، على الرغم من أن الوقائع التي عُرضت عليهم تبيّن محدودية هذا النظام؛ إذ نجدهم يخلعون على مبادئه وتوجهاته نوعًا من الهالة والتقديس(٤٣).

ويبقى المشكل المطروح، بحسب اعتقادنا، في ذاك المواطن البسيط الذي أيد الإسلاميين وعلّق آمالًا عريضةً على تجربتهم في الحكم، ونظر إليها على أنها ستحقق له جميع أحلامه؛ فهي تظل، بحسب ظنه، محكومة بمنطق المطلق والمقدس لا بمنطق النسبي والسياقي. ولقد كشفت الأوضاع السياسية الأخيرة الصعوبات التي تواجه الإسلاميين في تحقيق ولو جزء ضئيل من طموحات الناس وأمانيهم. وأمام هذا الوضع أصبح حديث عدد من الدعاة والخطباء والمسؤولين السياسيين الإسلاميين يتمحور حول نسبية تجربة الحكم الإسلامي بدلًا من إطلاقيتها، وكونها اجتهادًا بشريًا وليست نصًا منزلًا مطلق الإقرار والتنفيذ. وهذا، من منظور الدراسات الإنسانية في العلوم السياسية، يُعدُّ مؤشرًا إيجابيًا على بداية إخراج مفهوم نظام الحكم الإسلامي من الدوكسا.

غير أن ما يغذي صفة قدسية نظام الحكم الإسلامي وإطلاقيته هو لجوء المنتسبين إلى الحركات الإسلامية إلى ما يسمّى أسلوب الميول نحو التوكيد (Confirmation prone)(٤٤)؛ إذ يعاودون صوغ جملة من مقومات الدولة المدنية لتتماشى مع تصوراتهم المسبقة حول الدولة الإسلامية، لتنتهي غالبًا إلى تشكيل مواقف تركيبية تحمل العناوين التالية: أسلمة الديمقراطية وأسلمة التعددية السياسية وأسلمة العلمانية. ولكن عندما يواجهون بمقولات تتنافر كليًا ومرجعيتهم الاعتقادية، ويصعب توكيدها بفعل الأسلمة، فهم يرفضونها بصيغة القطع (Latitude of Rejection)، ومن ذلك رفضهم حاكمًا غير مسلم على الرغم من كونه خبيرًا في شؤون الحكم. إن الميول نحو توكيد قناعات ومعتقدات سياسية دينية من خلال عملية انتقاء جملة من مبادئ الدولة المدنية وتأويلها لكي تنسجم مع تلك المعتقدات تنتهي، كما سبق أن أشرنا، إلى أسلمتها، وبالتالي خلع صفة القدسية عليها. وفي هذا الباب، نجد كتابًا لعبد السلام ياسين، مرشد «العدل والاحسان» بعنوان: **أسلمة الحداثة**(٤٥)، هادفًا من وراء ذلك إخراج مجموعة من مبادئ الدولة المدنية من دار الكفر إلى دار الإسلام. فإن كانت دعوة شخص ما غير مسلم إلى اعتناق الإسلام تبدو قابلة للاستيعاب، فإن ما يستعصي على الفهم هو معنى أسلمة مفاهيم ومبادئ مجردة متعلقة بالدولة المدنية! فبحسب ماكغرو ودولان(٤٦)، نحن هنا أمام عملية للشخصنة، بمعنى التصرف إزاء مبادئ وأسس الدولة المدنية ذات الطبيعة المجردة، كما نتصرف مع الأشخاص، وذلك بإسنادنا إليها جملة خصائص وصفات تهم الأشخاص وليس الكيانات المجردة. وتبقى الغاية من فعل الشخصنة غير بريئة؛ إذ يُبتغى من خلالها التأثير في إدراكات الناس، وخاصة العوام منهم. فمن الصعب على الإنسان العادي أن يفهم خطابًا مجردًا يتحدث عن مؤسسات الدولة

---

(43) Chabrak and Craig, "Student Imaginings".

(44) Clifton E. Brown, Mark E. Peecher and Ira Solomon, "Auditors' Hypothesis Testing in Diagnostic Inference Tasks," *Journal of Accounting Research*, vol. 37, no. 1 (Spring 1999), p. 11.

(45) Abdessalam Yassine, *Islamiser la modernité* (Rabat: Al Ofok impressions, 1998).

(46) Kathleen M. McGraw and Thomas M. Dolan, "Personifying the State: Consequences for Attitude Formation," *Political Psychology*, vol. 28, no. 3 (June 2007), p. 299.

وقوانينها ودساتيرها، ولكن عندما نشخصن تلك المفاهيم ونجسدها في الواقع، فآنذاك يستطيع فهمها واستيعابها بيسر وبسهولة من دون بذل أي جهد ذهنيٍّ مرهق يتطلب مستوى معينًا من التجريد. لذلك، ليس بالغريب إيجاد ضرب من الشخصية في خطابات بعض الحركات الإسلامية وبياناتها عبارات فيها ضرب من الشخصنة لمؤسسات الدولة، وذلك عبر توظيف عبارات من قبيل: «برلمان ملحد، قانون كافر، دستور فاسق».

المواقف الثابتة «الضمنفردية»

إن رفض أغلبية ناشطي الجماعتين حاكمًا غير مسلم وإن كان خبيرًا، قبل وضعية الإحراج المعرفي وبعدها، يكشف عن ثبات مواقف هؤلاء أمام عملية إطلاقية رفض المواقف التي تجيز لحاكم غير مسلم أن يحكم بلدًا مسلمًا؛ فأي تراجع، بحسب المستجوبين، عن عقيدة الحاكم سيمس مباشرة بهويتهم التي تظل غير قابلة للتفاوض. ومن هنا تظل فرضية حاكم غير مسلم اقتراحًا مستفزًا ومزعجًا لدى عدد كبير من المستجوبين الذين انتهى بنحو ٣٠ في المئة منهم إلى الانفعال بشكل سلبي: «هل أنت مجنون تعرض عليّ هذا الاقتراح»؛ «هذا ليس بحثًا، إنه إهانة»؛ «عليك أن تتوقف عن طرح هذه الأسئلة». نحن هنا، أمام وضعية – مشكلة مركّبة، وغير قابلة للحل وغير قابلة للتوفيق بين التزامات المستجوبين السياسية الدينية وأحد مبادئ الدولة المدنية القائم على تحييد الدين في اختيار الحاكم. وممّا يزيد في تعقيدها كونها تشكل تهديدًا لهويتهم، الشيء الذي نجمت عنه تلك الانفعالات السلبية. لكن في المقابل، يتقبل عدد كبير من المستجوبين حاكمًا مسلمًا لأرض غير مسلمة لكون المسلم في نظرهم أكثر من غير المسلم عدالة وإنسانية. لكن سنكون مجانبين للصواب إذا وسمنا هذا الموقف بالعنصري أو التمييزي، فالأمر لا يخرج عمّا يسمّى في علم النفس الاجتماعي تفضيل جماعة الانتماء (Ingroup Favoritism) الذي هو سلوك طبيعي في الجماعات الدينامية[٤٧]. ولكن ما يسترعي الانتباه هو أن ٨ في المئة من مستجوبي «العدل والإحسان» و١٠ في المئة من مستجوبي «العدالة والتنمية» يتفقون مع إمكانية تولّي حاكم غير مسلم مقاليد الحكم إذا ما بلغ الحكمَ بواسطة انتخابات نزيهة، إذ يرون أن على الجميع احترام إرادة الشعب، وإذا كان نصف المجتمع غير مسلم فيجوز أن يكون هناك حاكم غير مسلم. نحن هنا، انطلاقًا من تخصص المعرفية الاجتماعية الضمنية (Implicit Social Cognition)، أمام إمكانية إيجاد أشخاص ينتمون إلى جماعة من دون أن يتبنّوا، جزئيًا أو كليًا، معتقداتها، بمعنى أن الانتماء ليس هو الاعتقاد[٤٨]؛ فانخراط الفرد في جماعة ما مردّه ربما إلى أن لديه أصدقاء أو أفرادًا من عائلته منتسبين إلى تلك الجماعة، أو لأنه يحظى بالتقدير الكافي من طرف أعضائها.

في مقابل إطلاقية الرفض، نلاحظ أن هناك حضورًا لإطلاقية قبول مبدأ المشاركة في تسيير الدولة لدى الجماعتين (Latitude of Acceptance)، قبل وضعية الإحراج المعرفي وبعدها. نحن هنا أمام ما يُطلَق عليه المواقف النافذة (Attitude Accessibility) التي يوافق عليها الفرد بسهولة ويسر من دون أدنى اعتراض، وذلك بسبب وجود انسجام معرفي بين مرجعيته الاعتقادية («الشورى في الإسلام») والمحدّدات المدنية لذلك المبدأ، الشيء الذي شكّل وضعية مثالية مكّنت الأغلبية من بلوغ مستوى الصيغ «مع».

(47) Marilynn B. Brewer, «The Social Psychology of Intergroup Relations: Social Categorization, Ingroup Bias, and Outgroup Prejudice,» in: Kruglanski and Higgins, eds., p. 695.
(48) Nosek, Graham and Hawkins, p. 550.

تمظهرات المواقف المتحولة لدى الإسلاميين المغاربة

انطلاقًا من النتائج الميدانية للدراسة يمكن الخروج بفكرة خلاصتها أن التحول في المواقف يأخذ شكل تباين بين الجماعتين، ثم تباين «ضمنفردي» لدى مجموع عيّنة البحث بعد وقبل وضعية الإحراج المعرفي، وفي الأخير شكل التباين بين أفراد ينتمون إلى الجماعة نفسها.

التباين في المواقف بين الجماعتين

يكشف هذا العنصر أن عامل الانتماء السياسي شكّل عاملًا مؤثرًا في مواقف مستجوبي كلتا الجماعتين من العلمانية ومن انتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية؛ إذ نلاحظ أن العدالة والتنمية أكثر من «العدالة والإحسان» تقبلًا لمبدأ العلمانية وأكثر تأكيدًا لأهمية انتخاب المسؤولين الحكوميين بدلًا من تعيينهم. ومرد مرونة مواقف «العدالة والتنمية» في هذا الصدد إلى كونها جرّبت الحكم ومسؤولياته؛ فبحسب دراسة لساكي ومعاونيه[٤٩]، نجد أن الأفراد الذي سبق لهم أن تحمّلوا مسؤوليات عمومية واتخاذ قرارات متنوعة تهم الشأن العام، أكانت استراتيجية أم تكتيكية، هم أكثر من سواهم استعدادًا للتعايش مع أفكار متضاربة مع قناعاتهم. هكذا، تكون المشاركة النشطة لـ«العدالة والتنمية» في عدد من مؤسسات الدولة (برلمان، وزارات، مجلس مستشارين، بلديات) وحضورها الفاعل في المجتمع المدني (نقابات، أحزاب، جمعيات) مقارنة بـ«العدل الإحسان»، قد جعلا منها حزبًا أكثر مرونة وبراغماتية في مواقفها السياسية، وأكثر تقبلًا لمبدأ العلمانية الذي ينظر إليه الكثير من الإسلامين بوصفه مرادفًا للإلحاد.

وفي ما يخص «العدل والإحسان»، فإن رفضها أي حوار مع النظام الحاكم، ووضعها مسافة بينها وبين فعل تدبير الشأن العام وتسييره، وعزوفها عن ممارسة السياسة في الفضاءات العمومية الرسمية، كل ذلك جعلها تتعامل مع جملة من القضايا من دون واقعية سياسية كافية وخالية من المرونة والبراغماتية السياسية. وقد جاء تزايد مواقفها السلبية من مبدأ انتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية ومن مبدأ العلمانية، مقارنة بتلك المسجلة لدى «العدالة والتنمية»، لتأكيد هذا المعطى.

علينا ألا ننسى، كذلك، أن النظام الهرمي لجماعة «العدل والإحسان»، وعلى رأسه، كما هي الحال لدى الشيعة، الإمام المجدِّد الذي يجمع بين يديه مختلف السلطات، جعل مستجوبيها يرجحون مبدأ تعيين مسؤولي الدولة من طرف الشيخ المربي بدلًا من اعتماد مبدأ الانتخابات، الشيء الذي كشف بالملموس عن أهمية فكرة الإمام لدى ناشطي «العدل والإحسان»؛ فالمرجع السياسي والديني والتربوي الأساسي للعدل والإحسان هو ما كتبه الإمام. وبالتالي، حتى قراءة ناشطي «العدل والإحسان» للدين تظل وفية لتأويل شيخهم للقرآن والسنّة، باعتباره من بين أولياء هذا القرن الذي أتى ليجدد أمر الأمة. يبدو بجلاء أننا أمام عدد من العناصر التي تؤجج نوعًا من الدوغمائية السياسية لدى جماعة «العدل والإحسان»، وبحسب هونت وميلر[٥٠]، يتميز الأشخاص الدوغمائيون بكونهم أقل تقبلًا للأفكار المتناقضة مع معتقداتهم ومواقفهم، إذ نجدهم عاجزين عن تصريفها أو تبريرها أو التوفيق في ما بينها. وهذا ما نلاحظه، بالطبع، لدى «العدل الإحسان»، فهي تدّعي أنها حركة إسلامية ديمقراطية ترفض احتكار ملك المغرب لجميع

(49) Abraham Sagie, Dov Elizur and Meni Koslowsky, “Effect of Participation in Strategic and Tactical Decisions on Acceptance of Planned Change,” *Journal of Social Psychology*, vol. 130, no. 4 (1990), p. 459.

(50) Hunt and Miller, Cités par: M-A. Martinie and V. Fointiat, “Enfreindre sans craindre: Tolérance à la dissonance dans le paradigme de l’hypocrisie induite,” *Psychologie française*, vol. 55, no. 1 (Mars 2010), p. 43.

السلطات، وتؤكد في المقابل أهمية اختيار مسؤولي الدولة من طرف الشيخ المربي، وأهمية الولاء للشيخ المربي، كي تتوحد الأمة وكي لا تسقط في الفتنة. إن الصورة النمطيّة في حديثنا عن «العدل الإحسان» لا تختلف كثيرًا عن الصورة النمطية للمحافظين الجمهوريين، التي تغذّيها مرجعيتهم الإنجيلية في تدبير الحكم، إذ نجدهم يرفضون مجموع القيم الليبرالية، وذلك من قبيل حرية الإجهاض، والاعتراف بحقوق الأقليات الإثنية والثقافية، وفي الوقت نفسه نجدهم من دعاة المجتمع الحر.

وفي ما يتعلق بصيرورة التحول في الموقف، يظل التباين واضح المعالم بين الجماعتين حول مبدأ اعتماد الانتخابات للوصول إلى الحكم، إذ عرفت «العدالة والتنمية» استقرارًا نسبيًا قبل الإحراج المعرفي وبعده، في أعداد مواقفها المتوافقة مع هذا المبدأ، والتي تظل أصلًا مرتفعة لديهم، بينما ازدادت لدى «العدل والإحسان» أعداد المواقف الإيجابية من الانتخابات بعد وضعية الإحراج المعرفي، الشيء الذي يؤشر على كون وضعية الإحراج المعرفي قد أثّرت بالفعل في مستجوبي «العدل والإحسان» وأثارت لديهم نوعًا من الخلاف المعرفي الداخلي الذي أدى بهم إلى مساءلة مواقفهم السابقة ومراجعتها. لقد عَرّضتهم وضعية الإحراج المعرفي فعلًا، بحسب عبارة سيغلر[٥١]، لصيرورة عملية التعلم المجهري الذي يتميز بكونه غير مدرسي وغير رسمي، والذي قد يتحقق في دقائق أو ساعات، ويؤدي إلى تغيير معتبر في أحكام الأفراد ومواقفهم من قضية ما. ولقد تمثّل هذا التغيير بجلاءٍ في بلوغ نسبة كبيرة من ناشطي «العدل والإحسان» إلى صيغة المواقف «مع»، الأمر الذي يؤشر على أن تمثّلات ناشطي «العدل الإحسان» حول عدد من القضايا التي تهمُّ الدولة المدنية، ومنها اعتماد الانتخابات للوصول إلى السلطة، لا يمكن وسمها بالجمود، فهي مواقف مرنة وقابلة للتبدل والتغيير عندما تواجَه بوضعيات قوية في بنيتها الحجاجية.

إن التباين بين الحركتين، الناتج من صيرورة تحوّل مواقفها، يظهر، كذلك، في تراجع عدد المواقف التي تقر بفصل السلطات لدى «العدالة والتنمية»، في حين تظل مستقرة لدى «العدل والإحسان». والسؤال عن سبب تراجع «العدالة والتنمية» عن مواقفها الإيجابية من فصل السلطات بعد وضعية الإحراج المعرفي، يكشف عن واقعة استخدام نشطائها لاستراتيجية النفاق المرن (Hypocrisie induite)[٥٢] التي تعكس مدى اختلاف التصريحات عن القناعات؛ فحضور هذه الاستراتيجيا لديهم مرده، بحسب اعتقادنا، إلى استعجالهم الوصول إلى السلطة، وبالتالي كانوا ملزمين بطمأنة أطراف متعددة على اعتبار أنهم ليسوا كيانًا مزعجًا في حالة تسلّمهم مقاليد الحكم. من هنا، كان عليهم إقناع الأحزاب الديمقراطية والرأي العام بأنهم مع الديمقراطية والانتخابات النزيهة والحفاظ على التعددية السياسية وفصل السلطات. وعليهم في المقابل، طمأنة ملك المغرب بكون موضوع فصل السلطات ليس ذا أهمية بالنسبة إليهم.

يظهر التباين بين جماعة «العدل والإحسان» و«العدالة والتنمية» بجلاء على شكل توزيع صيغ المواقف بين الأفراد؛ فإذا كان هناك اتجاه عام نحو تبنّي صيغة مواقف معيّنة لدى أفراد العدالة والتنمية في أغلبية البنود – باستثناء البند المتعلق بالتعددية السياسية – فإننا نلاحظ تشتت أفراد «العدل والإحسان» بشأن صيغ المواقف الثلاثة في كلٍّ من البند المتعلق بالديمقراطية والتعددية السياسية وانتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية. ومردّ ذلك هو، بحسب اعتقادنا، إلى التباين الصارخ بين نظامهم الداخلي الذي يرتكز على

(51) Robert S. Siegler, "Microgenetic Studies of Self-Explanation," in: Nira Granott and Jim Parziale, eds., *Microdevelopment: Transition Processes in Development and Learning*, Cambridge Studies in Cognitive Perceptual Development (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2002), p. 31.

(52) Martinie and Fointiat, p. 41.

سلطة الشيخ المربي ودفاعهم عن قيم الديمقراطية والتعددية السياسية في الفضاء العمومي. وغني عن البيان أن المشهد نفسه يمكن رصده لدى بعض الجمهوريين في الولايات المتحدة الأميركية، من خلال كونهم يعيشون القيم المحافظة ويربون أبناءهم عليها، وفي الوقت نفسه يدافعون في الفضاءات العمومية عن القيم الليبرالية. وفي اعتقادنا أن هذا الوضع الذي يعيشه أفراد «العدل والإحسان» يؤثر سلبًا في ما يسمّى في علم النفس المعرفي وظيفتهم التنفيذية الذهنية (Mental Executive Function)[٥٣] المتضمنة خطاطتين: **الأولى** تحوي فكرة الشيخ المربي ورؤاه وأحلامه ووصاياه بوصفها مرجعًا للحركة، كما تبرر احتكاره السلطة لكونه أمرًا ربانيًا، وتتضمن الخطاطة **الأخرى** جملة من المواقف التي تتماشى وقيم الدولة المدنية. وتبقى محدودية الوظيفة التنفيذية الذهنية لدى هؤلاء في عدم قدرتها على القيام بكبح فعّال (Efficient Inhibition) لإحدى الخطاطتين والإبقاء على الأخرى، وهو ما ينجم عنه تذبذب في المواقف وتوزعها بين مختلف الصيغ. وكذا، عدم قدرة أصحابها على تحليل تينك الخطاطتين وتوصيفهما والإحاطة بمختلف جوانبهما والاستيعاب الذاتي لتعقيداتهما (Self complexity) ضمن صيغ تركيبية[٥٤].

التباين في المواقف «الضمنفردية» لدى مجموع عينة البحث

نحن هنا أمام تحوّل في مواقف أفراد عيّنة البحث أنفسهم بعد تعرضهم لوضعية الإحراج المعرفي، الذي يأخذ إما شكل وتيرة تصاعدية وإما شكل وتيرة تنازلية لأعداد المواقف الإيجابية من أحد أسس الدولة المدنية.

التحوّل التصاعدي في المواقف الإيجابية: يتجلى هذا التحوّل بوضوح في ارتفاع عدد المواقف الإيجابية من العلمانية والانتخابات، وهو ما يؤشر على أن المبدأين كليهما قابلان للتفاوض بشأنهما من طرف المستجوبين. لكن إذا كانت النسبة الأكبر من المستجوبين قد بلغت مستوى صيغ المواقف «مع»، وذلك في ما يخص اعتبار الانتخابات السبيل الشرعي والوحيد للوصول إلى السلطة، فإن أغلبية المواقف من العلمانية لم تتعدّ حافة الصيغ التركيبية. وبناء عليه، ندرك أن وضعية الإحراج المعرفي بشأن مفهوم العلمانية حرضت لدى المستجوبين نوعًا من الصراع المعرفي الداخلي. وقد حاول هؤلاء الخروج من هذه الوضعية، عبر إيجاد صيغة توافقية بين تمثّلاتهم الدينية حول مفهوم الدولة والتعريف المرجعي، والمتعارف عليه للدولة المدنية، وذلك عبر صوغهم مواقف تركيبية: «نعم لعلمانية جزئية، إذ يظل الإطار العام إسلاميًا وبالضبط عندما يتعلق الأمر بالتوجهات الأخلاقية، بينما علينا عند مباشرتنا لمجالات متخصصة أن نفتح الباب للعقل البشري على مصراعيه ليقول كلمته».

التحوّل التنازلي في المواقف الإيجابية:لاحظنا، بحسب معطيات الدراسة، تراجع عدد من المستجوبين عن مواقفهم الإيجابية من بعض مبادئ الدولة المدنية، ومنها الديمقراطية وفصل السلطات وانتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية والتعددية السياسية. ومردّ هذا التراجع، بحسب اعتقادنا، إلى كون وضعية الإحراج المعرفي التي واجهها المستجوبون قد شكلت وضعية غير منتظرة وغير متوقعة[٥٥]؛ فهُم لم يضعوا

(53) Fayeza S. Ahmed and L. Stephen Miller, "Executive Function Mechanisms of Theory of Mind," *Journal of Autism and Developmental Disorders*, vol. 41, no. 5 (May 2011), p. 667.

(54) Allen R. McConnell and Christina M. Brown, "Dissonance Averted: Self-Concept Organization Moderates the Effect of Hypocrisy on Attitude Change," *Journal of Experimental Social Psychology*, vol. 46, no. 2 (March 2010), p. 361.

(55) Jonathon R. B. Halbesleben and M. Ronald Buckley, "Social Influences on Performance Evaluation: Implications for the Development of Performance Standards," *Journal of Applied Management and Entrepreneurship*, vol. 14, no. 3 (2009), p. 74.

في حسبانهم أن الباحث الذي طبّق هذه الدراسة – هو في تصورهم شخص جامعي ليبرالي – سيلبس لباس أحد مرشدي الحركات الإسلامية، ليبسط أمامهم وضعيات إحراج معرفي تتضمن جملة من المأثورات الدينية التي تتنافى ومبادئ الدولة المدنية. ونتفق، في تحليلنا هذا، مع اتجاه يُدعى النظرة الجديدة للتنافر المعرفي (New Look)(٥٦) ويلاحِظ أن بعض مسيّري الشركات، وحتى بعض العمال المهاجرين، عندما يواجَهون بوضعيات غير متوقعة يلجأون إلى تمثّلاتهم الأصلية لطرائق التدبير والتسيير كي يحتموا بها(٥٧). من هنا، يجوز أن نفترض أن للإسلاميين موقفين: **الأول** ضمني، وهو ضدّ مبادئ الدولة المدنية، **والآخر** صريح، وهو مع تلك المبادئ. والمرء، بحسب تخصص المعرفية الاجتماعية الضمنية، لا يصرح دائمًا بما هو مقتنع به؛ فأحيانًا نتفوه بخطاب مخالف لقناعاتنا، ويكفي أن نحرج بسؤال أو استفسار مستفز لنعود ونعلن قناعاتنا الحقيقية(٥٨). وبالتالي، فإن هذا التراجع لدى مستجوبي العيّنة عن مواقف إيجابية من الدولة المدنية، وهو ما لم يتم إلا بعد وضعية الإحراج المعرفي، يدل على اعتماد هؤلاء على «التقية» بمعناها الشرعي، وهي – إذا ما جازفنا وخلعنا عليها دلالات حديثة – سنعتبرها إحدى استراتيجيات قراءة أذهان الآخرين(٥٩)، وهي التي تعتمد على جملة من الوسائل لملاءمة عملية التواصل مع قناعات الآخر ومعتقداته. وليس الآخر، هنا، سوى الباحث، مطبّق هذه الدراسة. والغاية من هذه العملية، بحسب نظرية التدبير المؤثّر (Impression Management)(٦٠)، هي التأثير فيه وكسب وده وتعاطفه وتسويق صورة إيجابية حول جماعة الانتماء، بما يُبرز للآخرين مدى انفتاح تلك الجماعة ومدى قابليتها للتفاعل مع مبادئ الدولة المدنية. وقد ظهر هذا السلوك بوضوح لدى الإسلاميين بعد حوادث ١١ أيلول/ سبتمبر؛ إذ عمدت جماعات عدة معتدلة إلى طمأنة الرأي الغربي بإرسال إشارات تفيد بكونها غير معادية للديمقراطية وحقوق الإنسان وقيم الحداثة. وقد تلقفها، إبان الربيع العربي، بعض المسؤولين الغربيين، إذ لاحظنا أن كلًّا من أوباما وكاميرون وآلان جوبيه لم يتوقف عن التلميح إلى أنه غير متخوف من وصول الإسلاميين إلى الحكم، وأن الإسلام ليس معاديًا للديمقراطية. وفي هذا الصدد، قال جوبيه حرفيًا في أحد تصريحاته لقناة الجزيرة: «إن الزعماء السابقين قدموا لنا معلومات خاطئة حول الإسلاميين والإسلام، بينما الإسلام يتماشى والديمقراطية»(٦١).

التباين بين أفراد الجماعة نفسها

نلاحظ أن مستوجبي «العدل الإحسان» لم يتبنّوا صيغة موحدة في ما يخص مواقفهم من الديمقراطية والتعددية السياسية وانتخاب المسؤولين عن الدوائر الحكومية؛ فهم مشتتون بين صيغة مع وضد والصيغة التركيبية. ونلاحظ الشيء نفسه بالنسبة إلى مستجوبي «العدالة والتنمية» في ما يخص البند المتعلق

(56) E. Eser Telci, Ceyda Maden and Deniz Kantur, “The Theory of Cognitive Dissonance: A Marketing and Management Perspective,” *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, vol. 24 (2011), pp. 378.

(57) Carl P. Maertz, Ahmad Hassan and Peter Magnusson, “When Learning Is not Enough: A Process Model of Expatriate Adjustment as Cultural Cognitive Dissonance Reduction,” *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, vol. 108, no. 1 (January 2009), p. 66, and Halbesleben and Buckley, p. 74.

(58) Nosek, Graham and Hawkins, p. 549.

(59) N. Epley and A. Waytz, *Mind Perception* (In Press).

(60) James T. Tedeschi, ed., *Impression Management Theory and Social Psychological Research* (New York: Academic Press, 1981), p. 12.

(٦١) حديث وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية آلان جوبيه إلى قناة «الجزيرة» التلفزيونية، نيويورك، تاريخ ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

بالتعددية الحزبية. ويعني هذا أننا أمام تباينات «بينفردية»، بمعنى أن هناك اختلافًا بين أفراد الجماعة نفسها في صيغ مواقفهم. وفي ما يخص «العدل والإحسان»، فإن مصدر هذا التباين «البينفردي» يتمثّل، من وجهة نظرنا، في قصور خطابها الأيديولوجي الذي لم يتمكن من توجيه رأي مريديها لتبنّي صيغة موحَّدة للمواقف؛ فأفراد «العدل والإحسان» يعيشون، كما يعلم الجميع، تناقضًا حادًا بين نظام حركتهم الثيوقراطي، حيث جميع السلطات في يد الإمام، ونضالهم المستميت من أجل مغرب ديمقراطي تلغى فيه فكرة إمارة المؤمنين، ولا تحتكر السلطات في يد الملك. وهذا ما نجم عنه تأرجح آراء مستجوبي «العدل والاحسان» بين قبول ديمقراطية كلية وديمقراطية تبنى على انتخابات يحصل فيها المرشحون على تزكية الشيخ المربي. التأرجح ذاته نلحظه في عدم قدرة أفراد «العدل والإحسان» على التوفيق بين نضالهم، في الفضاءات العمومية، من أجل حرية التعبير والتعددية الحزبية، وانحصار فهمهم للعالم من خلال ما يقدمه لهم شيخهم من كتابات وخطابات ورؤى، معتبرين – باعتماد مصطلح كيرنول[٦٢] – أن كل ما يوصي به الشيخ وما يرويه من أحلام ورؤى يشكل أنموذج فئة للمعرفة السامية، وعلى الجميع أن يتمركز حوله وينهل منه (Protocentrism). ويلاحظ الباحث الإثنوغرافي، في هذا الصدد، أن بعض حركات الشيخ وسكناته تُدّوَّن وتُعتبر سنّة حميدة على الجميع اتباعها.

وفي ما يتعلق بالعدالة والتنمية، يعود تباين صيغ مواقف أفرادها من التعددية الحزبية في الأساس إلى تضارب سياساتها بين كونها حزبًا منفتحًا على القوى الديمقراطية، كما تعتبر نفسها، ومشاركة في الفضاء السياسي العمومي، وبين رهاناتها الضمنية التي تومئ بها إلى نشطائها بأنها تدعو بالهداية للأحزاب الديمقراطية، «فهم أناس طيبون الله يهديهم». ويُقصد بالهداية هنا أن يتخلى مسؤولو تلك الأحزاب عن قناعاتهم الديمقراطية ويتبنّوا المرجعية الإسلامية. بعبارة أوضح، نحن هنا أمام دعوة إلى أسلمة الأحزاب وأسلمة التعددية السياسية.

خاتمة الدراسة وحدود فرضياتها

يمكن الخروج، بناء على نتائج الدراسة، بإمكانية توقّع مواقف المستجوبين من خلال انتمائهم السياسي في كل من البند المتعلق بانتخاب مسؤولي الدوائر الحكومية وبند العلمانية؛ إذ تظل «العدالة والتنمية» أكثر استجابة لـ«مشخاص» الليبراليين وأكثر تقبلًا لهذين البندين من «العدل والإحسان» التي تظل وفية لـ«مشخاص» المحافظين. وممّا يزكي صدقية هذه الفرضية هو الأعداد المرتفعة للمواقف الإيجابية لدى «العدالة والتنمية»، قبل وضعية الإحراج المعرفي من الانتخابات وبعدها، بوصفها السبيل الشرعي الوحيد للوصول إلى الحكم وعدم التحاق «العدل والإحسان» بركب «العدالة والتنمية»، بهذا الشأن، إلا بعد مواجهتها لوضعية الإحراج المعرفي.

كما أن «العدالة والتنمية» عبّرت أكثر من مرة عن ليونة في تغيير مواقفها انتهت بها، أحيانًا كثيرة، إلى استخدام نوع من النفاق المرن؛ فصيغ المواقف التركيبية حاضرة أكثر عند «العدالة والتنمية» مقارنة بـ«العدل والإحسان»، وهو ما يكشف بوضوح عن أن «العدالة والتنمية» على استعداد للتفاوض والبحث عن صيغ توافقية بين تمثّلاتها الدينية للدولة ومفهوم الدولة المدنية. وفي المقابل، كشفت اعتدالية توزيع

(62) Rachel Karniol, "Egocentrism Versus Protocentrism: The Status of Self in Social Prediction," *Psychological Review*, vol. 110, no. 3 (July 2003), p. 564.

صيغ المواقف لدى «العدل والإحسان» عن عدم قدرة هذه الحركة، بوصفها توجهًا محافظًا، على تحمّل تناقض مواقفها من الدولة المدنية، والتفاوض حوله للخروج بإجابات توفيقية تأخذ شكل صيغ تركيبية.

بيد أن محدودية فرضية الانتماء السياسي تظل قائمة في عدد من البنود، وهو ما يؤشر على وجود خلفية فكرية واعتقادية عامة، وجهت كلتا الحركتين نحو الاختيارات نفسها التي تأخذ شكل الدوكسا، وتبرز هذه المسألة في تشابه مسارات تحول المواقف بين الحركتين في عدد من البنود. كما أن التوصيف الصارم لكلتا الحركتين بكون إحداهما تمثّل الوجه المحافظ والأخرى تمثّل الوجه الليبرالي يظل عرضة للمناقشة، وخصوصًا عندما نجد لدى «العدل والإحسان» استعدادًا لمراجعة أفكارها بشأن الانتخابات، بعد وضعية الإحراج المعرفي، وتبنّي مواقف إيجابية في هذا الصدد، الشيء الذي يكشف صعوبة إسناد صفة الانفتاح والمرونة المعرفية والقابلية للتفاوض بشكل كلي لـ«العدالة والتنمية» دون «العدل والإحسان».

أما بالنسبة إلى مجموعة عيّنة البحث، فقد كشفت وضعية الإحراج المعرفي عن وجود نواة صلبة لتمثّلات الإسلاميين للدولة المدنية غير قابلة للتفاوض، وتشمل مبدأ المشاركة السياسية على اعتبار أن ارتباطه بمفهوم الشورى يشكل العمود الفقري لنظام الحكم الإسلامي. وتتضمن، كذلك، شرط رفض حاكم غير مسلم، بينما تظل بقية المواقف، ومنها المتعلقة بمفهوم العلمانية، قابلة للتفاوض والمراجعة، وبذلك تشكل محيط تمثّلات الإسلاميين للدولة المدنية.

مراجع إضافية

Books

Gawronski, Bertram and B. Keith Payne (eds.). *Handbook of Implicit Social Cognition: Measurement, Theory, and Applications*. New York: Guilford Press, 2010.

Moscovici, Serge. *La Psychanalyse, son image et son public*. 2eme ed. Refondue. Paris: Presses universitaires de France, 1976. (Bibliothèque de Psychanalyse)

Periodical

Elcheroth, Guy, Willem Doise and Stephen Reicher. "On the Knowledge of Politics and the Politics of Knowledge: How a Social Representations Approach Helps Us Rethink the Subject of Political Psychology." *Political Psychology*: vol. 32, no. 5, October 2011.

جيروم موكورنت*

أكرم كشي**

محاولة لقراءة المجتمع السوري ثلاثون سنة بعد ميشيل سورا***

نقد وتحليل الخطاب الطائفي

إن تحولات مسارات الحراك الشعبي وانتقاله من سلمية ظاهرة إلى جنوح نحو العنف بمزيد من الاطراد، وهما اللذان يطاولان العالم العربي، وسورية على وجه الخصوص، يوقظان قراءات استشراقية مستمرة ويغذيانها؛ قراءات تجد صعوبة بالغة في اعتبار أن العالم العربي يمكن أن يشهد ثورات حقيقية كتلك التي شهدها الغرب. وغالبًا ما يلجأ كثير من الاختصاصيين المتأثرين بالاستشراق إلى قراءة تعتمد أساسًا على رؤية للطوائف وتاريخها وعلى عزلها عن سياقها التاريخي الاجتماعي. وبذلك تكون الطائفة مدخلًا لقراءة النزاع السياسي أو لفهم الأزمات الاجتماعية.

تحاول المقالة هذه نقد جانب من هذه القراءات الاستشراقية وتفكيكه، وخاصة بالنسبة إلى الواقع السوري، ومناقشة الخطاب الأيديولوجي بشأن الثورة ومقولة أن الثورة لم تحدث. كما أن المقالة تقارب الثورة من وجهة نظر سوسيولوجية تعمل على استظهار الجوانب الثورية التي تحاول الدراسات الاستشراقية طمسها، وذلك بالتركيز على عمل ميشيل سورا «الدولة البربرية» الذي غالبًا ما يُستخدم مرجعًا ودليلًا لهذه القراءات.

منذ بداية الربيع العربي، تبدو سورية اليوم البلد العربي الأكثر تأثرًا بالعنف. وغالبًا ما يشار إلى حوادثها الدامية بكلمات الحرب والعنف الأهلي بديلًا من اصطلاح الثورة أو الانتفاضة أو الحراك الشعبي؛ ذلك أن هذا الحراك الشعبي ذاته، وعلى الرغم من سلميته الظاهرة في البدايات، جنح

* اقتصادي، أستاذ في جامعة سانت اتيين وفي المدرسة الوطنية العليا، ليون.

** علوم سياسية، باحث في مركز البحث الأورو متوسطي والشرق الأدنى (GREMMO)، جامعة ليون الثانية.

*** Michel Seurat, *L'Etat de barbarie*, publ. par Gilles Kepel et Olivier Mongin (Paris: Seuil, 1989).

ميشيل سورا، سوسيولوجي مستشرق وباحث في المركز الوطني الفرنسي للأبحاث (CNRS)، اختُطف في بيروت سنة ١٩٨٥ من قِبل الجهاد الإسلامي مع مجموعة من الفرنسيين أُطلقت لاحقًا، ولكن سورا وجِد مقتولًا في ٥ آذار/ مارس ١٩٨٦. حمّلت الحكومة الفرنسية حزب الله وسورية مسؤولية اختطافه وقتله.

نحو العسكرة بمزيد من الاطراد، مع نجاح سياسات الاحتواء والمواجهة التي تبنّاها النظام معتمدًا أساليب بوليسية قمعية متعددة. يضاف إلى ذلك أشكال مختلفة من التدخل الخارجي، واتضاح تعقيد الوضع الإقليمي ودوره وأثره في تكوين صورة الثورة السورية، وذلك كله ساهم أخيرًا في التعمية على الطابع السلمي للحراك منذ بداياته.

لا شك أن جملة التحولات التي تطاول العالم العربي اليوم، وسورية على الخصوص، تعرض لوحة معقدة ومربكة، فضلًا عن كونها تبدو مخيّبة ومفاجئة، خاصة حين تقاس بمدى الآمال المنتفخة التي رافقت البدايات، مذكّرة بثورات ملونة سابقة. ويجد المراقبون اليوم أنفسهم أمام تحول هائل السرعة والعنف في آن، في «صورة» هذه الثورات، تحوّل يحدث فيه انتقال مروع من صور الميادين المنتفضة والتظاهرات السلمية الرافعة شعارات مدنية حديثة، إلى صور حشود أصوليين إسلاميين مسلحين يشهرون برامج قروسطية بكثير من الغبطة والحبور.

هذا التحول الحاد يوقظ قراءات استشراقية مستمرة منذ بداية الحراك ويغذيها؛ ذلك أن كثيرًا من الاختصاصيين المتأثرين بالاستشراق يجدون صعوبة بالغة في اعتبار أن العالم العربي يمكن أن يشهد ثورات حقيقية كتلك التي شهدها الغرب في أي لحظة من تاريخه. بالنسبة إليهم، يبدو أن مفاهيم، كالعدالة والمساواة، لمّا تنضج في العالم العربي، مع أنهم يقرون، بشيء من التفهم والعطف، بأن الظلم وسوء توزيع الثروات يدفعان الى الاحتجاج بكل تأكيد.

يسعى المستشرقون هؤلاء لتفسير حجم عنف الحوادث الجارية في سورية من خلال اللجوء إلى قراءة تعتمد أساسًا على رؤية للطوائف وتواريخها، وتبحث عن نزاعات «جوهرانية» بين هذه الكيانات بحيث يسهل في ظلها التعتيم على السياق التاريخي للحوادث. ولن يبدو مجديًا مثلًا الإشارة إلى أن الجوانب الطائفية للنزاع، وهي موجودة بكل تأكيد، إنما تم إيقاظها بالعنف الممارَس على المجتمع، وأنها تندرج في سياق تاريخي أوسع وفي إطار نزاع سياسي حديث تمامًا، ولن يبدو حقيقيًا وأكاديميًا بالقدر الكافي التشديد على أن هذا النزاع السياسي وذاك السياق التاريخي إنما يشكلان الإطار الذي يمكن أن تفهم داخله هذه المسألة الطائفية، لا العكس، أي أن تكون هذه المسألة الطائفية بتضميناتها الاستشراقية مدخلًا لقراءة النزاع السياسي أو دليلًا لفهم الأزمات الاجتماعية؛ ذلك أن احتمال بناء دكتاتورية دينية تسعى لتحقيقها بعض القوى المحاربة ضد النظام يُظهر بشكل كاف، بالنسبة إلى هؤلاء الاختصاصين، أن هذه الثورات لم تحمل أصلًا فكرة التحرر فعلًا، بما ينفي عنها صفة الثورة نفسها في آخر الأمر.

نحاول هنا تقديم نقد وتفكيك لجانب من هذه القراءات الاستشراقية. إننا نرى أن الحراك في سورية يحمل طابعًا ثوريًا بالتأكيد؛ ذلك أن السؤال السياسي الرئيسي في مجمل حركة الاحتجاج الوليدة كان متصلًا بالارتقاء الجمعي والفردي، وبهذا المعنى على الخصوص تبدو لنا جملة الحوادث التي عصفت بسورية سؤالًا ثوريًا بامتياز. إن جذور هذه الانتفاضة لا يمكن فهمها في الإطار الطائفي، أو في إطار التدخلات الخارجية والعوامل الإقليمية في المقابل.

العنف الطائفي في سورية هو نتيجة التقاء سياسات النظام وسياسات الثورة المضادة، وهو يعمل بالطبع ضد تطلعات الثورة الشعبية. وحتى لو افترضنا انتصار النظام، أو الثورة المضادة مثلًا، فإن أيًا من هاتين القوتين لن تتمكن في أي حال من أن تلغي أفكار التغيير والمشاركة التي انتشرت في المجتمع السوري، كما

أنها لن تستطيع التعتيم على التجربة المعيشة للحوادث الأخيرة والتي كسرت الاستمرارية السكونية بين الماضي والمستقبل. نرى أن جانبًا مهمًّا من فاعلية الثورة يقوم في هذه النقطة الأخيرة.

في القسم **الأول** المخصص لمناقشة الخطاب الأيديولوجي بشأن الثورة، نتناول مقولة أن الثورة لم تحدث أساسًا؛ فبحسب التصور الاستشراقي، يبدو الرجل العربي غريبًا عن فكرة الثورة نفسها، ويسهل اختزاله إلى كائن ديني (هومودينيي Homo religiosus)[١].

وفي القسم **الثاني**، حيث نتناول الثورة من وجهة نظر سوسيولوجية، سنعمل على استظهار الجوانب الثورية التي تحاول القراءات الاستشراقية طمسها. في هذا السياق نعود لتناول عمل ميشيل سورا **الدولة البربرية** الذي غالبًا ما يُستخدم مرجعًا و دليلًا لهذه القراءات.

استحالة الثورات العربية بالنسبة إلى المستشرقين

تنتشر في الأوساط العلمية (الغربية) المهتمة بشؤون المنطقة فكرة استحالة الثورات العربية. بالنسبة إلى المدافع عن وجهة النظر هذه، تؤدي الاختلافات الثقافية دورًا مهمًّا ومحوريًا. وهو يعتبر أن المطالبة بالمساواة في العالم العربي مثلًا ليست مسألة جوهرية كما هي في الغرب؛ فبينما يثور الرجل الغربي من أجل تحقيق المساواة والعدالة للجميع، يبقى محرك الانتفاضات العربية هو فقدان الكرامة ورفض الإهانة بالدرجة الأولى، وتلك تطلبات تبدو أقل نبلًا، وأدنى من السياسة بأي معنى حديث، على ما يبدو.

تنطلق هذه الرؤية الاستشراقية، كما نرى، من نظرة مفرطة في التمحور على الذات، وهي تتكئ على نزعة المركزية الغربية المعطاة كبداهة ناجزة. يمكن أن نستشهد هنا بالكاتب مارتن ماليا[٢] الذي يرى أن «الثورة هي ظاهرة من أصل غربي كما هي الحضارة المتقدمة من أصل أوروبي». واحتمال الثورة أصلًا، بحسب ماليا، إنما يستند إلى إنتاج ثقافي خاص منجز على نحو مسبق، ولا يبدو أن العرب حصلوا عليه بعد. لذلك، وقعت الثورة الأوروبية الأولى (١٤١٥ – ١٤٣٦)، المسمّاة hussit في تشيكوسلوفاكيا، ضمن إطار دولة متحدة ومركزية[٣]، حيث انتفض الثوار ضد الكنيسة الفاسدة لأنها لم تسمح بـ«مشاركة الجميع في الخلاص»[٤]. هكذا يمكنه أن يرى، على سبيل المثال، أن التنوع الطائفي في سورية ولبنان يشكل خصوصية ثقافية تمنع أي مقاربة أو مقارنة بين الحوادث الحالية الجارية في هذه البلدان والثورات التي قامت في الغرب في أي لحظة سابقة. إن الرغبة في الانتقام، بحسب ماليا دائمًا، بين الطوائف المختلفة من جهة، والأغلبية والأقليات من جهة أخرى، يجعلنا نبتعد عن فكرة الثورة في حد ذاتها.

حتى لو اتفقنا مع المفكر السوري جلال صادق العظم[٥] في أن التطور السياسي والاقتصادي هو عامل غربي، فإن هذا لا يعني أن هذه الظواهر ليست ذات طابع «كوني». فعلى سبيل المثال، ولدت الرأسمالية في إنكلترا، ولكنها تطورت في دول أخرى وثقافات بعيدة، كاليابان مثلًا.

---

(1) Mircea Eliade, *Le Sacré et le profane*, idées; 76 (Paris: Gallimard, 1965).

(2) Martin Edward Malia, *Histoire des révolutions*, traduit de l’anglais par Laurent Bury (Paris: Tallandier, 2008), p. 17.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٦–٨٧.

(5) Sadik Jalal Al-Azm, *Ces Interdits qui nous hantent: Islam, censure, orientalisme*, textes traduits par Jalel El Gharbi (arabe) et Jean-Pierre Dahdah (anglais); révisés par Franck Mermier et Candice Raymond, parcours méditerranéens. Série Savoirs et savants (Marseille: Ed. Parenthèses; [Aix-en-Provence]: MMSH; [Beyrouth]: Institut français du Proche-Orient (IFPO), 2008).

انطلاقًا من هذه الرؤية، يبدو النظام السوري ممثِّلًا لتوازن اجتماعي مقبول، لأنه يسمح لكل طائفة على حدة بمساحة عيش ملائمة لها، ومدروسة بحيث تتعايش مع سواها من الطوائف. هكذا، لا يظهر بشار الأسد ممثِّلًا لحكم سلطوي، أو وارثًا في بلد جمهوري ناشئ، أو أيًا من التوصيفات السياسية التي يمكن أن نقرأ من خلالها النظام كفاعل سياسي، بل هو يبدو بالأحرى، وبكل تأكيد، سدًّا أمام الحرب الأهلية والمذابح المحتملة. وفقًا لهذه الرؤية ذاتها، يتسنّى أن نفهم أن الأسد يتعرض لمؤامرة خارجية بسبب من مقاومته للإمبريالية، وأن الغاية من دعم الاحتجاجات هي إضعاف المجتمع السوري برمّته، كما حدث في تجربة العراق سنة ٢٠٠٣.

لا يبدو أننا بحاجة هنا إلى عناء كبير لنبرهن أن رؤية من هذا النوع تغلق الباب أمام أي فاعلية سياسية للمواطنين الأفراد، ولا تلبث أن تعيدهم أسرى واقع تتقاسمه كيانات مغلقة وثابتة هي «الطوائف» ذاتها، وهي تصورات تلغي بالقدر ذاته إمكان تحرير العمل السياسي، واللغة السياسية.

بطبيعة الحال، إن هذا ممّا يبدو قدرًا نهائيًا لشعوب المنطقة، وجوهرًا ثابتًا و«طبيعيًا» في تكوين هذه المنطقة وتكوين سكانها. والتصور الذي يعرضه ماليا يشكل دائرة مغلقة تقوم على تكرار وحدة تكوينية ثابتة وجوهرية هي «الطائفة»، مع تنويعات عليها. ولا يمكن أن يطرأ أي فعل أو فاعليه، قد يخطر لسكان المنطقة القيام بها، من دون أن يخلخل هذا «التوازن الاجتماعي». اللافت أن ما ينهار ليس الواقع الاجتماعي وحده، بل إن القراءة التي تعتمد الطائفة وحدة قياس للنزاعات السياسية والاجتماعية تتخلخل هي أيضًا، ولا يمكنها أن تستعيد توازنها إلا في اللحظة التي يتصاعد فيها العنف إلى درجة تذرير الصراع والوصول به مرة أخرى إلى ما دون مستوى السياسة، ما دون مستوى «الثورة» التي هي «من أصل غربي»، ودفعه مرة أخرى، كما ندفع مارد الحكايات السحرية، للدخول مجددًا في الفوهة الضيقة لمصباح «الخصوصية الثقافية».

التصور السابق ليس بعيدًا عن المنطق ذاته الذي تتأسس عليه كل نظرية مؤامرة في المقابل. لنلاحظ أن هناك أساسًا منطقيًا يمكن تتبّعه لرواج نظرية المؤامرة في المشرق العربي؛ إذ يمكن أن يبدو الشرق الأوسط فعلًا مجرد ساحة لمؤامرات قوى عظمى تواصل «اللعب» و«التلاعب» بمصير المنطقة وتكوينها. إن الأمثلة كثيرة، وشائعة في الأوساط الثقافية والشعبية، بقدر الهزائم وخيبات الأمل، وهي تستعاد ما إن تكون هناك حاجة إلى نظريات مماثلة بإزاء أي حادث جديد: اتفاقية سايكس – بيكو؛ وعد بلفور؛ هزيمة ٤٨ وصفقة الأسلحة الفاسدة؛ حربا الخليج الأولى والثانية؛ الانقلاب على مصدّق [في إيران] أو معاقبة عبد الناصر عقب تأميمه قناة السويس.. إلخ. من هنا تنبع خطورة التحليل الآلي السكوني المعتمد على نظرية المؤامرة؛ إنها تنكر مبدئيًا كل فاعلية للعمل الجماعي والفردي في التاريخ، وهي لا تعمل على تفسير الوقائع والتحولات، ولا تكاد تنشغل بها إلا لتستكشف، متأخرة بالطبع، «النيات» و«الإرادات» و«القوى» الخفية التي تحرك عالمنا وتاريخنا. ومع ذلك، فبعد عقود من هذه «النظريات»، لا يكاد المرء يقع على ما يضيء فعلًا حركة التاريخ وتحولات المجتمع في المنطقة، شأنها في ذلك شأن النظريات المتعلقة بـ«خصائص» المشرقيين و«طبائعهم» أو «قدرهم» السياسي.

هكذا يبدو لنا أن التحليل الوحيد الذي يمكن أن يساعد على فهم حوادث وتحولات على هذه الدرجة من الاتساع، هو تحليل دقيق للواقع يلتقي فيه التناول السوسيولوجي بالتحليل السياسي السياقي، ويتعين عليه أن يقاوم القراءات التبسيطية و«الجوهرانية»، كما يقاوم إمكانية احتوائه في الدعاية التي ترافق نزاعات جارية تنطوي على قدر هائل من العنف.

من الأهمية نقد الخطاب الذي يتأسس على النظر إلى فروق «جوهرية» لا تحول بين المشرق العربي والغرب، خاصة حين يتعلق الأمر بتحولات وتطلعات وتكوينات سياسية حديثة، وفي سياق من النضال السياسي بالدرجة الأولى. ما نؤكده هنا هو أن قراءات كهذه تسهّل إلغاء السياق التاريخي أو التعتيم عليه كما على البشر الفاعلين فيه. ليست المسألة في أن هذه القراءة تلتقي مع أكثر القوى المحلية الفاعلة في الصراع رجعية ومحافظة، لجهة أنها تذوب تعقيد الصراع السياسي والاجتماعي في واحد من جوانبه فقط، أي الجانب الطائفي، أو أي من التكوينات السابقة على نشوء الدولة، أو إنما، شأن هذه القوى المحافظة ذاتها، لا تقدم من أفق للمنطقة والصراع إلا ماضيها ذاته. المشكلة أنها لا ترى ولا تقر بأن صورة هذا «الماضي» هي – شأن رؤيتها للتكوينات الطائفية أو العشائرية اليوم – ليست إلا «نسخة» ممكنة فقط من «الماضي»، بعد أن جرى «تعريفه» و«تحليله» وحفظه في كبسولة تسهل استعادتها، وأن تعيين مكونات الصراع وتحديدها، كما تعيين ماضي الصراع والمنطقة وتحديده، ليسا مسألة من خارج النزاع السياسي بالتأكيد.

إنها إذًا انتفاضات أو احتجاجات أكثر ممّا هي ثورات حقيقية كما يشيع في الأوساط الغربية، على أن تعبير الاحتجاجات لا يُستخدم هنا توصيفًا بقدر ما يبدو مدخلًا للتقليل من أهمية الحادث وبالتالي فرض قراءات من خارجه. وتبعًا لهذه القراءات نفسها، فإن المنطقة لم تعرف حتى الآن إلا ثورة حقيقية واحدة هي تلك التي أسقطت الشاه(٦). غير أن هذا المنطق ذاته، وهو يبدو لنا استنسابيًا ومتعاليًا، يمكن أن يقودنا إلى القول إن الثورة الفرنسية أو الثورة الروسية لم تكن كذلك حقًا.

كانت الثورة دائماً ظاهرة طويلة الأمد، وهي تؤثر في الجسم الاجتماعي بطرق مختلفة. في الكتاب الشامل **الشعب يريد** يفضل جيلبير الأشقر استعمال كلمة «انتفاضة» للحديث عن ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في مصر كمرحلة من دينامية ثورية، ونظرًا إلى أهمية التعريف نقتبسه مطولًا:

«هكذا يحتكر المحافظون من كل لون وصنف (وبعضهم، في منطقتنا، يصف نفسه حتى بالتقدمية ومناهضة الإمبريالية) الانتفاضات التي تهبّ ضد الظلم التي يتماهون معه، متهمين تلك الانتفاضات بالتخريب إن لم يكن بالمؤامرة. ولا يغير ذلك شيئًا من حقيقة أن اقتحام الشعب المتحرر من قيوده ومن عبوديته، سواء كانت عبودية «طوعية» أو مفروضة، وتوكيد إرادته الجماعية قي الميادين العامة، ونجاحه في إسقاط قاهريه من الطغاة، إنما هي علامات لثورة سياسية لا تخطؤها [تخطئها] عين»(٧).

في الواقع، ليست المراحل الثورية التدرجية متماثلة دائماً، وهي تختلف بحسب المكان والشرائح الاجتماعية التي ندرسها. يمكننا القول إن الصفة الثورية لحادث سياسي لا تقاس بمركزيته ولا بحجم الحراك ولا بمدته الزمنية. خصوصية الثورة، كما تبدو لنا، هي أنها تشكّل قطيعة مع ما يسبقها، تتحول نقطة تفصل بين قبل وبعد، ما بين شرعية النظام وعدم شرعيته. وبهذا المعنى، يعرف السوريون أكثر من غيرهم ومن المختصين أن الثورة حدثت حقًا، وأن مجتمعًا آخر سيولد من هذه الفوضى. السؤال الأساسي لا يتمحور حول معرفة ما إذا حدثت ثورة في سورية أم لا، بل ما إذا كان هناك نظام سياسي جديد سيحل محل القديم وما إذا كان سيغلق، ولمدة طويلة، كل إمكانية ثورية وتحررية كما حدث في الثورة الإسلامية الإيرانية وكما حدث في شهر تيرميدور(٨) عشية الثورة الفرنسية.

(6) Barah Mikaïl, *Une Nécessaire relecture du Printemps arabe*, recto verso (Paris: Ed. du Cygne, 2013), p. 8.

(٧) جلبير الأشقر، **الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية** (بيروت: دار الساقي، ٢٠١٣)، ص ١٢.

(٨) اسم شهر في تقويم الجمهورية الفرنسية تم تبنّيه إبان الثورة الفرنسية، والتاسع من هذا الشهر يوافق سقوط روبسبير وأتباعه.

إلى ذلك، تنطوي الحالة السورية على وضع راديكالي أقصى؛ ذلك أن نظام الحكم عمل على كبح الطاقة الثورية بتقديمه إمكانية حرب لا نهاية لها، كبديل وحيد من الوضع القائم.

مع ذلك، فإن الأوضاع التراجيدية التي تعيشها سورية اليوم لا تثبت بحال عدم إمكانية الثورة في هذا البلد. تبدو لنا الحركات الإسلامية الراديكالية في هذا السياق أعراضًا مرَضية لشدة الثورة المضادة. في مواجهة الثورة قام النظام بإعادة إحياء الأطر الطائفية، معتمدًا سياسات قوامها الإفراط في استخدام القوة، كما يمكننا أن نشير إلى أن النظام لم يستطع تخطي الأزمة أو احتواءها بآليات وأدوات داخلية فقط، بل اعتمد على حلفاء خارجيين (إيران وحزب الله) تدخلوا بشكل مباشر لدعمه. كما أن أطرافًا من المعارضة اعتمدت على قوى خارجية (قطر؛ السعودية؛ تركيا)، وهذه العوامل مجتمعة بلورت الانقسامات العمودية الطائفية بين محورين شيعي وسني، وأظهرتها باعتبارها قوام الصراع السياسي ومرتكزه الأساسي، علمًا أن تلك الانقسامات لم تكن حاضرة بمثل تلك الحدة حتى ما قبل سنة ٢٠١١، وعلمًا أن رئيس الوزراء العراقي الشيعي [السابق] نوري المالكي[٩] نفسه اتّهم النظام السوري سنة ٢٠٠٥ وحمّله مسؤولية جرائم ضد الشعب العراقي من طريق دعمه الجهاديين والإرهاب.

ما بعد سورا

كانت الانتفاضة السورية في بداياتها- مستخدمة أشكالًا متنوعة من المقاومة ومواجهة النظام- أكثر تمنعًا على القراءة الطائفية للواقع السوري. هذه القراءة، التي لا تزال المرجعية المركزية لعدد من المحللين والمعلقين، راحت تفرض نفسها باطراد مع تصاعد العنف في سورية. ونحن نرى أن كثيرًا من أصحاب هذه القراءة يستندون في عملهم، بشكل ضمني أو معلن، إلى مؤلَّف ميشيل سورا **الدولة البربرية**. ولذلك، من الملائم العودة لكي نقرأ مباشرة عمل الباحث الفرنسي الناطق بالعربية.

أنهى سورا كتابة نصوصه في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وجُمعت هذه النصوص بعد وفاته في كتاب مخصص للحديث عن سورية تحت العنوان المشار إليه.

يحاجج سورا بأن السلطة في سورية تتركز في يد «العلويين»، وهم أقلية مهمشة تاريخيًا، قبل أن يقارن وضع حكم الأقلية في سورية، من خلال إحالة تاريخية، بوضع المماليك في مصر. هكذا يصبح العلويون في نظر سورا هم «المماليك الجدد» في سورية.

الدولة البربرية، بحسب سورا، يجب فهمها بوصفها انتقام الصحراء من المدينة، وفي سورية يعني ذلك – بحسب الصحافي الفرنسي – انتقام الجبل العلوي من المدينة السنية.

تعتمد مقاربة صاحب **الدولة البربرية** مفاهيم خلدونية بالأساس، وتعيد تحيين نموذج خلدوني معروف. وهكذا، فإن الثلاثية الخلدونية[١٠] (عصبية، دعوة، ملْك) يعثر عليها في سورية ما بعد الانتداب الفرنسي، من دون فروق أو اختلافات تستحق الذكر، في ثلاثية مماثلة (الطائفة العلوية، البعث، السلطة الشمولية لحافظ الأسد، أو الملك الجديد).

متتبعًا هذا النموذج، يبيّن سورا كيف أن حزب البعث – كحزب شمولي تحت سيطرة الضباط العلويين – استُخدم أداةً للسيطرة على الدولة والمجتمع في سورية، وكيف أن هذه السيطرة كانت تقوم أساسًا

(٩) انظر الموقع الإلكتروني: <https://www.youtube.com/watch?v=Sf8iTG-2xrM>.

(10) Seurat, p. 31.

على فكرة «العصبية» التي شكلت رابطًا خاصًا جمع هؤلاء العلويين من خلال حزب البعث نفسه حول سلطة الأسد.

انتشرت نظرية سورا في أوساط المثقفين والمستشرقين، عربًا وغير عرب، وهي تشكل اليوم نوعًا من الأرثوذكسية الفكرية المهيمنة في تحليل الشأن السوري.

وحتى لو ساعدت تلك النظرية جزئيًا في فهم جوانب ممّا يحدث في سورية اليوم، فإنها تبقى، بشكل أساسي، حبيسة فكرة ناجزة ترى أن الحاضر السوري ليس أكثر من ماض مستمر، وأن الواقع السياسي الحالي يمكن تأوليه من خلال النظر في تاريخ الطوائف.

إن الباحثين المستندين الى هذه النظرية حاليًا، غالبًا ما أهملوا، من دون كثير من البراءة على ما نرى، المفهوم الأهم في نظرية ابن خلدون، ونعني مفهوم «العمران». وهو ما سنعود إليه لاحقاً لتقديم مزيد من التفصيل.

يميل أبناء سورا ونظريته أمام التحولات الاجتماعية في سورية، وفي المشرق عمومًا، إلى الإقلال من أهمية عوامل التغير الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على سورية في العقود الأخيرة. فمنذ السبعينيات، لم تكن النخبة السياسية الحاكمة نخبة عسكرية فقط، ولم يكن قوامها «الضباط العلويين» «المتقنعين» بقناع السلطة البعثية فحسب، وبالتالي، يبدو تحليل السلطة والنخبة المسيطرة عبر القراءة الطائفية فاقدًا للصلاحية أكثر فأكثر في ضوء الحوادث الراهنة اليوم، حيث يبدو «النظام» بوضوح، وفي ضوء الصراع على سورية، أكثر من مجرد تجمع «علوي» باسم «العصبية». لقد تشكل النظام بداية من تحالف واسع مع برجوازيات المدن ورأس المال المحلي، واستند منذ انقلاب حافظ الأسد، إلى توازن إقليمي وصل فيه الجناح المحافظ في البعث إلى السلطة في سورية. وهذا النظام دافع ويدافع عن مصالح البرجوازية السنية، كما يواصل الدفاع عن تحالفات وتوازنات واسعة في المجتمع السوري برمّته. تجاهل هذه العوامل يتيح للمستشرقين حجب العوامل الاجتماعية والاقتصادية عبر المبالغة في دور العوامل الثقافية والدينية.

بشكل عام، نعتقد أن القراءة الطائفية، أو بشكل أكثر دقة، القراءة المؤسسة على اعتبار الطوائف وحدها، وبشكل أساسي، الفاعل السياسي الأبرز في السياسة والاجتماع السوريين، ليست قراءة غير كافيه وقاصرة فحسب، بل هي تندرج اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، في سياق النزاع على تثبيت «سردية» تصطنع بالطبع، شأن كل سردية، على حساب سرديات أخرى، أي إنها قراءات غير محايدة، بل فاعلة في النزاع القائم بأشكال عدة أو يسهل على الأطراف المتنازعة استخدامها. وما يؤخذ عليها هو أنها تتعامل مع الطوائف ككتل متجانسة، وتخلط بين مفهومي الطائفة والطائفية، وأن التمييز بينهما ضرورة ملحة هنا[11]، لأن الطائفة ترتبط بوجود تاريخي ضمن فضاء جغرافي محدد، وتحمل هذه الجماعة رؤية خاصة لتأويل العالم، دينية أكانت أم فلسفية؛ فهذا الوضع الاجتماعي يتحول الى طائفية في اللحظة التي تصبح فيها العقيدة (الأيديولوجيا) هي أساس العلاقة مع الآخرين، أي حين تصبح «عقائد» الطائفة عبارة عن مشروع سياسي أو طبقي يسمح للطبقة الحاكمة المنبثقة عنها بالسيطرة على المجتمع، أو في صراعها مع الآخر، حيث هنا يتم توظيف تراث الطائفة كله للتحريض ضد الطوائف الأخرى، واستنادًا الى موروث صراعي قديم.

(١١) سلامة كيلة، «الطائفية والنظام الطائفي في سورية،» **الحياة**، ٣/ ١١/ ٢٠١٣.

من هذا المنطلق نجد عند الإخوان المسلمين والسلفيين ميلًا إلى احتكار تعريف الإسلام والحديث باسمه، كما هي الحال عند الجمهورية الإسلامية أو حزب الله؛ فهي قوى تقوم على أساس ديني، وتحدد الأنا والآخر على هذا الأساس، والحجج المسوقة عادة عن طائفية النظام السوري هي تقديم لوائح بأسماء تشير إلى أن المناصب المهمة والمفصلية في الدولة هي بيد علويين، وبلغة الأرقام هذا صحيح، ولكن هل يحكم هؤلاء من المنظور العقائدي العلوي ويعملون على نشره؟ هل قاموا بتجيير إمكانيات الدولة لمصلحة مناطقهم، أم أن النظام متمركز حول الحفاظ على السلطة فقط؟ هل يعرف المجتمع السوري الكثير عن المعتقدات العلوية ورموزها غير بعض الصور النمطية والمتخيلة، والتي ساهم الخطاب الاستشراقي في نحتها وبثها لأسباب وظيفية تخدمه وتخدم مشاريعه؟ ولكن ما حدث هو مناقض الى حد ما لهذه الرؤية، ويحتاج الى تدقيق.

فمع وصول حافظ الأسد إلى السلطة، نلاحظ ميلًا متدرجًا لـ«تسنين»[١٢] الطائفة العلوية؛ فالأسد - وبهدف تمتين سلطته واكتساب المزيد من الشرعية - أظهر تقاربًا تجاه الإسلام السني (إقامة الصلوات في الجوامع السنية، وبناء جوامع في القرى العلوية، والاحتفال بالأعياد الرسمية بحسب التقويم السني)، كما أنه طلب من العلامة موسى الصدر إصدار فتوى لضم العلوية كفرع من فروع الشيعة والإسلام. في فترة حكم الأسد خسرت الطائفة العلوية الكثير من خصوصيتها كحامل ثقافي وديني، وتشتت تراثها، وهذا التوجه يظهر جليًا في مناهج التدريس العامة التي تحمل نسخة سنية متناقضة مع التعاليم العلوية، وفي قوانين الأحوال الشخصية المستوحاة من التأويل السني والمطبقة على السوريين جميعًا، ما عدا الدروز، والأهم هو إلغاء بعض الطقوس الرمزية وعدد كبير من الأعياد العلوية المهمة (مثل عيد الزهورية وعيد الأربعين)[١٣] والتي يعود بعضها إلى ما قبل الإسلام. وفي السنوات اللاحقة لوصول الأسد إلى السلطة، قام بحملة اعتقالات سياسية طاولت شخصيات علوية وحتى الرفاق الأوائل لثورة البعث، خوفًا من شخصيات من داخل جهاز السلطة تستطيع نقد انحرافه السلطوي. كما تخلى النظام عن أعمدة داعمة لحكمه بعد أزمة ١٩٨٤، وأبعد شقيقه رفعت الأسد وقائد الوحدات الخاصة علي حيدر، واحتفظ بحكمت الشهابي وبمصطفى طلاس وزيرًا للدفاع.

مع ذلك، بقيت المعارضة العلوية قائمة طوال حكم الأسد (الأب والابن)، ولكنها ليست معرّفة بذاتها كمعارضة علوية بل كمعارضة منخرطة في الحركات الديمقراطية ذات الطابع العلماني على الأغلب، أو الحركات اليسارية والمهتمة بالشأن العام، على الرغم من هذا التقارب المالي والديني من الأوساط السنية. وقد هاجمت جماعة الإخوان المسلمين النظام واتّهمته بالكفر، كما شرّعت وجوب إسقاطه لأنه من الأقلية النصيرية عوضًا عن انتقاد الممارسات السلطوية للنظام وفساد الطغمة الحاكمة. هذا الخطأ الاستراتيجي منح النظام فرصة تقوية سلطته باللعب على خوف الأقليات وإقناعها بأن أمنها مرتبط بوجوده، وأصبح العلويون رهائن للنظام .

(١٢) استخدم كتّاب عدة مصطلح «تسنين الطائفة العلوية»، وأعدتُ تفصيله في:
Akram Kachee, «Trajectoires de villes syriennes dans la révolution vers l'émergence d'une citoyenneté ?,» *Confluences Méditerranée*, no. 85: *Villes arabes: Conflits et protestations* (Printemps 2013).

(١٣) عيد الزهورية، هو عيد للاحتفال بقدوم الربيع، ويتوافق مع عيد النيروز عند الأكراد والفرس، وفي نيسان/ أبريل يُحتفى بعيد الأربعين، وعيد «أدونيس» إله الخصوبة، وأعياد كنعانية أخرى من الميثولوجيا السورية.

لئن اعتمد النظام في سورية على عصبية ما، فإنها عصبية الامتيازات، عصبية كل المستفيدين أيًا تكن طائفتهم، عصبية كل من سيخسر الكثير إذا سقط النظام. وهنا يقدم لنا الباحث سهيل بلحاج[١٤] في أطروحته عن «سورية بشار الأسد» تحليله سبب عدم سقوط النظام، وهو أن حجم التداخل والتحالفات بين السنّة والعلويين والمستفيدين من كل مكونات المجتمع السوري بلغ حد أن سقوط أحدهم يهدد سقوط الآخر، وهذا ما يفسر عدم تصدع جهاز الدولة والجيش حتى الآن.

رؤية ميشيل سورا تجمّد سورية في الزمن والتاريخ، وكأن هذه البلاد معزولة ولم تعش انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية، وهي بمعزل عن الثورة التكنولوجية والاتصالات الحديثة، غير أن المجتمع السوري، ككل المجتمعات، تغير كثيرًا في العقد الأخير تحت تأثير عوامل متداخلة، كالعولمة والتحرر الاقتصادي؛ هذه التغيرات أبعدت بشكل خاص الأجيال العلوية المعولمة حديثًا عن بيئتها الريفية، وبدا أن النظام اتجه بعد مرحلة الحصار الاقتصادي والسياسي في الثمانينيات إلى اقتصاد السوق وإعطاء مجال أوسع ومراقب للقطاع الخاص عن طريق آلية إنشاء القطاع المشترك بين الخاص والعام، وكان الهاجس الأساسي للأسد الأب ألاّ يفقد النظام سيطرته على الدولة والمجتمع، ولم يكن هذا سياسة إصلاحية بالمعنى التوجهي بل كان لأسباب ناتجة من أزمة ما، كالحاجة إلى العملة الصعبة أو الحاجة إلى دينامية القطاع الخاص في التوظيف لامتصاص البطالة المتنامية، وهو ما تم في قطاعات خاصة بعينها، كالسياحة والزراعة، وهذه السياسة سمحت بتوسيع التحالف العسكري – التجاري وبإعادة ضم الطبقة البرجوازية التي تأثرت بسياسات التأميم التي قادها حزب البعث عند وصوله إلى السلطة، وشهدنا في هذه المرحلة بزوغ شخصيات مقربة من النظام وداعمة له مثل راتب الشلاح وعثمان العايدي وصائب نحاس[١٥]، وآخرين ممن استفادوا من هذه الموجة.

تبعت ذلك حزمةٌ من القوانين في بداية التسعينيات، مثل قانون الاستثمار رقم ١٠ لسنة ١٩٩١، وهو القانون الذي شكّل نقلة نوعية بإطلاقه[١٦]. ثم صدرت مجموعة من القوانين المماثلة بعد وصول بشار الأسد، وذلك لضم رجال الأعمال الجدد المقربين من السلطة، كابن خال الرئيس رامي مخلوف[١٧]، في ما سمّي «رأسمالية **الحبايب**»[١٨]، وصعود الشركات القابضة المعولمة المتحررة من سيطرة الدولة وضمن سياق ما عُرف بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي»[١٩].

نقرأ للباحث جمال باروت[٢٠] ملخصًا للسياسات الاقتصادية الأخيرة عشية الانتفاضة السورية، وموضحًا بشكل جلي الأزمات وانسداد الأفق بسبب تأخر بدء سياسات إصلاحية حقيقية لمواجهة التحديات التي تواجه البلد:

---

(14) Souhaïl Belhadj, «La Syrie d'Al-Assad: De la résistance du régime,» *Moyen-Orient*, no. 21 (Janvier-Mars 2014), p. 62.

(١٥) راتب الشلاح مدير غرفة التجارة والصناعة في دمشق؛ عثمان العايدي صاحب فنادق سلسلة الشام؛ صائب النحاس رجل أعمال ويعمل في قطاع التمويل والنقل.

(١٦) فولكر بيرتس، **الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد**، ترجمة عبد الكريم محفوض؛ مراجعة حازم نهار (بيروت: دار الريس، ٢٠١٢).

(١٧) صاحب أكبر حصة في شركة «الشام القابضة» وقدّر حجم أعمالها بـ ٦٠ في المئة من النشاط الاقتصادي السوري.

(18) Caroline Donati, *L'Exception syrienne: Entre modernisation et résistance*, cahiers libres (Paris: La Découverte, 2009).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.

(٢٠) محمد جمال باروت، **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** (بيروت؛ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص ١٦٤.

«وصل برنامج التحرير الاقتصادي التسلطي في السنوات الثلاث الأخيرة من العشرية المنصرمة إلى مفرق الأزمة، وأنتج ما أنتجه في شروط وقوع الأزمة المالية، كاتساع الفجوة على صعيد اختلال في التنمية المناطقية، وارتفاع درجات الفقر والحرمان المادي والإنساني وتزايد تشوهات توزيع الدخل وإفلاس مئات المصانع الصغيرة بفعل تحرير التجارة الخارجية، وتركز رأس المال السوري في قبضة (المئة الكبار) من مؤسسي الشركات القابضة الكبيرة، وارتفاع معدل البطالة مع نشوب هجرة داخلية قاسية ناتجة عن الجفاف، وارتفاع معدل الفساد .... لقد حكمت هذه الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية حركات الاحتجاج في المدن السورية وطرحت أسئلة حادة عن نهاية حقبة كاملة من نموذج النموّ التسلطيّ المُلبرل».

ولكن ما حاجتنا إلى النظر إلى الاقتصاد مثلًا، أو التحولات التي طاولت الريف السوري مع بداية حكم البعث، وتحولات سياسات السلطة في مجال القطاع العام؟ ما حاجتنا إلى النظر إلى تحولات «الطوائف» نفسها طوال عقود خمسة من حكم البعث، ما دام أن هناك «عصبية» تم تعريفها وتعيينها بدءًا كفاعل رئيسي يُفهَم كل شيء في ضوئه.

في الواقع، ليست المشكلة مع قراءة سورا في أنها لا تقرأ الواقع السوري وتحولاته، بل هي تحديدًا في أنها لا تقرأ هذا الواقع إلا بوصفه مادة العلويين، «أصحاب الملك»، ومجالهم، يمارسون فيها أفعالهم في سياق لا تاريخ له، حتى بالنسبة إلى هؤلاء العلويين أنفسهم.

هكذا مثلًا تهبط الطائفة العلوية بعد وصول البعث إلى السلطة من الجبال العلوية نحو العمران، و«تستوطن» المدن، على حد تعبير سورا، وتفعل فعلها فيها كعصبية ناشئة. يحصل هذا الهبوط مثلًا خارج أي تاريخ، وهو هنا لا يبدو مرتبطًا بسياق الهجرة من الأرياف نحو المدن، كما كانت الحال في القاهرة أو بغداد أو بيروت. إن ما تفعله قراءة سورا هو أنها تحجب عنا حتى السياق الذي تتمدد فيه «العصبية العلوية» حتى لو قبلنا بها فرضيةً معقولة لتفسير الواقع السياسي.

«يستوطن» العلويون وحدهم المدن، ولكن ماذا عن سكان جنوب سورية وشمالها؟ ألم يخطر لهم أن يستوطنوا هم أيضًا في العاصمة والمدن الكبرى؟ ألم تطرأ تحولات على علاقة هؤلاء بالمدن مرتبطة بتحولات سياسية واقتصادية ... إلخ؟ بالطبع، غير أن المدخل لفهم ذلك، بحسب سورا، هو تلك «العصبية» نفسها.

في المقابل، لا تتيح نظرية «العصبية» تفسير ما يحصل لـ «العصبية» نفسها والتي يفترض – بحسب رؤية ابن خلدون – أنها تضعف وتتشتّت وما يحصل للأفراد الذين يفعلون باسمها. حين «يستوطن» أبناء الأرياف في المدن ما الذي يحل بهم؟ ما تكون حال الجيل الثاني منهم مثلًا؟ ما تكون حال الجيل الثالث؟ هل يمكن أن تستشرف نظرية سورا أي مستقبل ممكن لهؤلاء الـ«مستوطنين»؟ وفي أي سياق؟ تلغي نظرية سورا عمليًا، كما نرى، أي إمكانية للنظر إلى المجتمع باعتباره حركة مركّبة، وهي تزيح جانبًا أي لغة سياسية حديثة، و تحل بديلًا من الاصطلاح والمفهوم العلمي الحديث، الجهاز الخلدوني القديم. المؤشر الأبرز على قصور نظرية سورا يمكن العثور عليه هنا بالضبط، هذه نظرية تبحث وتحاول أن تفهم «المُلك» و كيف يتأسس و يتأبد، أما المجتمع، حيث يمارس «الملك» فعاليته، فهو تال ولاحق. والاجتماعي يبدو في تحولاته وحركيته أقرب إلى تابع هزيل للملك الجديد.

هل يمكننا أن نقول: كان لهذا الهبوط تأثير في إضعاف روح العصبية المفترضة إذا آمنّا أن الطائفة كتلة متجانسة؟ هل بإمكاننا أن نفترض أن تغيرًا قد طرأ على منظومة القيم والملامح الشخصية للطائفة بشكل ملحوظ بسبب ممارسة السلطة والانخراط أكثر في المجتمع السوري، كالزواج المختلط أو التعيينات الحكومية، بعيدًا عن مناطقهم كموظفي دولة، والذي أصبح متاحًا نتيجة تطور وسائل النقل الحديثة ودورها في تمدن الريف؟ إن مجمل هذه الظواهر أضعف البنى الأبوية في مقابل صعود الفرد، وبدأت الخلية الأسروية الصغيرة تحتل مكانًا أوسع على حساب القبيلة أو العشيرة. كما عرفت أوضاع النساء بشكل عام، وضمن الأقليات بشكل خاص، ما يسميه يوسف كرباج[٢١] «التحول الديموغرافي»، أي انخفاض معدل الولادات ٥ في المئة بشكل عام و٢ في المئة ضمن الأقليات، مقتربًا من المعدل الأوروبي، إضافة إلى انخفاض الأمية وارتفاع مستوى التعليم العالي، وهو ما اعتبره كرباج مؤشرات مهمة توقّع من خلال دراستها حدوث «زلازل» اجتماعية مفصلية في المنطقة العربية بشكل عام.

انعكست هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص على النشطاء الذين أطلقوا الشرارة الأولى للتظاهرات، والذين تتراوح سنّهم بين ١٥ و٢٥ سنة. وإذا سلّطنا الضوء على خلفية هذا الجيل نجد أن أبناءه هم الناتج المباشر لهذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وهم لم يعايشوا فترة حافظ الأسد وتداعياتها، ونرى أنهم أكثر براغماتية في خياراتهم الوظيفية بما يتناسب مع سوق العمل، بعضهم يجيد استخدام المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة ويعمل ضمن القطاع الخاص بنسبة أعلى من الأجيال السابقة، ولا ينكر انتماءه الديني لكنه غير منشدّ الى الأيديولوجيا الإسلامية. هذا الجيل الجديد ادى دورًا مهمًّا في بداية الحراك، وأظهر قدرة على التنظيم والابتكار والتضامن على الرغم من الظروف الأمنية القاهرة. وانتشرت في كل أنحاء سورية مبادرات متعددة الأشكال[٢٢]، منها: إنشاء هيئات التنسيق المحلية؛ تنظيم المساعدات؛ إقامة مشافٍ ميدانية؛ إدارة ذاتية لبعض المناطق والحارات؛ تطوير وسائل جديدة للتظاهر؛ ملء الفراغ المتروك من قبل الدولة (الخدمات العامة، الأمن، التربية والتعليم ...)؛ إصدار جرائد وتقديم أعمال فنية تعبّر عن الثورة وأهدافها.

سمحت هذه التجارب المشتركة بظهور حس مدني ووعي سياسي جديدين، وقدرة على البحث عن توافقية سياسية بين أطراف عدة بعضها لا يعرف بعضها الآخر مسبقًا، وتعبّر عن تنوّع المجتمع السوري، مثال ولادة حركة «معًا من أجل سورية حرة وديمقراطية»[٢٣]. وعلى الرغم من انحراف الثورة السورية عن أهدافها، فإن هذه التجارب ساهمت في نزع النظام من المجتمع السوري، ولربما سيكون لها دور إيجابي في سورية المستقبل، مقارنة بالجمهورية الفرنسية الثالثة التي استعادت قيم الثورة الفرنسية بعد تسعين سنة من سقوط الباستيل.

---

(٢١) يوسف كرباج، «زمن التحولات الديموغرافية هو زمن الثورات،» (محاضرة، جامعة ليون الثانية، فرنسا، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١). عكف كرباج، وبالتعاون مع المؤرخ الفرنسي إيمانويل تود، على دراسة المجتمعات المتأثرة بالإسلام من خلال مؤشرات «التحول الديموغرافي» ومقارنتها بالمجتمعات الأوروبية وتوقعوا حدوث ثورات في هذه المجتمعات. لمزيد من التفاصيل:
Youssef Courbage et Emmanuel Todd, *Le Rendez-vous des civilisations*, la république des idées (Paris: Seuil, 2007).

(22) Leïla Vignal, «Syrie, anatomie d'une révolution,» La Vie des idées, 27/7/2012, sur le site électronique: <http://www.laviedesidees.fr/Syrie-anatomie-d-une-revolution.htm>.

(٢٣) للاطلاع على الأوراق السياسية للحركة، انظر الموقع الإلكتروني: <http://alhiwaradimocraty.free.fr/20-08-2011-2.htm>.

حدود هذه القراءة

نختم بإعادة طرح السؤال: لماذا تم تجاهل هذه التحولات ي مقابل تكرار سردية تنتهي بأن تصبح «نبوءة ذاتية التحقق»؟

كنا قد بيّنا أن المجتمعات العربية مرت بتحولات مهمة جعلت بقاء الأنظمة على ما هي عليه أمرًا مستحيلًا، وهو ما أدى الى كسر عقد الطاعة بين الحاكم والمحكوم. ولردم الهوة بين الأنظمة ومجتمعاتها، كان من الممكن تخيل توافقية تقنن الرغبة في التغيير على الطريقة الصينية مثلًا، أي «الثراء الرأسمالي مقابل الاستسلام للاستبداد»، ولكن اقتصاديات الدول العربية لا تسمح بمثل هذا التبادل بين المجتمع والسلطة. وبما أن النظام السوري لم يستطع انتزاع شرعية مماثلة، اختار طريق العنف، وبالعنف وحده يحاول الحصول على الخنوع والاستسلام. من هنا، لا يبدو لنا غريبًا التشديد مرة أخرى على أن الانتفاضة السورية تحمل دلائل ثورية واضحة.

أمام واقعة كالثورة السورية، يمكن لنظرية سورا، حتى بعد مرور أربع سنوات، أن توفر مرجعًا معقولًا لنظريات لا تزال ترى أن جوهر الصراع في سورية هو بين «العصبية» «العلوية» ذاتها والثورة الشعبية «السنّية» المتطلعة إلى الحرية والكرامة. ويجد فيها المتعاطفون مع السنّية السياسية سردًا عن كونهم ضحايا عانوا التهميش والإقصاء، ويلائم المفتونين بالنموذج اللبناني كنموذج يماثل واقع الشرق الأوسط بأكمله ويمكن تعميمه على الحالة السورية، الممر الذي يسهل مأسسة الطائفية[٢٤] والقبول بطائف سوري على نمط اتفاق الطائف (١٩٩٠) الذي وضع حدًا للحرب الأهلية اللبنانية وأعاد تعريف الأطراف الجدد، كما أعاد رسم الحدود بين الطوائف بناءً على معطيات جديدة. ولعل في كتاب أسامة مقدسي[٢٥] **ثقافة الطائفية** ما يساعدنا على فهم ميكانيزم (آليات) المراحل الانتقالية، أريد لها أن تحمل تغييرًا إيجابيًا، كمرحلة الإصلاحات العثمانية («التنظيمات»). ويُظهر لنا المقدسي بكثير من التفصيل والدقة، كيف تحولت حركة طانيوس شاهين في جبل لبنان سنة ١٨٦٠ من حركة ذات مطالب اجتماعية عادلة إلى حرب أهلية طاحنة أودت إلى المذبحة المعروفة. ويختم المقدسي بالإشارة إلى أن «الصراعات الإثنية والدينية البادية اليوم ليست انبعاثات لأهواء بدائية أو أصلية، وإنما تبدأ بإدراك سيرورات تفعل فعلها في مجتمعات حديثة أخرى، وإن يكن بأشكال وخطابات مختلفة»[٢٦].

كيف يمكن إذًا أن نفهم هذه الثورة «الحديثة» ونحن نراها تحدث في سياق الربيع العربي، في تونس، ومصر واليمن وليبيا؟ هل يجب علينا أن نعثر في كلٍّ من هذه البلدان على مقابل لـ«العصبية» العلوية لكي تستقيم النظرية؟ أم أن سورية حالة خاصة داخل الربيع العربي؟ وإذا كانت حالة خاصة، لِمَ تزامنت ثورتها مع الثورات الأخرى؟ وإذا كانت المسألة السورية هي بين أغلبية سنية وأقلية علوية، فلماذا كل هذه الانقسامات بين الجماعات الإسلامية المتحاربة؟ أسئلة من هذا النوع لا تشكّل إرباكًا لنظرية «العصبية» بالتأكيد. النظرية تقوم أساسًا على تجاهل «السياق» لمصلحة «الخصوصية»، وتجاهل الحركة لمصلحة «الثنائيات الضدية»، وتجاهل التاريخ لمصلحة «الطبيعة»، وهي بالتأكيد أداة ممتازة لشغل دعاية ضد النظام العصبوي، لكنها ليست معنية كثيرًا بأن تشرح لنا أي شيء عن الواقع أو تحولاته الممكنة.

---

(٢٤) مهدي عامل، **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٦).
(٢٥) أسامة مقدسي، **ثقافة الطائفية: الطائفة والتاريخ والعنف في لبنان القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني**، ترجمة ثائر ديب (بيروت: دار الآداب، ٢٠٠٥).
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.



محمد المريمي*

خطاب الأقليات الدينية الشفوي والعيش المشترك في الإيالة التونسية العثمانية**

يمثّل الشفوي محملًا لمجالات كثيرة من حياة الناس اليوميّة وأنشطتهم. ويرتبط ذلك المحمل غالبًا بمصالحهم، وبحقوقهم بصورة خاصة، فكانت الحقول المعنية بالتاريخ الشفوي حينئذ متميّزة بعضها من بعض، وحدودها معلّمة بالنسبة إلى نظيراتها القائمة على محمل الكتابة. ويلاحَظ أن الكتابة كانت منتشرة في الإيالة التونسية العثمانية، سواء في المركز أو لدى المجموعات المحلية والأقليات على اختلافها، ومع ذلك وجدت أغراضًا ومجالات عيش ارتبطت عن وعي أو عن غير وعي بالتاريخ الشفوي.

في هذه الدراسة المتعلقة بخطاب الأقليات الدينية الشفوي والعيش المشترك تتّبع لموضوع التاريخ المحلّي لجزيرة جربة، في الجنوب الشرقي للقطر التونسي، ولا سيما حالات مخصوصة كان التاريخ الشفوي محملها، وتتمثّل في حالة رواية الأصل عند المجموعات المحلية التي يتكوّن منها أهل جربة (إباضية، بربر، غرباء، عرب، مالكية، يهود... الخ)، وحالة عقود ملْكية الأوقاف لدى مجموعات الإسلام الإباضي، وأخيرًا حالة ملْكية اليهود العقارية الجماعية.

تسعى الدراسة الإجابة في هذا الشأن عن أسئلة عدة، متعلقة بالحقوق التي يهدف المحمل الشفوي ضمانها لمصلحة المجموعات المحلّية هنا وهناك؛ وبحقيقة العلاقات الاجتماعية التي تتوارى وراء الرواية الشفوية التي تخص هذا المجال المجتمعي أو ذاك؛ وبسؤال متى يتوقّف العمل بمحمل الشفوي ليتحول إلى محمل المكتوب في الحالة التي تفرضها الرابطة الاجتماعية، التي يقوم عليها العيش المشترك في جزيرة جربة خلال العصر الحديث؟

لم يكن المحمل الشفوي من دون أن يساهم في تنظيم أهل جربة ويؤسس لبناء هرمي أو يحدد علاقة اجتماعية دقيقة وواضحة، تمثّل شكلًا من أشكال قواعد لعبة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين، كما أنه لم يكن من دون أن يخفي الأسباب الموضوعية التي تقف وراءه ووجب نبشها.

* أستاذ محاضر في كلية الآداب والفنون والإنسانيات في منوبة، عضو في مخبر دراسات مغاربية، كلية أفريل ١٠٣٨، تونس.

** قُدّمت هذه الدراسة في مؤتمر التاريخ الشفوي الذي نظمه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت، في ٢١- ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٤.

مقدّمة

يتحمّل التاريخ الشفوي بُعدين اثنين: يتمثّل **الأول** في أنه يمثّل شهادة أو وثيقة بالنسبة إلى الباحث، تتيح له معرفة في مجال اهتمامه. وقد لا يقرّ البعض بقيمة هذه الشهادة أو الوثيقة، فيذهب إلى القول إن مجال المعرفة يقترن بالكتابي، ولا شأن للشفوي فيه، مبرِّرًا ذلك بالقول: «إذا ضاعت الوثيقة ضاع التاريخ». ويتمثّل البُعد **الثاني** في أن الشفوي يكون أيضًا فعلًا وممارسة اجتماعية، فيصبح حينئذ تعبيرًا عن إنجاز ما يرتبط بالفاعل الاجتماعي أو بالمجموعة باعتبارها مجموعة.

سنركز في دراسة الخطاب الشفوي على مثال جزيرة جربة الواقعة في الجنوب الشرقي من القطر التونسي، والمتميّزة بشكل لافت بتعدد أقلياتها؛ إذ اجتمع فيها أمازيغ (بربر) ويهود وإباضية، وهم جميعًا أقليات بالنسبة إلى أغلبية سكان القطر العرب والمالكية خلال العصر الحديث. وسكنتها فئات أخرى مالكية وحنفية وعرب، كانت في وضع الأقليات أيضًا بالنسبة إلى الأكثرية الإباضية والأمازيغية المحلية. وبالنتيجة، كانت جربة، البالغة مساحتها حوالى ٥١٤ كلم٢، بمنزلة فسيفساء جمعت الكثير من الأقليات.

كانت الكتابة في مجتمع جربة خلال العصر الحديث وحتى قبله محملًا لمجالات من عيش الناس معيّنة ومختلفة. ومهما يكن من أمر، كانت أداة الكتابة لدى أهل جربة تكتسي أهمية كبيرة مقارنة بجهات أخرى في البلاد التونسية[١].

في المقابل، بقيت مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية واليومية ترتبط بحقوق الناس ومصالحهم المباشرة خارج نطاق الكتابة، فنشأت حينئذ أغراض وأبواب تخص دائرة التاريخ الشفوي. وكانت الحقول المعنية بمجالات الكتابي والشفوي مستقلة بعضها عن بعض، ولكلٍّ علاماته وحدوده. ولم يكن استعمال المحمل الشفوي في الغالب من دون وعي المجموعات المحلية والأقليات بذلك. وكان الهدف من اختيار الشفوي في هذا المجال أو ذاك هو تكريس هوية الذات الجماعية، وتحقيق سياسة محددة ومضبوطة في مجال التواصل مع الآخر أو الغيرية.

نختار في هذه الدراسة حالتين: تتمثّل **الأولى** في تاريخ روايات الأصل (أي التحدّر النسبي) عند المجموعات المحلية في جزيرة جربة، وتتمثّل **الثانية** في عقود ملْكية أوقاف المساجد والمعالم الدينية الإباضية، والملْكية العقارية الجماعية ليهود الجزيرة؛ فقد اشتركت روايات الأصل وعقود الملْكية عند بعض الأقليات في جربة في انتمائها إلى حقل التاريخ الشفوي.

كان الهدف من نسج هذا الخطاب الشفوي تعليم ما ينتمي إلى المجموعة أو ما تنتمي إليه المجموعة وما هو خارج عن حدودها. ويمكّن الخطاب ذاته من رسم حدود بيّنة وواضحة مع الغيرية. وكان بالإضافة إلى ذلك أداة لرسم هرم اجتماعي يكون للمجموعة المعنية فيه مكانة ومنزلة ترتضيها لنفسها أو تطالب بها.

إن اختيار حالة جزيرة جربة في العصر الحديث يمكّن من إماطة اللثام عن الوثيقة الشفوية وأهميتها، وما تتيحه في العلاقة بالتنظيم الاجتماعي لكل فئة من الفئات المكوّنة للمجتمع المحلي في جزيرة جربة، وفي تواصلها مع غيرها.

---

(١) عُرفت بعض العائلات في جربة بامتلاكها مكتبات خاصة منذ قرون وإلى اليوم، نذكر من بينها عائلة الباروني بالحشان ببني ديس، وغيرها.

يطرح تناول الموضوع أسئلة عدة: ما هي خصائص محمل الشفوي وما هي حدوده وما هو الجدوى منه؟ وما هي مجالات استعماله وما هي الحقوق التي يضمنها؟ وما هي حقيقة العلاقات الاجتماعية التي تتخفى وراء الرواية الشفوية في المجالات التي تنشأ وتروج وتنقل بشأن تاريخ الأصل أو عقود المِلْكية عند هؤلاء وأولئك؟ ومتى يتوقف العمل بأداة الشفوي ليتحول، هو بدوره، إلى كتابي في العلاقة بالعيش المشترك في وسط مثل جزيرة جربة خلال العصر الحديث؟

الشفوي، محمل لدى الأقليات في جربة

كانت الكتابة في جربة خلال العصر الحديث (الذي يهم هذا البحث) محملًا يعكس جانبًا كبيرًا من حياة الناس وأنشطة عيشهم. وقد خلّف الإخباريون المنتسبون إلى الجزيرة مؤلفات[٢] في شكل متون ورسائل لم تشهد مناطق أخرى في البلاد التونسية مثيلًا لها (إذا استثنينا الإخباريين الموالين للمخزن[٣]). واهتم أصحاب تلك المؤلفات المتعلقة بأهل جربة ببعض الأبواب، من بينها التعريف بالجزيرة وبمعالمها ومشايخها ومجالس العلم فيها، وبمدارسها والحوادث التي عرفتها... الخ. ونشأت الكتابة في تلك الأغراض لتميز الأسطرغرافيا المحلية للجزيرة على المدى الطويل[٤].

بقيت أغراض أخرى غير مكتوبة ترجع، تبعًا لذلك، إلى محمل الشفوي، وتتعلق بجوانب من حياة الناس اليومية الاجتماعية وغيرها، ولها علاقة بحقوقهم ومصالحهم المباشرة. وكانت حقول الشفوي مستقلة تمام الاستقلال عمّا هو كتابي وبعضها عن بعض، فكان لكلٍّ علاماته الخاصة وحدوده المميزة. وقد وقع الاختيار في شأن المحمل الشفوي هنا، كما تقدَّم، على تاريخ الأصل (أو رواية الأصل) وعقود الأوقاف الإباضية والمِلْكية الجماعية ليهود جربة.

رواية الأصل لدى المجموعات المحلية

كان كلّ فرد من سكان جربة خلال العصر الحديث - كما هي الحال في مناطق أخرى - محكومًا بالانتماء إلى مجموعة محلية معيّنة عن طريق عناصر كثيرة، من بينها، أو لعل من أهمها، رواية الأصل. وتختلف تلك الروايات بعضها عن بعض، ويمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف: يحيل الصنف **الأول** إلى الانتماء المحلي أو

(٢) سليمان بن أحمد الحيلاتي، **علماء جربة المسمى رسائل الشيخ بن احمد الحيلاتي الجربي: في ذكر علماء جربة وأماكن أضرحتهم والحوادث التي وقعت في أيامهم ومجالسهم العلمية**، تحقيق محمد قوجة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨)؛ محمد أبو راس، **مؤنس الأحبة في أخبار جربة**، حققه ومهد له وعلق عليه محمد المرزوقي؛ قدم له حسن حسني عبد الوهاب (تونس: المعهد القومي للآثار والفنون، ١٩٦٠)؛ سعيد بن الحاج علي بن حمزة بن تعاريت، «رسالة في تاريخ جربة،» في: **تراجم علماء الجزيرة وذكر أمرائها من بني سمومن وبني جلود** (مخطوط بالمكتبة البارونية الخاصة، الحشان، جربة، ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٧ م)؛ سالم بن يعقوب، **تاريخ جزيرة جربة ومدارسها العلمية** (تونس: سراس للنشر، ٢٠٠٦)، ويوسف بن أمحمد الباروني، **جزيرة جربة في موكب التاريخ**، تحقيق وإعداد سعيد بن يوسف الباروني، على الموقع الإلكتروني: <http://www.elbarounia.com/LIVRE_youssef.pdf>.

(٣) **المؤرخون التونسيون في القرون ١٧ و١٨و١٩م : رسالة في تاريخ الثقافة**، نقلها من الفرنسية إلى العربية أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، الترجمة: تاريخ (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ١٩٩٣).

(4) Mohamed Mérimi: “Sulaymân al-Hîlâtî: L’Information historique et les structures du pouvoir ibadhite à Djerba,” dans: Sami Bargaoui and Hassan Remaoun, coords., *Savoirs historiques au Maghreb: Constructions et usages*, cahier de CERES, série histoire; no. 16 (Tunis: Centre d’etudes et de recherches economiques et sociales, 2006), pp. 41- 52, et “Les Chroniques de Sulaymân al-Hîlâtî et Mohamed Abou Ras et construction de deux mémoires discordantes relatives à l’île de Djerba,” dans: A. El Moudden, A. Henia et A. Benhadda, coords, *Ecritures de l’histoire du Maghreb: Identité, mémoire et historiographie*, série colloques et séminaires; 138 (Rabat: Faculté des Lettres de Rabat, 2007), pp. 39- 58.

الأهلي (الأمازيغ أو البربر، يهود جربة)، ويحيل الصنف **الثاني** إلى مجموعة «الغرباء»، الوافدين على الجزيرة (العرب، الأشراف، يهود الحارة الكبيرة)، ويتخلى أفراد الصنف الثالث عن رواية أصلهم الأول لينشئوا رواية في علاقة مباشرة بمجتمع القبول، استجابة لما يطلبه هذا الأخير منهم (الأعشاش)(٥).

يذكر ابن خلدون (القرن ١٤ م) في هذا المجال أن أهل جربة هم عبارة عن قبائل أو فروع قبائل من كتامة، وفيهم سدويكش وصدغيان من بطونهم، وفيهم أيضا من نفزة وهوارة وغيرهما(٦). ويثبت ابن خلدون ومن تبعه من الدارسين أن هذه القبائل تنحدر من جنس البربر؛ إذ هي تتكلم لهجات تبدو متفرعة عن البربرية(٧). ويعرف بعض الباحثين سكان جربة بالأمازيغ الذين ترجع جذورهم إلى عصور ما قبل التاريخ(٨).

ينسحب على قبائل جربة ما ينسحب على غيرهم؛ فـ L Valensi تذكر في دراستها قبيلة الهمامة أن القبيلة كانت تتكون من عائلات كبيرة تُعرف بانتمائها إلى شجرة عن طريق الاسم الذي يحيل إلى الجد المؤسس الذي قد يكون حقيقيًا وقد يكون مزعومًا(٩)، وتتحقق حينئذ بين الأفراد درجات مختلفة من القرابة الدموية. وبذلك ينشأ الخطاب الشفوي القائم على الانتماء القبلي، ويستمر ليعلم المجال الذي يحتوي المجموعة أو الذي تحتويه المجموعة وما هو خارج عن نطاقها وعن حدودها. ويشكل الخطاب الشفوي مع ذلك أداة لرسم هرم اجتماعي يكون للمجموعة فيه مكانة ومنزلة ترتضيها لنفسها أو تطالب بها.

شكلت رواية الأصل لدى أهل جربة عنصرًا من عناصر هويتهم، وانعكس هذا المكون على حياة الناس اليومية؛ ففي المجال المعيشي، يمكن معاينته من خلال الأسماء التي تحيل إلى الجذور القبلية، فنجد أسماء المنازل والأراضي ومكونات الحومة التي تمثّل الوحدة الترابية والاجتماعية لتقسيم الجزيرة في الداخل، وتخضع لذلك المرجع وذلك المنطق.

تميزت كل حومة، حتى اليوم، بعائلاتها وأسمائها، ويجمع بين أفرادها الدم والقرابة والجوار والقرب الجغرافي... الخ. وتشد منازلها مسالك محلية ويحكمها نظام يقوم على التكافل والتآزر والتعاون في المناسبات الدينية والعائلية في الأفراح والأتراح(١٠).

ولم يكن العنصر الذي يمثّله تاريخ أو رواية الأصل لدى أهل جربة ليفي بالحاجة ويستجيب بمفرده لما هو مطلوب لمجابهة الظروف الطبيعية والمناخية للجزيرة؛ فلقد كانت نتائجه على المجال المعيشي محدودة. وكان

(٥) محمد المريمي، «الفئات الاجتماعية بجربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العصر الحديث،» (شهادة الكفاءة في البحث، كليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٠).

(٦) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر**، ٧ ج (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦-١٩٥٩)، ج ٦، ص ٨٤٧- ٨٤٨.

(7) “Notes sur les tribus de la Régence,” *Revue tunisienne*, vol. 9, no. 33 (1902), p. 282.

(٨) ابن يعقوب، ص ٥١.

(9) Lucette Valensi, *Fellahs tunisiens: L’Economie rurale et la vie des campagnes aux 18L et 19S siècles*, civilisations et sociétés; 45 (Paris; La Haye: Mouton; [Paris]: Ecole des hautes études en sciences sociales, 1977).

(10) Pierre Foissy: “L’entr’aide dans les sociétés autochtones nord-africaines: l’entr’aide dans l’île de Djerba,” et “L’Entr’aide chez les berbères ibadh’ites du Mzab,” *Ibla: Revue de l’Institut des Belles Lettres Arabes*: vol. 11, no. 41 (1948), et vol. 9, no. 33 (1946) resp.

الانتماء الإثني أو العرقي عند أهل جربة، كما هي الحال عند غيرهم، تعبيرًا عن مرحلة بدائية من التنظيم الاجتماعي والسياسي مقارنة بما هو مطلوب للاستجابة لمتطلبات الحياة. ولم يكن العنصر ذاته يمكّن من بناء هرمي يسمح لـ«أهل جربة» بتبوّؤ أعلى هرم السلم الاجتماعي على ترابهم؛ إذ كانت تشاركهم أعراق أخرى مغايرة ومنافسة.

لقد عمد أهل جربة – بالتوازي مع انتمائهم القبلي والعرقي – إلى الانتماء إلى التفكير المذهبي الإباضي؛ فبداية من أول القرن الثاني للهجرة، مع دخول الإباضية إلى المغرب(١١)، انخرط أهل جربة في هذا الانتماء العقائدي ليجعلوا منه أساسًا لتنظيم مجتمعي يحتوي المجال المجتمعي للجزيرة، فكان المسجد ينظّم الحومة، وحوله تتم هيكلة الإقليم والطائفة، بل جربة بأكملها. وتؤدي الجماعة في كل مستوى من هذه المستويات الدور الأهم في ما يخصها(١٢).

تكتّم أهل جربة على رواية الأصل التي تتعلق بالعرق والانتماء بشكل أو بآخر خلال العصر الحديث، وروّجوا لرواية الانتماء إلى المذهب الإباضي. وكانوا يسعون من وراء ذلك إلى أمرين: يتمثّل **الأول** في احتواء العنصر العربي (عائلة الباروني) الذي يشارك في الانتماء الإباضي، ثمّ إن هذا الانتماء يسمح بتنظيم مجتمعي أرقى من الانتماء العرقي أو الإثني(١٣).

تبعًا لذلك، طور أهل جربة رواية الانتماء إلى الإباضية، وتكتموا بشكل شبه كلي على رواية الأصل العرقي والقبلي، خاصة في العصر الحديث. وكانت الغاية هي رسم حدود مع الآخر بفعل المذهب لا بفعل تاريخ أو رواية الأصل. وتولى العنصر الإباضي حينئذ، ونتيجة لذلك، منزلة الفئة الأرقى على السلّم الاجتماعي، بل والسياسي أيضًا، بفضل نظام «العزابة»(١٤) الإداري والديني في الجزيرة الذي يشقه التفكير المذهبي. وكان الانتماء إلى الإباضية محددًا أكثر من أي عنصر آخر، ولا سيما رواية الأصل، للعلاقة ببقية الفئات المكوّنة للمجتمع المحلي في جربة.

من جهة أخرى، تفيد وثائق الجنيزة التي درسها الباحث الأميركي غويتن(١٥) أن يهود جربة لم ينشئوا في البداية وحتى القرن ١٤ رواية أخرى غير تلك التي تجعل منهم أهليين، أو جزءًا من أهل جربة المنتمين إلى ترابها والمتجذرين فيها. وحتى لو افترضنا أنهم انحدروا من وجهات جغرافية مختلفة ووفدوا على جربة نتيجة حركة هجرة، فإنهم نسوا انتماءاتهم السابقة وتبنّوا الانتماء إلى أرض إقامتهم، الأرض التي احتضنتهم(١٦).

(١١) أحمد الياس حسين، **الإباضية في المغرب العربي** (مسقط: مكتبة الضامري، ١٩٩٦)، ص ٢٠.
(١٢) محمد المريمي، **إباضية جزيرة جربة خلال العصر الحديث**، تقديم عبد الحميد هنية (منوبة، تونس: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة؛ تونس: دار الجنوب للنشر، ٢٠٠٥).
(13) "Notes sur les tribus de la Régence," p. 282.
(١٤) يتمثّل نظام العزابة في مجمل المؤسسات التي اعتمدها إباضية جربة (ونظراؤهم في جبل نفوسة ووادي ميزاب)على مستوى جربة وعلى مستوى شتات أهل جربة في مجتمعات القبول حول البحر الأبيض المتوسط. انظر: فرحات بن علي الجعبيري، **نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة** (تونس: المعهد الوطني للآثار والفنون، ١٩٧٥)، والمريمي، **إباضية جزيرة جربة**.
(15) S. D. Goitein, *A Mediterranean Society; the Jewish Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo Geniza*, 6 vols. (Berkeley: University of California Press, 1967-1993).
(16) Mohamed Merimi, *Juifs de Djerba et stratégies identitaires* (Tunis: Diraset-Etudes maghrébines, 2012), et Shlomo Sand, *Comment le peuple juif fut inventé: De la Bible au sionisme*, traduit de l'hébreu par Sivan Cohen-Wiesenfeld et Levana Frenk (Paris: Fayard, 2008).

جرت لدى يهود جربة نقلة نوعية في رواية الأصل حين وفدت على الجزيرة جالية يهودية ثانية كانت تروج لرواية أصل في علاقة بالأندلس، واستقر أفرادها في الحارة الكبيرة على مشارف حومة تاوريت التي تسكنها فئة «الغرباء» من المسيحيين، وخاصة من المالكية[١٧]. وتبنّى «يهود جربة» القاطنون في ديغت[١٨] حينئذ رواية كان محملها في الأصل بيعة «الغريبة» قبل أن تنعكس في شكل معلم ديني وتصبح فاعلًا أساسيًا في الوجود اليهودي في جربة. وتثبت الرواية أن يهود الحارة الصغيرة (وهي تسمية حلّت محل ديغت) ينحدرون من أصول تقترن بأورشليم القدس أو بيت المقدس، فأنشأ هؤلاء رواية في علاقة بجذور شرقية في مقابل رواية أهل الحارة الكبيرة ذات العلاقة بجذور إسلامية غربية، فحصل تنافس بين قدسية رواية يهود الحارة الصغيرة والتفوق المادي والحضاري الذي تريد رواية أهل الحارة الكبيرة تسليط الأضواء عليه.

مهما يكن من أمر، فإن يهود جربة، أي أهل ديغت أو الحارة الصغيرة، بقوا – من منظور إباضية جربة – جزءًا من أهل الجزيرة، فانخرطوا في «أهليتهم» واستمروا فاعلين فيها، مثلهم مثل الإباضية أنفسهم.

في السياق نفسه، وفي مقابل تاريخ الأصل لدى الفئات الأهلية، كانت عائلات تسكن جربة تعلن أنها وافدة على الجزيرة. وقد شمل مطلب الهجرة كلًّا من العرب المالكية ويهود الحارة الكبيرة. أنشأت العائلات التي تنتمي إلى حومة تاوريت وحومة السوق، مركز الجزيرة، تاريخ أصلها اعتمادًا على أنها وافدة على جربة، وهو أمر يعترف لهم به أهل الجزيرة أنفسهم. ومن الأمثلة على ذلك عائلة المنياوي ونظيرتها الجمني. وكانت عناصر هوية هذه العائلات محل تجاذب بين أطراف عدة، وكانت الفئات الأهلية المحلية تعترف للعائلات الوافدة على جربة فتنعتها بالعائلات «الغريبة» وتجرّدها من الصفات الأخرى ذات العلاقة بالأصل القبلي أو الديني أو المذهبي.

وفي المقابل، تتمسك عائلة المنياوي أو المنّي، عائلة باللطيف اليوم، بنسبها إلى جد مؤسس وهو سيدي حميد الذي يُنعت بأنه ولي صالح، وترجعه إلى بلدته الأصلية منّية في المغرب الأقصى. ويقال إنها في الأندلس، وهي كائنة في جميع الأحوال بجهة الغرب. ثّم إن سيدي حميد يُعرف أيضًا بنسبته إلى جد لفريق من الأشراف، وهو بالإضافة إلى ذلك ينتمي إلى قبيلة الحمارنة[١٩].

ويُنسَب آل الجمني إلى جدهم إبراهيم الجمني الذي يُنعت بالفاضل وبعلَم الأعلام. كما إنهم يُنسبون إلى بلدة جمنة في صحراء بلاد الجريد، وينتهي نسبهم إلى المقداد بن الأسود الكندي الذي ينحدر من إحدى قرى المدينة المنوّرة. انتقل جد العائلة معين ونزل جمنة، وهي من قرى نفزاوة، واستوطنها وتناسل منه أجداد الشيخ إبراهيم. بناء عليه، كانت بعض عائلات أعيان الدين تشترك في انتمائها إلى فئة الأشراف وإن اختلفت في أصولها، فكانت مغربية بالنسبة إلى البعض ومشرقية بالنسبة إلى البعض الآخر[٢٠].

(17) Merimi, *Juifs de Djerba*.

(١٨) يذكر الحسن الوزان في شأن هذا المد الذي يصفه بالكبير أنه «يقطن فيه التجار الغرباء من مسلمين ونصارى». انظر: الحسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، ترجمه عن الفرنسية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ٢ ج، ط ٢ (بيروت: دار الغرب الاسلامي، ١٩٨٣)، ج ٢، ص ٩٣-٩٤.

(١٩) أرشيف عائلة باللطيف.

(٢٠) حسين خوجة، **ذيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان**، تحقيق وتقديم الطاهر المعموري (ليبيا: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٣٠.

نجد ضمن سكان جربة فئة الأعشاش، وهم عرب يتوزع أفرادهم في مختلف أقسام الجزيرة(٢١). وقد استمرت أسماء هؤلاء تحيل إلى صفة الفئة الوافدة على جربة من خلال الانتماء القبلي، و«تنسى» في المقابل انتماءهم العقائدي لأنهم كانوا من منظور إباضي «مخالفون» من الناحية المذهبية. وكان وصفهم بالأعشاش وتعريفهم به ووضعهم المنجرّ عنه فرضه الإباضية جربة، وهو حينئذ الطرف الأهلي الأقوى محليًا. وكان من شأن هذا الوضع ضمان حقوق دنيا يرضى بها الإباضية ويقبلها الأعشاش.

نزح الأعشاش من الخارج، من مناطق ريفية إلى منطقة حضرية تميزها دينامية اقتصادية طلبًا للعمل. وتخلى هؤلاء عن انتماءاتهم القبلية والعرقية السابقة، واتخذوا في مجتمع القبول من نمط مسكنهم وحالتهم الاجتماعية المميزة علامات لرسم هوية داخل الجزيرة(٢٢).

اشتغلت الفئات السنّية، من مالكية وحنفية وأشراف وعرب وأعشاش، كل من موقعها، لتأسيس بناء هرمي مجتمعي محلي منافس للمنظومة الإباضية، ولِما كان معتمدًا تقليديًا في الجزيرة.

وجمعت جزيرة جربة حينئذ فئات اجتماعية ذات روايات أصل شفوية متباينة ومختلفة. وانعكست جميعها بشكل أو بآخر على الأرض في التوزيع السكني(٢٣) وفي العلاقة الاجتماعية، وكان أثر الانتماء العرقي محدود الانتشار المجالي. لكن الثابت أن أصحاب التفكير المذهبي الإباضي، بتنظيمهم المتمثّل في هياكل النفوذ المحلي (نظام العزابة)، تمكنوا من الهيمنة على الظاهرة الإثنية لبعض الفئات في جربة (الأعشاش ويهود جربة)، وفشلوا في تطويع روايات الأصل لدى الفئات الاجتماعية الوافدة. وتمثّل انفلات العائلات الشريفة في أنها وجدت مقابل شرفها امتيازات بأشكال مختلفة من قِبل القوى الخارجية، ولا سيما جهاز المخزن في تونس، فحصل أفراد عائلات المنياوي والجمني على الدعم المادي والامتيازات، من إعفاءات وإحسان وغيرها. وتمكنت تلك العائلات من إنشاء نموذج مجتمعي منافس للمنظومة المحلية الإباضية. ولئن لم تتمكن من تقويضها تمامًا، فإنها نجحت على المدى الطويل في إضعافها بشكل ملحوظ(٢٤). والسؤال هو: ماذا كان الأمر في ما يهمّ عقود الأوقاف الشفوية؟

عقود الأوقاف الشفوية وملكية اليهود الجماعية

• تتوافر في أرشيفات العائلات الخاصة بعض الوثائق المكتوبة ذات الصلة المباشرة بالأوقاف الموقوفة على مساجد إباضية جربة. ونلاحظ أن عددها قليل جدًّا، بل هي نادرة (نتطرق لاحقًا إلى عقود الأوقاف المختلطة التي تحيل إلى هذه الوثائق بالذات) أو تكاد تكون كذلك. وقد نُشرت منها حالة وحيدة هي وثيقة تتعلّق ببعض أوقاف جامع بني لاكين(٢٥). وتحتفظ بعض العائلات إلى اليوم بمثل هذه الوثائق، من ذلك أننا عثرنا عن طريق الصدفة على وثيقة في بعض أوقاف جامع الساطوري، وذلك في أثناء بحث ميداني أُنجز في صيف سنة ١٩٩٠ تقريبًا(٢٦).

(٢١) الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم ٤٩، بتاريخ ١١٥٩-١١٦٠هـ/ ١٧٤٦-١٧٤٧ م.
(٢٢) المريمي، «الفئات الاجتماعية بجربة».
(23) S. E. Tlatli, “Evolution du peuplement et de l’habitat djerbiens,” dans: *Séminaire pour la sauvegarde de l’architecture et de l’environnement de Djerba : 23-26 Janvier 1975: Communications et recommandations* ([Djerba]: Association de sauvegarde de Djerba, [1975]).
(٢٤) المريمي، **إباضية جزيرة جربة**.
(٢٥) الجعبيري، ص ٢٣٤.
(٢٦) محمد المريمي، «الذاكرة العائلية وواقع مجموعة مستاوة في جزيرة جربة خلال القرنين ١٨ و١٩ م،» **مجلة معهد الآداب العربية**، السنة ٦٥، العدد ١٩٠ (٢٠٠٢)، ص ٤٧-٧٨.

تُسند إلى هذه الوثائق أسماء وعناوين مختلفة، فيُعرف بعضها بلفظة «بيان» أو «زمام» أو «قائمة»، وهي في نهاية المطاف عبارة عن جرد أو إحصاء أملاك مساجد تكون الغاية من كتابتها تحديد أملاك المؤسسة الدينية. وقد نجد ما يماثلها لدى مجموعات دينية أخرى، لكن لأغراض مختلفة لا للغايات ذاتها. وتُنسب الأملاك في الحالة التي نحن فيها إلى «جماعة المصلين في المسجد»؛ فبالنسبة إلى وثيقة جامع بني لاكين، مثلًا، نقرأ ما يلي: «هذا بيان تحديد أملاك جماعة المصلين بجامع لاكين بحومة غيزن»[٢٧].

وتزعم الأسطورغرافيا المحلية الإباضية أنه كان يُفترض أن يحفظ أرشيف عائلة بومسور الخاص هذه البيانات؛ فلقد كانت لهذه العائلة مكانة خاصة لدى إباضية جربة، فالفضل في تنظيم جربة الإباضية يرجع إلى الجدّ المؤسس للعائلة (ومؤسس أول مدرسة إباضية وأول سوق في الجزيرة، وهي سوق الخميس) ثمّ إلى ابنه من بعده، مؤسس نظام العزابة[٢٨]. كما كان لأفراد العائلة – بفضل علمهم وعملهم اللذين أكسباهم لقب «العلماء العاملون» – دور مهم في مختلف فترات تاريخ الجزيرة حتى العصر الحديث[٢٩]؛ فكان من التقاليد والعرف أن يشغل أفراد العائلة إدارة أوقاف المساجد في جربة، أقلها مساجد الإباضية الوهبية. وكانت المؤسسة المعنية تُعرف لدى أهل جربة بلفظة «تغميت» (لعلها تعادل مؤسسة جمعية الأوقاف التي أنشأها المصلح خير الدين التونسي حوالى سنة ١٨٧٤). بناء عليه، كان من المفترض أن نجد الأرشيف الخاص بوثائق بيانات أوقاف مساجد الإباضية تُنقل من جيل إلى جيل ضمن عائلة بومسور، ولكن هؤلاء يذكرون أن هذه الوثائق، إن وِجدت، ضاعت أو أُتلفت.

لذا، تهدف كتابة الإباضية مثل هذه الوثائق إلى المحافظة المادية على الوقف، وبعبارة أخرى حفظ الإرث الجماعي من التلف والنسيان؛ فكانت كتابة الوقف وتحديد مكون الملكية من باب التأسيس لعلاقة بالذاكرة الجماعية لا غير. ولم يكن الهدف في المقابل حفظ الحقوق، فذلك شأن موكول عمليًا لمباشرة هياكل النفوذ المحلية بمختلف مستوياتها، وفي الحالة التي نتحدث عنها لـ«جماعة المصلين» في المسجد بالأساس. من هنا، لم يكن الأمر يحتاج – من الناحية الإجرائية على الأقل – إلى تدخّل عدول الإشهاد ولا إلى علاقة ما بالقاضي. وتوحي الوثائق المذكورة أن تحديد ملْكية الوقف وطبيعته ومكانه وحدوده يغني عن تحديد الزمن الذي كان في عهدة أولي الأمر، من هياكل النفوذ المحلي في المستويات المختلفة.

والأهم من هذا كله أن الوثائق محلّ دراستنا تمكّن من تحديد الأملاك من حيث طبيعتها (جنان، موضع، موضع داخل آخر، زيتونة، زلماطي، نخلة...) بما تحتويه أحيانًا، وموقعها بحدودها الأربعة. وتمثّل عناصر التعريف هذه مؤشرات على عقود وقف شفوي ميّزت المدرسة الفقهية الإباضية في جربة، فتمثّل الوثائق المكتوبة المتعلقة بأملاك أوقاف مساجد إباضية جربة حينئذ خواتم، أو نتائج للعقود الشفوية المبرمة وفقًا للعرف والعادة، من جانب المحبس الإباضي، بحضور العزابة في المؤسسة الدينية التابعة للمذهب المذكور. وكأن إباضية جربة يمتثلون إجرائيًا للقوانين الإسلامية الأولى، إذ لم يكن يُفرض في على الواقف في البداية كتابة عقود الأوقاف، ولم تكن الكتابة تشكل حينئذ شرطًا من الشروط الضرورية لكل فعل

(٢٧) الجعبيري، ص ٢٣٤.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) الحيلاتي، **علماء جربة**.

ذي صبغة قانونية[٣٠]، فكانت عقود الأوقاف لدى الإباضية تُبرم – تبعًا لذلك – خارج الزمن السياسي والمجتمعي الرسمي[٣١].

أنشأ الإباضية في جربة عقود أوقافهم بصيغة الشفوي، بإرادة وإدراك وعن وعي، تمامًا مثلما اختاروا في المقابل الكتابة في باب النوازل التي تُرفع أمام هيئات العزابة، ويحكم أعضاؤها فيها. وكانت النوازل تُحرر في سجلات أو دفاتر بخط أعضاء تلك الهيئات، وتُحفظ في المكتبات الخاصة، ومن ذلك دفتر نوازل تتصل بموضوع هو موضوع الطلاق والنفقات بين سنتي ١٦٧٩ و١٧٩٠[٣٢].

ينسحب التمشي الإباضي المعمول به في جربة على ما هو معمول به في باقي المناطق الإباضية الأخرى؛ إذ يلاحظ الضابط السامي لدائرة غرداية، في تقرير يرجع إلى سنة ١٨٨٥، أن أوقاف وادي ميزاب ترجع إلى فترة تأسيس القصور. ويشير إلى أن عددها ما انفك يرتفع منذ ذلك الحين بمؤسسات متتالية. ولكن فحص دفاتر جميع المساجد وجوامع المنطقة للمعمرين لم يُتح سوى الحصول على معلومات غير كافية وغير كاملة. كذلك لم تسمح الأبحاث المتعلقة بأملاك الوقف في المنطقة، والمنجزة من طرف السلطة العسكرية الاستعمارية بعيد احتلال الجزائر، بالكشف عن أي أثر لأي جرد محتمل. فكان الشفوي حينئذ أداة فاعلة لدى إباضية وادي ميزاب جنوب الجزائر، كما كانت لدى نظرائهم في جربة. ويرجع أول عقد مكتوب لوقف إباضي، وهو العقد الذي نشره مارسيل مرسييه إلى بداية القرن ١٩، وبالتحديد إلى سنة ١٨٠٤[٣٣].

في مقابل هذا الاختيار الإباضي، كان «الغرباء» من المالكية والحنفية يحرصون ابتداء من القرن ١٦، بل قبل ذلك بفترة طويلة[٣٤]، على كتابة عقود أوقافهم، لضمان حقوقهم على الأملاك المكتسبة، سواء بالشراء أو بالمعاوضة أو بغيرهما؛ إذ كان المالكية والحنفية يعيشون في محيط إباضي جزيري معاد لهم ولا يوفر الضمانات التي يطالبون بها. وقد حذا هؤلاء حذو المجتمعات المستقرة في مدن القارة لتبرير حقوق ملكيتهم، بما في ذلك ملْكية الأوقاف الموقوفة على مؤسساتهم الدينية. وعليه، كانت الإثباتات المعتمدة في آلية التوقيف مختلفة في الجزيرة من مجموعة عقائدية إلى مجموعة أخرى.

• تتيح الوثائق ذات الصلة ببيعة الغريبة[٣٥] القول إن يهود جربة اهتموا هم كذلك بإنشاء أملاك أوقاف معالمهم الدينية، مثلهم مثل بقية فئات المجموعات المحلية في الجزيرة[٣٦]. وقد كتب فيليكس ألوش نصًّا

---

(30) Mohamed el Aziz ben Achour, "Le Habous ou waqf : L'Institution juridique et la pratique tunisoise," dans: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, *Hasab wa nasab: Parenté, alliance et patrimoine en Tunisie*, sous la dir. de Sophie Ferchiou; préf. de Françoise Héritier-Augé, sociétés arabes et musulmanes; 7 (Paris: Ed. du Centre national de la recherche scientifique, 1992), p. 65.

(٣١) نشير إلى أن جزيرة جربة كانت خلال العصر الحديث تخضع لأتراك طرابلس (١٥٥١-١٦١٠ تقريبًا) ثم لأتراك تونس العثمانيين بداية من ذلك التاريخ، انظر: المريمي، «الفئات الاجتماعية بجربة».

(٣٢) الجعبيري، ص ٢٧٥.

(33) Marcel Mercier، *Etude sur le waqf abadhite et ses applications au Mzab* (Alger: Ancienne maison Bastide-Jourdan, Jules Carbonel, 1927).

(٣٤) أجوبة عظوم، كتاب مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، ٢ ج، رقم ٤٨٥٤.

(٣٥) يحتفظ في الأرشيفات الوطني التونسي بوثائق تتعلق بأوقاف بيعة «الغريبة» الخاصة بيهود جربة.

(36) Mohamed Mérimi, les waqfs juifs en Tunisie à l'époque coloniale et précoloniale," Papier présenté à: " Les Fondations pieuses waqf-habous chez les chrétiens et les juifs en terre d'islam," (Colloque international organisé par l'IISMM en partenariat avec l'IREMAM, le Campus Condorcet, le CNRS et l'EPHE, Paris, 3 – 4 Novembre 2011) (en cours de publication).

هو نقل لرواية شفوية يرجع تاريخها إلى سنة ١٩٣١، ثم نقلها عنه في سنة ١٩٨٩ الألماني فروند ورد فيها ما يلي:

«كانت المنطقة المحيطة بالغريبة مسكونة كلها، على ما يبدو، بيهود جربة، وقد حاول قائد مسلم ذات يوم تشتيت المجموعة اليهودية وتحويل الغريبة إلى جامع ولكنه لم يفلح، فقد كان من شأن ذلك أن يؤدي إلى جفاف هذه المنطقة الخصبة بالمياه الجوفية في غضون بضعة أشهر. وقد شاهد القائد العربي منابع المياه تجف الواحد تلو الآخر، والمواشي تهلك، ورجال عشيرته يموتون الواحد بعد الآخر مصابين بداء إلهي خفي. وقد كان هذا القائد على درجة كافية من الفطنة ليتنبه إلى أن في ذلك إنذارًا من الله القوي القدير، فبادر مسرعًا إلى إعادة البيعة والأراضي المحيطة إلى يهود جربة، محققًا بذلك رضا الجميع، ومنذ ذلك العهد، أصبحت ‹الغريبة› محجّة لليهود والمسلمين ولكل ذي عقيدة»[٣٧].

تمثّل هذه الرواية شهادة شعبية تناقلها يهود جربة جيلًا بعد جيل في شكل أسطورة لم تكن وحدها خاصة بفئة اليهود في جربة. الغريبة واقعة في حومة بني دي من قسم بني ديس[٣٨]، وليست البيعة الوحيدة، على ما يبدو، بالنسبة إلى يهود جربة؛ إذ يشير فالنسي وأودوفييش إلى أن الحارة الكبيرة وحدها كانت تعد إحدى عشرة بيعة[٣٩]، ولم تكن الأسطورة التي يرويها ألوش الأسطورة الوحيدة التي اتخذت من بيعة الغريبة محورًا لها، بل تتحدث أساطير أخرى عن الفتاة القديسة التي كانت تُدعى الغريبة وعاشت في الجهة ودُفنت في موضع الغريبة حاليًا. ولعلها جاءت من البحر حاملة على صدرها لفائف التوراة، وما إن وصلت إلى الجزيرة منهكة القوى، حتى ماتت، فأقيم لها عند مكان وفاتها ذلك المعلم[٤٠].

مهما يكن الأمر، فإنه من الطبيعي أن تتعدد الأساطير والروايات الضامنة لحياة فئة اجتماعية بقيت على امتداد العصر الحديث، وقبله، متميزة في محيط اجتماعي مختلف عنها. واذا ما سلّمنا برواية ألوش، يمكن أن نلاحظ أن أسطورة الغريبة الواردة في نصه اتخذت من النظام العقاري الذي يهم محورًا لها، وجعلت من أرض اليهود في الجزيرة عبارة عن ملْكية سامية للغريبة، الولية الصالحة من المنظور اليهودي وغيره.

عندما ندرس هذه الأسطورة من الداخل نلاحظ أنها تخضع لمنطق منسجم وحوادثها تتعاقب تباعًا. وقد اتخذت الأسطورة من المنطقة المحيطة بالغريبة الإطار الجغرافي لها، وقد لا تكون تلك المنطقة سوى الحارة الصغيرة التي يسكنها اليهود إلى اليوم، وتضم معلم الغريبة نفسه والمناطق المحيطة وكانوا يتعاطون فيها الأنشطة الفلاحية، وكانت مزدهرة في إنتاجها وأراضيها بفضل ريها بمياهها الجوفية، ومستمدة توازنها

---

(37) Félix Allouche, "Pèlerinage à la Ghriba," cité par: Wolfgang Slim Freund, "La Ghriba": Rendez vous seculaire sur l'île de Jerba," dans: Walter Nutz, ed., *Kunst, Kommunikation, Kultur: Festschrift zum 80. Geburtstag von Alphons Silbermann* (Frankfurt am Main; New York: P. Lang, 1989), p. 296, cité dans: *Ibla: Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes*, vol. 53, no. 165 (1990).

(٣٨) أبو راس، ص ٨٥.

(39) A. L. Udovitch et L. Valensi, «Communautés juives en pays d'Islam: Identité et communication à Djerba», in *Annales E.S.C.*, nos. 3-4 (Mai-Août 1980), p. 765.

(٤٠) محمد العربي السنوسي، «أسطورة الغريبة ويهود جربة إلى الحرب العالمية الثانية،» في: **دراسات في تاريخ جربة** (تونس: الأندلس، ١٩٩٦)، ص ١٥٥ وما بعدها.

الطبيعي والبشري من «بركة» الغريبة وقدرتها القدسية، وكانت «البركة» محل عقيدة من قبل الجميع(٤١). ولم تتضمن الأسطورة إطارًا زمنيًا محدودًا وواضحًا، فظهر يهود جربة من خلالها كفئة اجتماعية متجذرة في واقعها، قديمة الاستقرار في محيطها ومنسجمة معه، هادئة في حياتها، ولم يختل توازنها إلا عندما حاول «قايد» ما افتكاك المنطقة المحيطة بالغريبة من أصحابها اليهود وتحويل البيعة إلى مسجد.

تجسَّد تناقض يهود جربة مع «العرب» من المسلمين في تغيير اللوحة التي تمثّل المنطقة المنتزعة من اليهود؛ فبمجرد انتقالها إلى القايد وأتباعه، تنقلب معطياتها رأسًا على عقب، وتفقد توازنها الطبيعي والبشري. وكان لتأثير «بركة» الغريبة في المنطقة ظواهر ملموسة جدًا هي علاماتها الخارجية، وقامت بدور الواسطة بين اليهود والعالم المقدس. وسنحاول – بالاعتماد على مؤشر مؤسسة القايد التي تضمنتها الأسطورة – أن نؤرخها ونتعرف على الأقل إلى الفترة التي حبكت خلالها خيوطها.

نحن نعلم من الناحية التاريخية أن مؤسسة «القيادة» يرجع ظهورها إلى أواخر العهد الحفصي في أفريقيا(٤٢). وقد دخلت تلك المؤسسة إلى جربة مؤقتًا خلال القرن ١٦، حين عُيّن درغوث باشا الغازي مصطفى «قايدًا» على الجزيرة سنة ٩٦٨ هـ/ ١٥٦٧ م، وتم دخولها الفعلي والنهائي خلال القرن ١٨، وبالتحديد في سنة ١١٥٦ هـ/ ١٧٤٣ - ١٧٤٤م(٤٣). ولما كانت من المؤسسات المخزنية، اعتمد متوليها على «العرب»، حلفاء السلطة العثمانية، ولم يعتمد على «البربر» المحليين المخالفين لها. وساد التناقض بين يهود جربة و«العرب» من «الغرباء» خلال مرحلة «القيّاد» في الجزيرة، خاصة بعد أن ساد الوفاق بين «أهل جربة» (يهودًا وإباضية معًا) في عهد «المشيخة» (مشيختا آل السمومني وآل بن جلود).

ذكر ابن أبي الضياف أن القايد حميدة بن عياد أمر أتباعه بنهب حارة اليهود ليشغلهم عن نفسه لما فرّ من جربة سنة ١٢٠٩هـ/ أيلول- سبتمبر ١٧٩٤ م، بمناسبة هجوم جند علي برغل من الترك عليها(٤٤). واتُّخذت فئة اليهود آنذاك كبش فداء لتجاوز أزمة نظام حمودة باشا في جربة. ويشير أ. مارتل إلى أن ثورة سنة ١٨٦٤ أدت إلى اتخاذ حارتي اليهود من جديد كبش فداء بسبب تأزم الأوضاع السياسية العامة في الإيالة التونسية(٤٥). وبذلك أصبحت مكتسبات اليهود في جربة، وخاصة منها الممتلكات العقارية، مهدَّدة من جانب «العرب» منذ الانتصاب الحقيقي والنهائي لمؤسسة القايد في الجزيرة.

(٤١) يعرف Levis Strauss «البركة» بقوله:

"Force et action, qualité et état substantif et vertu à la fois, abstraite et concrète, omniprésente et localisée," Cité dans: Raymond Jamous, *Honneur et baraka: Les Structures sociales traditionnelles dans le Rif*, Atelier d'anthropologie sociale (Cambridge; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la Maison des sciences de l'homme, 1981), p. 202.

(٤٢) روبار برنشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن ١٣ إلى نهاية القرن ١٥م**، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، السلسلة الجامعية، ٢ ج (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨)، ج ٢، ص ١١٣، ومحمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال**، تعريب محمد الشاوش ومحمد عجينة، ماذا يجب أن تعرف عن؟ (تونس: دار سراس للنشر، ١٩٨٠)، ص ٥٥.

(٤٣) انظر الفقرة الخاصة بمؤسسة القايد، في: المريمي، **إباضية جزيرة جربة**.

(٤٤) أبو العباس أحمد بن عمر بن أحمد بن نصر بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تحقيق أحمد الطويلي، ٨ ج (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٩)، ج ٣، ص ٣٢.

(45) André Martel, *Les Confins saharo-tripolitains de la Tunisie (1881-1911)*, publications de l'Université de Tunis, Faculté des lettres et sciences humaines de Tunis, Quatrième série, Histoire; v. 5, 2 vols. (Paris: Presses universitaires de France, 1965), vol. 1, pp. 98-99.

ربما تفاقم الخطر المحدق بربع يهود جربة وعقارهم عندما أقر حمودة باشا (١٧٨٢–١٨١٣) في تونس سياسة رمت إلى «منعهم من 'شراء' ذلك... حتى غلت أكرية دورهم وتضايقوا بسبب ذلك في السكنى مضايقة أفضت إلى تعفن الهواء وانتشار أسباب الأمراض»(٤٦)، «حتى أصبحوا عبيد جباية وآلة لغيرهم ليس لهم من ثمرات خطط بلادهم إلا مشاهدة استئثار غيرهم بها»(٤٧). وكان شراء الربع والعقار بالنسبة إلى اليهود قبل ذلك «بلا حجر من حيث إنهم من رعايا المملكة»(٤٨)، وصدر أمر محمد باي في الخامس من صفر سنة ١٢٧٥ هـ/ الثلاثاء ١٤ كانون الأول – ديسمبر ١٨٥٨ م بتسريح اليهود لشراء ما يملك من الربع والعقار بالحاضرة وغيرها، وانتحال الفلاحة بمقتضى عهد الأمان، وبذلك أقرت سياسته المساواة في تلك الحقوق بين مختلف رعايا الإيالة التونسية(٤٩)، فكان أن شارك اليهودُ في امتلاك الأرض بقيةَ الفئات الاجتماعية في جربة وغيرها من مناطق الإيالة الأخرى(٥٠).

نستنتج من المعطيات التاريخية السابقة أن اليهود مروا في علاقتهم بمسألة الربع والعقار بمرحلة صعبة امتدت من تاريخ انتصاب القايد في جربة سنة ١١٥٦هـ/ ١٧٤٣–١٧٤٤ م إلى تاريخ صدور أمر محمد باي القاضي بمساواة اليهود بغيرهم من رعايا السلطة المركزية سنة ١٢٧٥ هـ/ ١٨٥٨ م، وهي المرحلة التي ربما حُبكت خلالها خيوط أسطورة الغريبة التي نتناولها بالدرس. وكان لليهود في الغريبة «بركة» تشبه بركة المذهب الإباضي بالنسبة إلى الفئات الإباضية(٥١)، وكسبت الغريبة من القوة ما كسبته زاوية إبراهيم الجمني بالنسبة إلى الفئات السنّية المالكية. وما عادت الغريبة، بفضل ما كسبته من «بركة»، معلمًا حكرًا على اليهود، بل أصبحت أيضًا «مفتوحة» و«متفتحة» على «العرب» والمسلمين، وجميع المؤمنين من دون اعتبار الاختلافات الدينية والمذهبية، وأصبحت مركزًا يحج إليه اليهود في الداخل ويهود «الشتات» وغيرهم (إلى اليوم)(٥٢).

البناء الهرمي والعلاقات الاجتماعية

وظف الإباضية في جربة، وكذلك يهود جربة (وهم من توابعهم)، أداة الشفوي في أكثر من مجال من مجالات الحياة، مقارنة بغيرهم من الفئات الاجتماعية المتعايشة في الجزيرة. وكان الشفوي مبررًا يكرس في حالة رواية الأصل تنظيمًا ذاتيًا ينعكس على الأرض كما رأينا من خلال حق التكافل والتضامن والتعاون بين الأفراد داخل المجموعة الواحدة، ويكرس كذلك في حالة ملْكية الأرض حق ولاء الأفراد لهياكل النفوذ المحلي والانتماء إلى المجموعة. وكان الهدف من وراء استعمال أداة الشفوي لدى الإباضية وكذلك يهود جربة هو اتخاذ موقع آخر غير زمان – مجال ومجال – زمان الدولة، فكان اختيار الشفوي عبارة عن طريقة تبليغ أو تواصل مع الآخر أو الغير، ولا سيما السلطة المركزية وأعوانها وحلفائها الموضوعيين، من مالكية وحنفية، المقيمين بالجزيرة.

(٤٦) ابن أبي الضياف، ج ٤، ص ٢٨٧.
(٤٧) المصدر نفسه.
(٤٨) المصدر نفسه.
(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر رقم ١٦٠٥.
(٥١) الحيلاتي، ص ٢٨.

(52) Merimi, *Juifs de Djerba*.

وقد مثّل نظام العزابة الإباضي الذي يتجلّى في هياكل النفوذ المحلي أهل جربة خلال العصر الحديث. وكان لهذا التنظيم مؤسساته الخاصة المميزة والموزعة بين المسجد والحومة والإقليم والطائفة، وفي جزيرة جربة بأكملها، بل إن جانبًا منه يمتدّ خارج جربة، حيث توجد مجموعات جربيي الشتات في مجال الإمبراطورية العثمانية وغيرها حول البحر الأبيض المتوسط[٥٣].

كانت مكانة المساجد تستجيب لهذا التنظيم الهرمي، فكانت لجماعة الحومة مساجد لاجتماعاتها، وكذلك تفعل جماعة الإقليم والطائفة، وهكذا دواليك. المهمّ هو أنه كان لهياكل النفوذ الإباضية حرية التحرك لامتلاك الأوقاف المحبوسة شفويًا والتصرف فيها وفقًا لقوانين وعادات وأعراف خاصة. وإنه ليس في نيتنا التوقف عند المماثلة القائمة بين التنظيم الإباضي والتنظيم لدى يهود جربة، لكن نشير فقط إلى أن هؤلاء توخّوا نفس المنهج المعتمد لدى أولئك؛ إذ عاش يهود جربة (يهود الحارة الصغيرة لاحقًا) في حالة «تعليب»[٥٤] كاملة بالنسبة إلى المنظومة المحلية الإباضية في الجزيرة.

خلال عهد القيادة في جربة، لم تنقطع علاقة إباضية جربة بالشفوي، ولكن الشفوي، الذي كان له معنى التواصل مع الغير ويحمل مفهوم الخروج عن زمن الدولة ومجالها، لم يصمد، كما سنرى لاحقًا، فكان يعبّر حينًا عن المقاومة ضد الزوال، فيتواصل في باب الحضور الإباضي، ويكون حينًا آخر محل تفاوض وتفاهم، ويتحول أحيانًا أخرى إلى مكتوب فيقبل شروطه فاعلون ويرفضه فاعلون آخرون[٥٥].

ليس بوسعنا أن ندرك الظاهرة الشفوية لدى إباضية جربة – كما وظّفت في عقود الأوقاف – ولا أن نفهمها من دون ربطها بممارسات مصاحبة، من ذلك استعمالهم ملْكية السجيل التي تُعرف اليوم في القانون التونسي بالارتفاق. ويعني السجيل ملْكية شخص داخل عقار يملكه شخص آخر، وبعبارة أخرى يكون مالك الفرع غير مالك الأصل. وهكذا توجد داخل كل ملْكية خاصة شجرة أو اثنتان أو أكثر لسجيل هو وقف من أوقاف مسجد ما. فكانت ملْكية السجيل في الغالب أشجارًا مثمرة مشتتة داخل ملْكيات عقارية خاصة. ويكون مالك الأصل ملزمًا بريّ الفرع وتعهده وتسليم منتوجه إلى وكيل المسجد المعني. وفي حالة بيع السجيل، يُلفَت نظر الشاري إلى الوضع الذي يكون عليه المشترى. وقد استُغلت ملْكية السجيل بكثرة في ظاهرة التحبيس في جربة ووادي ميزاب وغيرهما من مناطق الإباضية الأخرى.

كان استعمال السجيل يندرج بهذه الطريقة ضمن سرّية الممارسة الوقفية والتكتم على العلاقة الحقيقية بين الفرد والمجموعة، التي تتناغم مع الصبغة الشفوية لعقود الأوقاف العامة لدى الإباضية. وبذلك تجعلنا ظاهرة السجيل أمام خاصية من أهم خاصيات الممارسة الإباضية في باب الوقف العام، إلى جانب استعمال محمل الشفوي؛ فقد كان لها ارتباط بالتنظيم الداخلي للمجموعات الإباضية وتحديد هويتها بالنسبة إلى الغيرية.

---

(٥٣) محمد المريمي، «مجموعات الجربيين الشتات وعلاقتهم بمجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط في العصر الحديث،» في: **دراسات في تاريخ جربة**، ص ٨٢-١٠٣.

(٥٤) نعني بهذه اللفظة، وهي ترجمة من الكلمة الفرنسية Emboitement، أن النظام الإباضي كان يحتوي على المنظومة الجماعوية ليهود جربة، يهود الحارة الصغيرة، فكان هؤلاء يعيدون إنتاج النظام المحيط، أو يكاد يكون الأمر كذلك.

(٥٥) لا يسمح المجال بتناول دراسة الأسئلة والأجوبة الملحقة للعقود المختلطة التي نتناولها بالدرس لاحقًا ضمن هذا البحث.

قبل التطرق إلى أسباب استعمال ملْكية السجيل في ارتباطها بالشفوي وبالظاهرة الوقفية الإباضية عمومًا، نشير إلى أن تنظيم الأوقاف الإباضية والاعتماد على طريقة الشفوي مكّنانا من ربط علاقة بالتراب وأكسبا أهل المذهب الإباضي قوّة مثّلها نظام العزّابة الذي تمثّله هو بدوره مؤسسة المشيخة وترمز إليه. فلقد أخضع الإباضية لنفوذهم فئة «يهود جربة» بعقد تاريخي وعملي اقتصادي وأمني وغير ذلك، وأخضعوا فئة الأعشاش لشروطهم، وامتلكوا فئة «العبيد»، فكان للإباضية منزلة في أعلى الهرم الاجتماعي في الجزيرة. وبالتوازي أقصوا المالكية والعرب من صفة الأهلية، وهمّشوهم داخل المنظومة التي أنشأوها لأنفسهم وأطلقوا عليهم صفة «الغرباء»، فخصصوا لهم مجالًا لتجمع سكناهم وسمحوا لهم بتأسيس معالم دينية خاصة بهم في حدود مجال إقامتهم، فاشتملت حومة تاوريت وحومة السوق على مسجد تاوريت وعلى جامع نُسب إليهم عُرف بـ«جامع الغرباء»(٥٦).

في تلك الأثناء، فرضت أعداد كبيرة من العائلات التي تنسب نفسها إلى «الشرف» (عائلات شريفة مالكية وحنفية) نفسها محليًا، فاعترفت السلطة المركزية لها بصفتها تلك، وأسندت إلى بعضها من العائلات التجارية امتيازات من قبيل دفع نصف قمرق على صادراتها ووارداتها(٥٧) ولبعضها الآخر من عائلات الدين والعلم امتيازات أخرى جبائية ومالية(٥٨) من نوع الإعفاءات على العقارات والإحسانات وغير ذلك.

وبداية من القرن ١٨، كسبت فئة الأعشاش من القوة ما أتاح للسلطة المركزية الممثَّلة في حكومة البايات المراديين والحسينيين استعمالها أداة لتقويض المنظومة المحلية. وقد ورد في أكثر من مصدر في الدفاتر الجبائية للقرن ١٨، ثم في القرن الموالي، في الأحكام الصادرة لجماعة جربة بتونس في سنة ١٢٤٩ هـ/ ١٨٣٤ م في عهد حسين باي في الحكم الثاني أن «الأعشاش القاطنين بجربة يدخلون معهم في جميع ما عليهم مثل العادة السابقة»(٥٩). وكان الهدف هو اعتبار فئة الأعشاش فئة أهليّة وفرضها بصفتها تلك على الفئات الإباضية صاحبة القوة محليًا، والهدف هو تقويض البناء الهرمي للمجتمع المحلي في جربة الذي تتفوق فيه الفئات الاجتماعية الإباضية على حساب الفئات السنّية (مالكية وحنفية)؛ تقويضه من الداخل و/ أو إضعافه إلى الحد الأدنى.

وهكذا ركز نظام البايات على أدوات عدة، من بينها رواية الأصل لدى مجموعة الأعشاش للنفاذ إلى المنظومة المحلية الإباضية. وركز البايات من خلال اختيارهم الجانب الإثني للأعشاش على إدماجهم في أهل جربة، وإضعاف هؤلاء، ولا سيما إضعاف تنظيمهم الإداري والسياسي القائم على التفكير المذهبي الإباضي.

(٥٦) عظوم، **أجوبة عظوم**، ٢ ج، مخطوط بالمكتبة الوطنية رقم ٤٨٥٤.
(٥٧) الأرشيف الوطني التونسي، صندوق عدد ١، دفتر عدد ١، نوازل البيت الحسينة. يذكر فيها بدرملّي الشريف الحنفي وقوشة الشريف (المالكي) «لا يؤدوا (كذا) في جميع متاجرهم بجزيرة جربة ما ينزلون إليها وما يطلعون منها إلا نصف قمرق على عادتهم الجارية بمقتضى الوثيقة التي بأيديهم».
(58) Mohamed Mérimi, "Une Famille maraboutique de Jerba au XVIIIe siècle," dans: Abdelhamid Hénia, dir., *Etre notable au Maghreb: Dynamique des configurations notabiliaires*, connaissance du Maghreb (Paris: Maisonneuve et Larose; [Tunis]: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2006), pp. 181- 200.
(59) Archives Nationales de Tunisie, D 581, C 53, A 5, Doc. 1.

فتاوى المالكية وأوقاف الإباضية

قامت الحياة الجماعوية للفئات الإباضية في صيغتها المحلية (مقابل الشتات الجربي الموزع في مجتمعات حوض البحر الأبيض المتوسط[٦٠]) على أوقاف المساجد في الأساس. وكان الشفوي محملًا للعقود المنشئة لتلك الأملاك، كما ذكرنا، بفعل العلاقة بالغير على وجه الخصوص.

ولقد كان موضوع أوقاف الإباضية مصدر اهتمام علماء أفريقيا والأندلس والمغرب الذين أصدروا في شأنه منذ القرنين ٩ و١٠ هـ/ ١٥ و١٦ م فتاوى عدة. ويتوافر لدينا في هذا الخصوص أمثلة عدة، من بينها ما ورد في **المعيار المغرب** للونشريسي (ت ٩١٤ هـ/ ١٥٠٨ - ١٥٠٩م) في مسألة التحبيس على مساجد الإباضية وعلى فقرائهم، إذ يقول:

«وسئل سيدي عيسى الغبريني رحمه الله عن أناس من أهل المجّمة حبسوا على مساجد الإباضية وعلى الفقراء منهم الملازمين للمساجد المذكورة، فإن انقرضوا رجع ذلك لمن على مذهبهم بالجبل، فإن لم يكن رجع ذلك على جزيرة جربة وقام قائم من أهل السنة وخرب مساجدهم، فسأل السائل هل يكون الحبس باطلًا لانقطاع هذه الطائفة ويرجع ميراثًا أو يرجع حبسًا أو يرجع لفقراء أهل السنة؟

فأجاب بما معناه: القيام على هؤلاء واستتابتهم من الأمور اللازمة لمن ولّاه الله الحكم، وأحباسهم يجب إبطالها، إذا كانت على من يتمذهب بمذهبهم...»[٦١].

لا ندري هل أن السائل الذي توجه بسؤاله إلى العالِم عيسى الغبريني انطلق من وثيقة وقف مكتوبة، أم أنه يتحدث استنادًا إلى ممارسة معايشة. لكن الشيء المؤكد هو أنه يركز في زمن أول على علاقة مجموعة من أهل المجّمة بمساجد ينتمون إليها عن طريق الوقف. ويركز في زمن ثان على علاقة بين مجموعات متفرقة جغرافيًا يجمع بين أفرادها الانتماء إلى التفكير المذهبي الإباضي تتمثّل في المجّمة المذكورة والجبل، ولعله جبل نفوسة وجزيرة جربة التي تنتقل إليها ملْكية الوقف تباعًا كلما اندثر المستفيد النهائي للوقف في الموضع السابق. وكان التفكير المذهبي الإباضي هو محدِّد العلاقات الأفقية جميعها بين مؤسسات دينية ومحيطها الاجتماعي والعمودية، وبين مناطق تدين جميعها بنفس بالعقيدة.

ما يهم هو هذه العداوة التي نشأت بين المجموعات الإباضية والمجموعات السنّية المخالفة لها، والتي يمثّلها علماء أفريقيا والأندلس والمغرب الذين كانوا يعتنقون «مذهب أهل الحق»، فكان هؤلاء يحمون أصحاب الحكم السياسي القائم على المذاهب السنّية بما يؤول إليه أمر الإباضية خاصة في قوتهم وقوة نفوذهم، ويحملونهم خاصة إبطال أوقافهم حين يكون المستفيدون منها هم الذين يعتنقون مذهبهم.

كان توقيف الربع والعقار على مساجد الإباضية بطريقة المحمل الشفوي، واختيار ملْكية السجيل إلى جانب غيرها من أصناف الأملاك الأخرى بمنزلة ردّة فعل على ما كان يترصد معتنقي المذهب الإباضي

(٦٠) المريمي، «مجموعات الجربيين الشتات».
(٦١) أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء أفريقية والأندلس والمغرب**، خرجه جماعة من الفقهاء باشراف محمد حجي، ١٣ ج (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨١-١٩٨٣)، ص ٣٦٢.

من مخاطر في تراث مؤسساتهم الدينية، وبالتالي في تنظيمهم السياسي والاجتماعي الجماعوي. وهكذا اعتُمد الشفوي في الأوقاف الإباضية في جربة، بل أيضًا في المناطق الأخرى المشابهة وخلال العصر الحديث وقبله. وكان اختيار الشفوي إذًا اختيارًا استراتيجيًا بالنسبة إلى الإباضية اقترن بعقود الأوقاف الموقوفة على المساجد الإباضية.

السؤال الذي يُطرح هو: هل سيترك تغيّر وزن الفاعلين الاجتماعيين في جربة (مالكية وحنفية وإباضية وهبية وإباضية مستاوة وعرب) المجال لحرية الفعل الإباضي الشفوي في مجال التوقيف على المساجد كما كان في السابق؟ وهل سيصمد الحامل الشفوي الذي اعتُمد لقرون مضت ويسمح بتواصل العمل به؟ وهل هو قادر على التمكين من العيش المشترك في الجزيرة؟

العيش المشترك: من الوقف الشفوي إلى وقف التوافق

تتوافر لدينا في باب الوقف وثائق من صنف خاص نجدها محفوظة في أرشيف أملاك الدولة[٦٢]، ومختلطة مع عقود العدول التي تتعلق بجمعية الأوقاف. ونجدها أيضًا محفوظة في أرشيفات خاصة بملْك العائلات.

نذكر من بين الأمثلة اللافتة لهذا الصنف وقْف جامع الشيخ الكائن في حومة القشعيين[٦٣]، ووقْف مسجد تلوات الكائن في حومة الظهيرة من خمس بني معقل[٦٤]، والمنتمي إلى فريق مستاوة، فيما ينتمي جامع الشيخ الأول إلى الوهبية. وكلا الفريقين يمثّل فرعًا من الإباضية.

نُطلِق على هذه الوثائق صفة «وثائق وقف مختلطة»؛ يتميّز نصها أو متنها بأنه يجمع مدونة فيها كلمات تحيل عادة إلى المدرسة الفقهية الإباضية بممارستها الشفوية، فتُستعمل حينئذ ألفاظ من قبيل «قائمة» أو «زمام» أو «بيان» تحيل إلى الجرد المكتوب ذي العلاقة بالذاكرة الجماعية لأملاك موقوفة شفويًا على المسجد الإباضي، كما بيّنا سابقًا. وتشمل المدوّنة نفسها ألفاظًا تحيل إلى المدرسة الفقهية المالكية بممارستها المكتوبة، فتستعمل كلمات من قبيل «عقد» أو «رسم» أو «حبسية». وعليه، نجد أنفسنا أمام وثائق ونصوص تخلط بين ممارسات ترجع إلى مدرستين مختلفتين في الإسلام في تونس، المدرسة الفقهية الإباضية من جهة والمدرسة الفقهية المالكية من جهة ثانية.

تمتاز هذه الوثائق أيضًا باستعمالها آليتين مختلفتين لتوقيف الأملاك. تقوم الآلية **الأولى** على الشفوي، وهي آلية ظل تكرس نظامًا يقوم على ممارسات العرف والعادة لدى المجموعة الإباضية، وتقوم الآلية **الثانية** على الكتابة، وهي رسمية، تحترم ما هو جار به العمل في المدرسة الفقهية المالكية المعتمَدة لدى المخزن التونسي.

(٦٢) يوجد مقر أرشيف وزارة أملاك الدولة والشئون العقارية بشارع البئة عدد ٩٦ الزهراء بن عروس تونس الكبرى.
(٦٣) حبسية جماعة المصلين في جامع الشيخ بالقشعيين جربة، وثيقة مخطوطة محفوظة في إحدى الأرشيفات الخاصة للعائلات بجربة (أمانة الشيخ سيدي محمد بن إبراهيم الجمني).
(٦٤) وثيقة مخطوطة من أرشيف العائلات بجربة. توجد صورة منها محفوظة في مكتبتي الخاصة.

نلاحظ أن المحبّس في هذا النوع من العقود هو «جماعة المصلين» في المساجد الإباضية، وهو ما يعبّر عن إرادة هؤلاء نقل تراث المسجد المادي برمّته من ربع وعقار وغيره من الحامل الشفوي التقليدي إلى المكتوب الرسمي. وتضم هيئة جماعة المصلين مشايخ الدين والعلم وأعيان المال[٦٥] الذين يرجع إليهم كامل النفوذ في المسجد، فيتولون تعيين الإمام والوكيل والوقاد والمؤذن... إلخ. وعزلهم، وهم الذين يملكون الوقف ويديرونه وفقًا للفقه الإباضي ولعرف أصحاب المذهب وعاداتهم. وتكون لهم سيرة مطابقة لسيرة أسلافهم ومحترِمة لها. وتشكل جماعة المسجد الحلقة الدنيا بالنسبة إلى تنظيم محلي هرمي، وهو نظام العزابة المعمول به أيضًا في وادي ميزاب وجبل نفوسة.

اللّافت للنظر هو أن هذا الصنف من عقود الأوقاف يجمع بين فاعلين يتباينون في انتمائهم المذهبي والعقائدي. وكلٌّ من هؤلاء يبحث عن تجاوز وضع وتحقيق حقوق ومكتسبات. يريد المحبس (بالجمع) وهم جماعة المصلين بالمسجد أن يلفت النظر إليه بالنسبة إلى الغير، وفي الحالة التي نحن فيها، بالنسبة إلى أصحاب السلطة في الجزيرة، وخاصة القاضي المالكي[٦٦]؛ ففي حالة مسجد الشيخ في القشعيين، يبلغ عدد المحبسين في الوقف ستة عشر نفرًا، جميعهم يُنعت بالمكرم وبالأجل، فيعيد عقد الوقف من خلال هذه الأوصاف والنعوت حينئذ إنتاج الوضع الذي كان عليه هؤلاء في المؤسسة الدينية والحومة، وحتى المجموعة التي ينتمون إليها.

يبحث المحبس من خلال نقل الوقف من الشفوي إلى المكتوب أيضًا عن كسب حقوق محددة؛ فهو يطالب باعتراف الغير بدوره في تصريف تراث المسجد وإدارته، فيتعلق الأمر إذًا بالاعتراف للجماعة الإباضية بمكانتها ضمن نظام المجموعة المحلية ومنزلتها التي ينتمون إليها.

ويتوقف عقد جامع الشيخ المذكور عند أصل أملاك جماعة المسجد ومأتاها؛ إذ انتقل تراث المسجد إلى المحبسين الحاليين من أجدادهم، فهو إذًا عبارة عن تراث جماعي. ويتصرف فيه وفقًا لنظام ثقافي يتعلق بالسيرة ويحترم العرف والعادة وفن الإنجاز المعتمَد لدى أمثالهم الإباضية هناك، في أماكن أخرى (وادي ميزاب وجبل نفوسة...).

ومجمل القول أن أهمية هذه الوثيقة المكتوبة من منظور إباضي تكمن في أن «جماعة المصلين» احتفظت بملْكية وقف الجامع، وواصلت الاستفادة منه على الرغم من تحول الوقف من الصيغة الشفوية إلى حالة الكتابة، فلم يكن لتغيير وضع الوقف أي تأثير في علاقة المؤسسة الإباضية بتراثها الوقفي ومحيطها الاجتماعي والسياسي.

في المقابل، يعمل القاضي المالكي، من خلال قبول تحويل محمل وقف إباضي شفوي الأصل إلى الكتابي والمصادقة عليه، على الخروج من وضع التهميش الذي كان عليه نظراؤه العاملون سابقًا في جربة. ويعمل كذلك على مدّ نفوذه على مجال أرحب بالنسبة إلى سالف تاريخ المؤسسة التي يشغلها. ومجمل القول هو فرض القاضي على الإباضية الذين يتجهون إليه قبول العلاقة بالهيئة القضائية، بمستوييها المحلي والمركزي.

(٦٥) المريمي، **إباضية جزيرة جربة**.
(66) Jacques Berque, "Cadis de Kairouan, d'après un manuscrit tunisien," *Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée*, vol. 13, nos. 13-14 (1973), pp. 97- 108.

يذكَر أن أول من تولّى قضاء جربة هو أبو القاسم بن ناجي القيرواني (ت ٨٢٩ هـ/ ١٤٣٦ م)، الذي قال بعد توليه خطّة قضاء جربة: «قدمت قاضيًا وخطيبًا بجزيرة جربة فأقمت بها ثلاثة أعوام وخمسة أشهر في زمن السلطان أبي العباس أحمد الحفصي ٧٧٢ – ٧٩٦ هـ/ ١٣٧٠– ١٣٩٤. وإنما ذكرت جربة لأنها أول ولاية ولّيتها، فكنت في غاية ما يكون من الإشفاق والخوف على نفسي، ولا نجد فيها من نشاركه في أمرنا لأن أهلها خوارج ولهم مذهب لأنفسهم»(٦٧). ويشير ابن ناجي إلى أنه كان خارج المنظومة القضائية المحلية المعتمدة لدى الإباضية، وقد بقي الأمر كذلك بالنسبة إلى من أتى بعده من القضاة إلى حين العهد الذي بدأت تتسرّب فيه كتابة العقود المكتوبة بحسب المدرسة الفقهية المالكية والحنفية في آخر القرن ١٧ وما بعده(٦٨).

تتقاطع في عقود الوقف المختلطة آليتان للتوقيف، لكلٍّ منطقها، الأولى إباضية والأخرى مالكية. وحين تعكس تلك الآليات تقليديًا على الأرض وفي الجغرافيا، نجدها في حالة الجوار في مجال الجزيرة. ويؤشر إنتاج عقود الأوقاف المختلطة المكتوبة على معنى قانوني عالي القيمة. وتصبح تلك العقود عبارة عن فضاء عام له مدلول العيش المشترك. وتترجم عقودنا عن طابع الاختلاط في الممارسات والقواعد والترتيب، ويكتسي الاختلاط مع ذلك قيمة الاتفاق. ويمكن الحديث حينئذ عن تواصل وحوار بين المجموعات.

تبيّن حالة عقود الوقف المختلطة أن «الجماعة» الإباضية قبلت التخلي عن الزمن الجماعوي. ويتمثّل في إنقاذ الأملاك الموقوفة من النسيان عن طريق الكتابة، والهدف من ذلك هو إنشاء ذاكرة المجموعة. وقد قبل أعضاؤها الانحياز إلى النموذج الرسمي الذي يمثّله القاضي المالكي والهيئة القضائية ويرمز إليه. وفي المقابل، يفرض هؤلاء قوانينهم وقواعدهم في إنتاج الوقف بما يفترضه من آلية قانونية. نحن هنا في حالة وقف عام أو أهلي، وتُبرز عقود الوقف المختلطة ما كان من تبادل بين الإباضية والمالكية، بما تفترضه من ربح وخسارة وتنازل ضمن إرادة البحث عن قواعد للعيش المشترك أو التعايش. ولكن كل ذلك التحرك والفعل والفعل المقابل يتم من أعلى الهرم الاجتماعي بين الأعيان المحليين لهذا الطرف وذاك.

وقد قام القاضي المالكي وعدول الإشهاد بالنسبة إلى عقود الوقف المختلطة بدور الوسيط أو المعدّل؛ إذ أتاح هؤلاء التعاون والتعايش واندماج عناصر كانت إلى ذلك العهد غير مندمجة. وشكّل العامل القانوني والقضائي أداة في يد المالكية للنفاذ إلى العالم المغلق الجماعوي للإباضية المحلية في جربة ولتخطّيه. وكانت الغاية من ذلك إحداث انسجام في قيم مجتمعية متناقضة لكن من دون عنف بين المجموعات.

من الناحية التاريخية، تظهر عقود الأوقاف المختلطة بداية من النصف الأول للقرن ١٨، بعد انتقال وضع جربة من المشيخة إلى القيادة سنة ١٧٤٣ – ١٧٤٤. وقد أعطى هذا التحول في وضع الجزيرة حينئذ النفوذ

(٦٧) وردت في: الجعبيري، ص ٢٧٥.
(٦٨) تفيد وثائق أرشيف أملاك الدولة خاصة بأوقاف جربة أن تسرب العقود المكتوبة على طريقة المدرسة الفقهية المالكية والحنفية ترجع إلى أواخر القرن ١٧ م. وكان الأمر يخص عقود الأوقاف الخاصة.

والقوة للجهاز القضائي المركزي في شكله المحلي. وحكمت هذه الظرفية التاريخية عوامل عديدة أدت إلى الدينامية التي تؤشر عليها عقود الوقف المختلط في مجتمع جربة.

خاتمة

تبيّن دراسة حالة «الشفوي» في الإيالة التونسية خلال العصر الحديث على الأقل، ومن خلال مثال جزيرة جربة بالذات، أن «الشفوي» كان بمنزلة حامل لمجالات عدة (ثقافية واجتماعية وقانونية) تتعلق بحياة الناس، الذين ينتظمون في شكل مجموعات يحكم عامل الجوار العلاقة بينها. وقد كان للشفوي حدود معلّمة بشكل واضح، وكان مستقلًا عن مجال الكتابي بلا لَبس.

ربما لا يكون تاريخ أو رواية الأصل وملْكية الأرض المجالات الوحيدة التي حملها الشفوي، لكن ذلك كله كان الأدوات الأهم في أيدي المجموعات المحلية في جربة خلال العصر الحديث. وقد وظِّفت تلك الأدوات في التنظيم الذاتي للمجموعة من جهة، وفي التواصل مع الآخر أو الغير من جهة أخرى. ويعني ذلك أن الشفوي كان في علاقة بحقوق كل مجموعة على أساس أنها كذلك، أو بالأفراد الذين تتكوّن منهم المجموعة ذاتها.

لقد بيّنت دراستنا هذه أن بعض مجالات الشفوي كان مجديًا جدًا لأنه فاعل بصورة خاصة في العلاقة بالغير، مثل حالة الحقوق الجماعية المتعلقة بملْكية اليهود للأرض المحيطة بمعلم الغريبة والتي لم تكن سوى حومة ديغت أو الحارة الصغيرة (الرياض اليوم) التي تكفلها المرأة التي تُنسب إليها الأسطورة المذكورة سابقًا. وبيّنت الدراسة أيضًا أن روايات أخرى، مثل تاريخ أصل البربر الذي يتداوله أهل جربة، كان محدود الفاعلية وغير قادر على تنظيم المجموعة وربط العلاقة المرجوة بالغير، فتمّ تبعًا لذلك السكوت عن الرواية، ولا سيما خلال العصر الحديث، لمصلحةالانتماء إلى التفكير المذهبي الإباضي.

إن الشفوي هو في حقيقة الأمر، وفي جميع الأحوال، إنشاء ينتجه الفاعلون الاجتماعيون، ويصنّف وفقًا لاختلاف الفئات المنتجة، فتكفل رواية أصل الأهلية والتأصل في المكان لفئات أولى (البربر، اليهود). وتعلن فئات ثانية عدم مطالبتها بالأهلية في المكان، وتتشبث بوضع «الغربة» في مكان استقرارها (العرب، الأشراف). وتنشئ فئات ثالثة رواية محلية لربط علاقة بمكان القبول بأدوات المكان نفسه وخصائصه، وتقطع مع الانتماء القبلي والتاريخي إلى خارج جربة (الأعشاش).

والأهم في ذلك كله هو أن الرواية – كل رواية من هذه الروايات – كانت تريد من جهة أن ترتبط بالمكان بعلاقات تضمن حقوقًا على الأرض، وكانت تريد من جهة أخرى أن تكسب اعتراف الآخر بتلك الحقوق في إطار العيش المشترك وعلاقة الجوار بين المجموعات المختلفة. وقد قام مجتمع جربة على هرم اجتماعي يقوم هو بدوره على سلّم يحتوي على قمّة وقاعدة، وعلى ترتيب تفاضلي للفئات الاجتماعية غير منفصل عن ميزان القوى السياسية والاجتماعية في الجزيرة.

لم يكن الشفوي في هذه الحالة قادرًا على تحقيق الترتيب المرجو من جانب أهل جربة، فتمّ السكوت عن رواية الأصل لدى فئات البربر والانتماء إلى التفكير المذهبي الإباضي الذي كان يسمح بالتنظيم الداخلي للمجموعات التي يشقها والعلاقة بالآخر. ولم يكن من الغريب – تبعًا لذلك – أن تعتمد فئات «العرب» من شرفاء جربة اعتناق المالكية والأتراك الحنفية.

ويندرج اعتماد الشفوي في مجال امتلاك الربع والعقار، سواء لدى الإباضية أو اليهود في جربة، ضمن التنظيم الذاتي لتلك المجموعات و/ أو حماية المنظومة لذاتها باعتبارها أقلية دينية من الأخطار المحدقة. ولا يكون ذلك من دون علاقة بحقوق تلك المجموعات على أرض الواقع.

نتبيّن ممّا سبق أن الشفوي هو عبارة عن أداة غير ثابتة في حضورها واستعمالها. وتشير عقود الأوقاف المختلطة المدروسة إلى أن الشفوي قد يكون محل تفاوض وتجاذب بين الأعيان المحليين والمتنفذين في مؤسسات الدولة في صيغتها المحلية (القاضي، عدول الإشهاد)، فيتحول المحمل الشفوي إلى مكتوب ضمن فعل وفاقي بين أطراف متخاصمة أو متنافسة.

رشيد جرموني*

المنظومات التربوية العربية بين مظاهر الأزمة وتحديات المستقبل

ينطلق البحث من فرضية أساسية تفيد بأن فشل منظومات التربية والتكوين في المنطقة العربية لا يعود إلى ضعف الإمكانات المالية واللوجستية والموارد البشرية اللازمة، بقدر ما يعود إلى غياب رؤية تنموية واضحة المعالم والآفاق، مع تأكيد أن الأزمة في العمق هي تخلُّف المؤسسات التربوية عن أداء مهماتها الريادية والحضارية.

ويسعى البحث لمناقشة هذه الفرضية من خلال تحليل ثلاثة عناصر أساسية: التشخيص والتداعيات والأسباب، مبيّنًا الطابع المركّب لأزمات المنظومات التربوية في البلاد العربية، وهي الأزمات التي نحددها في ثلاثة عناصر: أزمة انطلاق وأزمة اشتغال وأزمة مآل وسيرورة.

وقفنا عند أهم المظاهر التشخيصية لواقع المنظومات التربوية في الوطن العربي، كفشل هذه المنظومات في تحقيق تعميم للتمدرس في المستويات كافة، وكذا في عدم تكافؤ الفرص بين المتعلمين، هذا بالإضافة إلى ضعف المعارف الأساسية المقدَّمة إلى المتعلمين في مؤسسات التربية والتكوين، علاوة على هشاشة الحكامة التربوية في أغلب النماذج التربوية العربية، الأمر الذي يؤدي إلى مفارقتين أساسيتين هما: الهدر المالي وما يقابله من هدر بشري وعدم اقتدار عربي تنموي.

في تجليات أزمة هذه المنظومات، وقفنا عند عنصرين أساسيين: أولهما وجود «أزمة» قيمية كبيرة بدأت تنخر ليس فقط مختلف حوامل المؤسسات التربوية، بل العنصر البشري أيضًا، وثانيهما التصحر المعرفي.

رغبة في الوقوف عند بعض العوامل المفسرة لتردي واقع المنظومات التربوية العربية، أبرزنا جملة من هذه العوامل التي يمكن إجمالها في: العوامل السوسيو – سياسية والعوامل السوسيوثقافية والعوامل السوسيوتنموية.

* باحث في سوسيولوجيا التربية، جامعة مولاي إسماعيل/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية في مكناس – المغرب.

«مستقبل الحضارة الإنسانية

سباق بين التعليم والكارثة»

ت. هـ. زيلز

على سبيل الاستهلال: السياق والدواعي والمقاربة

هناك صراع محموم دخله العالم أجمع، بفعل التطورات المدهشة التي يعرفها وسيعرفها مجال المعرفة. ولعل هذا ما حدا ببعض الباحثين العرب[١] إلى الحديث عن داروينية المعرفة، نسبة إلى البراديغم العلمي الذي أبدعه العالِم تشارلز داروين بشأن أصل الأنواع وحتمية الصراع الذي يميز الكائنات الحية. وقد دُمج هذا المفهوم في حقل العلوم الإنسانية للدلالة على شراسة الصراع الذي يرتبط بإنتاج المعرفة، واحتكارها والسبق إليها. لهذا، لم يكن مستغرَبًا أن يتحدث تقرير التنمية البشرية الأخير (٢٠١٣) عن **التحول المعرفي** الذي حدث بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، إذ أشار إلى ما تحقق في بعض دول الجنوب (الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وتركيا...) من تحولات في مؤشراتها التنموية تتمظهر في «ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي مؤشري الصحة والتعليم، وهذه المؤشرات هي التي سمحت لهذه الدول بأن تتبوأ مكانة متصدرة في الاقتصاد العالمي، والتي ستؤثر في مستقبل الكون، وستعطي إمكانية لهذه الدول إمكانية لكي تقود البشرية في مجالات الصناعة الدقيقة والتكنولوجيات الحديثة وفي غيرها من المجالات والميادين»[٢].

ونحن إذ نستحضر هذا السياق العالمي/ الكوني، فإنما لنفهم أن مجتمعاتنا العربية ليست معفاة من هذا الصراع، وأنها ستحكم على نفسها بالموت والزوال إن لم تمتلك شروطه ومداخله الحقيقية[٣]. لهذا، فإن السياق يفرض علينا أن نتوقف عند أهم عامل حاسم في النهوض بمجتمع المعرفة في المنطقة العربية – وهو المنظومة التربوية والتعليمية، بكل ما تحمله من دلالات ومعانٍ ومبادئ وقيم وأطر نظرية وتطبيقية– وقفة تأمل ونقد واستشراف للمستقبل، لأن المتمعن في تجارب الأمم المتقدمة – التي حققت نواتج في رصيدها العلمي والمعرفي– يخلص إلى أن التركيز على المنظومة التربوية يشكّل أولى الأولويات التي يمكن من خلالها بناء النموذج التنموي المنشود.

بيد أن المتأمل في وضعية المنظومات التربوية العربية يلحظ كيف أنها تعاني مجموعةً من المفارقات التي تصيب بالحيرة والدهشة؛ إذ في الوقت الذي ارتفعت ميزانيات التعليم في السنوات الأخيرة في كثير

(١) نبيل علي، الحاصل على دكتوراه في هندسة الطيران، ورائد «تكنولوجيا المعلومات باللغة العربية»، ومؤلف كثير من الكتب والمساهمات العلمية القيّمة في مجال «مجتمع المعرفة واقتصادياتها»، نذكر منها على سبيل المثال: **العقل العربي ومجتمع المعرفة** (في جزأين).

(٢) انظر: **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣: نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم متنوع** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٣)، ويمكن الاطلاع على التقرير كاملًا على الموقع الإلكتروني: <http://hdr.undp.org>.

(٣) يذكر الباحث العربي والخبير الدولي في مجال العلوم والتقنيات، أنطوان زحلان «أن مجموعة من الدول الآسيوية والأفريقية تعرضت لأضرار عظيمة خلال القرن التاسع عشر، نتيجة جهلها بالمستجدات العلمية والتكنولوجية التي كانت تتحقق في أماكن أخرى من العالم. انظر: أنطوان زحلان، **العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية**، ترجمة حسن الشريف (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٢٩.

من البلدان العربية(٤)، ما زال الواقع ينذر باستفحال واقع هذه المنظومات، أو ما سمّاه البيان المشهور لوزراء العرب، «مشهد التدهور». إلا أن أهم الأعطاب – في نظرنا – التي ما زالت تشرط المنظومة التربوية، يتعدى ما هو مادي وكمي، كارتفاع نسبة الهدر المدرسي، أو عدم التطابق بين مخرجات التعليم وسوق الشغل، أو ارتفاع أعداد الأميين، أو غير ذلك من مظاهر أكبر وأعم سنأتي إلى بعضها في سياق هذا البحث، ومن ذلك **تراجع الأدوار الريادية لمؤسسات التربية والتعليم، والبحث العلمي والجامعات، عن أداء مهماتها في نقل المجتمعات العربية من حالة التردي والتبعية والذيلية إلى حالة العافية والندية والاستقلال والاعتماد على الذات، ومن ثم إلى خلق مجتمع المعرفة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.**

إن هذه المفارقة، أو لنقُل المفارقات، التي تسم الوضعين التعليمي والعلمي في الوطن العربي، تجعلنا نتساءل: لماذا تستمر منظوماتنا التعليمية العربية في إنتاج وإعادة إنتاج الأزمة بكل تجلياتها ومظاهرها؟ هل هي أزمة منظومات تعليمية، أم هي أزمة مجتمعات عربية في أبعادها التنموية الكلية والشمولية؟ كيف يمكن أن نفهم سر هذه المفارقة التي تسم الوضع التعليمي العربي، حيث يرتفع فيه حجم الميزانيات وفي الوقت نفسه تتراجع النواتج المنتظرة؟ وهل منظوماتنا التعليمية تحتاج فقط إلى إصلاح أم إنها تحتاج أيضًا إلى تغيير في رؤيتها ومبادئها ومنطلقاتها وآليات اشتغالها؟ وأخيرًا ما هي الآفاق المستقبلية التي يمكن التفكير فيها لربح رهانات التحديات المعرفية والعلمية؟

تلك الأسئلة، أو الإشكالات، هي التي سنحاول في هذه المساهمة أن نلامسها، معتمدين على منهج نقدي لا يقف عند لحظة التشخيص لحال المنظومات التعليمية العربية، بقدر ما يسعى لتجاوزها إلى لحظة التفكير في اجتراح الحلول أو المداخل الممكنة لتجاوز «مشهد التدهور». إن هذه المقاربة هي، باعتقادنا، مساهمة متواضعة في استنهاض همم الباحثين والفاعلين الجدد، والمؤسسات البحثية(٥) التي ستحدَّث أو المحدَّثة، لكي يتم استدعاء هذا النقاش العلمي والأكاديمي في دائرة التفكير المستقبلي

(٤) يذكر أنطوان زحلان أن دولًا عربية كثيرة ازدادت مخصصاتها للتعليم العالي من ٣,٧٧ مليارات دولار إلى ١٦,٢٦ مليار دولار، ما بين سنتي ١٩٩٨ و٢٠٠٠. وللإشارة، فهذه الإحصاءات تعود إلى سنة ٢٠٠٩. انظر: زحلان، ص ١١٥. لكن على الرغم من ذلك، تبقى هذه الميزانيات التي تهم المنطقة العربية أقل كثيرًا من حجم الإنفاق في دولة مثل جمهورية كوريا، حيث إن حصة البحث والتطوير فيها «تساوي ضعف حصتها من الناتج المحلي الإجمالي». وتبيِّن الأرقام التالية حجم التباين بين المنطقة العربية وجمهورية كوريا؛ ففي الوقت الذي نجد أن الدول العربية أنفقت على البحث والتطوير لكل باحث في سنة ٢٠٠٧، ما مقداره ٦٨,٧ ألف دولار، فإن جمهورية كوريا أنفقت ما مقداره ١٨٦,٣ ألف دولار. انظر: «تقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠١٠: الوضع الحالي للعلوم في مختلف أنحاء العالم (الموجز التنفيذي)،» (منشورات اليونسكو، ٢٠١٠)، ص ١٢، على الموقع الإلكتروني: <http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001899/189958e.pdf>.

وتجدر الإشارة إلى أن على الرغم من وجود هذه الفروق بين الدول العربية وجمهورية كوريا، فإن ذلك لا يمنع من التشديد على أن بعض الدول العربية – منفردة – ضاعفت مخصصاتها المالية للبحث العلمي، لكن ذلك لم يؤثر بشكل كبير في نوعية مخرجاتها، وهو ما يؤكد الفرضية التي ننطلق منها في هذا البحث، والتي لا تُرجع تردي الأوضاع العلمية في الوطن العربي إلى هو مادي صرف فحسب، بل أيضًا إلى ما هنالك من عوامل مركّبة تتداخل لتسم الوضع العربي العام.

(٥) نتصور أن مجموعة من المؤسسات البحثية الرسمية أو الخاصة التي أنشئت أو التي ستنشأ مستقبلًا يمكن أن تقوم بدور ريادي في النهوض بالوضع التعليمي والمعرفي والبحثي في الوطن العربي. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، أو من خلال المؤسسات الأكاديمية، كمؤسسة الحسن الثاني للعلوم والتكنولوجيا في المغرب، أو أكاديمية العلوم للبحث والتكنولوجيا في مصر، أو من خلال أكاديمية العرب للعلوم في لبنان، أو الأكاديمية الفلسطينية للعلوم والتكنولوجيا. وكلها مؤسسات لها من الإمكانات والقدرات البشرية والمعرفية الشيء الكثير الذي يمكن أن يوجه النقاش العلمي والمعرفي والبحثي في الوطن العربي.

لحال المنظومات التربوية العربية ومآلها، مستحضرين في الآن نفسه أن العالم يمر بمرحلة انتقالية شديدة التعقيد والتركيب، من بين ميزاتها البحث عن التكتلات الاقتصادية والعلمية والمعرفية والأمنية.

في تشخيص أزمة المنظومات التربوية العربية، بين النزعة الاختزالية والرؤية النقدية

في الطبيعة المركّبة للأزمة التربوية في الوطن العربي

في الآونة الأخيرة ساد خطاباتِ النخب والقادة، وحتى بعض المختصين في حقل التربية والتعليم، منظورٌ اختزالي لواقع أزمة المنظومات التربوية العربية، وذلك بالوقوف عند حالة الأمّية التي ما زالت تعيق عملية الإقلاع المعرفي الحقيقي(٦)، أو بالحديث عن حالة عدم التطابق بين مخرجات التكوين وما تحتاج الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية إليه من كفاءات مؤهلة(٧)، أو حتى بالوقوف عند غياب الالتقائية بين برامج التعليم ومناهجه ومنظورات التنمية. والواقع أن «أغلب البلدان العربية أصبحت تواجه مشاكل مركّبة في الأنظمة التعليمية، يزيد من تعقيدها ما تولد عن الكشوف التي نتجت عن ثورة تقنيات المعلومات. فأصبحت المطالب مضاعفة، واختلطت فيها تحديات الأمس بتحديات اليوم والغد»(٨). وقد سبق أن تحدث كثير من الباحثين والمهتمين بالحقل التربوي عن طبيعة الأزمة التي تسم المنظومات التربوية العربية، فشخّصها البعض في أنها تشهد أزمة مركّبة و«شمولية ومتعددة العوامل، ومتسمة بتشابك علائقي مركّب منتظم لأبعادها وعناصرها المختلفة، إنها: **أزمة انطلاقة، وأزمة اشتغال و سيرورة، وأزمة مآل**»(٩).

تأسيسًا على ما سبق، نتساءل: ما هي أهم مظاهر الأزمة التربوية في الوطن العربي؟ وما هي مستتبعات مظاهر الأزمة الأكثر تأثيرًا في حال تلك المنظومات ومآلها؟ وأخيرًا ما هي أهم العوامل البنيوية التي ما زالت تعيد إنتاج الأوضاع المتأزمة نفسها؟ وهل من سبيل للخروج من هذا النفق؟

(٦) وصل عدد الأمّيين في الوطن العربي إلى ٩٧,٢ مليون شخص من مجموع حوالى ٣٤٠ مليون نسمة، أي نسبة ٢٧,٩ في المئة من مجموع السكان، بحسب ما توصلت إليه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **تقرير المعرفة العربي لسنة ٢٠١١** تحدث عن رقم أقل من السابق، فذكر أن عدد الأميين في الوطن العربي يصل إلى ٦٠ مليون شخص، ثلثاهم من النساء، انظر: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠-٢٠١١: إعداد الأجيال الناشئة لمجتمع المعرفة** (دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، [٢٠١١])، الفصل ٣، ص ٨٨. والملاحَظ هو الفرق الكبير بين الرقمين، وهو ما يثير علامات استفهام عدة: أيهما نتبع، الرقم الأول أم الرقم الثاني؟ ولعلنا نريد، من خلال هذا التضارب في المؤشرات، أن نؤكد مسألة مهمة، وهي **ضرورة توحيد وتحيين المعلومات والمؤشرات الرقمية الخاصة بالوطن العربي** في أفق الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، حتى تتضح الرؤية أكثر، وحتى نكون في قراءتنا للوضع العربي أكثر إنصافًا، بدل الوقوع في متاهات التضارب بالأرقام، بما يؤثر سلبًا في صدقية بعض هذه المؤسسات الإقليمية.

(٧) يتحدث آخر تقرير لمنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، تحت عنوان «تعليم المهارات»، أن الشباب في الوطن العربي يفتقرون إلى مؤهلات ومهارات ضرورية للاندماج في سوق الشغل، إذ نجد أن «واحد[ًا] من كل خمسة أشخاص يفتقرون إلى أبسط المهارات الأساسية». انظر ملخصًا للتقرير في:

EFA Global Monitoring Report: Youth and Skills, Putting Education to Work (Paris: UNESCO Pub., 2012), on the Web: <www.efareport.unesco.org>.

(٨) انظر: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠-٢٠١١**، الفصل ٣، ص ٨٧.

(٩) مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديدات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية** (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩)، ص ٢٠.

فشل دولة «الاستقلال العربي» في تحقيق تعميم للتمدرس في المستويات كافة

لعل من البديهيات الأساسية التي لا تحتمل التأويل أو المغالطة، مدى تحقيق المنظومات التربوية في المنطقة العربية هدف التعميم المدرسي على جميع الفئات والمستويات والمجالات؟ لكن يتبيّن للمتأمل في المعطيات التي يوفرها بعض مراكز الدراسات الدولية أو المؤسسات القطْرية المدى الذي ما زال محدودًا لدى الكثير من هذه الدول لجهة تحقيق هذا الهدف. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال، أنه لا يزال حتى الساعة **أكثر من ٩ ملايين طفل في سن التمدرس خارج المنظومة التربوية**[١٠]، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق طوال السنوات الأخيرة، وهذا أمر مقلق من جوانب عدة: فهذا الرقم هو **أولًا** مؤشر على فشل المجتمعات العربية في القضاء على الأمية قضاء نهائيًا، وهو **ثانيًا** مؤشر على إعادة إنتاج أوضاع التخلف السابقة نفسها في المستقبل؛ فكون ٩ ملايين طفل خارج مؤسسات التعليم يعني أننا نلقي بهذه الأعداد إلى مجالات الشغل المبكر، وهو ما يضرب في العمق قدرة الدول العربية على تحقيق الأهداف التنموية العالمية التي حُددت سنة ٢٠١٥ موعدًا له. من جهة **ثالثة**، يعيدنا هذا الرقم إلى نقطة الصفر لناحية عدم القدرة على كسب الرهان وتحدي مجتمع المعرفة[١١]. وعندما ندقق في بعض المعطيات التفصيلية، نجد أن هناك تفاوتًا بيّنًا بين الوسطين الحضري والقروي، من حيث الاستفادة المتكافئة من خدمات تعميم التمدرس؛ فعلى سبيل المثال، تشير الأرقام والمعطيات المستخلصة من المملكة المغربية إلى أن نسبة تعميم التعليم الأولي في الوسط القروي لم تتجاوز ٥٦,٧ في المئة[١٢]، هذا مع إحجامنا عن الحديث عن مضمون هذا التعليم، وهل تتوافر فيه الشروط والمعايير المقبولة للحديث عن تعليم أولي، أم هو فقط «حبس» التلاميذ فترة معيّنة من دون تطوير قدراتهم العقلية والذهنية والإدراكية والحس-حركية؟

أما من حيث قدرة الأنظمة التربوية على تحقيق تعميم للتمدرس في المستويات المتقدمة (الثانوي والعالي)، فإن جل هذه الأنظمة ما زالت متأخرة مقارنة بالجهد الذي بُذل في السنوات الأخيرة. وهكذا، فإن معدل الالتحاق بالمستوى الثانوي يتباين في أربع مجموعات من الدول العربية: «فالبحرين والكويت وليبيا وقطر تحقق معدلات التحاق خام تقترب من حد الإشباع (٩٠٪ أو أكثر)، بينما تبتعد عنه بشكل كبير (معدلات التحاق أقل من ٦٥٪) في تسع دول، وهي: الجزائر، واليمن، والمغرب، والعراق، وسوريا، وجزر القمر، والسودان، وموريطانيا، وجيبوتي. وتقع في منزلة بين المنزلتين (معدلات بين ٦٥ و٩٠ بالمائة) سبع دول»[١٣]. هذا مع العلم بأن للتعليم الثانوي دورًا محوريًا في صقل شخصية التلاميذ وفي إمدادهم بالمهارات والكفايات والقدرات الأساسية لاقتحام عالمي الشغل والبحث العلمي، لكن المؤشرات تتحدث عن انحسار متباين بين الدول العربية في تحقيق التعميم الكلي أو شبه الكلي.

(١٠) انظر: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠-٢٠١١**، ص ٨٨.

(١١) يتحدث التقرير السنوي الذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالمملكة المغربية، لسنة ٢٠١٣، عن إخفاق المغرب في تحقيق تعميم تمدرس الأطفال من الجنسين في التعليم الأولى لم يتجاوز ٦٠,٣ في المئة خلال الموسم الدراسي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، وبالتالي يخلص إلى أن هدف التعميم يبقى بعيد المنال، ويتطلب جهدًا حثيثًا. انظر للمزيد:

Rapport Annuel, 2012 (Rabat: Conseil économique, social et environnemental (CESE), 2013), p. 33, on the Web: <WWW.CESE.MA>.

(١٢) المصدر نفسه.

(١٣) **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠-٢٠١١**، ص ٩٧.

وهناك ملاحظة تستحق التوقف في هذا الصدد، وهي المؤشرات التي تبيّن ضعف التحاق الشباب بالتعليم العالي في جل الدول العربية؛ «إذ لا تبلغ النسبة حد الإشباع في أي من الدول العربية، وتتراوح هذه المعدلات بين (٥٦٪ في ليبيا، يليها لبنان، وفلسطين، والأردن (بين ٤٦٪ و٤٠٪)، ومصر، والبحرين، وتونس، والسعودية (بين ٣٥٪ و٢٩٪)، ثم تنكفئ بين ٢٣٪ و١٥٪ في كل من الإمارات، والجزائر، وقطر، والكويت، وعمان، والعراق، وسوريا، بينما لا يزال الالتحاق بهذا المستوى من التعليم من حظ نخبة قليلة العدد جدًا (معدلات التحاق تقل عن ١١٪) في كل من المغرب، واليمن، والسودان، وموريتانيا، وجيبوتي، وجزر القمر»[١٤]. ولعل هذه المؤشرات كافية لرسم صورة قاتمة جدًا للوضع التعليمي في المنطقة العربية، وهي التي لا نتحدث فيها عن مدى جودة التعليم بقدر ما نرصد ما إذا مؤسسات التربية والتعليم قادرة على استيعاب الأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب، خصوصًا في منطقة تعرف ارتفاعًا من حيث عدد الفئات الشابة. وإذا ما قارنا هذا الوضع بالسنوات الماضية (الثمانينيات من القرن الماضي) والوقت الحاضر (الألفية الثالثة)، نجد أن تطورًا كميًا لا بأس فيه قد جرى، لكنه ما زال قاصرًا عن تحقيق الحاجات المتزايدة للمعرفة عند أبناء الوطن العربي.

فشل المنظومات التربوية في تحقيق المعارف الأساسية لمجتمع المعرفة

إذا كان بعض مظاهر أزمة التعليم في الوطن العربي هو ما أتينا إلى ذكره في الفقرة السابقة، والمتعلق بضعف القدرة الاستيعابية لمؤسسات التربية والتكوين للأعداد المتزايدة من الأطفال والشباب، فإن من المظاهر الأشد «خطورة» أيضًا، في نظرنا المتواضع، هو **تواضع التعليم الأساسي الذي تقدمه هذه المؤسسات.** ولعل دليلنا على ذلك هو مجموعة من التقييمات التي باشرها كثير من المؤسسات والمعاهد ومراكز التفكير الدولية في المنطقة العربية؛ ومن ذلك النتائج التي توصلت إليها «الجمعية الدولية للتقييم والتحصيل الدولي» (IEA) والخاصة بمؤشر القراءة،PIRLS والمؤشر الخاص بالعلوم (الرياضيات والنشاط العلمي والفيزياء وعلوم الحياة والأرض TIMSS). هذان المؤشران يهمان المستويين الدراسيين الرابع ابتدائي والثامن إعدادي[١٥]. فما هي أهم النتائج التي جرى التوصل إليها من خلال سنتين مرجعيتين: ٢٠٠٧ و٢٠١١؟ وما دلالتها بالنسبة إلى بقية الدول المشاركة؟ وهل حدث تطور إيجابي أم سلبي في نتائج هذه التقييمات الدولية بالنسبة إلى المنظومات العربية[١٦]؟

النتائج الخاصة بالدول العربية المشاركة في التقييمات الدولية للتحصيل الدراسي

في ما يخص النتائج الخاصة بالدول العربية، نشير إلى أن مع إعلان بعض النتائج التي شاركت فيها عشر دول عربية لسنة ٢٠٠٧، حول أداء التلاميذ للسنة الثامنة من التعليم الأساسي في الرياضيات والعلوم، دار نقاش كبير بين المهتمين والباحثين وصنّاع القرار التربوي والتعليمي في هذه الدول، «حيث أظهرت النتائج أن المعدلات العامة في مادتي الرياضيات والعلوم للتلاميذ المشاركين [شهدت] تدنيًا ملحوظًا عن

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٧.
(١٥) «الدراستان الدوليتان حول تقويم التحصيل الدراسي، تيمس ٢٠١١ وبيرلز ٢٠١١: نتائج المغرب، واقع الحال وممكنات المآل،» (تقرير من اعداد جمعية أماكن (الجمعية المغربية لتحسين جودة التعليم)، آذار/ مارس ٢٠١٣)، ص ٢.
(١٦) رشيد جرموني، «المغرب والمعضلة التربوية: ملاحظات وتساؤلات،» **هسبريس**، ٩/ ٣/ ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: <www.hespress.ma>.

المعدل الدولي العام. وهكذا فقد احتلت الدول العربية المراتب المتراوحة (بين ٣٠ و٥١ من أصل ٥١)، والعلوم (بين ٢٢ و٥٠ من أصل ٥١[١٧])، وكذلك في الصف الرابع في الرياضيات (بين ٣١ و٣٨ من أصل ٣٨)، والعلوم (بين ٣٣ و٣٨ من أصل ٣٨). ولم يقترب من المعدلات الدولية بعض الشيء إلا تلاميذ إمارة دبي/ الإمارات العربية المتحدة في الاختبارات الأربعة»[١٨]. أما النتائج التي توصلت إليها الجمعية الدولية للتحصيل الدراسي، لسنة ٢٠١١، فلم تختلف عن سابقتها، إذ احتفظت دولة الإمارات بالصدارة بين الدول العربية المشاركة في الروائز، فحصلت في اختبارات «بيرلز» (القراءة)، على ٤٣٩ نقطة، تلتها المملكة العربية السعودية بـ ٤٣٠، ثم قطر بـ ٤٢٥، وعمان بـ ٣٩١. وفي المرتبة ما قبل الأخيرة، أحرز التلاميذ المغاربة ٣١٠ نقاط[١٩]. ويتبيّن من خلال هذه النتائج أنها بعيدة عن المعدل الدولي الذي يتحدد بـ ٥٠٠ نقطة، كمتوسط عام. بل أكثر من ذلك، نجد أن بعض الدول عرفت تراجعًا في هذا المؤشر، كحالة المغرب الذي فقد ما يناهز ٤٠ نقطة ما بين الرائز الذي تم في سنة ٢٠٠١ (حصل على معدل ٣٥٠ نقطة) والرائز الذي تم في سنة ٢٠٠٦ (٣٢٣ نقطة)، بينما انخفضت النتائج المحقَّقة في سنة ٢٠١١ إلى ٣١٠ نقاط[٢٠].

في ضعف الحكامة التربوية وتأثيرها في جودة التعليم ومخرجاته

نجد من خلال المعطيات المتوافرة لدينا أن حجم الإنفاق على التعليم في البلدان العربية وصل إلى أكثر من ٢٠ مليار دولار. وقد بيّنا من قبل أن هذه الميزانيات عرفت تطورًا مهمًّا في السنوات الأخيرة، لكن ذلك لم ينعكس بشكل كبير على مردودية هذه المنظومات. ويمكن أن نسوق لذلك بعض الأمثلة الدالة؛ فحجم الهدر المدرسي مرتفع في الدول العربية، لعل من بينها المملكة المغربية، إذ وصل عدد المنقطعين عن الدراسة إلى ما يناهز ٣٨٠ ألف تلميذ وتلميذة، بحسب التقرير الشهير للمجلس الأعلى للتعليم سنة ٢٠٠٨[٢١].

بالإضافة إلى ما سبق، فإن من بين مظاهر ضعف الحكامة في المنظومات التربوية العربية المراتب المتدنية التي تحتلها الجامعات العربية؛ فبحسب التقييم الذي تسهر عليه جامعة شنغهاي الصينية والذي يضم خمسة آلاف جامعة عالمية، «صنف الباحثون الصينيون ١٦ جامعة عربية في مراتب تراوحت بين المرتبة ٦٣٨ (جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران)، وجامعة القاضي عياض في المغرب (التي جاءت في المرتبة ١٦ بين الجامعات العربية)، وكانت في المرتبة ٣٩٦٢ بين الجامعات الـ ٥٠٠٠»[٢٢]. وعلى

(١٧) يؤشر العدد على الدول المشاركة في التقييم.
(١٨) **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٠-٢٠١١**، ص ٩٥.
(١٩) «الدراستان الدوليتان حول تقويم التحصيل الدراسي، تيمس ٢٠١١ وبيرلز ٢٠١١،» ص ٦.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) على الرغم من الجهود المبذولة (برنامج تيسير: وهو برنامج تدخلي داعم للأسرة المعوزة في المناطق النائية والهامشية، بتخصيص مبلغ مالي عن كل طفل/ طفلة تتابع دراستها بالمؤسسات التعلمية الابتدائية)، للحد من ظاهرة الهدر المدرسي في المغرب، فإن العدد الأخير وصل إلى ٣٠٠ ألف منقطع عن الدراسة، خلال السنوات الأخيرة: ٢٠١١/ ٢٠١٢/ ٢٠١٣، بحسب إفادة بعض مسؤولي وزارة التربية الوطنية المغربية، ٢٠١٤ (مديرية التخطيط الاستراتيجي والإحصاء، في وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني في المغرب، غير منشورة، مع الإذن بالاستفادة)، ومن خلال هذه المعطيات، يتبين حجم الأزمة التربوية في المملكة المغربية. ونظرًا إلى غياب معطيات حديثة عن بقية الدول العربية، فإننا نشير فقط إلى نسب الأمية – عند فئة الأطفال والمراهقين، التي ما زالت مرتفعة في بعض الدول، وتعد مؤشرًا كافيًا لإبراز عجز هذه المنظومات عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه مواطنيها، وضمان حقهم في التعلم.
(٢٢) زحلان، ص ١٢٩.

الرغم من التغيير الذي طاول هذا الترتيب في السنوات الأخيرة، فتوصل آخر ترتيب للجامعة نفسها من بين أحسن ٥٠٠ جامعة عالمية، إلى أن هناك جامعتين سعوديتين[٢٣]، الأولى جامعة الملك سعود التي احتلت الرتبة الأولى عربيًا، وما بين ١٥١ و٢٠٠ عالميًا، بينما حصلت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن على الترتيب الأول نفسه عربيًا، وما بين ٣٠٠ و٤٠٠ عالميًا[٢٤]، فإننا عندما نقارن هذه النتائج بباقي الجامعات العالمية المرموقة، نخجل من هذا الترتيب؛ فكما هو معروف، عندما يصل الترتيب إلى ٤٠٠، لا يمكن الحديث عن جامعات باعتبارها رائدة في البحث العلمي، بل هي أقرب إلى مدارس لتجمع الطلبة وتلقين الدروس بطريقة تقليدية مغرقة في التخلف. ويجب الإشارة إلى أنه عندما يضع الترتيب العالمي لجامعة شنغهاي التصنيف لأحسن ٢٠٠ جامعة على مستوى العلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية، لا نعثر على أي جامعة عربية ضمن الجامعات المرتبة عالميًا[٢٥]، وهو ما يجعلنا نستنتج أن أغلب الدول العربية لا يزال أمامها الكثير من التحديات المعرفية والعلمية، وحتى التدبيرية، لمواجهة هذا التأخر الملاحَظ.

ومن بين الإشكالات التي ما زالت تؤرق الباحثين حجم الإنفاق على مثل هذه الجامعات والمعاهد العليا من أموال وميزانيات واعتمادات. ولهذا، يمكن أن يقودنا البحث عن الأسباب إلى فهم جزء مما يكتنف الجوانب المسكوت عنها في معضلة الحكامة التربوية في البلدان العربية؛ فليس غريبًا أن يتحدث تقرير **منظمة الشفافية العالمية** عن كون أهم أزمة تواجه المنظومات التربوية العربية هي تفشي الفساد بأوجهه المظلمة، إذ يصبح ضارًا بالمجتمع ككل، ويكرس لقبول المجتمع للفساد، خصوصًا في مراحل عمرية مبكرة، لأن الصغار نادرًا ما تُعهد إليهم القدرة على طرح التساؤلات حول قواعد إدارة الفصل. ويصبح في إمكانهم تبنّي واعتناق آراء فاسدة في ما يتعلق بالمطلوب من أجل تحقيق النجاح. والأخطر هو أن هؤلاء الأطفال ينتقلون بهذه الرؤى إلى المجتمع عندما يصبح هذا الأمر معيارًا مجتمعيًا، تبدأ دورته في جديد مع كل جيل[٢٦]. ومن خلال هذه النتيجة التي توصل إليها التقرير العالمي بشأن الفساد في التعليم، نفهم عجز السياسات التربوية العربية عن إقامة حكامة حقيقية في هذا القطاع، ولا سيما في ظل وجود عقليات متكلسة لا تريد التغيير، وتعمل كل ما في وسعها لإفشال أي مشروع نهضوي بالقطاع. وقد لا نأتي بجديد إذا ما تحدثنا عن فساد مرتبط بالولاءات السياسية للأحزاب أو الشخصيات المدبرة للقطاع، حيث تسود قيم الزبونية والمحاباة والوساطات، وهو ما يحرم المجتمع خيرة أطره ونخبه التي يمكنها أن تؤدي دورًا

(٢٣) وجبت الإشارة إلى أنه بالعودة إلى «تقرير اليونسكو عن العلوم لعام ٢٠١٠»، نجد أن عدد الباحثين لكل مليون نسمة، أو حتى عدد الأبحاث لكل مليون نسمة، في المملكة العربية السعودية هو ٤٢، وهو يقل بشكل كبير عن نظيره الموجود في الأردن (١٩٥٢)، وتونس (١٥٨٨) والمغرب (٦٤٧). انظر:

UNESCO Science Report, 2010: The Current Status of Science around the World (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2010), p. 494.

الأمر الذي يطرح ألف علامة استفهام حول المنهجية المعتمدة في ترتيب الجامعات، والتي نعتقد أنها بحاجة إلى منهجية أكثر تركيبية منها رقمية، حتى «نفك السحر» عن التضارب الموجود في هذه التقارير.

(24) Academic Ranking of World Universities (2013): <http://www.shanghairanking.com>.

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) تقرير منظمة الشفافية العالمي حول التعليم لسنة ٢٠١٢:

Transparency International, *Global Corruption Report: Education* (Abingdon, Oxon: Routledge, 2013), on the Web: <www.transparency.org>.

محوريًا في إصلاح هذه المنظومات. ولهذا، فإن الإدمان على هذه المعوقات يسبب **الانتحار التنموي**، كما قال بذلك كبير الباحثين العرب أنطوان زحلان.

في لا تكافؤ الفرص للمنظومات التربوية العربية

من بين مظاهر الأزمة الحقيقة التي أصبحت تسم الوضع التربوي في البلدان العربية في السنوات العشر الأخيرة، ترسيخها مبدأ عدم تكافؤ الفرص بين أبناء المجتمع الواحد؛ فإذا كان من بين الغايات التي يسعى التعليم لتحقيقها ضمان عدالة تربوية أو تقاسم المعرفة بشكل متساو ومنصف، فإن الأوضاع السوسيو- اقتصادية التي تفاعلت من خلال الأزمات المالية، وسياسة الريع الاقتصادي - التي ما زالت مستفحلة في أغلب البلدان العربية- هي التي كونت تمايزات سوسيو - اجتماعية أثرت في دخل الأسر بشكل مفارق جدًا، إذ نجد أسرًا تعيش أوضاعًا اقتصادية مرفهة جدًا، بينما الأغلبية الساحقة من المجتمع تعيش إكراهات مادية حقيقية. ولمّا كان منوطًا بالمؤسسات التربوية تقديم خدمات تربوية للجميع، فإن التراجع في مستوى هذه الخدمات وجودتها أوجد واقعًا يتسم بما سمّاه السوسيولوجي الفرنسي بورديو «**إعادة الإنتاج**»، بمعنى آخر، ما عادت المدرسة مجالًا لتحقيق الدمقرطة بين الجميع، بل أصبح أداة للاصطفاء والانتخاب[(٢٧)]، فكيف يمكن شرح ذلك؟

تقدم نتائج الدراسة التي أنتجتها المندوبية السامية للتخطيط (المغرب) نموذجًا معبّرًا عن واقع «إعادة الإنتاج» الذي تحدث عنه بورديو؛ فالمعطيات التي أسفر عنها البحث الوطني بشأن مستوى معيشة الأسر لسنة ٢٠٠٧، تبيّن أنه إذا أخذنا طفلين، أحدهما لأب مستواه التعليمي لم يتجاوز الأساسي، وآخر وصل أبوه إلى مستوى التعليم العالي، فإن حظوظ الثاني لولوج المستوى العالي من التعليم تفوق حظوظ الأول بـ ٦٩ ضعفًا. وتبرز المفارقات الحادة بين الوسطين الحضري والقروي من جهة، وبين الذكور والإناث من جهة أخرى؛ فعلى سبيل المثال، لم يتحسن مستوى نسبة الشريحة العمرية التي تقل سنّها عن ٢٠ سنة في مستوياتها الدراسية، خصوصًا الجامعية منها إلا بـ ٧,١ في المئة في سنة ٢٠٠٧، بعدما كانت ٢,٤ في المئة في سنة ١٩٨٥. وللتدقيق أكثر، فإن الوسط القروي لم يحقق إلا تطورًا طفيفًا بل ضعيفًا جدًا، إذ انتقل من ١ في المئة سنة ١٩٨٥ إلى ٢,٤ في المئة سنة ٢٠٠٧ في نسبة الذين يتوفرون على مستوى التعليم الثانوي من الفئة العمرية التي تقل سنّها عن ٢٠ سنة[(٢٨)].

نخلص مما سبق عرضه إلى أن واقع المؤسسات التربوية العربية ليس مختلفًا عن حالة المغرب[(٢٩)]، في ما يخص تراجع دورها في تحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن. ولهذا، تحدث الباحث اللبناني جاك قبانجي

---

(٢٧) للمزيد من التفصيل في هذه النظرية المهمة، انظر: **بيار بورديو وجان-كلود باسرون، إعادة الإنتاج: في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم**، ترجمة ماهر تريمش (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٧)، وعبد الكريم غريب، **سوسيولوجيا المدرسة** (الرباط: منشورات عالم التربية، ٢٠٠٩)، الفصل ٢ خصوصاً.

(٢٨) انظر، رشيد جرموني، «المدرسة المغربية ومفهوم إعادة الإنتاج،» **علوم التربية** (المغرب)، العدد ٥٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢)، ص ١٠٨. أما الدراسة التي اشتغلنا عليها فهي:

Teto Abdelkader, «La Mobilité scolaire intergénérationnelle,» *Les Cahiers du plan*, no. 33 (Janvier-Février 2011).

(٢٩) لا شك أن الاطلاع على مجمل الورقة يبيّن أنها لا تتحدث عن تجربة المغرب في مجال التربية والتعليم والبحث العلمي، لكنها تحاول أن ترصد أكبر عدد ممكن من التجارب التي تتشابه في مجموعة من الخصائص، ومن بينها خصيصة «إعادة الإنتاج» التي تحدثنا عنها في النص الأساسي. وما اللجوء إلى جيل جديد من الجامعات والمؤسسات التعليمية ذات الخمسة نجوم إلا دليل على ما ندعيه من «تعميم مجازف»، إلا أن بقدر ما نؤكد ذلك، فإننا لا نريد أن نعلن رأيًا حديًا في الموضوع، فربما تكون هناك تجارب عربية أخرى لا تعرف هذه الظاهرة، أو أن حجم حضورها غير مؤثر في المخرجات الكلية لمنظوماتها التربوية.

عن هذا المعطى، مفسرًا به حالة الاختناق التي عمّت الوطن العربي جراء التمايزات السوسيو-اجتماعية التي خلقتها السياسيات التربوية. يقول قبانجي: «سيزداد الحراك عبر الجامعات الوطنية، لكنه مع ذلك سيواجه بحدود «موضوعية»، ففي أرجح الاحتمالات، سيستمر الأشخاص الحائزون درجات علمية من الخارج في الحصول على أفضل حظوظ الاستخدام ضمن أقسام التكنوقراطية من النخبة السياسية. كما أن النخبة المتمكنة ستستمر في إرسال أبنائها وبناتها إلى الجامعات في الخارج، أو تلك العاملة وفق المناهج الغربية داخل بلادها، لأن ذلك هو وسيلة لإعادة إنتاج نفسها» (٣٠). قد يحدث أن بعض الحالات تستطيع في ظل هذه الظروف التي تحدثنا عنها - واقع أزمة المدرسة العمومية في الوطن العربي- أن تحقق ترقيًا اجتماعيًا، لكنه لا يشكل القاعدة.

في إشكالية المناهج الدراسية في المنظومات التربوية العربية

تُعتبر إشكالية المناهج الدراسية من أعقد الإشكاليات التي تواجه الأنظمة التربوية في العالم بأسره، وليس فقط في الدول العربية، وذلك نظرًا إلى محوريتها في العملية التربوية، وإلى كونها تشكل قطب الرحى في أي نظام تربوي كيفما يكن. وإذا كنا غير معنيين في هذا السياق بالكشف عن تفاصيل التفاصيل في هذه الإشكالية، فإننا، لاختيارات منهجية، سنركز على ما يهم المنطقة العربية.

للاقتراب من بعض التشخيصات التي أجرتها بعض الدراسات المسحية بشأن المناهج التعليمية التربوية في الوطن العربي، يمكن أن نقف عند بعض الملاحظات المنهجية التالية: **طغيان الجوانب النظرية على حساب جوانب عملية وتطبيقية**، وأخرى مرتبطة بفلسفة المضامين المروجة؛ فقد تحدث الباحث ضياء الدين زاهر عن معضلة «التنميق» فقال إن «محتوى التعليم ما زال يعبّر عن تفكير ترقيعي/ تنميقي، ويتمثّل في الصراع المستمر بين القديم والجديد من المفاهيم والاتجاهات والأنظمة وكل الثنائيات والازدواجيات المعروفة»(٣١). وعلى الرغم من أن هذا التوصيف ذُكر في العقد الأخير من القرن الماضي، فإن الوضع لم يختلف في العقد الأول من القرن الحالي الذي وقف الباحث العربي نبيل علي عنده على أحد مظاهر التخلف في المجتمعات العربية، وهو مظهر ما زال يشكّل كابحًا أمام انطلاقها نحو مجتمع المعرفة والعلم، ونقصد به المناهج ومحتوى التعليم. ويقول في هذا الصدد: «ما زالت جذور التعليم بالتلقين مترسخة ومستقرة في صُلب منظومتنا التربوية العربية، بل تجد من يدافع عنها بقوة، ومن غايات تربية مجتمع المعرفة التي أجمعت عليها الآراء، وهي تعلّم لتعرف، وتعلّم لتعمل، وتعلّم لتكون، وتعلّم لتشارك الآخرين، انصبّ الجهد على الغايتين الأولين في حين أُغفلت بصورة شبه تامة الغايتان الأخريان، وهما الأكثر طلبًا على التفكير النقدي» (٣٢). ولعل من بين الانتقادات التي وجِّهت إلى المناهج التعليمية العربية ما عبّر عنه الباحث عبد الوهاب المسيري بـ«**الموضوعية المتلقية**»، وقصد بذلك كثرة النقول والإطناب والحشو من دون فائدة تذكر. وقد نبه إلى هذه الآفة لأن لها تداعيات خطِرة على مصير التعليم العمومي، وفسر بها الأسباب

(٣٠) جاك قبانجي، «لماذا فاجأتنا انتفاضتا تونس ومصر: مقاربة سوسيولوجية،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**: العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١)، ص ١٧-١٨.

(٣١) ضياء الدين زاهر، **كيف تفكر النخبة العربية في تعليم المستقبل**؟ (عمان، الأردن: منتدى الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص ٤٩.

(٣٢) نبيل علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة: مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول**، عالم المعرفة؛ ٣٦٩-٣٧٠، ٢ ج (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٩)، ج ٢، ص ١٧.

التي تدفع الأسر إلى اللجوء إلى التعليم الخصوصي[٣٣]. هذا بالإضافة إلى الأعطاب البنيوية الأخرى، والإشكالات الإبستِمولوجية المعرفية، كإشكالية القيم: أي قيم لأي مجتمع، وإشكالية اللغة، وإشكالية فلسفة التربية في الوطن العربية ... كل ذلك، وغيره مما لم نستطع استحضاره في هذه المساهمة، يؤشر على وجود معضلة المناهج في المنظومات التربية العربية، وهي المعضلة التي تُعتبر أس الإشكاليات.

في تراجع الدور الريادي للمدرسين وتأثير ذلك في مخرجات منظومات التربية والتكوين في الوطن العربي

ربما لسنا في حاجة إلى التذكير بالدور الحيوي الذي يضطلع به المدرسون في العملية التربوية، لكن ما يهمنا في هذه المساهمة هو نوعية التحديات المستجدة في واقعنا المعاصر، ويمكن الإشارة إلى نوعين من هذه التحديات: التحدي المعرفي والتحدي القيمي؛ فـ **الأول** يعني وجود تحوّل في نمط التفكير - الذي كان سائدًا من قبل - كان يختزل دور المدرس في عدد المعارف التي يمتلكها، إلى أسئلة أكثر تعقيدًا وتركيبًا، من مثل: هل تعرف كيف تفعل ذلك؟ وأين تجد المعرفة المطلوبة؟ وكيف تجدها؟ وما قيمة المعرفة المتوافرة لديك؟ وما هي الاستخدامات الممكنة لها؟ وما إلى ذلك من الكفايات والمهارات التي يتعيّن على المدرس/ الخبير في الوطن العربي أن يستبطنها لتهييء الأجيال المقبلة عليها.

أما **الثاني**، الذي لا يقل عن النوع الأول أهمية، فهو المتمثّل في الإشكالية القيمية، وذلك بالنظر إلى عمق التحولات التي هزت العالم، وهزت مجتمعاتنا العربية بشكل خاص؛ فصدمة التحديث وقسريته وسرعته أحدثت فجوات حقيقية بين الأجيال. وهذا المعطى أصبح بمنزلة متغير ملازم للعلمية التربوية برمّتها، حيث إن في ظل وجود هذه الفجوات القيمية بين جيل المدرسين والمتمدرسين، أصبحت علمية التدريس أكثر تعقيدًا وتركيبًا من السابق، الشيء الذي يتطلب تغييرًا جذريًا في أسلوب التدريس ومنهجه[٣٤].

إذا حاولنا أن نفسر بعضًا من مستتبعات هذين التحديين، المعرفي والقيمي، على سلوك المدرسين بالمنظومة التربوية في الوطن العربي، فإن بعض المعطيات المتوافرة - سواء من خلال أبحاث أو من خلال استقصاءات أو ما إلى ذلك - يسمح لنا بتشكيل صورة - ولو جزئية - عن واقع مهنة التدريس في الوطن العربي، وفي المغرب تحديدًا [٣٥]. فإذا أخذنا طريقة التدريس مثلًا، نجد أن أغلب التقارير (سواء الوطنية أو الدولية) تتحدث عن وجود حالة من العجز والعقم في عملية إنتاج المعرفة وإعادة إنتاجها، فالغالب في ممارسات هذه الفئة ميلها إلى الحلول السهلة والساذجة، حيث يطغى الإملاء والسرد والحشو بلا فائدة، وتقل فرص النقاش وبناء المفاهيم وتدريب التلاميذ على وضعيات يحضر فيها الذكاء واليقظة المعرفيان. ولهذا، تنطبق مقولة المفكر الإيطالي غرامشي على هذه الفئة باعتبارها

(٣٣) عبد الوهاب المسيري، **دفاع عن الإنسان: دراسات نظرية وتطبيقية في النماذج المركبة**، ط ٢ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦)، ص ٢٩٣.

(٣٤) انظر للمزيد: رشيد جرموني، «المدرسون وتحديات مجتمع المعرفة،» **هسبريس**، ٨/ ١٠/ ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: <www.hespress.ma>.

(٣٥) تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للتعليم والبحث العلمي في المغرب، كان قد أطلق دراسة علمية بشأن واقع ومهنة التدريس، أشرف على إنجازها الباحث عبد الله الخياري، وذلك سنة ٢٠١٠. نأمل أن تشكل هذه الدراسة سندًا نوعيًا لكل الفاعلين من أجل النهوض بوضعية التدريس والمدرسين في بلادنا. بالإضافة إلى ذلك، انظر: عبد الله الخياري، «معارف المدرسين: أصنافها ومصادرها،» **المدرسة المغربية**، العددان ٤-٥: **المدرسة والمعرفة** (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢).

عيّنة من المثقفين التقليديين، كالكهنة والموظفين التنفيذيين الذين يواصلون فعل الأشياء نفسها من جيل إلى آخر(٣٦)، أو كما سمّاها بورديو «**هابيتوس**»، أو ما يمكن أن نطلق عليه جزافًا «الملكات المترسبة»(٣٧)، وهي التي تتحكم في هذه الفئة، ولهذا تراهم يكرهون الجديد في المسلكيات والمنهجيات وتغيير المقررات وإيقاعات الدراسة، أو تكثيف الزيارات التربوية، أو الحضور للتكوينات التي تقام بين الفينة والأخرى...، إلى غير ذلك من المظاهر السلبية، والتي تكشف إلى أي حد يصبح الجسم التعليمي هو الأكثر تخلفًا عن الركب، بعدما كان المأمول منه قيادة التحولات واقتحام العقبات وتخطّي الصعاب(٣٨).

في تجليات ومستتبعات الأزمة التربوية على النسيج المجتمعي والمعرفي والقيمي في بعض مظاهر «الأزمة» القيمية في المؤسسات التعليمية التربوية

لا شك أن التحولات القيمية التي تجري في المجتمع المعاصر، لها من التبعات الشيء الكثير على واقع المؤسسات التعليمية والتربوية، وعلى سير العمليات التعليمية بالشكل المطلوب. وإذا كنا قد توقفنا في الفقرة السابقة عند رصد مظهر من مظاهر هذه التحولات القيمية التي بيّنا أن عواملها كثيرة، فإن ما يحثنا على التطرق إلى هذه الإشكالية هو وجود ضبابية في القيم المجتمعية المتفق بشأنها، والتي تمرر داخل المؤسسات التعليمية، أو بسبب وجود هذه القيم، لكن مستوى التوافق حولها متدن إلى حد بعيد، وهو ما يطرح تداعيات عدة على هذا الحقل المفعم بالقيم والأخلاق. ولعل من بين الظواهر السلبية(٣٩) التي بدأت تزحف على الوسطين المدرسي والجامعي، ظاهرة **وجود حالة من الإحباط العام السيكولوجي المدمر**، ربما من أبرز مظاهرها الكبرى ارتفاع نسب تعاطي المخدرات والكحول، والتدخين، هذا إضافة إلى الارتماء في أحضان «العنف العشوائي، أو السياسي الموجه... والاتسام بالكثير من مظاهر اللامبالاة، والسلبية، والعزوف عن المشاركة الاجتماعية والسياسية والثقافية.. أو التعبير في ممارسات الشباب اليومية، عن شتى مظاهر السخط على الأوضاع القائمة والاحتجاج عليها، باحثين – على مستوى عالمهم القيمي– عن هوية ممزقة ضائعة، وعن مرجعية ثقافية وقيمية وحضارية وعقدية موجهة، ومشكّلين في الآن ذاته قنابل موقوتة قابلة إما للاستغلال الإيديولوجي والسياسي، وإما للانفجار أو التفجير بحسب الظروف والملابسات»(٤٠).

---

(٣٦) نخلة وهبة، **جودة الجودة في التربية** (الرباط، المغرب: مجلة علوم التربية، ٢٠٠٥)، ص ١٢٤.

(٣٧) كما هو معلوم، يثير مفهوم «الهابيتوس» عند بورديو الكثير من الإشكالات في عملية الترجمة، ونحن نستعمله في هذه الورقة بمعنى «طاقة توليدية قوية قادرة على إعادة التشكيل». انظر للمزيد: أحمد موسى بدوي، «ما بين الفعل والبناء الاجتماعي: بحث في نظرية الممارسة لدى بيير بورديو،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العدد ٨ (خريف ٢٠٠٩)، ص ١٣، وبعد المراجعة المتأنية للمفهوم، استقر رأينا على استخدامه في هذا السياق.

(٣٨) جرموني، «المدرسون وتحديات مجتمع المعرفة».

(٣٩) نظرًا إلى ضعف وقلة الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية بشأن الكثير من هذه المظاهر السلبية التي أصبحت بارزة في الوسطين المدرسي والجامعي، اكتفينا برصد بعض العناصر أو الانطباعات العامة التي تحتاج بدورها إلى مجموعة من الدراسات المستقبلية التي تنهل من حقل العلوم الإنسانية، كعلمي النفس والسوسيولوجيا.

(٤٠) محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي**، ص ٥١–٥٢. لا نحب أن تفوتنا هذه المناسبة لتأكيد أن حركة الإرهاب التي تصاعدت أخيرًا (التوترات في سورية)، شكلت مسرحًا لاستقطاب الكثير من الفئات الشابة، والتغرير بها للذهاب إلى سورية تحت مسمى «الجهاد». وقد سبق لنا أن نشرنا مقالًا بعنوان «الشباب والإرهاب»، نُشر في المواقع الإلكترونية والصحف الوطنية المغربية، نشرح فيه هذه الإشكالية التي تعتبر– في نظرنا المتواضع– أنها من النتائج السلبية للمنظومات التعليمية التي لم تستطع استيعاب مجموعة من الفئات، وعلى رأسها المراهقون، ودمجها في النسيج المجتمعي، انظر للمزيد: رشيد جرموني، «الشباب والإرهاب: في حدود وممكنات إصلاح الحقل الديني،» **هسبريس**، ٢/ ١٢/ ٢٠١٣، على الموقع الإلكتروني: <www.hespress.com/writers/95348.html>

في جدلية علاقة التعليم بالثورات العربية

شكّل حدث الثورة العربية، باعتباره فعلًا سوسيولوجيًا مميزًا، مناسبة لتناسل الكثير من القراءات والتفسيرات والمقاربات ووجهات النظر، التي حاولت أن تشرح الخلفيات العميقة التي تشكلت وتفاعلت في جسم الوطن العربي. وكان من بين التفسيرات التي لاقت قبولًا عند عدد كبير من الباحثين، هو الربط الميكانيكي بين فشل المنظومات التربوية التعليمية وقيام الثورة، خصوصًا في البلدان التي تعرف انتقالًا ديموغرافيًا، عنوانه العريض ارتفاع فئة الشباب المتمدرس والمتوفر على شهادات جامعية. وقد غذى هذا التحليل التقرير الذي صدر عن منظمة اليونسكو في بحر سنة ٢٠١١ تحت عنوان «الأزمة الخفية النزاعات المسلحة والتعليم، ٢٠١١»[٤١]؛ إذ توصل التقرير إلى «أن فرص التعليم لا زالت محدودة جدًا أمام ملايين من الأطفال العرب. كما أن ملايين آخرين يتخرجون من المدارس والجامعات دون الحصول على المهارات اللازمة للنجاح في أسواق العمل، والتي تعاني بدورها من سوء الإدارة الاقتصادية. وقد كانت النتيجة هي وجود سكان من ذوي التعليم العالي يبحثون عن وظائف لا وجود لها، وليس من قبيل الصدفة أن الحركتين الشعبيتين في تونس ومصر كانتا بقيادة شباب متعلمين»[٤٢]. لهذا وجدنا من بين الباحثين الذين خصصوا حيزًا مهمًّا لهذه الإشكالية (علاقة أزمة التعليم بالثورات)، الباحث مصطفى محسن في كتاب **بيان في الثورة**..، حيث تحدث عن التبعات السلبية التي تعتمل في الوطن العربي جراء استمرار مشهد التدهور في التعليم على مستوى الخسائر المادية والتنموية والمعنوية والرمزية[٤٣].

بيد أن إشكالية التربية والتكوين في الوطن العربي كانت من الموضوعات التي استأثرت باهتمام الباحثين، وما إذا هي من بين أسباب حدوث الحراك العربي، سواء في شقها السلبي، عندما لا تحقق هذه المنظومات نتائجها المرجوة، أو في شقها الإيجابي الذي يعني أن التحولات العميقة التي شهدها الوطن العربي إنما كانت بفعل الثورة التربوية التي استفادت منها أجيال من الشباب المتعلم. ولعل هذه الجدلية كانت من بين القضايا التي انتبه إليها سعد الدين إبراهيم، عندما طرح فرضية تقول إن بـ«حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن كل الأقطار العربية قد حققت معدلات من النمو الاقتصادي، تتراوح بين ٣ و٧ في المائة سنويًا خلال العقد [الأول من القرن] الحادي والعشرين (٢٠٠٠/ ٢٠٠٩)، أي إن العرب إجمالًا كانوا في نهاية ذلك العقد أعلى دخولًا، وأكثر تعليمًا وصحة وتغذية»[٤٤]، وليس كما ذهب البعض الآخر من أن الحرمان من الاستفادة المثلى من التعليم كانت سببًا من بين أسباب وعوامل أخرى لحدوث الثورة. ولهذا، اعتبر سعد الدين إبراهيم أن ما عانته الدول العربية هو «حرمان نسبي» وليس «حرمانًا مطلقًا»، وعليه فإن

(٤١) انظر للمزيد التقرير كاملًا على الموقع الإلكتروني: <www.unesco.org/education/efa>.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) مصطفى محسن، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**، مقاربات فكرية (بيروت: منشورات ضفاف؛ الجزائر: منشورات اختلاف؛ الرباط: دار الأمان، ٢٠١٢). وللإشارة، سبق لنا أن قدمنا قراءة عن هذا المنجز في: رشيد جرموني، «مصطفى محسن، **بيان في الثورة: هوامش سوسيولوجية على متن الربيع العربي**،» **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، العددان ٢٣-٢٤ (صيف- خريف ٢٠١٣).

(٤٤) سعد الدين إبراهيم، «عوامل قيام الثورات العربية،» (ملف الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق)، **المستقبل العربي**، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩ (أيار/ مايو ٢٠١٢)، ص ١٢٦. وللإشارة فإن الباحثين كرباج وتُود يتقاطعان مع التحليل السابق. للمزيد انظر:

Youssef Courbage and Emmanuel Todd, *A Convergence of Civilizations: The Transformation of Muslim Societies around the World*, Translated by George Holoch (New York: Columbia University Press, 2011).



هذه الشعوب عندما تقارن وضعها بأوضاع دول أخرى، يخالجها نوع من «الشعور بالظلم»، أو الإحباط، وهو ما يدفعها إلى التغيير، إلا أن ذلك لا يحدث إلا إذا كان هناك وعي بما تقوم به[٤٥].

وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع كلا المنظورين، فإن المؤكد هو أن منظومات التربية والتعليم في المنطقة العربية لم تستطع أن تشكل رافدًا حقيقيًا لاستثمار الكتلة الحرجة من الشباب العربي الذي يمكن أن يشكّل وقودًا لأي رهانات مستقبلية غير محسوبة العواقب والنتائج، والتي لها من التكاليف الشيء الكثير الذي يُلقى على كاهل المنطقة العربية برمّتها.

في رصد مظاهر «التصحر المعرفي» الذي ضرب المجتمعات العربية

ارتباطًا بما سبق عرضه من مستتبعات مظاهر الأزمة التربوية في المنطقة العربية، فإن الوقوف عند أحد المظاهر السلبية التي تؤثر في عملية النهوض الحضاري للمجتمعات العربية، وهو ما يُطلق عليه «**التصحر المعرفي**»، أصبح حاجة ملحة للجميع، من أجل تفسير كيف أن غياب الرؤية الواضحة في مجال التعليم يؤدي إلى وقوع كوارث خطِرة جدًا على مصير المنظومات العربية ككل. في هذا السياق، يتوقف الباحث العربي نبيل علي عند هذا المظهر، متحدثًا عن بعض أعراضه، قائلًا: «إذا كان غيرنا يشكو من جدب معرفي، فقد أصبحنا نحن نعاني ما يمكن أن نطلق عليه **تصحرًا معرفيًا**. ويحتل العرب حاليًا ذيول معظم قوائم مؤشرات إنتاج المعرفة التي تصدرها المنظمات الدولية، من النشر العلمي إلى الإنتاج الإبداعي، ومن تأليف الكتب وترجمتها ومعدلات قراءتها، إلى تسجيل براءات الاختراع، واقتناء وإصدار تراخيص استخدام المعرفة في أعمال التطوير والإنتاج». ويتساءل الباحث عن مفارقة هذا الوضع، قائلًا : «وبالرغم من الاستثمارات الضخمة التي أنفقت على مشاريع التنمية لنقل التكنولوجيا، فإنها لم تنجح بالفعل في دفع حركة الإنتاج العلمي والتطوير التكنولوجي، والشاهد ضمن شواهد أخرى كثيرة، أن العرب، بعد مرور ما يزيد عن ستين عامًا منذ اكتشاف النفط، لم يسهموا، ولو بقدر ضئيل، في هذا المجال الحيوي، ويتكرر المشهد نفسه في مجالات استشارية أخرى، مثل المعمار والهندسة المدنية»[٤٦]. ويأسف زحلان لما يراه من ضعف اهتمام العرب ببعض المجالات الحيوية في البحث العلمي، ومنها الأبحاث في الطاقة الشمسية (في بلد الشمس)، إذ لم تتطور بالشكل المطلوب، ذلك أنه – بحسب معطيات البحثية المتوفرة – لم تصدر في سنة ٢٠٠٠ أي ورقة بحثية في المنطقة العربية، وفي سنة ٢٠٠٥، صدرت ورقتان فقط: الأولى لمصر والثانية لدولة الإمارات العربية المتحدة[٤٧].

في رصد بعض العوامل والأسباب المغذية لاستمرار تأزم المنظومات التربوية العربية[٤٨]

العامل السوسيو– سياسي

لعل هذا العامل هو الأبرز في هذه الثلاثية، لكونه يُعتبر المدخل الأساسي لنجاح العملية التنموية، وفي قلبها المجال التعليمي/ التربوي؛ فليس خافيًا على أحد أن أجهزة الدولة في العالم العربي تشكلت وفق

(٤٥) إبراهيم، ص ١٣١.
(٤٦) علي، ج ١، ص ٧٦.
(٤٧) زحلان، ص ٩٢–٩٣.
(٤٨) ليس من اليسير أن نتوقف عند مجمل العوامل التي ساهمت وتساهم في إنتاج وإعادة إنتاج الأوضاع المأزومة نفسها لواقع المنظومات التربوية العربية، لكن حسبنا في هذا السياق أن نلقي بعضًا من الضوء، على أهم هذه العوامل والأسباب، ومحاولة تقديم تفسيرات معقولة لها. وعليه، نستطيع، من خلال قراءتنا بعض ما كُتب في الموضوع، أن ندعي أن بعضًا من هذه العوامل يتوزع على ثلاثة مستويات: مستوى سوسيو– سياسي ومستوى سوسيو– ثقافي ومستوى سوسيو– تنموي.

نموذج التغلب، كما ذكره المؤرخ والعالِم العربي الكبير ابن خلدون. وقد أفضى هذا التغلب إلى بناء دولة متسلطة مستبدة بعيدة عن هموم المجتمع وتطلعاته التنموية، ودليلنا في ذلك أنه بعد نكسة الاستعمار، لم تستطع أي من الدول العربية أن تقدم نموذجًا تنمويًا رائدًا يُعتد به في المنطقة. ولعل الثورات العربية التي انطلقت مع الحراك الشبابي الثوري كانت معبّرة عن رفضها هذه النماذج البائسة والمشاريع المفلسة.

يذكر عبد الإله بلقزيز أن أحد الأعطاب التي جعلت تعليمنا في المنطقة العربية متخلفًا، هو سياسات الدول في هذا المجال: «إن تجربة التعليم المتحققة في الوطن العربي، حتى اليوم، لم تسفر في محصلتها الإجمالية سوى عن إنتاج أمّية مقنّعة في شكل تكوين ضحل ومبتور لمن قُيض لهم متابعة تعليمهم، أو في شكل تكوين ابتدائي بدائي للغالبية العظمى من المتعلمين الذين توقف تعليمهم في المراحل الابتدائية والثانوية. وإذا كانت أسباب اجتماعية قاهرة حالت دون إتمام هذا الجيش العرمرم من المتعلمين تعليمهم، **فإن للدولة نصيبًا من المسؤولية في عدم إجابتها على بعض تلك الأسباب ومساعدتها من لم تسمح لهم ظروفهم بمتابعة التعليم في استكمال تعليمهم**» (٤٩). ولكي نوضح تخاذل أجهزة الدولة في الوطن العربي في الدفع بدينامية التعليم إلى ما هو أحسن، نتوقف عند حادثة تاريخية معبّرة جدًّا وقعت في المغرب: في إبان الحوادث الاحتجاجية التي وقعت في الدار البيضاء (مدينة مغربية) سنة ١٩٦٥، وكان فاعلوها هم الطلبة والتلاميذ والأساتذة والمعلمين، خطب العاهل المغربي الحسن الثاني قائلًا: «**ليس أخطر على الدولة من متصلب مثقف، وكان من الأولى أن يبقى هؤلاء أميين**» (٥٠). إن هذا التصريح من أعلى هرم الدولة في المغرب – وعلى الرغم من ظرفيته الخاصة– شكّل ما يمكن أن نطلق عليه «**هابيتوس**» السلطة في تعاملها مع القطاع التعليمي ونظرتها إليه؛ فقد هيمنت هذه النظرة التشكيكية والمتوجسة من الاستثمار في التعليم، لأنه يخرج فقط من سيصبح معارضًا للنظام. ولا شك أن على الرغم من كون السياق الذي سقنا فيه هذه المقولة أصبح مختلفًا عن سياقنا الحالي، فإنني أزعم أن العلاقة المتوترة التي علقت في لا وعي السلطة وأجهزتها من جهة، وفي عقلية المجتمع من جهة أخرى، جعلت عنصر فقدان الثقة المتبادلة بين الطرفين يؤثر في مسارات الإصلاحات التعليمية المتعاقبة إلى الآن. وحتى لا يتهمنا أحد بدعوى تعميم حالة واحدة على جميع المنظومات التربوية العربية، نشير فقط إلى حالة كل من ليبيا والجزائر؛ ففي عهد معمر القذافي عُمل على تكريس سياسة تجهيلية للشعب الليبي، ليس أقلها نهج سياسة تعليمية متقوقعة ومنكفئة على الذات، وهو ما حرم أجيالًا كثيرة الاستفادة والإفادة مما تقدمه معارف العصر من تقنيات وتكنولوجيات متقدمة(٥١). أما حال الجزائر، فليست مختلفة عن الحالات السابقة، إذ فشل النموذج التنموي الفرنكوفوني

(٤٩) عبد الإله بلقزيز، «الإصلاح السياسي والاقتصادي والتعليمي،» في: أبو بكر أحمد باقادر [وآخرون]، **في الاجتماع السياسي والتنمية والاقتصاد وفقه الإصلاح: مدخل لتكوين طالب العلم في عصر العولمة**، تقديم عبد العزيز القاسم (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠)، ص ٢٢٦.

(50) Néjib Bouderbala, «Les classes moyennes comme moteur de l'ascenseur social : l'Hypothèse des classes moyennes,» dans: *Prospective Maroc 2030, Actes du forum 2: la société marocaine, permanences, changements et enjeux pour l'avenir* (Casablanca, Haut-Commissariat au Plan, Royaume du MAROC, sans date de publication), p.108.

(٥١) هناك ملاحظة نقدية لا تخطئها العين المتفحصة لتقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج «الأمم المتحدة الإنمائي»، حيث تصنَّف ليبيا في المراتب المتوسطة التنمية البشرية. وهكذا، ففي آخر تقاريره، وضعها في الرتبة ٦٤ عالميًا مقارنة بدولة ماليزيا. و هنا نتساءل: كيف يمكن مقارنة مؤشرات التنمية البشرية بين ليبيا وماليزيا، مع العلم أننا نعرف جيدًا أن دينامية التنمية في النموذج الماليزي متقدمة على ليبيا؟ لكن عندما نقترب من المقاييس الكمية التي ينبني عليها القياس، يزول العجب، لأن اعتماد الدخل القومي، كأحد المقاييس يفقد عملية القياس، والتي يمكن أن نطلق عليها المنظور التركيبي الشمولي لسيرورة التنمية. ولهذا نعتقد أن تساوي مستوى التنمية في ليبيا مع المستوى في ماليزيا، أو رجحانه عن المغرب (المغرب متأخر عن ليبيا من حيث مؤشرات التنمية)، يحتاج إلى مزيد من تعميق النظر في هذه المقاييس، ويدعو إلى وقفة نقدية في سبيل بلورة مقاييس أكثر تركيبية مما هو سائد حاليًا. انظر للمزيد: **تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٣**.

المطبَّق في الإدارة والاقتصاد والإعلام والصناعة وغيرها من القطاعات، وبشكل خاص في التعليم. في هذا السياق، يذكر ناصر يوسف «أن القطاعات الإنمائية انفصلت عن محيطها العربي والقومي، لأن القائمين على هذه القطاعات الحيوية لم يكن يشغلهم إلا تعميق الروابط مع فرنسا وتأكيد ولائهم المادي. ولم يكن لهم برنامج محدد، بل غلبت عليهم الفوضوية في مسيرتهم الإنمائية، والرفض لكل ما هو عربي وإسلامي. فلم تكن القومية العربية في البرنامج الفرنكوفوني الفوضوي إلا خطابًا سياسيًا، وظِّف للتعاطف مع القضية الفلسطينية، أما الإسلام فقد ظل حاضرًا، لكن اختُزل في إسلام الجماهير، وأُقصي عن الدولة والإدارة، وظلت القومية تشكل غطاء أيديولوجيًا لتوطيد شرعية السلطة أمام عروبة المجتمع الجزائري. فالاتجاه الغالب في الجزائر هو الاتجاه الفرنكوفوني، الذي يراهن على مستقبل المنظومة التربوية الفرنسية في الجزائر، وأهمية تفعيل آلياتها الثقافية والفكرية والفلسفية على مستوى القطاعات الحضارية الأخرى»[٥٢].

نخلص مما سبق عرضه من نماذج دالة على تحكم العامل السياسي في بلورة نموذج تربوي/ تنموي ناجح، إلى أن هذا المدخل يُعَدّ من الأهمية بمكان، وأنه بمنزلة الرأس بالنسبة إلى الجسد، فلو توافرت الإرادة السياسية الحقيقة، وكان لها وضوح في الرؤية، واستمرارية في الأداء، لما كان واقع المنظومات التربوية العربية في ذيل الترتيب العالمي.

العامل السوسيو- ثقافي

بحكم أن المؤسسات التعليمية والتربوية والتكوينية ليست منفصلة عن المجتمع وعن ثقافته وقيمه، فإن جزءًا من مظاهر الأزمة التي تكتوي بنارها المجتمعات العربية، يتم إنتاجه وإعادة إنتاجه في هذه المؤسسات؛ فالوقائع تشهد أن نظرة المجتمعات العربية إلى مؤسسات المعرفة، لم تأخذ مكانها الرفيع، فهي (أي المؤسسات) يُنظر إليها على أنها «سجن كبير»، ولهذا نلاحظ كيف يتم التعامل مع هذه المؤسسات بعنف وبتخريب، أو بلا مبالاة في أحسن الأحوال، أو كيف يُنظر إليها على أنها مؤسسات نفعية، يتم التعامل معها بانتهازية خطِرة، إذ هي لا تعدو كونها تمنح بعض الأفراد المحظوظين شهادات تؤهلهم للدخول في عالم الوظيفة. ولهذا لا نعثر على تمثّل إيجابي - طبعًا من دون أن نعمم حكمًا معياريًا- لهذه المؤسسات. ولإبراز هذه الصور التي تترسخ في لا وعي الأفراد والمجتمع، يمكن الإشارة فقط إلى ضعف - من غير أن نقول غياب- الاحتضان الحقيقي لأغلب المؤسسات التربوية في الوطن العربي، وكأننا أصبحنا نعيش في حالة غربة حقيقية بين المجتمع والمدرسة. بمعنى آخر، إن فقدان، أو لنقُل هشاشة الثقة بين المجتمع ومؤسسات العلم والمعرفة، أفضى إلى نتائج «كارثية» على الأجيال المتلاحقة، إلى درجة يمكن القول معها إننا نعيش زمن شعاره «**لا مدرسة تربي المجتمع، ولا مجتمع يربي المدرسة**».

بناء عليه، نخلص مما سبق عرضه من نماذج لبيئات غير تمكينية لتطور المنظومات التربوية العربية، والتي لم نأت إلا إلى بعض جوانبها[٥٣]، إلى أن العوامل السوسيو- ثقافية تشكّل بدورها عائقًا أمام

(٥٢) ناصر يوسف، **دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٨٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٢٢.

(٥٣) لعل من بين العوامل الكابحة لتطور المنظومات التربوية في الوطن العربي معضلة الإعلام العربي، حيث تعزز في الآونة الأخيرة نوعان من الإعلام (طبعًا من دون تعميم)، **الأول** تمثّله قنوات الإعلام الديني، الذي يغذي أسباب التشدد الديني والأخذ بالخرافة ومزاعم الخوارق، و**الثاني**، يميل إلى ترويج قيم استهلاكية متطرفة في بعض الحالات (وما الإقبال الهستيري على البرامج الموسيقية سوى مظهر من مظاهرها)، وهو ما يشكل قيمًا جديدة للفئات الشابة والمراهقة، لنحت نماذج تمتح من كلا الإعلامين، بعيدًا عن كل تمثّل إيجابي لدور المؤسسات العلمية والمعرفية، انظر للمزيد: «بيئات الأداء المعرفي العربي: توسيع الحريات وبناء المؤسسات،» في: **تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩: نحو تواصل معرفي منتج** (دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩)، ص ٦٩.

جني العرب ثمار التنمية المتكاملة، وأن هناك جدلية بين ثقافة المجتمع والتعليم والمعرفة، فتطوير الثقافة يحتاج إلى مؤسسات تعليمية رائدة، وتطوير مؤسسات المعرفة يحتاج إلى ثقافة تثويرية وتنويرية بالمعنى العميق لهذه الكلمة. وقد يواجهنا أحد بقوله إن قضية تثوير المجتمع تقع على عاتق المدرسة، لأنها هي التي تمرر القيم النبيلة والمثالية والرائدة؟ وهذه دعوى وجيهة، ولها ما يبررها، لكننا نعتقد – من خلال خبرتنا المتواضعة– أن الأمر يحتاج إلى مقاربة مزدوجة وفي اتجاهين: **تطوير المجتمع بالمدرسة وتطوير المدرسة بالمجتمع**، ولن يتأتى ذلك إلا بتضافر جهود جميع البيئات المحايثة للمدرسة، من إعلام ومقاولة ومجالس بلدية وجمعيات المجتمع المدني وأسر ونقابات، وغيرها من الفاعلين المباشرين وغير المباشرين.

العوامل السيوسيو– تنموية

قد يستغرب البعض توصيف العوامل المتسببة في تراجع مخرجات المنظومات التربوية العربية، بالسوسيو– تنموية، لكن المقصود بذلك تلك العوامل المتحكمة في نظرتنا إلى التنمية، وهل هي منتوج يستورد أم أنها إبداع واجتهاد مجتمعي ينطلق من الذات ويعود إليها. ولعل المتأمل في مجموع التجارب التنموية، وفي صلبها المسألة التعليمية التي طبقت في البلاد العربية منذ الاستقلال إلى الآن، يتساءل: لماذا لم تستطع هذه النماذج أن تخرج العرب من دائرة الذيلية والتخلف إلى دائرة التحضر والتقدم وإلى التنمية الحقيقية؟ وفي الإجابة عن هذا السؤال، سنحاول أن نبسط بعض الأفكار، علها تساعدها في فك شفرات هذه المفارقة الشديدة التعقيد.

تبيّن لنا من خلال اطلاعنا على بعض الكتابات النقدية والجريئة في الآونة الأخيرة، أن هناك إشكالًا منهجيًا يتعلق بطريقة استلهامنا التنمية. وقد تحدث الخبير العربي رشدي الراشد[٥٤] عن هذا الوضع قائلًا: «**لا يمكن توطين العلم إلا بتكون التقاليد الوطنية في البحث، وخاصة البحث الأساسي، وهو ما يتطلب تخصيص الموارد اللازمة، ودعم الثقافة العلمية العامة وتشجيعها**»[٥٥]. واستطاع هذا الباحث أن يفند مجموعة من الفرضيات كانت بمكانة مسلمات يتشبث بها صانع القرار السياسي والتربوي في الوطن العربي، لإقامة مجتمع المعرفة والعلم، وهذه الفرضيات يمكن حصرها في نموذجين: «النظرة البراغماتية إلى العلم» والاعتقاد بأن «البحث التقني» سيطور المنظومة العلمية من دون الاهتمام بـ«البحث النظري والاستثمار فيه»[٥٦].

والمتأمل في هذه الفرضيات – التي عمل على التقيد بها صانع القرار السياسي في الوطن العربي– لا يجد عنتًا في التدليل على تهافتها وكسادها؛ فعلى سبيل المثال، تتفتق العبقرية العربية في كل مناسبة لتسويق نموذج تنموي معيّن، يكون نقلًا حرفيًا لما هو موجود في بلاد أجنبية أخرى، وقد يكون وقع في كساد

(٥٤) مدير المركز الوطني للبحوث العلمية في باريس سابقًا، يُعتبر رائدًا في العالم العربي، من حيث قدرته على تملك نموذج تفسيري يقوم على مقولة: «توطين العلم»، بمعنى استنبات التقاليد العلمية في التربة العربية، من دون تقليد أو استلاب. له العديد من المؤلفات التي تصب في هذا الإطار، منها: **تاريخ الرياضيات العربية بين الجبر والحساب** (١٩٨٩)، **ابن الهيثم**: **علم الهيئة، الهندسة الكروية وحساب المثلثات**. انظر للمزيد: رشدي راشد، «الوطن العربي وتوطين العلم،» **المستقبل العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٤ (آب/ أغسطس ٢٠٠٨).

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٢٠، مع بعض التصرف.

وخيبة، وبعد ذلك يتم إيجاد المسوغات لتقديمه إلى المجتمعات العربية. وتطبيق ذلك يتجلى في الدعوة إلى إعداد تقنيين وفنيين، يكونون في خدمة الاقتصاد الأجنبي، كتهيئة التقنيين في صناعة الطيران أو في بعض المهن، التي لا يكون تأثيرها كبيرًا في النهوض بالصناعات في البلد المحتضن لهذه التقنيات، وهو ما نجد نموذجه الفاقع في المملكة المغربية، حيث سعت الحكومة مؤخرًا (٢٠١٣) للاستثمار في هذه التقنيات، وتقديمها كخطة «سحرية» للخروج من أزمة ربط التعليم بسوق الشغل. ولعل الحالة عينها تنطبق على بقية الدول العربية الأخرى، إذ يذكر الباحث رشدي الراشد، مثلًا، أن «ما بين سنتي ١٩٩٥ و١٩٩٧، طرحت الحكومة المصرية مشروعًا لإعداد فنيين وتقنيين في أحد المجالات الصناعية، بهدف الاستجابة لما يُطرح في السوق العالمية من خبرات تقنية محضة، وهذا مما ينعكس سلبًا على تطوير البحث العلمي ومجتمع المعرفة»[٥٧]. ونحن عندما نبسط هذه الأفكار والرؤى التي تبيّن لنا أن المشكل لا يكمن في تقليد الدول العربية للدول الناجحة ومحاكاتها عن طريق التماهي الكلي مع ما تنتجه من منتوجات صناعية وتكنولوجية حديثة، بقدر ما يجب عليها أن تبدع شيئًا خاصًا بها. وبكلمة، ليس المهم أن نصنع حاسوبًا مثل الحواسيب الموجودة في السوق العالمية، بقدر ما نحتاج إلى اختراع حاسوب جديد يضاهي الحواسيب الموجودة في أبعاد شتى.

يبيّن نبيل علي هذا المأزق التنموي الذي اكتوت به البلاد العربية، مشددًا على أن «موقفنا الحالي من التكنولوجيات المتقدمة، سواء كان إحجامًا من قِبلنا، أو تحجيمًا بفعل غيرنا، هو تقاعس لا يمكن تبريره إذا ما قارناه مع ما تقوم به دول كالهند والصين والبرازيل وجنوب إفريقيا على صعيد التكنولوجيا الحيوية في صناعة الدواء، وما تسعى إليه الفليبين حاليًا في مجال التكنولوجيا النانوية، وليس هناك من تفسير لهذا التقاعس خير مما أورده ابن خلدون في مقدمته: ‹**أن الصنائع تستجد وتكثر، إذا كثر طالبها**›»[٥٨]. ولهذا يتساءل الباحث عن سر هذا المأزق قائلًا: «ومن أين لنا هذا في ظل التبعية التكنولوجية المترسخة، وقد أنذرنا حكيمنا (يقصد ابن خلدون) ‹**من أن البلدان إذا قاربت الخراب انتقصت منها الصنائع**›، وها نحن نرى أن صناعة البرمجيات والدواء والغذاء، وغيرها من صناعات اقتصاد المعرفة[٥٩]، تكاد تغرب عن الديار» [٦٠].

ربما يواجهنا البعض بما يحدث في منطقة الخليج العربي، خصوصًا في قطر والإمارات العربية المتحدة، من بوادر نهضة علمية/ تنموية كبيرة، تتجلى في بناء مراكز أبحاث ضخمة وميزانيات هائلة وكوادر بشرية مؤهلة جدًا، وأيضا تشييد جامعات «عملاقة» وذات «الخمس نجوم»، والحاملة «العلامات المميزة»، وقد ظهر ذلك في ازدياد أعداد الأوراق البحثية وبراءات الاختراع، وكذلك بروز مبادرات نوعية غير مسبوقة في الوطن العربي، في ما يخص احتضان الباحثين والنخب العلمية العربية. وهذا الأمر صحيح، وهو علامة على وجود **يقظة حضارية تملكت صانع القرار في هذه البلدان**، مستفيدة من

(٥٧) راشد، ص ١٩، مع بعض التصرف.
(٥٨) علي، ج ١، ص ٢١.
(٥٩) يذكر نبيل علي أن «هناك حاليًا ثلاث تكنولوجيات محورية تطغى على المشهد الجيوتكنولوجي في مجتمع المعرفة، وهي: **التكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا النانوية وتكنولوجيا المعلومات**، ولكل من هذه التكنولوجيات الثلاث منفردة قوة فائقة، غير أن مصدر قوتها الأكثر خطورة يكمن في تلك القدرة التضاعفية الهائلة الناجمة عن اندماجها وتفاعلها»، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨.
(٦٠) المصدر نفسه.

عوائد النفط الكثيرة، وإعادة استثمارها في ما يسمّى القوة الناعمة، إلا أن بقدر ما نثمن هذه المبادرات النوعية، فإن تملك حس نقدي تجاه هذه المبادرات يجعلنا لا نتماهى كليًا مع هذه اليقظة التي تحتاج إلى مزيد من الترسيخ والاستقلال الذاتي والاعتماد على الذات. ولهذا نبه زحلان إلى خطورة هذه المعضلة وتداعياتها، إذ يؤكد أن «ما نشهده في بعض دول الخليج العربي من استيراد لبعض الكوادر العربية العلمية، لا يعني بالضرورة تملكًا لناصية المعرفة والعلم، بقدر ما هو عملية إعلامية واستهلاكية ربحية وتجاربة، قد يكون لها بدون شك نواتج، لكنها لا تقوم مقام **التوطين الحقيقي للعلم**». ويضيف قائلًا: «حاليًا اعتمدت كلٌّ من قطر والإمارات على زيادة استيراد أساتذة جامعيين لفترة قصيرة ليقوموا بالبحث في جامعاتهم الأم مع تنسيب ذلك إلى قطر أو الإمارات كشركاء، وهذا لن يكون بالضرورة مفيدًا لهذين البلدين. والزيادة المفاجئة الملحوظة في ناتج البحث والتطوير في الإمارات يأخذ أصوله من هذا النشاط. وقد يحدث ما هو غير متوقع»[٦١]. وقد انبنت ملاحظة زحلان الذكية، نظرًا إلى أنه يخشى ألا تعمل هذه الدول على سياسة حقيقية لتوطين العلم والمعرفة، و عدم القدرة على إيجاد البيئات التمكينية المدعمة لذلك.

خلاصات واستنتاجات وآفاق للتحاور والنقاش

نخلص مما عرضناه سابقًا، من معطيات وأرقام وتشخيصات وأسباب ومسببات واقع أزمة المنظومات التربوية في الوطن العربي، إلى أن هناك مجموعة من القواسم المشتركة التي ما زالت تحدُّ من إمكانية الدول العربية لاحتضان مجتمع المعرفة، وتبقيها عاجزة عن تحقيق اقتدار علمي ومعرفي في الآونة الأخيرة، ولهذا يمكن تركيز ذلك في ثلاثة عناصر أساسية:

أولًا: نلاحظ غياب سياسة علمية ومعرفية تأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات؛ إذ ما زالت أغلب الدول العربية تستورد منتوجاتها التكنولوجية والعلمية والمعرفية من الخارج، وحتى في تلك الحالات التي تسعى لتملك ناصية العلم، تختلف بها السبل، وتعمل على تذويب الذات في ما يطرحه الآخر. وقد لا نأتي بجديد إذا ما استحضرنا كيف تعمل النخب الحاكمة في البلاد العربية على استجلاب الخبرة الأجنبية، و«توكيل قراراتنا التكنولوجية للأجنبي، بل حتى رؤانا المستقبلية، واستراتيجيات التنمية يتم الاعتماد فيها على هذه الخبرة»[٦٢]، الشيء الذي يحرمنا القدرة على الإبداع والابتكار.

ثانيًا: هناك إشكال الاستقلال الفكري والتقني والمعرفي؛ فغني عن التذكير بأن الدول التي استعمرت المنطقة العربية احتفظت بمصالحها وبرهاناتها في المنطقة، عبر فرض نماذجها التنموية بطريقة ناعمة مؤثرة جدًّا، وقد أمكنها ذلك من خلال بوابة اللغة والثقافة والفكر، وخصوصًا في تلك البلدان التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي. وقد تجلى ذلك في المناهج الدراسية التي ما زالت متأثرة بالنموذج التنموي الأجنبي (المستعمر بشكل كبير)، وهو ما ولّد أجيالًا من النخب لا تفكر إلا في سياق البراديغم الاستعماري. ولعل حالات دول المغرب العربي دليل على ما ندعيه. لذلك، انتفض الباحث اللساني عبد السلام المسدي قائلًا:

(٦١) زحلان، ص ٦٧.
(٦٢) علي، **العقل العربي ومجتمع المعرفة**.

«إنه لا مجال أمام العرب اليوم للانخراط بكفاءة واقتدار في المنظومة الإنسانية بكل أبعادها إلا بجبهة ثقافية عتيدة، ولا ثقافة بدون هوية حضارية، ولا هوية بدون إنتاج فكري، ولا فكر بدون مؤسسات علمية متينة، ولا علم بدون حرية معرفية، ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير بدون لغة قومية تضرب جذورها في التاريخ، وتشارف حاجة العصر وضرورات المستقبل»[٦٣].

ثالثًا: هناك إشكالية الإبداع[٦٤] **في الفلسفة التربوية والتكوينية والعلمية والمعرفية** في المنطقة العربية؛ فقد بيّنا من خلال العناصر السابقة أن المنطقة العربية ما زالت تراوح مكانها منذ الاستقلال إلى الآن، لأنها لم تستطع أن تبلور نموذجًا تنمويًا خاصًا بها، يقدم الإجابات المطروحة ويتصدى لمشكلات المجتمع الحقيقية، ويطور البلاد العربية، ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في السياسات التربوية العربية. ولهذا نحتاج إلى **روح إبداعية جديدة** تسري في كل شرايين المجتمع، وتستلهم أمجاد ماضينا التليد، وتربطه بالحاضر لاستشراف المستقبل الواعد.

(٦٣) عبد السلام المسدي، «العرب والانتحار اللغوي»، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، طرابلس، ليبيا، ٢٠١١، ص ٣٧.

(٦٤) جرى في دولة قطر مؤخرًا إنشاء مؤسسة عالمية للإبداع، تحت مسمّى «مؤسسة قطر»، نأمل أن تتمخض أعمالها وخلاصات نتائج أبحاثها عن نتائج تعود بالنفع على المنظومات التربوية العربية.



صقر النور*

سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين**

يقوم هذا البحث على دراسة تحليلية للمسارات التاريخية التي اتخذتها سياسات التنمية الزراعية والريفية في مصر، وآثارها في الفلاحين والريف المصري. وهدفه هو الحصول على فهم أعمق للجذور التاريخية لنموذج التنمية الريفية والزراعية من خلال تحليل البنية المرجعية والتطبيقات العملية لبرامج التنمية الزراعية والريفية التي اتُّبعت في مصر منذ بدايات الخمسينيات.

مدخل البحث هودراسة بنية وتاريخ السياسات الزراعية والريفية المتعاقبة، بالإضافة إلى الدراسة الإثنوغرافية لآثارها على المستوى المحلي، وتحليل استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين تجاه تلك السياسات عبر دراسة سير حياتهم وسبل عيشهم. يجمع هذا المنهج البحثي بين آليات التحليل الاجتماعي الكلي والجزئي، بالإضافة إلى تحليل الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية. ويتمركز العمل الميداني للبحث في مجموعة من القرى المصرية في صعيد مصر (أسيوط وقنا وسوهاج والمنيا) لكنه يركز بشكل رئيسي على قرية نزلة سالمان في محافظة أسيوط. ويوضح البحث من خلال رصد مسارات التنمية الريفية والزراعية وتحليلها أن الاتجاه العام انتقل من الارتباط بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية إلى الفصل بينهما، لنصل في نهاية المطاف إلى زراعة بلا فلاحين وتنمية ريفية بلا زراعة، مع ملاحظة أثر ذلك في الفلاحين.

مقدّمة



منذ سنة ١٩٥٢، مرت السياسات الاقتصادية في مصر بثلاث مراحل أساسية على الأقل: **الأولى** مرحلة الاعتماد على مركزية اقتصادية بقيادة الدولة واقتصاد موجَّه نحو الداخل،

* مدرّس الاجتماع الريفي في كلية الزراعة في قنا – جامعة جنوب الوادي، مصر.

** يشكر الباحث هيئة sida لتمويلها عبر المجلس العربي للعلوم الاجتماعية المشروع البحثي الذي تُعَدّ هذه الورقة من مخرجاته.

و**الثانية** مرحلة الانفتاح الاقتصادي (المحدود)، أما **الثالثة** فهي مرحلة التثبيت والتكيف الهيكلي والتوجهات الليبرالية الجديدة[١].

كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اعتمدتها مصر منذ منتصف السبعينيات تأثير كبير في المجتمع بشكل عام وفي الريف بشكل خاص[٢]، إذ أدت إلى زيادة معدلات التفاوت الاجتماعي والإفقار لقطاعات كبيرة من سكان الريف[٣]. فبعد أن كانت معدلات المساواة الاجتماعية مرتفعة وحدّة الفقر منخفضة خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٥٧، نتيجة قوانين الإصلاح الزراعي الذي ساهم في تحقيق تحسّن ملموس في أوضاع المساواة والنفاذ إلى الموارد والخدمات وخطط التنمية المرتكزة على محاربة الفقر، أدى الإصلاح الاقتصادي المضاد، الذي بدأ مع الانفتاح الاقتصادي وورقة تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٥ واستمر مع توقيع برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سنة ١٩٩١ ثم مدد في سنة ١٩٩٧، وصولًا الى السياسة الليبرالية الفجة، إلى إزالة مكتسبات الحقبة الناصرية ورفع معدلات اللامساواة والفقر[٤].

يعتبر بوش[٥] أن النموذج الليبرالي الجديد في مصر وصل إلى مرحلة «احتقار» الشعب، أي استبعاد المواطنين تمامًا من عملية التنمية وكأنهم غير موجودين أو غير معنيين بالتنمية.

لم تكن ردة فعل المجتمع المصري، وخاصة الريف، ساكنة تجاه تلك التحولات؛ إذ أدى تطبيق قانون المالك والمستأجر (قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢) في تشرين الأول/ أكتوبر١٩٩٧ (بعد مرور السنوات الانتقالية الخمس التي أقرها القانون قبل تحرير أسعار الإيجارات) إلى حدوث حركة احتجاجية قوية في ما بين تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧ وأيار/ مايو ١٩٩٨، وصلت حد الاشتباكات العنيفة في أكثر من ١٠٠ قرية. وقد وثّق مركز الأرض لحقوق الإنسان ٣٢ حالة وفاة و٧٥١ إصابة، واعتقالات شملت ٢٤١٠ فلاحين في الريف المصري نتيجة الاحتجاجات والصدامات مع الشرطة والملّاك جراء تنفيذ ذلك القانون. وتعرض عدد كبير من الفلاحين للترهيب والاحتجاز غير القانوني والتعذيب من جانب قوات الشرطة[٦].

---

(1) Nadia Ramsis Farah, *Egypt's Political Economy: Power Relations in Development* (Cairo: American University in Cairo Press, 2009).

(٢) جلال أمين، **ماذا حدث للمصريين** (القاهرة: دار الهلال، ١٩٨٩).

(3) Mohemad Abdel Aal, «Agrarian Reform and Tenancy in Upper Egypt,» in: Ray Bush, ed., *Counter-Revolution in Egypt's Countryside: Land and Farmers in the Era of Economic Reform* (London; New York: Zed Books, 2002), pp. 139–159, et Habib Ayeb, *La Crise de la société rurale en Egypte: La Fin du fellah?*, hommes et sociétés (Paris: Ed. Karthala, 2010), et «Cinquante ans d'aménagements et de réformes agricoles en Egypte,» dans: Pierre Blanc [et al.], *Du Maghreb au Proche-Orient: Les Défis de l'agriculture*, sous la dir. de Pierre Blanc (Paris; Budapest; Torino: L'Harmattan, 2002), pp. 145-176.

(٤) إبراهيم عامر، **الأرض والفلاح: المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر والترجمة، ١٩٥٨)، و

Mohamad Riad El Ghonemy, «Agrarian Reform Policy Issues Never Die,» Paper Presented at: «Agrarian Reform and Rural Development: Taking Stock,» (Conference organized by the Social Research Center of the American University in Cairo, Egypt، 4 - 7 Mars 2002), and *The Political Economy of Rural Poverty: The Case for Land Reform* (London; New York: Routledge, 1990).

(٥) راي بوش، «تهميش أم امتهان؟ الاقتصاد السياسي لإنتاج الفقر في مصر،» في: حبيب عائب وراي بوش، محرران، **التهميش والمهمشون في مصر والشرق الأوسط** (الإسكندرية، مصر: دار العين للنشر، ٢٠١٢)، ص ٤١-٥٦.

(٦) كرم صابر [وآخرون]، إعداد، **أحوال الفلاحين في ريف مصر: دراسة حول أحوال الفلاحين والأوضاع في الريف المصري، في الفترة من يناير ١٩٩٨ حتى ديسمبر ٢٠٠٠**، الأرض والفلاح (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠١)، ومركز الأرض لحقوق الإنسان: **أوضاع الفلاحين وقطاع الزراعة في ظل العولمة**، الأرض والفلاح (القاهرة: المركز، ٢٠٠٢)؛ **حقوق الفلاحين في خطر** (القاهرة: المركز، ٢٠٠٣)، و**مستقبل الحركة العمالية والاحتجاجية**، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ ٧٨ (القاهرة: المركز، ٢٠١٠).

كما أن السنوات التالية شهدت احتجاجات عمالية واجتماعية كثيرة؛ فقد زاد عدد الاحتجاجات من ٢٠٢ في سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٦٦ في سنة ٢٠٠٦، وإلى ٦١٤ في سنة ٢٠٠٧، وإلى ٦٣٠ في سنة ٢٠٠٨. كما شهدت سنة ٢٠٠٩ نحو ٦٠٩ احتجاجات، وارتفع عددها في سنة ٢٠١٠ إلى ٦٥٤ احتجاجًا[٧].

حدثت ثورة كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ على خلفية هذه التفاعلات وامتدادًا لحركات احتجاجية مجتمعية متقطعة على مدار العشرين سنة الأخيرة، كانت في معظمها لأسباب اقتصادية واجتماعية، وبالنسبة إلى كثير من الباحثين[٨]، كان ارتفاع معدلات الفقر وزيادة اللامساواة محركين أساسيين للثورة المصرية.

يدرس هذا البحث سياسات التنمية الريفية، مفترضًا أنه كان لفشل نموذج التنمية المتبعة في مصر دور أساسي في انفجار الأوضاع، كما يدرس تأثير هذه السياسات الزراعية وسياسات التنمية الريفية في الفلاحين.

الاعتبارات النظرية والمنهجية

يعتمد هذا البحث استخدام مدخل يمزج بين دراسة بنية سياسات التنمية الزراعية والريفية وتاريخها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهم استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين وآثار تلك السياسات على مستوى الأسرة والفرد في الريف المصري. يهدف المدخل البنائي التاريخي للسياسات الزراعية والريفية إلى تحليل السياسات ومحدداتها ومقوماتها المحلية والدولية وطريقة تفاعلها، وبنية العلاقات الاجتماعية داخلها. كما أنه يقارب الموضوع من زاوية الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية، بما يعني وضع الخطط التنموية في إطار أوسع من العلاقات الاجتماعية تسمح بتحليل وفهم المحددات والقيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية الزراعية والريفية في مصر. أما دراسة استراتيجيات الفاعلين الاجتماعيين، فتمكّننا، بوصفها مدخلًا، من فهم سياسات التنمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية بصورة أعمق. هذا المدخل يُبرز الجزء غير المرئي من آثار السياسات في بنية المجتمعات المحلية وفي مسارات الأفراد والأُسر. كما أن الربط بين دراسة الاقتصاد السياسي والاجتماعي للتنمية الريفية والزراعية ودراسات الحالة المتعمقة لآثار هذه السياسات، إنما يهدف إلى محاولة تصحيح النتائج المتحصل عليها من الدراسة عبر الجمع بين الرؤية الكلية والرؤية الجزئية.

لتحقيق هذه الثنائية، نستعين بالمساهمات النظرية لبورديو، تحديدًا في ما يتعلق بـ «منطق أو نظرية الممارسة»، بالإضافة إلى المساهمات النظرية والتطويرات المنهجية للمدرسة الكيفية في دراسة المسارات العائلية والاجتماعية والحراك الاجتماعي، لكلٍّ من تومبسون وبيرتو.

يوضح بورديو أن العلاقة بين البناء الاجتماعي والخيارات الفردية تتجاوز التعارضات والتناقضات بين الذاتية – الموضوعية/ الجزئي – الكلي. ويؤكد: «إذا كان الواقع بتقسيماته هو شيء يقوم الفاعلون الاجتماعيون بصنعه وبنائه فرديًا وأساسًا جمعيًا، بالتعاون والصراع، فإنه يبقى أن هذه البناءات لم تتم في

(٧) مركز الأرض لحقوق الإنسان، **احتجاجات العاملين والمستقبل المجهول**، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية؛ ٨٨ (القاهرة: مركز الارض لحقوق الانسان، ٢٠١١). ومحمد العجاتي، **الحركات الاحتجاجية في مصر والأمل في إصلاح عادل** (الجيزة: منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٠).

(٨) عائب وبوش، محرران، **التهميش والمهمشون**، وآصف بيات، «الهامشية لعنة أم فرصة؟،» في: عائب وبوش، محرران، ص ٢٣-٤٠.

الفراغ الاجتماعي»[٩]. العلاقة إذًا بين البنى الاجتماعية والأفعال الاجتماعية ليست علاقة انفصالية بل هي علاقة معقدة بين الممكن بنيويًا والحادث فعليًا. يوضح بورديو أن الفاعلين يقومون عبر الممارسة بإعادة إنتاج البناء.

هذا، بينما يركز كلٌّ من تومبسون وبيرتو على أهمية المناهج الكيفية، وخاصة السِّير الذاتية، في فهم العمليات الاجتماعية والحراك الاجتماعي، ويعتبران أنها بديل منهجي لتطوير دراسة عمليات الحراك الاجتماعي؛ فهما يوضحان أن سيَر الحياة تقدم «دليلًا على الحقائق (المواقف والسياقات والأفعال) جنبًا إلى جنب مع التصورات والتقييمات»[١٠]. يرى بيرتو أن المنهجية الإثنوسوسيولوجية القائمة على سيَر الحياة تحقق «دراسة جزء معيّن من الواقع الاجتماعي– التاريخي، كهدف اجتماعي؛ لفهم كيف يعمل وكيف يتغير، مع التركيز على إعادة تشكّل العلاقات الاجتماعية وآليات وعمليات ومبادئ الفعل التي تتميز بها»[١١].

يقول بورديو إننا «لا نستطيع أن ندرس خط مترو من دون أن نفهم بنية شبكة المواصلات التي هو جزء منها»[١٢]. فدراسة الأحداث والمسارات الفردية والعائلية، لا بد، وفقًا لبورديو، أن يُنظر إليها كحراك داخل الفضاء الاجتماعي، أي داخل البناء الاجتماعي الذي يخضع للتوزيعات المتعددة لرؤوس الأموال الاجتماعية المتفاعلة داخل مجال معيّن[١٣]. لذلك، فإن الجزأين التاليين للدراسة والخاصين بالمسارات التاريخية للسياسة الزراعية (البنية) واستراتيجيات الفلاحين (الفعل) يأخذان بعين الاعتبار الملاحظات التي أبداها بورديو على منهجية سيَر الحياة وإمكانية إغفالها العلاقة بين الخيارات الفردية والبناء الاجتماعي، إذ يشير في الفصل المعنون بـ«الخداع البيوغرافي» إلى خطورة إغفال العلاقة بين الذاتي والموضوعي والجزئي والكلي عند دراسة مسارات الأفراد والأُسر.

استخلاصًا من تلك الدراسات، سوف نستخدم ثلاثة مستويات لتحليل السياسات الزراعية والاجتماعية وآثارها:

– **على مستوى الدولة**: استراتيجيات التنمية والثابت والمتحول فيها على مستوى الخطاب السياسي والفعل (من الإجراءات والقوانين واللوائح المنظمة)، ويدخل فيها أيضا تأثير كلٍّ من الفاعلين الدوليين في قرارات الدولة.

– **على مستوى المجتمع المحلي**: الآثار الاجتماعية لخطط وبرامج التنمية في التركيب الاجتماعي وعلاقات القوة والحراك الاجتماعي داخل القرية.

– **على مستوى الوحدة المعيشية والفرد**: سبل العيش واستراتيجيات الفاعلين والاستقلال الغذائي والحراك الاجتماعي والجغرافي.

نريد من خلال هذه المستويات الثلاثة للتحليل أن نركز على العلاقة بين عمليتين مرتبطتين بإشكالية الدراسة: **الأولى** هي تحليل السياسات الكلية والتصورات العامة للدولة التي حددت طبيعة وبنية برامج التنمية الريفية والزراعية خلال الحقب المتعاقبة، و**الثانية** هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتلك

(٩) بيار بورديو، **أسباب عملية: إعادة النظر بالفلسفة**، تعريب أنور مغيث (بيروت: دار الأزمنة الحديثة، ١٩٩٨)، ص ٣٦.

(10) Daniel Bertaux and Paul Thompson, *Pathways to Social Class: A Qualitative Approach to Social Mobility*, with Contributions by Rudolf Andorka [et al.] (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997), p. 13.

(11) Daniel Bertaux, *L'Enquête et ses méthodes: Le Récit de vie*, sous la direction de François de Singly, 128. Sociologie, 2eme ed. (Paris: A. Colin, 2005), p. 13.

(12) Pierre Bourdieu, *Raisons pratiques: Sur la théorie de l'action* (Paris: Seuil, 1994), p. 88.

(١٣) المصدر نفسه.

السياسات في المسارات الاجتماعية للأفراد والمجتمعات المحلية والتي نستطلعها من خلال تحليل قصص حياتهم الشخصية والعائلية، ومن خلال الدراسة الميدانية لعدد من القرى في جنوب مصر.

يقوم تحليلنا للديناميات الاجتماعية على دراسة الممارسات الاجتماعية، والطرق المختلفة التي يتعامل بها الفاعلون الاجتماعيون (جماعات أو أفرادًا) مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعيشة. ويمكن أن يفيد تحليل الممارسات، التي تتخذها السياسة العامة للدولة أو التي ينتهجها الأفراد والجماعات، في فهم الواقع الاجتماعي ليس فقط في جانبه النموذجي- المثالي، أو المخططات التي تتحكم في الفاعلين جزئيًا، بل أيضًا في جانب الأفعال اليومية والممارسات الحياتية وحراك الفاعلين أنفسهم التي تبيّن أن أي مجتمع هو في عملية مستمرة من الحركة والتغير(١٤).

مسارات التنمية الزراعية والتنمية الريفية (١٩٥٢ - ٢٠٠٢)

انتقل الاقتصاد المصري من اقتصاد موجَّه سنة ١٩٥٢ إلى اقتصاد منفتح جزئيًا سنة ١٩٧٥ إلى اقتصاد ليبرالي سنة ١٩٩٠، ثم تمددت الإصلاحات الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) في السنوات التالية(١٥). هذا الانتقال احتاج إلى تغييرات جذرية في دور الدولة وفي البنية القانونية الحاكمة للعلاقة بين مؤسسات الدولة والمواطنين، وإلى تغييرات جذرية أيضًا في آليات نفاذ المواطنين إلى الموارد والخدمات. لم يكن القطاع الزراعي والفلاحون بمعزل عن تلك التحولات، بل على العكس تمامًا؛ فقوانين الإصلاح الزراعي (قانون الإصلاح الزراعي الأول: القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، والثاني: القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١، والثالث: القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩) كانت حجر الزاوية في إعادة توزيع الموارد ورسم خط سياسات الدولة في حقبة عبد الناصر. هذا، في حين شكل قانون المالك والمستأجر (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) حجر الزاوية في السياسات الليبراليةالجديدة واستجاباته لمطالب المؤسسات الدولية في تحرير القطاع الزراعي. ما يعنينا في هذا الجزء هو فهم التحولات في سياسات التنمية الريفية والزراعية خلال الحقب التاريخية السابقة، لنرى أثر ذلك في القطاع الزراعي والفلاحين.

تهدف سياسات التنمية الريفية والزراعية بالضرورة إلى تحسين نوعية حياة السكان في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي. والعلاقة بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية لم تكن دائمًا واحدة في السياسات العامة المصرية خلال الحقب المتلاحقة. والهدف من فصل ما هو زراعي عمّا هو ريفي هنا يأتي بغرض التحليل ومحاولات تفكيك سياسات الدولة خلال الفترة الماضية منذ تموز/ يوليو ١٩٥٢ للوصول إلى فهم أعمق للتحولات التي أحدثتها تلك السياسات في الريف المصري.

اندماج التنمية الريفية في التنمية الزراعية (١٩٥٢ – ١٩٧٣)

بعد اندلاع ثورة يوليو ١٩٥٢، كان هناك تلازم بين المجال الزراعي والمجال الريفي، حتى أن الخطاب الرسمي كان عن «**مدارس لأبناء الفلاحين وعلاج لأبناء الفلاحين**»(١٦). كان مصطلح «فلاح» في الخطاب الرسمي واستراتيجيات التنمية يعبّر بشكل مباشر عن كلٍّ من ساكني الريف وممارسي الزراعة معًا. هذا

(14) Georges Balandier, *Sens et puissance: Les Dynamiques sociales*, bibliothèque de sociologie contemporaine; 36 (Paris: Presses universitaires de France, 1971), et “Phénomènes sociaux totaux et dynamique sociale,” Cahiers Internationaux de Sociologie, vol. 30 (Janvier-Juin 1961), pp. 23-34.

(15) Farah, *Egypt’s Political Economy*.

(١٦) من خطاب للرئيس جمال عبدالناصر، وقد كان الحديث عن الفلاحين متكررًا في خطاباته الجماهيرية.



التلازم بين ما هو ريفي وما هو زراعي يظهر بوضوح في استراتيجية التنمية الريفية في ذلك الوقت، وهي الاستراتيجيا التي كانت قائمة على التوسع في إنشاء الوحدات الاجتماعية المجمّعة وكانت تشتمل على المدارس والوحدات الصحية، بالإضافة إلى الوحدات الزراعية والاجتماعية. ووضع المدرسة والوحدة الصحية مع الوحدة الزراعية يعبّر بشكل مباشر عن مدى رؤية الدولة في التلازم بين ما هو تنمية اقتصادية اجتماعية وما هو تنمية بشرية في استراتيجياتها للتنمية الريفية/ الزراعية.

بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٦ انتشرت الوحدات الاجتماعية المجمّعة في الريف. وقامت الدولة بإنشاء ٢٥٠ وحدة مجمّعة، تخدم كلُّ واحدة منها ١٥ ألف مواطن، وتضم وحدة صحية ومدرسة ابتدائية ووحدة زراعية ووحدة اجتماعية. كما أن عدد الوحدات الصحية في الريف قبل سنة ١٩٥٢ كان ٢٢٢ وحدة، ووصل إلى ٥٨٥ وحدة في سنة ١٩٥٨. وقد وضِعت في سنة ١٩٦٢ خطة لتعميم الخدمات الصحية في الريف، وأُقر مشروع ناصر للرعاية الصحية الذي يقضي بإنشاء ٤٠٠ وحدة قروية في الريف(١٧). هذا بالإضافة إلى قرار الثورة بمجانية التعليم في جميع مراحله، وصرف مكافآت شهرية للمتفوقين، وهو ما أتاح لأبناء الريف فرصة أكبر للالتحاق بالتعليم(١٨).

في القطاع الزراعي، وعلى الرغم من نموه خلال الفترة ١٩٥٢–١٩٦٠، أدى ضخ الاستثمارات في القطاع التصنيعي على حساب القطاع الزراعي إلى انحسار النمو في القطاع الزراعي(١٩). ويشير جويلي والمنياوي (١٩٩٣) إلى أن الاهتمام بالاستثمار في الزراعة انخفض بشكل كبير، ففي سنة ١٩٦٠، كانت نسبته ٢٣ في المئة من جملة الاستثمارات العامة، ثم انخفضت سنة إلى ٩ في المئة في أواسط السبعينيات. وهذا يفسر أن الفترة الاولى من الحقبة الناصرية شهدت نموًا ملحوظًا في القطاع الزراعي، إلّا أن عدم ضخ الاستثمارات واستنزاف العائد من القطاع الزراعي في قطاعات أخرى أثّرا سلبًا في القطاع، هذا بالإضافة إلى القيود المتعلقة بتدخّل الدولة في القرارات المزرعية (فرض الدورة الزراعية، والتسليم الجبري للمحاصيل، والتسعير الجائر من قِبل الدولة للمحاصيل الأساسية مثل: القطن والقمح والقصب والأرز والبصل والفول البلدي والفول السوداني والسمسم والعدس والموالح). في تلك الاثناء، بدأت الدولة استصلاح الأراضي الزراعية في منطقة ابيس جنوب محافظة الإسكندرية منذ سنة ١٩٥٤، وبدأت توطين الفلاحين المعدمين سنة ١٩٥٩، والاستصلاح في منطقة مريوط سنة ١٩٧١، و مشروع مديرية التحرير الواقع في جنوب غرب الإسكندرية، وخطة واسعة لاستصلاح ١,٢ مليون فدان، وتشييد ١٣٢ قرية جديدة لاستقبال ملّاك الأراضي الجديدة التي كانت مخصصة بالأسبقية لصغار الفلاحين والفلاحين الذين لم تتسنّ لهم الاستفادة من إعادة توزيع الأراضي التي بادر إلى تنفيذها الإصلاح الزراعي(٢٠).

شهدت هذه المرحلة إذًا ارتباطًا واضحًا بين السياسة الزراعية والسياسة الريفية في مجال التنمية، لكن الارتباط بدأ يتباعد تدريجيًا بامتصاص العائد من النمو الزراعي واستثماره في قطاعات أخرى، وتخفيض الاستثمارات في القطاع الزراعي، هذا بالإضافة إلى بداية دخول الملكيات الشاسعة للدولة ابتداء من سنة

(١٧) جمهورية مصر العربية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، **المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، ١٩٥٢ – ١٩٨٠**، تقديم أحمد محمد خليفة (القاهرة: المركز، ١٩٨٥).
(١٨) المصدر نفسه.
(19) John Waterbury, *The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1983).
(20) Ayeb, *La Crise de la société rurale en Egypte.*

١٩٧١، وأيضًا تقليص الإنفاق على تنمية القرى تحت تأثير مصاريف الحربين اللتين خاضتهما مصر خلال هذه الفترة (١٩٥٦ و ١٩٦٧).

الانفتاح الاقتصادي وتفكيك الوحدات المجمعة (١٩٧٥ – ١٩٩١)

في سنة ١٩٧٥ أعلن الرئيس الراحل السادات الملامح الأساسية لسياسته الاقتصادية عبر ورقة أكتوبر التي وافق عليها البرلمان. عُرفت هذه السياسة بالانفتاح الاقتصادي، ورافقها إصلاح «ليبرالي» للقطاع الزراعي بدأ في السنة نفسها، وأدى ذلك تدريجيًا إلى ما أشرنا إليه من قبل، أي انهاء الامتيازات التي حصل عليها الفلاحون خلال الفترة الناصرية.

شهدت هذه المرحلة أيضًا فصلًا تدريجيًا بين ما هو تنمية ريفية وما هو تنمية زراعية في استراتيجيات الدولة وبرامجها للتنمية، وفي الخطاب الرسمي بشكل عام؛ فما هو زراعي أصبح بشكل أساسي مرتبطًا بمسألة الاستصلاح، وما هو ريفي أصبح يرتبط بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للقرى.

بدأت الدولة تولي الاستصلاح الزراعي في الصحراء مزيدًا من الاهتمام. وخلافًا للفترة الناصرية، أخذ الاستصلاح يجري بواسطة القطاع الخاص، فرُفع سقف الملْكية التي أقرها قانون الإصلاح الزراعي الناصري من ٥٠ فدانًا للفرد إلى ١٠٠ فدان، بينما لم يكن للشركات أي سقف يخص المساحة(٢١).

تغيرت نظرة الدولة إلى عمليتي التنمية الريفية والزراعية؛ فمن جهة دُعمت الزراعة الاستثمارية في الصحراء بواسطة شركات خاصة يحمل أغلب مسمياتها «شركة تنمية زراعية»، وتحصل على دعم من الدولة وقروض ومياه وخدمات وتسهيلات في سداد قيمة الأرض. ومن جهة أخرى أُسس في سنة ١٩٧٣ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية الذي مثّل حجر الزاوية في رؤية الدولة للتنمية الريفية(٢٢). شهدت هذه الفترة أيضًا زيادة تأثير هيئة المعونة الأميركية في رسم السياسات الزراعية واستراتيجية التنمية الريفية المصرية(٢٣).

وعرفت هذه الفترة بروز الاهتمام بمصطلح «التنمية الريفية»، وبدأ مصطلح «فلاحي» أو «قروي» يختفي تدريجيًا من الخطاب السياسي والأكاديمي ليحل محله مصطلح الريف. كما شهدت هذه الفترة بناء منشآت تعليمية ووحدات صحية في القرى، واختفاء الوحدات الاجتماعية المجمّعة وتفكيكها من دون وجود أي اهتمام بالزراعة في الوادي والدلتا.

زراعة بلا فلاحين وتنمية ريفية بلا زراعة (١٩٩٢ – ٢٠٠٢)

استمر برنامج الإصلاح الليبرالي في القطاع الزراعي في استقطاع المكتسبات التي تحصّل عليها الفلاحون خلال ثورة يوليو ١٩٥٢، وإلغاء الدعم لمستلزمات الإنتاج، وتعطيل فعالية الجمعيات التعاونية الزراعية

(21) Timothy Mitchell, *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity* (Berkeley: University of California Press, 2002).

(٢٢) يشير ميتشِل إلى دور الخبراء في نشر صورة نمطية معيّنة عن الريف ظلت سائدة ويعاد إنتاجها من قبل المؤسسات الأكاديمية والخبراء المحليين والدوليين، انظر: Mitchell، *Rule of Experts*.

ففي سنة ١٩٨٧ نشرت مجموعة من الباحثين تقريرًا عن أسباب تخلّف القرية المصرية، مرجعةً ذلك إلى اتكالية الفلاح. انظر: محمد نبيل جامع [وآخرون]، **أسباب تخلف القرية المصرية** (القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ١٩٨٧)، واستخدم التقرير مفهوم التنمية الريفية الذي أصبح في ما بعد سائدًا.

(23) Timothy Mitchell, "The Object of Development: American's Egypt", in: Jonathan Crush, ed., *Power of Development* (London; New York: Routledge، 1998), pp. 129-157.

الفلاحية، إلى أن بلغ مداه في سنة ١٩٩٢، حين أُقر القانون رقم ٦٢ المسمّى قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وبالتوازي مع ذلك استمرت الدولة في التركيز على اعتماد سياسات داعمة لاستصلاح الصحراء والزراعات التصديرية؛ إذ شهدت هذه الفترة توسع الزراعات في منطقة غرب الدلتا الصحراوية، كما شهدت سنة ١٩٩٥ ميلاد مشروع توشكي العملاق لاستزراع مساحات شاسعة في جنوب غرب البلاد بمياه النيل. وفي سنة ١٩٩٤ أقرت الدولة مشروع «شروق» القومي للتنمية الريفية المتكاملة، بهدف تحسين نوعية الحياة في الريف، وتقليص الآثار الاجتماعية الناجمة عن تطبيق الإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي[٢٤]. جاء هذا المشروع بعد فترة طويلة من غياب أي خطة للتنمية الريفية عقب الفترة الناصرية. وهنا تتحول ملامح الفصل بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية التي تأصلت منذ إقرار برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي إلى خطة واضحة المعالم من خلال تبنّي مشروع «شروق» كاستراتيجيا عامة للدولة في التنمية الريفية.

أُعلن مشروع «شروق» أساسًا لسياسة التنمية الريفية في إطار السعي لمواجهة جملة التحديات التي واجهت الريف في تلك الفترة، نتيجة تطبيق سياسات الإصلاح الزراعي الليبرالي في الزراعة المصرية. وظهر الالتزام السياسي تجاه دعم المشروع[٢٥] حين عُقد المؤتمر القومي للتنمية الريفية المتكاملة سنة ١٩٩٤ برعاية رئيس الجمهورية. وأعقب المؤتمرَ تشكيلُ اللجنة القومية للتنمية الريفية برئاسة رئيس الوزراء. وجاء التشديد على أهمية «شروق» أيضًا في خطاب الرئيس الأسبق مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى (كانون الأول/ ديسمبر١٩٩٥)، وفي خطبه في سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وأصبح «شروق» مكونًا أساسيًا في حكومة الدكتور عاطف عبيد سنة ١٩٩٩. وأُنشئت وزارة للتنمية الريفية، كما تم تشكيل مجموعة وزارية لتنمية المناطق الريفية.

يحدد إبراهيم محرم[٢٦]، مدير جهاز بناء وتنمية القرية في ذلك الوقت وصاحب فكرة مشروع «شروق»، أهداف المشروع في هدفين اثنين: تحسين نوعية الحياة للمواطنين في القرية المصرية، والمشاركة الواسعة والعميقة لأبناء هذا المجتمع المحلي الريفي في تحسين مجتمعهم المحلي. وعلى الرغم من أن المشروع أُقر في الأساس لتلافي الآثار السلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي في الريف المصري، كانت الزراعة في المشاريع المزمع تنفيذها غائبة بشكل ملحوظ؛ إذ أُهملت الزراعة في نواح عدة باستثناء خدمات الإرشاد الزراعي وبعض القروض المتناهية الصغر. ويشير أحد العاملين في جهاز بناء وتنمية القرية عبر القروض المتناهية الصغر إلى أن «**كل خطط التنمية ومكافحة الفقر ليست مجدية لأنها تعتمد على منح قروض. هذه القروض غير مجدية، حيث إنها لا تتعدى الثلاثة آلاف جنيه [أي] أقل من ثمن بقرة أو جاموسة، ويقوم المزارع بصرف القرض ثم يستدين مرة أخرى ولكنه لا يحسّن وضعه**».

كان التركيز في الإنفاق منصبًّا على مشاريع البنية التحتية، فجرى حتى ٣١/ ١٢/ ٢٠٠١ تنفيذ ٩٠٤٦ مشروعًا في مجال البنية الأساسية، بتكلفة قدرها ٤٠١ مليون جنيه، و ٤٨٧٣ مشروعًا في مجال التنمية

(24) Mohamed H. A. Nawar, «Rural Development Policies in Egypt: Historical Background and Evolution of the Institutional Framework,» *Options méditerranéennes (serie A. Séminaires Méditerranéens), no. 71 (2006), sur le site*: <http://ressources.ciheam.org/om/pdf/a71/06400056.pdf>.

(٢٥) علي الصاوي، «الغموض المقصود: نظرة المشرع إلى الحكم المحلي في مصر،» **مجلة النهضة**، السنة ٤، العدد ١٣ (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٤٤ – ٧٥.

(٢٦) ابراهيم محرم، **شروق: التنمية الريفية**، ط ٢ (القاهرة: دار التعاون، ١٩٩٧).

البشرية والاجتماعية، بتكلفة قدرها ١٠٣ ملايين جنيه، و ٩٦٣٧ مشروعًا في مجال التنمية الاقتصادية، بتكلفة قدرها ٣٦ مليون جنيه. إذًا تركز «شروق» على مشاريع البنية التحية وبناء المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي، ولم يلتفت إلى الزراعة وتأمين الحيازة أو صيانة التربة والنفاذ إلى المياه. وبشكل عام، اختفى مشروع «شروق» تدريجيًا ابتداء من سنة ١٩٩٩ وغُيّر اسم وزارة التنمية الريفية إلى وزارة التنمية المحلية. كما أن المجموعة الوزارية لتنمية المناطق الريفية، التي شُكّلت في ذلك الوقت ولم تعقد اجتماعات كثيرة، حُلَّت بإلغاء الوزارة المنسقة (وزارة التنمية الريفية) وتقليص التمويل المادي تدريجيًا إلى أن انتهى ذكر المشروع تمامًا في الخطاب الرسمي للدولة ابتداء من سنة ٢٠٠٢.

في هذه الأثناء زاد التباعد بين ما هو زراعي وما هو ريفي، نظرًا إلى التناقض بين المسارين: التنمية الريفية التي تتجاهل الزراعة وتهمّشها، وتركز على «تشييد» المؤسسات التعليمية والصحية وشبكات الصرف الصحي، والتنمية الزراعية التي تتجاهل الفلاحين وتهملهم، وتركز على المستثمرين والزراعة الصحراوية التصديرية. لقد نُظر إلى عقلية الفلاحين وطريقة حياتهم كأحد معوقات التنمية، وإلى الزراعة الفلاحية كزراعة «غير قابلة للتطوير» ولا تستحق الدعم. يؤكد ذلك ما لاحظه حبيب عايب (٢٠١٠) من نظرة «المهندسين الزراعيين» و«مهندسي الري» و«الوسائل الإعلامية» و«متخذي القرار» إلى الفلاحين باعتبارهم عراقيل بسبب جهلهم المفترض وارتباطهم بقيم تقليدية وممارسات وتقنيات قديمة.

وظلت السياسات الزراعية وخطط التنمية تتمركز حول رعاية الزراعات التصديرية في الصحراء على حساب الزراعات الفلاحية والعائلية. وازدادت أزمات الزراعة الفلاحية في الريف جراء القوانين التعسفية، وعدم ضخ الاستثمارات، والإفقار المنظَّم للفلاحين، ولجأ الفلاحون إلى تهميش الزراعة باستراتيجيات بقائهم، واضطروا إلى الهجرة وتنويع مصادر دخلهم، وانتقلت الزراعة إلى هامش سبل عيشهم. ولم تؤدِ أزمة الغذاء العالمي سنة ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ إلى تغيرات في السياسات الزراعية المصرية على الرغم من أن مصر كانت من أكبر الدول التي تأثرت بها[٢٧].

آثار السياسات الزراعية في سبل عيش الفلاحين

يشير بورديو[٢٨] إلى أن الفاعلين الاجتماعيين يتحلّون في الواقع بـ«حس عملي»، وهو نسق مكتسَب من صنوف التفضيل ومن البنى المعرفية الدائمة ومن مختزلات عمل توجّه الإدراك العملي للوضع والإجابة الملائمة، بمعنى أن الفاعلين يستفيدون من تراكم المعرفة والعلاقات التي يجري تناقلها عبر العائلة، وأحيانًا عبر المجتمع المحلي، لتحسين استثماراتهم وتحسين استغلال رؤوس أموالهم المتاحة بشكل أفضل؛ فهم ليسوا متلقّين سلبيين لأشكال العنف والسيطرة المختلفة من دون مقاومة أو مواءمة أو تفاعل.

لكي نفهم الاستراتيجيات التي يتبنّاها الفلاحون، يجب أولًا رسم تصور عن مجموعة المحددات التي تشكّل مساحة الممكن وحيز الحركة في الإطار العام للقرية، وتتشكل من خلال تراكم الخبرات المحلية والعائلية لأهل القرى.

(٢٧) يشير كثير من الباحثين إلى تأثيرات أزمة الغذاء وتسببها في إحداث شغب من أجل الحصول على الخبز، انظر:
Ray Bush, "Food Riots: Poverty, Power and Protest," *Journal of Agrarian Change*، vol. 10, no. 1 (January 2010), pp. 119–129, and Philip McMichael, "A Food Regime Analysis of the 'World Food Crisis'," *Agriculture and Human Values*, vol. 26, no. 4 (December 2009), pp. 281-295.

(28) Bourdieu, p. 49.

تتميز سبل عيش القرويين بتنوع مصادر الدخل وتشابك العلاقات المرتبطة؛ هذه الشبكة من المصادر والآليات ليست بالضرورة ثابتة وغير قابلة للتغير. فكما يشير بيفان[٢٩]، يتفاعل الناس «من المهد إلى اللحد» مع الآخرين ومع «الأشياء» من مختلف الأنواع، وفي علاقات تنطوي على «القوة» التي تبني اجتماعيًا مجموعة مترابطة من مختلف «سبل العيش» الدينامية. واستخدام مصطلح «سبل العيش» في هذه الجزئية من البحث لا يشير فقط إلى المفهوم الاقتصادي المرتبط بالتوليفات التي تحددها الأُسر لإشباع متطلباتها الأساسية، وإنما يشتمل أيضًا على الإطار الاجتماعي المرتبط بالأمان أو «البقاء»، ويتضمن كذلك العلاقات الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد أو «تحد» من نفاذ الوحدات المعيشية إلى الأصول والمصادر المختلفة، الطبيعية منها وغير الطبيعية. وتنويع سبل العيش هو العملية التي من خلالها تبني «الوحدات الأُسرية المعيشية» مجموعة متنوعة من الأنشطة والقدرات والدعم الاجتماعي في كفاحها من أجل البقاء ومن أجل تحسين مستويات معيشتها[٣٠].

قصة حياة

في البداية رفض أبو أحمد الحديث، معتقدًا أني من الشؤون الاجتماعية، وقد سئم طلب الإعانة من دون جدوى قائلًا «الشكوى لله فقط». ثم قال بعد ذلك «ماذا أقول لك، بيتي من خص، أنا أعرف أن الحكومة ترى كل شيء بالقمر الصناعي. تدخل على الكمبيوتر وتضرب اسم القرية ستجد أهل القرية وهم يتقاتلون عند المخبز». يعيش في بيت من الطوب الأحمر، غير مطلي، ومسقوف بخوص النخيل، وأرضيته ترابية، لكنه على درجة عالية من النظافة. ويعتمد على العمل باليومية في مرسى مطروح في «الفاعل» هو وأولاده الذكور الثلاثة في أوقات الإجازات، في حين تجالس ابنته الوحيدة زوجته المريضة وتخدمها.

يختصر حالته قائلًا: «أنا الآن واقف مكاني، هل أستطيع أن أصل إلى الدكة المجاورة؟.... لكن غيري يستطيع ان يقفز إليها، من يقف على أرض صلبة»، في إشارة إلى افتقاده النفاذ إلى الموارد التي تمكّنه من الوقوف على أرض صلبة.

ويسرد أبو احمد قصة حياته بقوله: «أيام عبد الناصر طبعاً كان لا يوجد لا غني ولا فقير. كان هناك مساواة في توزيع الأرض.... وأخذ من الغني وأعطى الناس التعبانة، وقام بتوزيع ‹الطين›، كل واحد يزرع نص فدان ولا فدان وغيره حتى جاء الجنزوري الله يخرب بيته».

تطبيق قانون المالك والمستأجر لسنة ١٩٩٧ كان نقطة مركزية في حياة أبي أحمد. يوضح ذلك بأنه كان لوالده وعمه فدان أرض بالضريبة، وقد ورث هو نصف فدان عن والده، واستمر في زراعته بالإضافة إلى العمل باليوميات الزراعية واستئجار أراض في الثمانينيات،

(29) Philippa Bevan, *Researching Wellbeing Across the Disciplines: Some Key Intellectual Problems and Ways Forward*, Wellbeing in Developing Countries (WeD) Research Group Working Paper; 25 (UK, Bath: University of Bath, 2006).

(30) Frank Ellis, «Household Strategies and Rural Livelihood Diversification,» *Journal of Development Studies*, vol. 35, no. 1 (1998), pp. 1–38, and Sara Berry, «Social Institutions and Access to Resources,» Africa: Journal of the International African Institute, vol. 59, no. 1: *Access, Control and Use of Resources in African Agriculture* (1989), pp. 41-55.

عندما كان أغلب أهل القرية يسافرون إلى الخليج. وكانت الأرض، كما يقول، توفر الغذاء له وللبقرة التي كان يربيها، وأيضًا كان هناك نخلتان توفر التمر للأولاد. يقول إن قانون «فك الضريبة» الذي طُبق سنة ١٩٩٧ غيّر حياته تمامًا «أنا حُرمت نهائيًا مثل من في القبر، قدمي لم تقرب الأراضي مرة أخرى». ويقول: «عندما كان لدي أرض.... جاري يهديني شيء من زراعته وأنا أهديه بشيء من زراعتي. أنا أعطيه ذرة وهو يعطيني بطيخة، أنا أعطيه كرنب وهو يعطيني جرجير.... أنا أعمل عندهم هم يشتغلون عندي... أما الآن، أنا لا أذهب إلى الأراضي كي لا أتحسر». يستطرد: «في تلك الأيام كنت أزرع قمحًا وذرة على أساس أتحصّل على (مونة) البيت وأسلّم الباقي».

يقول أبو أحمد أيضًا إنه بعد تطبيق القانون ترك العمل في الزراعة ولم يستأجر أرضًا معلّلًا ذلك بقوله: «الأرض فاتحة فمها والعيال فاتحة فمها كيف أكفي الاثنين؟»، أي إن الأرض تحتاج إلى تكاليف طوال السنة في ظل الإيجارات الجديدة وعدم تمكنه من الاقتراض بضمانه الأرض والسداد بعد الحصاد، كما كانت الحال سابقًا. وبدأ منذ سنة ١٩٩٧ يستغل رخصة القيادة التي كان قد حصل عليها في أثناء التجنيد، فجدّد صلاحيتها وأخذ يعمل على خط ديروط – عواجة. ويتحدث عن هذه الفترة بقوله: «كنت أحسن حالًا من الآن. كنت أتقاضى في البداية خمسة جنيهات في اليوم. كان كيلو اللحمة بـ ٥ جنيهات، وعندما ارتفع سعر كيلو اللحمة إلى ٦ جنيهات كنت أتقاضى ٦ جنيهات، وبعد ذلك كنت آخذ ١٠ جنيهات، ثم أصبحت يوميتي تكفي لشراء كيلو لحم، وكنت يوميًا أشتري العيش من المخبز بتاع ديروط». منذ ٦ سنوات ترك أبو أحمد قيادة السيارة لأن السيارة أصبحت قديمة وكثيرة الأعطال، وصاحبها لا يريد الإنفاق على صيانتها، فكان أبو أحمد لا يعمل أيامًا كثيرة ولا يستطيع شراء سيارة. بدأت رحلته مع السفر في سنة ٢٠٠٠، وكان ابناه في أثناء ذلك يعملان في مطروح خلال الإجازات الدراسية وهو يذهب للعمل في ليبيا. وقد كانت السنوات الأخيرة الأصعب في حياة الأسرة، ويصف ذلك بالقول: «في السنوات الأخيرة كنت أستلف علشان الولد يروح الجامعة بأسيوط». ويقول إن أهم شيء هو تأمين القمح: « لوعندي نقود كثيرة أشتري ٣ إردب قمح، لو معي أقل أشتري نصف إردب ذرة وكيلة (١٥ كلغ) قمح يكفونا شهر، وعشان مفيش بهيمة مبنعملش كشك».

يعتبر أبو أحمد أن مشروعه ورأس ماله المستقبلي هما أولاده الذكور؛ فقد أنهى الأول تعليمه وحصل على مؤهل متوسط، بينما أتم الثاني دراسته في الجامعة هذه السنة وحصل على بكالوريوس تربية، ويعمل في انتظار موقفه من التجنيد مع الابن الأصغر الذي أنهى المؤهل المتوسط، في حين أن الثالث في السنه النهائية من دراسته في كلية الآداب في أسيوط، ويعملون ثلاثتهم الآن في مرسى مطروح بانتظار السنة الدراسية، ويخشى والدهم تجنيد ولديه الاثنين في وقت واحد فلا يستطيع تأمين متطلبات أسرته.

المصدر: الدراسة الميدانية سنة ٢٠٠٩ (الاسم مستعار).

تمثّل قصة حياة أبي أحمد نموذجًا لقصص الحياة التي جمعتُها في كثير من القرى، لفهم مسارات الفلاحين وتأثراتها بالسياسات الزراعية المتَّبعة خلال العقود المتتالية. نلاحظ، من خلال الدراسة الميدانية التي أجريتها في الفترة ٢٠٠٨ – ٢٠١١، المرونة العالية التي تتمتع بها الكثير من أُسر الفلاحين في التعاطي مع تحولات السياسات العامة. وبالإضافة إلى أهمية حراك الأفراد الذاتي والعائلي، فإن شبكة العلاقات الاجتماعية ونسق القرابة مع الإدارة المحلية يحددان نفاذهم إلى الموارد، مثل الأرض الزراعية أو معاش الضمان الاجتماعي.

في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، حين قلصت الدولة دعمها للقطاع الزراعي ووضح انحياز سياساتها إلى كبار الملّاك في مقابل صغار الفلاحين[٣١]، بدأ الفلاحون التصويت على هذه الإجراءات بأقدامهم. كانت الأفواج الأولى من المهاجرين إلى العراق والخليج بشكل عام من الريف بنسبة تفوق كثيرًا نسبتها من الحضر، وفاقت النسبة من ريف صعيد مصر النسبة من باقي الريف[٣٢]، في إشارة إلى العلاقة بين التهميش والفقر والهجرة سعيًا وراء الرزق. كما أن قطاعًا كبيرًا من أبناء الفلاحين انتقل إلى المدن الكبرى للعمل في البناء في المدن الجديدة، أو انتقل إلى المدن الساحلية والمناطق السياحية للعمل في السياحة؛ فخلال فترة الانفتاح، تضخمت الاستثمارات العقارية، وحدثت في قطاعي البناء والسياحة طفرة استوعبت قطاعًا لا يستهان به من الفلاحين وأبنائهم كعمال بناء. وفقدت الزراعة موقعها المتميز في استراتيجيات كثير من الفلاحين، وبدأت الهجرة (الداخلية والخارجية) تتحول الى جزء مركزي من استراتيجياتهم، وتحولت «أول سفرة» لشباب القرى إلى طقس عبور من المراهقة إلى الرجولة، وهو ما يشير إلى القيمة الرمزية التي اكتسبتها الهجرة، بالإضافة إلى قيمتها المادية.

بعد ذلك أدت حروب الخليج المتتالية، بالإضافة إلى ارتفاع أجور السفر للعمل في الخليج، والهجمات الإرهابية التي شهدتها فترة التسعينيات وتأثيرها في قطاع السياحة، أدى ذلك كله إلى استعادة الزراعة مكانتها في استراتيجيات الفلاحين.

تلا ذلك في نهاية التسعينيات قانونُ المالك والمستأجر الذي رفع بدلات الإيجار (التي كانت في ذلك الوقت لا تتعدى ٥٠٠ جنيه لتصل إلى ٢٠٠٠ جنيه). وقد سبّب ذلك القانون شكلًا من أشكال المضاربة العقارية في سوق الإيجارات الزراعية حتى وصل بإيجارات الأرض إلى ٥٠٠٠ جنيه بعد أربع سنوات من تطبيق القانون. قاوم الفلاحون القانون، واصطدموا بالملّاك والشرطة، فسقط بعضهم قتلى وأُصيب آخرون أو أُلقي القبض عليهم.

انحسرت الزراعة مرة أخرى في استراتيجيات الفلاحين الذين لجأوا إلى العمل كـ«عمال بناء» في المدن أو «عمال زراعة» في المزارع الكبرى في الصحراء، أو لجأوا إلى الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا. لكن أزمة الغذاء العالمية في سنة ٢٠٠٧ أدت إلى عودة الكثير منهم إلى الزراعة؛ فازداد عدد رُقع الأرض المزروعة قمحًا في كثير من القرى التي قمنا بزيارتها. ومع ارتفاع أسعار الأراضي وتكاليف الهجرة، وقيام كثيرين بالربط بين

(٣١) عادة ما يشار إلى الملكيات القزمية بما هو أقل من فدان واحد والملكيات الصغيرة من ٢–٥ والمتوسطة من ٥–١٠. والأكثر من ١٠ في الوادي والدلتا تعد ملكيات كبيرة. أما في الأراضي الصحراوية فالملكيات تصل إلى مئات الأفدنة.
(٣٢) نادر فرجاني، **سعيًا وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار عربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة عربية، ١٩٨٨).

السفر إلى ليبيا فترات قصيرة (٣ - ٦ أشهر) بغرض توفير بدل إيجار أرض زراعية لموسم زراعي (نصف سنة)، يكون الموسم الشتوي عادة، لزراعة القمح، بالإضافة إلى العمل في المدن أو في ليبيا (قبل سنة ٢٠١١) أو في المزارع الصحراوية.

على الرغم من أن ثورة يوليو ١٩٥٢ أنهت ظاهرة «عمال التراحيل» الذين كانوا ينتقلون من قرى الجنوب ليعملوا في حقول القطن المملوكة لكبار الملّاك الرأسماليين في الدلتا، ظهرت في مصر أشكال متنوعة من هؤلاء العمال خلال الثلاثين سنة الأخيرة؛ من تلك الأشكال الجديدة عمال البناء الواقفون بملابسهم الريفية في الميادين العامة في المدن الكبرى بمصر، ومعهم أدوات البناء بانتظار مقاول الأنفار الذي يساومهم على أجر عملهم اليومي.. كما أن العمالة الموسمية في الزراعة الرأسمالية في غرب الدلتا والصحاري المحيطة بالقاهرة والإسكندرية هي أيضًا من عمال التراحيل. وهناك أيضًا العمال المهاجرون إلى ليبيا عبر الحدود، والمتجمعون في «أسواق» ونقاط تجمّع العمال في المدن الليبية الكبيرة. يقف هؤلاء العمال بانتظار مقاول يفاوض ويختار، ثم ينقلهم إلى مكان العمل (بنايات قيد الإنشاء)، حيث يبيت بعضهم أو يعود ليبيت في سوق العمال أو في الأماكن العامة. ويشار أيضًا إلى ارتكاز الزراعة الصحراوية على عمالة الأطفال والنساء[٣٣].

لاحظنا أن استراتيجيات الفلاحين في القرى المدروسة ترتكز بشكل أساسي على ما يمكن تسميته «الاعتماد الذاتي»، كما تقول سيدة في إحدى القرى: «اخواتي ليس لهم أذرعتهم»، أي بأيديهم يحصلون على معايشهم، وهذا لم يمنعهم من التقدم من وحدة التضامن أكثر من مرة لطلب «مساعدة الدولة»، كما أنه «أجبرهم» على الحفاظ على علاقات ودية مع الجميع للحصول على يوم عمل («يومية») في أي مجال يحتاج إلى «السواعد».

الدولة وسوق العمل والأسرة أو العائلة والمجتمع المحلي، كل أولئك حاضرون في استراتيجيات الفقراء للخروج من الفقر أو لـ«البقاء الآمن»، أو على العكس، لإضعاف أو لتقليص تلك الاستراتيجيات. ويرتبط مدى «تحسّن» أو «تدهور» أحوال الأسر المعيشية التي درسناها بتفاعل أدوار هؤلاء الشركاء مع أدوار الفاعلين المحليين. لكن العلاقات الزبونية تحكم الحصول على كثير من الخدمات الحكومية؛ فالنفاذ إلى الضمان الاجتماعي لم يكن عادلًا تمامًا، ولاحظنا حصول البعض عليه بسبب صلات قرابتهم بالمسؤولين في القرية في حين مُنع عن آخرين أكثر استحقاقًا.

يبدو من خلال الملاحظات الميدانية أن التنوع في سبل العيش مكون أساسي في استراتيجيات أغلب الأسر الفلاحية، ولكن ما المختلف بين أسرة وأخرى هو مدى القدرة على الحصول على رؤوس الأموال «المختلفة»، وإمكانات تحويلها إلى إحداث تنوع «الارتقاء» لا تنوع «الاستغلال»؛ فالتنوع في مصادر الدخل يكون أداة للحراك الاجتماعي والارتقاء الطبقي بالنسبة إلى حملة «رؤوس الأموال الحقيقية والرمزية»، ويكون «ضرورة» بالنسبة إلى المتضررين بشكل أكبر من السياسات الزراعية في القرية والأقل قدرة على صنع توليفات تمكّن من الحراك الاجتماعي.

(33) Zhour Bouzidi, Saker El Nour et Wided Moumen, «Le Travail des femmes dans le secteur agricole: Entre précarité et empowerment: Cas de trois régions en Egypte, au Maroc et en Tunisie,» (Gender and Work in the MENA Region Working Paper; no. 22, Population Council, Cairo, June 2011).

لمواجهة آثار التحولات النيوليبرالية وفقدان الحيازات أو آثار ارتفاع بدلات الإيجار، يضطر الفلاحون إلى البحث عن توليفات غالبًا ما تكون بالجمع بين القطاعات الأكثر «صعوبة وعدم استقرار» والأكثر تأثيرًا في المستقبل، مثل تسرب الأطفال من المدارس والعمل في سن مبكرة جدًا، والعمل في القطاعات الشاقة غير المؤمَّنة اجتماعيًا أو صحيًا، والعمل بالزراعة واستئجار الأرض، وزراعة المساحات الضيقة التي يملكها.

تجمع هذه الاستراتيجيات بين الاستغلال من قِبل الغير في علاقات عمل وقوة غير متكافئة (قبول بدلات إيجار غير عادلة للأراضي؛ قبول العمل لقاء أي أجر؛ عدم وجود تأمين؛ التعرض لمخاطر الهجرة غير الشرعية...) والاستغلال الذاتي، أي استنزاف الطاقات في أكثر من عمل وفي أعمال شاقة، والالتحاق بسوق العمل في سن مبكرة، والخضوع لعلاقات استغلال وتبعية، خاصة لمن يعمل بالزراعة كأجير داخل القرية، في حين تكون التوليفات الدافعة إلى درجات أعلى على سلّم التصنيف الاجتماعي من نصيب الفئات الأكثر قوة وقدرة على امتلاك الأصول «المالية والاجتماعية والثقافية» القائمة على تراكم رؤوس الأموال وتحويلها، مثل: «تعليم الفتيات وتزويجهن من قيادات محلية»؛ تعليم الأبناء وإدخالهم قطاعات مميزة («الشرطة والجيش والنيابة»)؛ العمل في الخارج في قطاع المقاولات وأعمال إ دارية.... إلخ.؛ زراعة محاصيل رأسمالية؛ رفع بدلات الإيجار الزراعية وتأجير الأرض للفلاحين. وعادة ما يكون للعلاقات الاجتماعية والانتماءات العائلية وحيازة الأرض والنفاذ إلى مراكز القوى على المستوى المحلي دور رئيسي في تراكم رؤوس الأموال.

يظهر دور «السياسات الزراعية» بشكل واضح في مسارات الفقراء، عبر التلازم بين تزايد الاتجاهات نحو الهجرة وفقدان الأمل في الزراعة بسبب «السياسات الزراعية» بشكل أساسي، وهي السياسات التي بدأت تأخذ منحى متسارعًا نحو إلغاء الدعم لـ«صغار الزراع»، وفي المقابل دعم «مستثمري الصحراء»، وهذا ما يتضح بشكل كبير في عبارات الأفراد بشأن البقاء في القرية («اللي باقي في القرية باقي إجباري»)، أو في الحديث عن الزراعة على النحو التالي: «الأرض لا تحسّن أوضاع الناس لكنها تبقيهم على قيد الحياة وتوفر المونة فقط». وتبدو هنا مركزية الهجرة ليس فقط في الخروج من التبعية الاقتصادية، بل أيضًا في الخروج من التبعية السياسية والاجتماعية المحلية. وهذا يوضح إلى أي مدى كان الخروج من نطاق الدولة لزامًا للخروج من حالة الفقر والتهميش في القرية.

هذا يعني تحوّل الزراعة إلى نشاط هامشي في سبل عيش كثير من الريفيين؛ فالزراعة دخلت وسط دائرة واسعة من الاستراتيجيات والموارد التي يخدم كل منها الآخر أساسًا لضمان الغذاء، ولكن أيضًا لتوفير الاحتياجات المادية وغير المادية للأسرة.

يمكن القول إجمالًا إن مسارات الفلاحين كانت مركّبة ومعقدة ومحتوية على شبكة متداخلة من المصادر ورؤوس الأموال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادية والرمزية). كما أنها كانت متأقلمة مع الظروف ومتغيرة وفقًا للفرص والأزمات التي تعترض مسار الأسرة وأهدافها (أكانت هذه الأزمات عائلية أم مرتبطة بسياسات الدولة)، بينما كانت مسارات الدولة خطية ومتصلة منذ بداية عهد السادات وسياسة الانفتاح وحتى نهاية عهد مبارك وتوغل الليبراليةالجديدة؛ ذلك الخط الذي لم يتعرج بسبب أزمة اقتصادية أو غذائية، محلية أكانت أم عالمية.

وكما أن من غير الممكن فصل مسارات الفقراء عن المحتوى الاقتصادي الاجتماعي والتاريخي الذي بنيت فيه هذه المسارات، سواء على المستوى المحلي أو على مستوى الدولة والدولي، فإنه لا يمكن أن نفصل مسارات الدولة عن المحتوى الاقتصادي العالمي المسيطر من قِبل وجهة النظر الليبراليةالجديدة، وتوغل المؤسسات الدولية وهيئة المعونة الأميركية في الزراعة المصرية. كما لا يمكن أن نتجاهل في تحليلنا للمسار الأحادي الذي اتخذته الدولة مصالح الفاعلين الأساسيين داخلها، أي رجال الدولة وخبرائها وخلفياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتلاقي المصالح أو تعارضها وعلاقتها ببنية مشاريع التنمية أو منظور التنمية؛ فمنذ بدايات الثمانينيات، تبنّى الأكاديميون المتخصصون بالتنمية والمخططون التابعون للدولة رؤية زراعية ترى أن رؤية «الفلاحين لا تتطابق وتحديث التنمية الزراعية»[٣٤]. وقد طُبق هذا في مشروع «شروق للتنمية» الذي نُفّذ سنة ١٩٩٦، في حين أن مشروع الاستهداف الجغرافي كان يمثّل ضخ الأموال في أشكال من الاستثمارات العقارية تضمن نمو القطاع ورواج تجارة أعضاء في الحكومة ولجنة السياسات في الحزب الوطني (الحديد، الأسمنت، السيراميك) بالإضافة إلى الشركات العقارية. إن الفاعلين داخل جهاز الدولة ليسوا مجرد منفذين لتصورات ورؤى مفروضة عليهم من قوى خارجية، بل هم أيضًا فاعلون يجْنون، جرّاء تبنّي سياسات معيّنة، مكاسب فردية لذواتهم واجتماعية لطبقاتهم، متجاهلين، بل محتقرين الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة بسبب هذه السياسات، التي لم تؤد فقط إلى تهميش الأكثر فقرًا أو الأطراف الجغرافية والاجتماعية، بل أدت أيضًا إلى تقلص «جماعات المستفيدين» إلى بضع مئات من الأُسر الرأسمالية والتكنوقراطية، وهو ما أدى إلى استبعاد جل الطبقة الوسطى التي بدت متآكلة جرّاء التهميش والإفقار اللذين طاولاها كما طاول مهمَّشي المدينة وغالبية سكان الريف من الفلاحين.

ويمكن القول إن الفصل بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية في ظل التحولات الليبرالية المتسارعة في السنوات الأخيرة أدى إلى تهميش المركز (الوادي والدلتا) بما يحتويه من آلاف الفلاحين الذين يعملون في الأرض، وفي المقابل تحولت الصحراء الغربية والساحل الشرقي إلى مركز بفعل اهتمام الدولة وحصول أصحاب المزارع والمنشآت السياحية الكبرى على الدعم والتسهيلات والتمويل. ونظرًا إلى ارتفاع معدلات الفقر والتهميش في الريف، قررت الدولة في سنة ٢٠٠٧ تبنّي سياسة «الاستهداف» كإطار للسياسة العامة لمكافحة الفقر. تمركزت استراتيجية الدولة على نوعين من الاستهداف: **الأول** جغرافي («الاستهداف الجغرافي للفقر») و**الآخر** اجتماعي («التحويل النقدي»). وجرى تبنّي المفهوم التزامًا بتوصيات البنك الدولي الذي قام، بالتعاون مع وزارة الاستثمار، بإجراء الدراسة المرجعية للمشروع الذي تقرر تطبيقه على ١٠٠٠ قرية تم تحديدها كأفقر المناطق في مصر[٣٥]. ومع أن المشروع يهدف أساسًا إلى مكافحة الفقر في الريف، فإن مسألة النفاذ إلى الموارد وتمكين فقراء الفلاحين من مصادر الإنتاج الزراعي كانت غائبة تمامًا، على الرغم من أن خصائص الأسر «الأكثر فقرًا» في الريف المصري غالبًا ما تتصف بأنها:

–لا تستطيع النفاذ إلى الأراضي، فغالبية الأسر الفقيرة إما لا تملك أرضًا ولا تستطيع دفع قيمة بدلات الإيجار المرتفعة، وإما هي من أصحاب حيازات صغيرة جدًّا.

(٣٤) انظر: جامع [وآخرون]، **أسباب تخلف القرية المصرية.**

(٣٥) صقر النور، «نقد الاستهداف الجغرافي للفقر: دراسة حالة لقرية مستهدفة بصعيد مصر،» في: عائب وبوش، محرران، **التهميش والمهمشون.**

- محدودة فرص الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية الأخرى بشكل جيد وفي الوقت المناسب.

- يصعب عليها أن تحصل على العمل بأجر ثابت لانخفاض التعليم، وأيضًا لغياب الاستثمارات في مناطقها. والفقراء في المناطق الريفية أقل قدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ فالمزارعون الصغار يعانون قلة مياه الري، وغالبًا ما يضطرون إلى استخدام المياه المأخوذة من قنوات الصرف. كما أن صغر الحيازات وارتفاع تكاليف الزراعة وانخفاض المحصول، كل ذلك يزيد من أعباء الفقراء في الريف المصري.

كما أن هذه التغيرات الهيكلية أثّرت في شكل مجتمع القرية؛ فتطبيق قانون المالك والمستأجر زاد الصراعات العائلية والنزاعات حول الأرض الزراعية، كما أن تقلص الزراعة المعاشية ونمو الهجرة كاستراتيجيا بديلة في حالات كثيرة زادا من تحوّل القرية إلى مكان مؤقت لتمضية العطَل السنوية والإجازات للمهاجرين، وهذا بدوره زاد التنافس على أنماط من الاستهلاك الترفي، والبنايات الفارهة، ورفع قيمة الأرض للبناء، وتجريف بعض الأراضي. إن تقليص دور الزراعة في استراتيجيات الريفيين لم يغير فقط سبل عيشهم، بل ساهم أيضًا في تغيير مفهوم القرية وشكلها في قرى الدراسة، وزاد من التقسيمات الاجتماعية ومعدلات التفاوت الاجتماعي.

خاتمة

قدم هذا البحث تحليلًا للسياسات الزراعية والتنموية في مصر وتحولاتها خلال الستين سنة الماضية، وتأثيراتها في سبل عيش الفلاحين. وأوضح العلاقة بين زيادة معدلات الفقر في الريف وتدهور القطاع الزراعي والسياسات الزراعية المتّبعة في الريف بشكل متسارع خلال الثلاثين سنة الماضية، وهي العلاقة التي أضرت بالقطاع وأدت إلى تهميش الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين يمثلون حوالى ٩٠ في المئة من المنتجين للغذاء، وتحولت الزراعة إلى نشاط هامشي لدى كثير من الأسر الريفية التي اضطرت إلى اللجوء إلى سبل عيش معقدة ومركّبة للحفاظ على وجودها. إن الفصل بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية في ظل التحولات الليبرالية المتسارعة في السنوات الأخيرة أدى إلى تهميش المركز (الوادي والدلتا) بما يحتويه من آلاف الفلاحين الذين يعملون في الارض، وفي المقابل تحولت الصحراء الغربية والساحل الشرقي إلى المركز باهتمام الدولة وحصول أصحاب المزارع والمنشآت السياحية الكبرى على الدعم والتسهيلات والتمويل. إن أزمة نموذج التنمية المتّبع في مصر كان سببًا في حدوث الثورة وتضامن فئات ريفية كبيرة مع الأحداث في المدن والمراكز الكبرى، وانخراط عدد كبير منهم فيها. أما الأزمة المستمرة للقطاع الزراعي وتنامي عدد فقراء الريف، واحتمالات تجدد أزمات الغذاء العالمية، بالإضافة إلى الحراك الاجتماعي القائم في مصر، كل ذلك يفتح الباب أمام امكانيات بناء سياسات زراعية وتنموية بديلة.



ترجمة



مارتن توماس*

الدول الاستعمارية بوصفها دولًا استخبارية

حفظ الأمن وحدود الحكم الاستعماري في الأراضي الإسلامية الخاضعة لفرنسا بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٤٠**

تعاني أغلبية الدول الاستعمارية تناقضًا في صميم بنيتها؛ فقد عرّفت مؤسسات الدولة الاستعمارية نفسَها بأنها تتعارض وشبكات ممارسة السكان المحليين السلطة في فترة ما قبل الاستعمار، أكانت تلك الشبكات قائمة على العِرق أو القرابة القبلية أو الانتماء الديني. من ناحية أخرى، قليلة كانت الدول الاستعمارية التي نَعمتْ بجهاز إداري كافٍ أهّلها للعمل بشكل منفصل عن مجتمع السكان الأصليين.

يشير هذا البحث إلى أن رؤية أكثر شمولية لمعايير جمع الدولة المعلومات الاستخبارية ولغايتها من ذلك، قد تساعد في فهمنا الكيفية التي أمّنت بها هذه الدول الاستعمارية استمراريتها. وكانت هذه الأنشطة الاستخبارية متعدّدة الأوجه؛ فهي استُحدثتْ بهدف تأمين معلومات كافية عن التنظيم الاجتماعي المحلي، بغية تمكين الحكومة من القيام بوظائفها؛ كما يعمل جامعو المعلومات الاستخبارية في الوقت نفسه على تعميم تلك البيانات. فوكالات الاستخبارات لدى الدولة الاستعمارية التي كانت تجمع المعلومات عن السكان الأصليين، كانت تسعى أيضًا للتحكّم في حركة المعرفة أو المعلومة ضمن المجتمع المحلي، بغية قولبة الرأي العام، أو على الأقل تشكيل آراء النخبة النافذة. عندئذ فقط، تستطيع السلطات المحلية التأثير في منتديات الآراء المتنوّعة لما فيه مصلحة أوروبا. وبهذا المعنى، تبرهن هذه الورقة على أن الدول الاستعمارية كانت «دولاً استخبارية».



لم تكن الدول الاستعمارية في الوطن العربي تكوينًا حظِي بالإجماع، بل جرى فرضها من الخارج، وبشكل عام، بالقوة القاهرة. كان بالتالي المسؤولون الأوروبيون في الدول الإسلامية يخشون

* جامعة إكستر، المملكة المتحدة.

** قُدمت نسخة أوّلية من هذه الدراسة في الاجتماع السنوي لجمعية العلوم السياسية الأميركية في واشنطن بتاريخ ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ . ونُشرت الدراسة في: *Journal of Strategic Studies*, vol. 28, no. 6 (2005), and Published Online 8 August 2006.

نشوءَ معارضة في مناطق الانتداب الممتدّة من الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط وصولًا إلى مناطق الانتداب في الشرق الأوسط. وكانت مناطق الانتداب تلك قد تشكّلت في إثر الصفقة التي عُقدت في الحرب العالمية الأولى. ومن الطبيعي افتراض أن على سياسة الأمن هنا، كما في أي مكان آخر، أن تعكس مدى قدرة الدولة على الاحتفاظ بالسيطرة السياسية. تشير هذه الورقة إلى رأي أكثر دقة، ومفاده أن الإقرار بقيود سلطة الدولة الاستعمارية في المجتمعات التي تحكمها أنظمة غير مستقرّة قائمة على المحسوبية وعلى كسب النخبة، يؤدّي في الواقع إلى الحفاظ على الأمن السياسي وتجميع المعلومات الاستخبارية(١). في النهاية، وجدت المستعمرات نفسها بأشكالها المختلفة –أكانت حكومات وصاية أم حكومات انتداب– تتأرجح باستمرار بين تبعية سياسية واقتصادية للحاكم الإمبريالي من جهة، ونمو وعي وطني يُعرّف غالبًا بأنه نقيض للقوة الإمبريالية من جهة أخرى. في الحقيقة، إن تحديد المستعمرة بأنها فرع ثانوي للدولة يُغفل حقيقة أن القوى الإمبريالية حجبتْ، بانتظام، السماتِ الأساسية المكوّنة لسيادة الدولة عن الدول المُسْتَعْمَرة التابعة لها. أما الحقوق التي تمنع الدولةُ الاستعمارية ممارستَها، فتتضمّن عادةً سنّ القوانين بشكل مستقل، والتحكّم في السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية، والسيطرة على قوى الأمن الوطنية. وقد درس اختصاصيو علم السياسة بعناية، تعقيدات الدول المستعمَرَة التي كانت يومًا دولًا ومجتمعات قيد التشكّل، محرومةً من المكوّنات الأساسية لهوية وطنية مهمّة، أكانت تلك المكوّنات عرقية أم ثقافية أم بنيوية(٢). ولذلك أيضًا، صاغ بعض علماء الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية نظريات أكثر تعمّقًا في «الطوبوغرافيا السياسية» لدول– أمم ما بعد الاستعمار، وتناولت المصطلحات الحافلة بالمعاني لـ«الدول الفاشلة» في العالم النامي(٣).

إن انتشار العنف السياسي في الدول التي كانت مستعمَرة، وجذور هذا العنف العائدة إلى عمليات القوى الأمنية التي شُنّت في أثناء المخاض الوطني الموجع لإنهاء الاستعمار، يشغلان باحثين يسعون لربط التاريخ الاستعماري بالصراعات المجتمعية المعاصرة(٤). وفي الوقت الذي تركِّز فيه أغلبية دراسات إنهاء الاستعمار وانهيار قوة الدولة الاستعمارية على مرحلة ما بعد فترة ١٩٤٥، تركّز المقالة هذه على ترتيب زمني يعود إلى عشرين سنة سبقت اندلاع الحرب العالمية الثانية، في حين يقتصر التركيز الجغرافي فيها على الإمبراطورية الفرنسية في الوطن العربي؛ إذ كانت أغلبية التهديدات الأمنية للدولة داخلية لا خارجية حتى سنة ١٩٣٦

(1) Colin Newbury, *Patrons, Clients, and Empire: Chieftaincy and Over-Rule in Asia, Africa, and the Pacific* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2003), pp. 269–271.

(٢) اضطلع أستاذ العلوم السياسية الأميركي كروفرد يونغ بدور طليعي في هذا المجال. انظر كتابه:

Crawford Young, *The African Colonial State in Comparative Perspective* (New Haven: Yale University Press, 1994).

والفصل الذي كتبه عن «الدولة الاستعمارية والأزمة ما بعد الاستعمارية»:

Crawford Young, "The Colonial State and Post-Colonial Crisis," in: Prosser Gifford and W. Roger Louis, eds., *Decolonization and African Independence: The Transfers of Power, 1960-1980* (New Haven: Yale University Press, 1988), pp. 1–31.

(3) Catherine Boone, *Political Topographies of the African State: Territorial Authority and Institutional Choice*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, UK ; New York : Cambridge University Press, 2003), and Robert H. Jackson, *Quasi-States: Sovereignty, International Relations, and the Third World,* Cambridge Studies in International Relations; 12 (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1993).

(4) Patrick Chabal and Jean-Pascal Daloz, *Africa Works: Disorder as Political Instrument*, African Issues ([London]: International African Institute in association with James Currey; Oxford; Bloomington: Indiana University Press, 1999); Jeffrey Herbst, *States and Power in Africa: Comparative Lessons in Authority and Control*, Princeton Studies in International History and Politics (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), and Gil Merom, *How Democracies Lose Small Wars: State, Society, and the Failures of France in Algeria, Israel in Lebanon, and the United States in Vietnam* (Cambridge, UK; New York: Cambridge University Press, 2003).

على الأقل. ويتناول هذا البحث المشكلات التي اعترضت عملية التصدّي لهذه الأخطار، ويتطرّق إلى الدور المركزي لأجهزة الأمن في بلورة الحكم الاستعماري في العالم العربي.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، بذلت السلطات الإمبريالية الفرنسية في أقاليم شمال أفريقيا، في المغرب والجزائر وتونس والمفوضية العليا للجمهورية الفرنسية المسؤولة عن الانتداب في سورية ولبنان، جهودًا حثيثة للتوفيق بين ضرورات السيطرة على المجتمع بالوسائل القسرية المحدودة المتوافرة لديها. ووقعت هذه الإدارات الإمبريالية في فخ التناقض، وعرّفت مؤسسات سلطة الدولة الاستعمارية نفسها، مرارًا وتكرارًا، بأنها في موقع النقيض لشبكات السلطة التي أنشأها السكان المحليون في مرحلة ما قبل الاستعمار، أكانت تلك الشبكات قائمة على العِرق أم الرابطة القبلية أو الانتماء الديني. إلا أن بعض الدول الاستعمارية، وخاصة في القارة السوداء، تمتّعت بجهاز إداري كافٍ يؤهلها للعمل بصورة منفصلة عن مجتمع السكان المحليين أو تضعه في موقع التحدّي له. ضمن هذا التوصيف للحكم الاستعماري، أصبح من الواضح أن قدرة أوروبا على إدارة المستعمرات لم تنطلق مباشرة من فوهة البندقية؛ فالقوة، أو على حد تعبير حاكم المغرب اللواء لويس هوبرت ليوتي، «القدرة على التهديد بحكمة باستخدام القوة»، لم تستطع وقف المد الشعبي المتنامي المعادي للحكم الاستعماري(٥). أما سر بقاء الإمبريالية فيكمن في مكان آخر.

كان لا بد من إيجاد بعض الوسائل لردم الفجوة التي تفصل السلطات الإمبريالية عن جميع الشرائح الاجتماعية للسكان المحليين، أو على الأقل تضييقها. تكمن الحجة التي تعتمدها هذه المقالة في اعتماد السلطات الفرنسية في العالم العربي على نظام متقن من جمع المعلومات الاستخبارية، يؤمّن استمرارها. وهذا لا يعني أن التحليل الاستخباراتي كان مرادفًا لصنع السياسات؛ إذ إن في ذلك مقاربة أحاديّة البعد(٦)، وإنما ذلك يوحي بأن وجهة نظر أكثر شمولية لمعايير جمع الدولة المعلومات الاستخبارية ولغايتها من ذلك، قد تساعد في فهم كيف تمكّنت هذه الدول الاستعمارية من البقاء. وكانت هذه الأنشطة الاستخبارية متعدّدة الأوجه، فقد وُجدت أولًا وأخيرًا لتأمين معلومات كافية عن تنظيم المجتمع المحلي لتمكين الحكومة من القيام بوظيفتها. ويتراوح هذا المجال الاستخباراتي بين عمليات الشرطة وتقييم التهديدات وتصنيف المجرمين وتصفية مجموعات الوطنيين الأصليّين، وصولًا إلى جمع بيانات غير مؤذية، مثل الدراسات الاستقصائية الطوبوغرافية وتقديرات الضرائب والتعداد السكاني والإحصاءات الاقتصادية ومجموعة الدراسات الأنثروبولوجية للانتماءات القبلية والعشائرية. إلا أن العمل الاستخباراتي لم يتوقف عند هذا الحد، وكان جامعو المعلومات الاستخبارية أيضًا هم من يعمّمونها. وقد جمعت وكالات الدول الاستعمارية نفسها المعلومات عن السكان الأصليّين، ساعية للتحكّم بحركة المعرفة ضمن المجتمع المحلي لتقولب الرأي العام الشعبي، أو على الأقل، لتشكّل آراء النخب النافذة في هذه المجتمعات. وقد تطلّب أمن الدول الاستعمارية اتخاذ تدابير للتحكّم في المد والجزر اللذين كان الجدل السياسي يشهدهما، فاستطاعت السلطات المحلية وقتها فقط أن تبدأ التأثير في منتديات الرأي المتنوّعة هذه، لمصلحة الأوروبيين؛ إذ كان

(5) Hubert Lyautey, “Du rôle colonial de l’armée,” *Revue des deux mondes*, no. 157 (Janvier 1900), pp.11–17.

بالنسبة إلى التعاليم الإدارية التي وضعها ليوتي للمغرب، انظر:

William A. Hoisington, *Lyautey and the French Conquest of Morocco* (Basingstoke : Macmillan, 1995), pp. 41–53.

(٦) أثيرت تلك المسألة في الكتاب التالي:

Antony Best, *British Intelligence and the Japanese Challenge in Asia, 1914-1941*, Studies in Military and Strategic History (Houndmills, Hampshire; New York: Palgrave/Macmillan, 2002), p. 2.



الحظر القانوني للمجموعات التخريبية سلاحًا فظًا لا يمكن استخدامه بصورة عشوائية. وكان يمكن أن يؤدي الحلّ القسري للأحزاب الوطنية أو للنقابات إلى نتائج عكسية، لأنه يعزّز نمو المنظّمات السرية التي كانت أكثر تماسكًا وأكثر عنادًا في مناهضتها سياسة الإكراه التي تنتهجها الدولة. إضافة إلى ذلك، ربما يقوّض الحظر الكامل لأنشطة السكان الأصليين السياسية مؤسسات المجتمع المدني – المجالس القبلية والقروية وأندية النقاش والصالونات المنزلية غير الرسمية والمجموعات الطالبية والنقابات المهنية – والتي يدّعي الحكم الغربي أنه يعزّز وجودها، ولا سيما أن تلك الحكومات كانت تستقي المعلومات من هذه المنتديات لتُحكم سطوتها الاستعمارية. في ظل هذه الأوضاع، كانت المراقبة السرية والقمع المستهدف مبرّرًا كافيًا لحكّام فرنسا للتدخل في شمال أفريقيا والشرق الأوسط في فترة ما بين الحربين العالميتين.

كانت مساهمة الاستخبارات في الأعمال اليومية والقرارات التنفيذية للسلطات الإمبريالية الفرنسية جوهرية، تمامًا كما كانت في الهند البريطانية. ويثبت [المؤرخ البريطاني] كريستوفر بيلي (Ch. Bayly)(٧) أن الحكم الاستعماري الـ«جيد» في الراج البريطاني(٨) [الهند البريطانية]، بمعنى الحكم الإمبريالي الآمن، ارتكز بأغلبيته على ما أسماه بيلي «نظام المعلومات»، وهو نظام يمثّل عملية استغلال جمع المعلومات الاستخبارية من أجل تنظيم وسائل الاتصال الاجتماعية الأهلية، أو يشكّل، وفقًا لمصطلحات بيلي، «إمبراطورية من المعلومات» للتحكّم في «إمبراطورية الرأي» المتمايزة. تطلّب الحفاظُ على النظام الاستعماري الانتفاعَ بأنظمة المعلومات الخاصة بالحكومات المحلية والإقليمية والوطنية. وكانت تلك الأنظمة قد شهدت بيروقراطية متنامية مكّنت الحكم الاستعماري من ممارسة نفوذه على الشبكات المستقلّة للتواصل الاجتماعي في المجتمع الهندي – من وسائل الإعلام باللغة المحلية والمنتديات الدينية والتجمّعات الاجتماعية الجماهيرية والأسواق الشعبية وأماكن اللقاء لنخبة السكان الأصليين(٩).

وفق المنطق نفسه، فإن الحكم الاستعماري السيئ، المتجلي في الاضطراب والتمرّد، يدل على انهيار في استخبارات الدولة المتعلّقة بمجتمع السكان الأصليين. وفي ظل هذه الأوضاع، غالبًا ما انصاع المسؤولون الرسميون للحكم الاستعماري ومجتمعات المستعمرين لـ«هلع المعلومات» لسدّ الفراغ الناجم عن جمع المعلومات الاستخبارية، بشائعات وهمية(١٠)، وكانت العملية نفسها جليّة في الأقاليم الفرنسية الإسلامية. وتبرهن الحجة الرئيسية في هذه المقالة على أن مناطق الانتداب والوصاية والمستعمرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تميّزت بالسّمة الرئيسية ذاتها، ألا وهي أنها جميعها في الأساس كانت دولًا استخباراتية.

يصف المؤرخون العسكريون عمومًا عمليةَ تجميع المعلومات الاستخبارية كمضاعِفة للقوة تقليديًا؛ فالمعلومات عن استعدادات العدو أو عن الأخطار الداهمة أو عن عمليات التخريب المحتملة، قد تُضاف

(٧) مؤرخ بريطاني متخصّص بتاريخ الإمبراطورية البريطانية، وتاريخ الهند وتاريخ العالم، يدرّس في جامعة كمبريدج البريطانية (قسم الترجمة والتحرير الإنكليزي).

(٨) تمثّل الهند البريطانية أو الراج البريطاني المرحلة التاريخية التي استعمرت الإمبراطورية البريطانية فيها مناطق الهند وباكستان وبنغلادش وميانمار منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين (١٥ آب/ أغسطس ١٩٤٧). أما كلمة «راج» في اللغة الهندية فتعني «الحكم»، أي فترة الحكم البريطاني في المنطقة (قسم الترجمة والتحرير الإنكليزي).

(9) C. A. Bayly, *Empire and Information: Intelligence Gathering and Social Communication in India, 1780-1870*, Cambridge Studies in Indian History and Society; 1 (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1996), pp. 3–6 and 365.

(١٠) شدّد روجر برايس على أن الوظيفة الأساسية لعملية حفظ النظام في الريف الفرنسي في أواسط القرن التاسع عشر كمنتْ في منع تعميم الشائعات عن الحرمان الاجتماعي أو الاضطرابات المحلية، انظر:

Roger Price, “Techniques of Repression: The Control of Popular Protest in Mid-Nineteenth Century France,” *Historical Journal*, vol. 25, no. 4 (December 1982), p. 865.

بشكل أساسي إلى قدرات الدول والجيوش أو قوى الشرطة، لتساعدها على تحقيق النتائج المتوخاة في السياسة وفي ميدان المعركة أو على الحفاظ على النظام(١١).

لم يعمد مؤرخو الإمبراطورية إلى المقارنة لدى البحث في المعلومات التي تحصل عليها الدول الاستعمارية عن الشعوب الخاضعة لسيطرتها. وربما يعود أحد أسباب ذلك إلى أن الدول المستعمرة اضطلعت بدور وَسَطي يجمع بين البعديْن المحلّي والأجنبي، نظريًا وعمليًا. وكما ذُكر سابقًا، عانتْ المستعمرات التي لم يكن معترفًا بها، توتّرات تنظيمية أساسيّة كونها مكوّنات خاضعة للنظام الإمبراطوري الذي تشكّل الأمم الأوروبية جوهره. وقد عزّز عاملان إضافيان من تعقيد تلك المشكلة، **أولهما** أنه على الرغم أن الدول المستعمَرة مقيّدة بعلاقتها بالقوة الإمبراطورية الأم، فإنها تحتفظ ببعض الاستقلالية كلاعب سياسي. والعامل **الآخر** هو أن النظام الدولي الحديث رأى ربما في الأراضي المستعمَرة أقاليمَ بريطانية أو فرنسية، وفي مكان آخر بلجيكية أو دنماركية أو برتغالية، أميركية أو يابانية، ولكن الأغلبية الساحقة للسكان المستعمَرين كانت بكل تأكيد «أجانب» من ناحية العِرق والثقافة، وبدرجة أكبر من ناحية الولاء السياسي؛ إذ من المستبعد أن يقبل الخاضعون للاستعمار بتبعيتهم لسلطة خارجية إلى أجل غير مسمى، ذلك أن العلاقة بين القوة الإمبراطورية وأقاليمها في أنحاء العالم كانت – في أحسن الأحوال – في حالة نشوء، وكانت – في أسوأ الأحوال – غير مستقرة.

يتطرّق الباحث الأميركي كروفورد يونغ إلى جوهر المشكلة؛ إذ إن تحليله للمستعمرات الأفريقية يلقى صدى خاصًا عند الدول الخاضعة للوصاية الأوروبية في شمال أفريقيا وفي مناطق الانتداب في الشرق الأوسط التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى:

تتمتّع المستعمرة بسِمات متعدّدة مميّزة، كونها تنتمي إلى تصنيف الدول. فقد كانت طرفًا ملحقًا وتابعًا لكيان خارجي ينعم بالسيادة، ولكنه غريب عن جوهر ذلك الكيان. أما منطقها الداخلي فقام على النزعة إلى الهيمنة. وقد شكّل نجاحُ مشروع هيمنتها مجتمعًا مدنيًا كان من المحتم أن يرفض مع الزمن، شرعيتها(١٢).

وهكذا تجاوزت عملية تجميع المعلومات الاستخبارية الاستعمارية حدودَ الاستخبارات العسكرية التقليدية التي ركزت على جمع المعلومات عن القوى الأجنبية والاستخبارات الأمنية الداخلية، والتي كانت مكرّسة أساسًا لحفظ الأمن السياسي للسكان المحليين؛ فقد استهدفت مراقبة السكان المستعمَرين أولًا وأخيرًا التآمر الداخلي، وهو مصطلح شمل أوجه النشاط السياسي كلها التي كان من الممكن أن تشكّل نقطة انطلاق لمعارضة منظّمة تناهض السلطة الاستعمارية. وسيطرت المجموعات الوطنية الناشئة المناهضة للاستعمار التي ذكرت آنفاً، على سياسة حفظ الأمن في فترة ما بين الحربين العالميتين، كما كانت حركات عصيان وطني أكثر تنظيماً تستنفد جزءًا كبيرًا من الموارد العسكرية والسياسية للدولة الاستعمارية بعد سنة ١٩٤٥. ومن المفارقات أن القلق من خطر التآمر والتخريب الداخليين شغل كلا الطرفين اللذين خاضا الحرب العالمية الثانية، وهو ما أدى إلى ضرورة الإبقاء على اهتمام خارجي كان أقرب إلى اهتمامات الاستخبارات العسكرية(١٣). وفي عشرينيات القرن الماضي، تواصلت رقابة جهاز

(11) Christopher Andrew, "The Nature of Military Intelligence," in: Keith Neilson and B. J. C. McKercher, eds., *Go Spy the Land: Military Intelligence in History* (Westport, Conn.: Praeger, 1992), pp. 1–16.

(12) Young, "The Colonial State," p. 7.

(١٣) لمناقشة معايير الاستخبارات العسكرية والأمنية، انظر:

Michael Herman, *Intelligence Power in Peace and War* (Cambridge ; New York : Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1996), pp. 16–21.

الأمن الاستعماري لترصد الجهود الألمانية والعثمانية الساعية للتحريض على التمرّد في الأقاليم الإسلامية التي كان الفرنسيون والبريطانيون يحكمونها في الحرب العالمية الأولى، مع تغيير طفيف في الاهتمام الذي بات يتمحور حول الدعم الأجنبي للوجهات الإسلامية وحركة الخلافة والمجموعات الوطنية الأولى[١٤]. وقد اتّسمت الاضطرابات التي شهدتها المدن، وموجات الإضراب ضد الاستعمار وحركات الاحتجاج الشعبية بعد سنة ١٩٤٥، بكونها نتيجة هجينة تسبّبت بها قيادات تدرّبت في الخارج، وضغوطات الحرب الباردة المفروضة على أفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى تلوث المجتمع المدني المحلي بأيديولوجيات تحرّرية غربية. وكانت النزعة الدائمة لدى وكالات الاستخبارات العسكرية والأمنية للمبالغة لدى تناول العلاقة التي تربط بين مذهب المساواة الذي تتبنّاه الشيوعية من جهة والقومية المناهضة للاستعمار من جهة أخرى، تدل على أن تقييم الاستخبارات في المستعمرات كان يتعلق بالتهديدات الأجنبية بقدر تعلقه وبالتهديدات المحلية[١٥].

إلا أن تجميع معلومات الاستخبارات الاستعمارية لم يكن دومًا مصدرًا للتصوّر الخاطئ والمخاوف الوهمية؛ فقد كانت قوى الأمن الاستعمارية تستشفّ أوجه التفاوت في المجتمعات المحلية، وتلحظ الاختلافات الثقافية، وتتبيّن الشرائح الاجتماعية المعقّدة في المستعمرات التي تخضع لحكمها. وفي زمن الأزمات السياسية العصيبة، عمد عاملو الاستخبارات الأمنية إلى نمطية أبسط؛ فعندما كان خطر ما يتهدّد النظام الاستعماري، كان يُنظر مجدّدًا إلى السكان الأصليين باعتبارهم كتلة واحدة متراصّة، قد تكون عدوّة إن لم تكن هي بالفعل كذلك، بدلًا من اعتبارهم مجموعة سكانية وطنية متباينة غير متجانسة، فيها أقلية صغيرة محدودة تثير الشغب والفتنة. وعَكَس هذا الخلط بين السكان التابعين وفئة العدو المحتمل – وهي حالة كلاسيكية لما يُعرف بـ«الغيرية» في اللغة الأكاديمية لما بعد الحداثة – الضعفَ الهيكلي العميق للدول الاستعمارية.

وللإحاطة الكاملة بكل ما يتعلق بحدود هيمنة الدول الاستعمارية، لا بدّ من التطرّق إلى الموارد المالية الشحيحة ضمن هذه المعادلة؛ إذ إن الأنظمة الإمبريالية التي انبثقت غداة سنة ١٩١٩ لم تسطع قط أن توفّر لنفسها الدعم المالي والدعم العسكري الذاتيّين، فقدرتها على الإنفاق الداخلي لتحسين مستوى المعيشة كانت محدودة جدًا، بغضّ النظر عمّا إذا كانت الإرادة السياسية للقيام بهذا الاستثمار موجودة. وعلى نحو مشابه، كانت موارد الشرطة محدودة هي أيضًا. ونتيجة لذلك، كان إخضاع سكان المستعمرات مشروطًا، بصرف النظر عن منشئه، غزوًا أكان أم استعمارًا أم تبادل أراض، أو نتيجة حروب كبرى. لكن من أجل بقاء السلطة الإمبريالية على المدى الأبعد، كان لا بدّ من وجود مزيج من القوة القسرية والتقدّم

(14) National Archives (NA): Memo Captain J. E. Philipps (Chief Intelligence Officer, East Africa), "'Africa for the Africans' and 'Pan Islam': Recent Developments in Central and Eastern Africa," (WO 106/259, 15 July 1917), and "Political Intelligence Summary of Events in Persia," (CO 732/21/2, 21 December 1925- 2 December 1926); Thomas G. Fraser, "Germany and Indian Revolution, 1914-18," *Journal of Contemporary History*, vol. 12, no. 2 (April 1977), pp. 255–272; Edmund Burke, "Moroccan Resistance, Pan-Islam and German War Strategy, 1914–1918," *Francia*, vol. 3 (1975), pp. 434–464, and Richard J. Popplewell, *Intelligence and Imperial Defence: British Intelligence and the Defence of the Indian Empire, 1904-1924* (London; Portland, Or.: F. Cass, 1995).

وبشأن موضوعات مماثلة تتعلّق بشرق آسيا، انظر: Best, pp.13–14, 23–28 and 47–48.

(15) Jean-Jacques Becker et Serge Berstein, *Histoire de l'anticommunisme. 1, 1917-1940*, avec la collab. de Pierre-Marc Renaudeau (Paris: O. Orban, 1987), chap. 6; Sophie Coeuré, *La Grande lueur à l'Est: Les Français et l'Union soviétique, 1917-1939*, archives du communisme (Paris: Ed. du Seuil, 1999); Frédéric Monier, *Le Complot dans la République: Stratégies du secret, de Boulanger à la Cagoule*, l'espace de l'histoire (Paris: Ed. la Découverte, 1998), and Michael B. Miller, *Shanghai on the Métro: Spies, Intrigue, and the French between the Wars* (Berkeley: University of California Press, 1994).

الاقتصادي الملموس والقدرة على تغيير التسلسل الهرمي الجامد للمجتمعات الاستعمارية. يُعتبر ذلك كله جيدًا من الناحية النظرية، إلا أن النتيجة والنطاق الزمني لمثل هذا التغيير الاجتماعي الأساسي نادرًا ما كانا جليّين من الناحية العملية، فكانت الدول الاستعمارية محكومة بالعيش في منطقة وسطى تفصل بين الإفصاح عن أهداف السياسات وتحقيقها، بسبب نقص الدعم المالي الضروري للنمو الاقتصادي المحلي، وازدياد تعرّضها للتحديات الشعبية، وبذلك كانت الاضطرابات السياسية والاجتماعية ملازمة لأوضاع هذه الدول.

في ضوء ما تقدم، تبدو جميع المصطلحات التي يستخدمها المؤرخون ليصوّروا الحفاظ على السلطة الإمبريالية -مثل مصطلحات «السيطرة الاستعمارية» و«حفظ أمن الإمبراطورية» و«التهدئة»- مضللة(١٦)؛ فهناك مخاطر مرتبطة بالتوصيفات العامة هذه، فمن ناحية، يفترض كل مصطلح منها ضمنًا وجودَ نموذج سلطة سياسية وعسكرية، عمودية قسرًا، وهو ما يؤدي إلى إنكار أي دور لفاعلين محليين -سواء أكانوا سكانًا أصليين أم فرنسيين- في صوغ طبيعة العمليات الاستعمارية أو حفظ الأمن أو فرض القانون. ومن ناحية أخرى، يتجاهل تطبيق أيٍّ من تلك المصطلحات على السياق العابر للحدود الاختلافات الاستعمارية والإقليمية المهمة في أنماط السلطة الإمبريالية. وعلى الرغم من هذه المشكلات التأويلية، فإن هناك معيارًا واحدًا لا شك فيه، إذ اعتمدت الأساليب المتّبعة لإخضاع الشعوب المستعمَرة في نهاية المطاف على قوة مادية متفوّقة وعلى تهديد، سواء كان فعليًا أو ضمنيًا، مفاده انتشار هذه القوة في المستعمرة.

وبينما كان خطر القمع الذي تمارسه الدولة دائم الحضور، لم تكن السيطرة الإمبريالية مطلقة أبدًا؛ فقد تلاعبت الإدارات الفرنسية في كلٍّ من سورية ولبنان وتونس والمغرب بالاتفاقيات التي تحكم العلاقات بنخب السكان الأصليين، وذلك لمنعهم من القيام بأي دور في القرارات المهمة في الدولة. ولكن هكذا إقصاء لم يكن كاملاً قط؛ ففي سياق حفظ الأمن وجمع الضرائب والقوانين الجنائية والعرفية، كانت المشاركة في السلطة في مناطق الوصاية في شمال أفريقيا ومناطق الانتداب في كل من سورية ولبنان نتيجة حتمية لعجز السلطة السياسية الفرنسية عن الوصول إلى هذه المناطق. وحتى في الجزائر، حيث كانت السلطة الاستعمارية الفرنسية أكثر تطورًا ومطبّقة بالكامل، كانت سلطة الدولة في المجتمعات الريفية النائية بعيدًا عن المناطق الساحلية التي كان يقطنها المستعمرون، أقل حضورًا، إضافة إلى أنها كانت تلقى مقاومة أشدّ بأسًا. أما بالنسبة إلى الداخل الصحراوي التابع لأقاليم الجنوب، وهي منطقة شاسعة لا تزال تحت الإدارة العسكرية المباشرة، فلم تكن الأنظمة الفرنسية فيها سوى غشاء رقيق يخفي الأعراف البدوية والقبلية الراسخة(١٧).

ويكتسب عمل الوكالات الاستخباراتية الفرنسية هذه الأهمية في ظل هذا الوضع الذي يعاني وسائل عسكرية محدودة، وموارد شرطة مبدّدة، ومراكز حضرية تنمو سريعًا، وبقاع شاسعة قليلة السكان. وفي فترة ما بين الحربين العالميتين، ناشدت الإدارات الإمبريالية الممتدّة من المغرب إلى سورية، دائرةَ المعلومات وجهازَ الاستخبارات العسكرية والفرعَ الخاص بالشرطة -جهاز الأمن العام- والضباطَ المسؤولين عن مراقبة القبائل، والشبكات غير الرسمية، لردم الفجوة بين السلطة الفرنسية الرمزية والهشاشة الفعلية للنظام الإمبريالي؛ فقد كان جمع المعلومات الاستخبارية عن جميع جوانب حياة السكان الأصليين، بدءًا

(16) Susan L. Carruthers, *Winning Hearts and Minds: British Governments, the Media, and Colonial Counter-Insurgency, 1944-1960* (London; New York: Leicester University Press, 1995), p. 1.

(17) Service Historique de l'Armée (SHA), Vincennes, Carton 7N4133/Dossier 4, no. 1876, Etat-Major de l'Armée (EMA), Section d'études (Afrique/Orient/Colonies), War Minister to Direction des affaires algériennes, 3 June 1926.

بالنشاط السياسي، مرورًا بالأعراف القبلية، وصولًا إلى البيئة المحلية، مسألة أساسية في عملية صنع القرارات الإدارية.

وبين سنتي ١٩٢٠ و١٩٤٠، توسّع الجهاز الأمني الإمبريالي لمواجهة المخاوف الرسمية المتنامية من حركات معارضة وطنية واضطرابات عمالية وتمرد الشيوعي؛ فقد احتاج حفظ الأمن في المناطق الحضرية في الجزائر، على سبيل المثال، إلى موارد واهتمام متنام في أوائل عشرينيات القرن الماضي بسبب النمو السكاني في المدن، وتصاعدت حدّة الاحتجاجات المنظّمة المناهضة للاستعمار. وفي المقابل، كان الأوروبيون وأعوانهم المحليون لا يزالون أكثر عرضة للعنف في المجتمعات الريفية بسبب ضعف الوجود الأمني الفرنسي فيها. وفي تموز/ يوليو ١٩٢٢ سُجّل وقوع سبع جرائم عقوبتها الإعدام، وكان ضحيتها إما مستعمرين وإما موظّفين رسميين مسلمين، كالقادة ورجال الشرطة في الريف. واستهدفت ست جرائم منها –تضمّنت جريمتيْ قتل وحادثتيْ إطلاق رصاص– مديري بلديات، ولم تسجل أي جريمة عقوبتها الإعدام خلال الشهر المذكور لم تكن تستهدف الدولة الاستعمارية(١٨). وساد الجزائر، والأقاليم العربية الأخرى التابعة لفرنسا، توجّه رسمي يميل إلى تصنيف الوطنيين ثوارًا وفقًا للعرف اليعقوبي. ولكن المجموعات الوطنية الأولى انبثقت من طبقة عربية برجوازية تتمتع بامتيازات وتحوز مستوى تعليميًا جيدًا، فسعت أغلبية أعضائها للاندماج في فرنسا بدلاً من مقاطعتها بالكامل(١٩).

وحدها، منظمة نجم شمال أفريقيا (ENA) التي أسّسها مصالي الحاج في أوساط المهاجرين الجزائريين في باريس سنة ١٩٢٥، كانت الاستثناء لما سبق. وخلال الثلاثينيات، أطلّت المنظمة بصفتها حزب الجزائر ذا التوجه اليساري والقائم على كتلة متجانسة. وكان ذلك الحزب يمثّل خطًا وطنيًا جديدًا تمامًا: حداثويًا علمانيًا ملتزمًا بالاستقلال الوطني من دون تقديم تنازلات محدودة لمجموعات اجتماعية محدّدة ضمن المجتمع الجزائري المسلم(٢٠). وفي افتتاحية مؤتمر عُقد في بروكسل للرابطة العالمية المناهضة للإمبريالية

(18) Centre des Archives d'Outre-Mer (CAOM) à Aix-en-Provence, Gouvernement Général d'Algérie (GGA), 11H46, no. 10272, Direction de la sécurité générale (Algiers), «Etat des crimes et délits importants commis par les indigènes contre les européens ou de fonctionnaires indigènes pendant le mois de Juillet 1922».

الجريمة الكبرى السابعة المسجلة هي الاغتصاب الجماعي لامرأة من المستعمرين انتحرت قبل أن تصل قضيتها إلى المحكمة.

(١٩) من أجل المقدمات العامة، انظر:

Rashid Khalidi [et al.], eds., *The Origins of Arab Nationalism* (New York: Columbia University Press, 1991); Israel Gershoni, "Rethinking the Formation of Arab Nationalism in the Middle East, 1920-1945. Old and New Narratives," in: James Jankowski and Israel Gershoni, eds., *Rethinking Nationalism in the Arab Middle East* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 3–25; C. Ernest Dawn, "The Formation of Pan-Arab Ideology in the Interwar Years," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 20, no. 1 (February 1988), pp. 67–91, and Mahmoud Haddad, "The Origins of Arab Nationalism Reconsidered," *International Journal of Middle East Studies*, vol. 26, no. 2 (1994), pp. 201–222.

بشأن خلفية الجزائريين الوطنيين، انظر:

Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954, choisis et présentés par Claude Collot et Jean-Robert Henry; préface de Ahmed Mahiou (Paris: Editions l'Harmattan, 1978); Monique Gadant, *Le Nationalisme algérien et les femmes*, préf. de Mohammed Harbi, histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: Ed. l'Harmattan, 1995); Ahmed Koulakssis et Gilbert Meynier, *L'Emir Khaled; premier zaim?: Identité algérienne et colonialisme français*, collection histoire et perspectives mediterraneennes (Paris: L'Harmattan, 1987), et Mahfoud Kaddache, *Histoire du nationalisme algérien: Question nationale et politique algérienne, 1919-1951*, 2nd ed. (Alger: Entreprise nationale du livre, 1993). Regarding the Levant states, see:Gérard D. Khoury, *La France et l'Orient arabe: Naissance du Liban moderne, 1914-1920,*histoires Colin (Paris: A. Colin, 1993); Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945*, with a Foreword by Albert Hourani (London: I. B. Tauris, 1987), and Meir Zamir, *Lebanon's Quest: The Road to Statehood, 1926-1939* (London; New York: I. B. Tauris, 1997).

(20) Kaddache, p. 202.

والاضطهاد الاستعماري سنة ١٩٢٧، أصبح حزب نجم شمال أفريقيا أول حزب وطني يطالب علنًا باستقلال الجزائر[٢١].

تناقضت مطالبة الجزائريين الأوائل، نخبويين أو شعبويين، بالحكم الذاتي، مع التكامل القومي الذي يدعو اليمين الفرنسي إليه. واكتسب ذلك أهمية مضاعفة، إذ حكم فرنسا، في أغلبية الفترة الممتدّة بين الحربين العالميتين، تضافرٌ متقلّب من ائتلاف اليمين والوسط. وفي الجزائر، كما في كل مكان آخر، لم تكن فكرة الحوار البنّاء مع القادة السياسيين العرب مطروحة. ويشير هذا الإدراك المتأخر إلى تبدّد فرصة كانت متوافرة؛ إذ إن القادة في شمال أفريقيا والمحتجين الوطنيين السوريين لم يتمتعوا، في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، بالنَفَس النضالي ذاته الذي تميّزت به ذريتهم لاحقًا بعد أن وضعت الحرب أوزارها سنة ١٩٤٥. إلا أن الأهم هو التعريف الرسمي الملتبس للحركة القومية المنظّمة في الأقاليم الإسلامية، حيث إنه وصفها بأنها ظاهرة يسارية في جوهرها، إذ يوحي بأن المخاوف التي اعترت الإدارات الاستعمارية حرفتْها الانشغالات السياسية الفرنسية المحلية. وفي فترة ما بين الحربين، عزّز تعميق الانقسامات السياسية الاجتماعية في المناطق الفرنسية الحَضَرية الهاجسَ بحفظ الأمن الإمبريالي والرقابة السرية[٢٢]. وكانت الإدارات الخارجية قد ساوت العروبة العلمانية بالشيوعية الأممية، ووازنتْ، من دون تردّد، بين تشدُّد المستعمرين الرجعي وعنف روابط اليمين المتطرّف في شوارع العاصمة. على نحو مماثل، أدّى النضال العمالي المتنامي في فرنسا إلى حظر النقابات العربية طَوال فترة ما بين الحربين. ولم يكن العنف المعادي للسامية الذي اجتاح شرق الجزائر في صيف ١٩٣٤ هو وحده وراء المخاوف الرسمية من العصيان والاحتجاجات الجماهيرية التي شهدت زخمًا سنة ١٩٣٤، بل كان توثيق أواصر التعاون ضمن التجمع الشعبي في فرنسا في السنة ذاتها –وهو تجمع ضم المجموعات اليسارية والجمهورية والمناهضة للفاشية– هو النذير بحكومة الجبهة الشعبية التي يقودها الاشتراكيون في سنتي ١٩٣٦ و١٩٣٧[٢٣].

هنالك عوامل أخرى دفعت بالسلطات الإمبريالية كي توازن بين المخاطر الجدية التي تتهدّد الجمهورية الفرنسية واحتمال اندلاع احتجاجات مناهضة للاستعمار. وكان أول هذه العوامل الدور البارز الذي أدّاه الطلبة العرب الذين يقطنون المدن الفرنسية، ضمن مجموعة تنظيمات وطنية كانت تأسست حديثًا في سورية وتونس، ولا سيما المغرب[٢٤]. وعلى نحو مماثل، أجّج المهاجرون الجزائريون الذين يشكّلون

(٢١) «مطالب جزائرية» عرضها مصالي في مؤتمر بروكسل (٤-١٠ شباط/ فبراير ١٩٢٧)، وهي واردة في الكتاب التالي:
«Revendications algeriennes, presentees par Messali au Congres de Bruxelles (10-14 Février 1927),» dans: *Le Mouvement national algérien: Textes, 1912-1954*, recueillis par Claude Collot et Jean-Robert Henry; préf. de Ahmed Mahiou (Paris: Editions L'Harmattan, 1978), p. 39.

(٢٢) أبرز كلٌّ من ميللر ونواريال في كتابيهما التالي تنامي هوس الرقابة الأمنية في أواخر الجمهورية الثالثة:
Miller, *Shanghai on the Métro*, and Gérard Noiriel, *Les Origines républicaines de Vichy*, collection histoires (Paris: Hachette Littératures, 1999).

(23) SHA, Archives Repatriated from Moscow: «Renseignement, Tunisie: Agitation nationaliste,» (C286/Dossier 429, EMA-2, no. 1039, 10 July 1934), et Direction des affaires indigènes (Rabat), «A/S des incidents de Constantine et de leur répercussion possible au Maroc,» (Dossier 428, no. 1780, 23 August 1934), and EMA Section d'Outre-Mer, "La Crise marocaine et le parti socialiste," (3 April 1936).

(24) Guy Pervillé, *Les Etudiants algériens de l'université française, 1880-1962: Populisme et nationalisme chez les étudiants et intellectuels musulmans algériens de formation française,* préface de Charles-Robert Ageron, recherches sur les sociétés méditerranéennes (Paris : Editions du Centre national de la recherche scientifique, 1984), et "Le Sentiment national des étudiants algériens de culture française de 1912 à 1962,» *Relations internationales*, no. 2 (Novembre 1974), pp. 233–259, et Charles-Robert Ageron, «L'Association des étudiants musulmans nord-africains en France durant l'entre-deux-guerres. Contribution à l'étude des nationalismes maghrébins," Revue française d'histoire d'outre-mer, vol. 70, nos. 258-259 (1983), pp. 25–56.



أساس الدعم لمنظمة نجم شمال أ فريقيا، مخاوفَ جهاز الأمن العام من أن عدوى النزعة القومية (وهي في هذه الحالة أكثر قليلًا من مجرّد تنظيم لجبهة شيوعية) قد تنتقل من فرنسا العاصمة إلى مناطق مستعمَرة كانت هامدة(٢٥).

في أواخر عشرينيات القرن العشرين، كانت لافتة تلك الدلالات التي أشارت إلى كون الأنشطة الوطنية أكثر انتشارًا بين مجموعات الطلاب والمهاجرين والمنفيين سياسيًا في المدن الفرنسية وفي أوروبا الغربية عمومًا، إلا أن الدروس المستفادة من أجهزة الأمن الإمبريالية كانت فاضحة؛ فقد تسبّبت التقارير الواردة عن المنظمات القومية العربية في فرنسا إلى تعزيز الجهود الحثيثة لحرمان سكان المستعمرات من حرية تأسيس تجمّعات وروابط مماثلة. وازدادت مراقبة الاتصالات بين المهاجرين والطلبة والمنفيين، وبين عائلاتهم ومعارفهم في دول المغرب والمشرق. وفي المقابل، كانت العنصرية جلية في الافتراض السائد حينها بأن الطلاب العرب المتعلّمين يكتسبون الوعي السياسي الضروري لتنظيم أنفسهم ضمن مجموعات معارضة فعالة، من خلال اختبارهم العيش في فرنسا. وأخيرًا أدّت التوقعات المتنامية باندلاع حركات معارضة إلى تورّط عسكري مباشر في الرقابة السرية، ونجم عن ذلك نشر عمليات حفظ الأمن في الحيز الحضري في شمال أفريقيا الفرنسي وفي المشرق.

قبل الحرب العالمية الأولى، أجازت السلطات المدنية الجزائرية عمومًا، نشرَ القوات كي تكبح اضطرابات المستعمرة في الجزائر(٢٦)، ولكن منذ سنة ١٩١٩، مُنِح قادة القوات العسكرية مرونة أكبر تتيح لهم التصرّف وفقاً للمعلومات الاستخبارية التي تفيد باحتمال وقوع أي حالة فوضى(٢٧). وكما تبيّن أعلاه، تم التعبير عن الخوف من الاضطرابات بصورة عامة بمصطلحات عنصرية وشبه طبية؛ فقد هدّدت عدوى الأيديولوجيا الشيوعية والشعور القومي والنضال العمالي التي أصابت المدن، بالانتقال إلى أراضي شمال أفريقيا. وكان المهاجرون وطلاب الجامعات والمنفيون السياسيون القادمون من بلاد المغرب، هم الحَمَلة الأساسيين لهذه العدوى، إلا أن فيروس الثورة قد يُعزى دائمًا إلى المصادر نفسها: الأممية الشيوعية (أو الكومنترن) في موسكو وشبكة المجموعات العروبية المتنامية واللجان الإسلامية في برلين وسويسرا، إضافة إلى القاهرة التي كان يُنظر إليها على أنها المركز الرئيسي للقومية العربية المتكاملة في الشرق الأوسط(٢٨).

وخلال الثورة السورية بين سنتي ١٩٢٥ و١٩٢٦، نسّق المؤتمر السوري- الفلسطيني الذي كان يتخذ من القاهرة مقرًا له، حملة دولية لجمع التبرعات للثورة. واستخدم المؤتمر اتصالاته في جنيف لحشد المزيد من الدعم من مندوبي عصبة الأمم المعادية لفرنسا، وأكد تمرّس هذا الجهد تقديرات أجهزة الاستخبارات بأن القومية العربية كانت على ارتباط وثيق بألمانيا والاتحاد السوفياتي(٢٩). ونشأت في لبنان وسورية وفلسطين

(25) Archives de la Préfecture de Police (APPP), Paris, Service des renseignements généraux, 1er bureau, «A/S de l'organisation communiste musulmane – L'Etoile Nord-Africaine,» (Série BA, Carton BA2170, fo. 7, 30 Novembre 1927).

(26) SHA, Fonds Privés, Papiers du Général de Monsabert, 1K38o/Carton 2, «Instruction rélative à la participation de l'armée au maintien de l'ordre public,» (20 August 1907).

(٢٧) في أفريقيا السوداء والهند الصينية، جرى توزيع المسؤوليات بين السلطات المدنية والعسكرية والأمنية من خلال سبعة مراسيم صدرت في الفترة ١٨٨٩ - ١٩٠٩. واستُكملت هذه التشريعات بمراسيم إضافية صدرت في سنوات ما بين الحربين العالميتين لدمج أجهزة الاستخبارات في جهاز أمن. بالنسبة إلى تشريع المرسوم قبل الحرب العالمية الأولى، انظر:

SHA, Ministère des Colonies Services militaires, 1er bureau circulaire (7N4196/D1, 19 July 1912).

(28) SHA (Moscow), EMA Section d'Outre-Mer renseignement, «A/S Préparatifs pour action musulmane en Afrique du Nord,» (C1109/D667, no. 6620, 7 Septembre 1935).

(29) AN (Paris), Commissaire spécial (Annemasse), «Rapport: A/S du mouvement syrien,» (F7/13411, Syrie, no. 1446, 14 May 1926).

بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٥ أحزاب شيوعية موحدة من مجموعات كانت مشرذمة من قبل. وانتقل اهتمام الأممية الشيوعية التنظيمي في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل متنام، من الجماعات اليسارية الصهيونية في فلسطين، إلى المجموعات الشيوعية العربية في الهلال الخصيب. واشتدّت وتيرة نضال العمال العرب بشكل ملحوظ بعد سنة ١٩٢٥، ولا سيما في سورية التي ارتفعت فيها قيمة الضرائب وتفاقم ضغط التضخّم، بسبب اندلاع ثورة الدروز في جنوب البلاد، وهو ما تسبّب باحتجاجات حاشدة أطلقها موظفو القطاع العام والنساء العاملات والحرفيون[٣٠]. أما مصادرة الشرطة لوثائق الكومنترن في سورية وفلسطين بين سنتي ١٩٢٤ و١٩٢٦، فقد صبّت الزيت على النار، إذ قدّمت دليلًا ملموسًا على أن عملاء موسكو كانوا يوجهّون نشاط المجموعات الشيوعية العربية[٣١]. وفي أوج الثورة السورية في أوائل سنة ١٩٢٦، هنّأ جهاز الاستخبارات العسكرية الفرنسي في بيروت نفسَه على الدور الذي اضطلع به بوصفه «كان العقبة الرئيسية التي حالت دون الحضّ على الثورة السورية»[٣٢]. وفي واقع الأمر، لم يكن للشيوعيين ولا لعمال القطاع الصناعي دور أساسي في تغيير مسار الثورة السورية الاستراتيجي؛ فالحراك الذي انطلق في بداية انتفاضة شعبية بين زعماء العشائر في جبل الدروز سرعان ما وظّفه السياسيون والوجهاء في دمشق وفي أماكن أخرى، لمصلحة قضايا سياسية وقومية أوسع، مصممين في ذلك على تحقيق تقدم في قضية الحكم الذاتي. وفجّرت حوادث جبل الدروز صحوة وطنية. وكان الزخم الثوري الحاشد هذا هو ما أخذ السلطات الفرنسية على حين غرة[٣٣]، ووجدت وكالات الاستخبارات أن من الصعب، إن لم يكن مستحيلًا، التوصل إلى تفاهم مع النزعة الوطنية الشعبوية التي تلبي الرغبة العارمة لدى أطياف الشعب السوري كافة في خروج الفرنسيين من هذا البلد الواقع تحت انتدابهم.

كان هذا النموذج مشابهًا إلى حد بعيد لما حدث في المغرب الفرنسي، ولا سيما في عهد الجنرال لويس هوبير ليوتي، أول مقيم عام فرنسي في المغرب. هنا أيضاً، وخلال سنة ١٩٢٥، رأتْ أجهزة الاستخبارات الفرنسية أن كلًّا من عملاء الكومنترن واتحاد المصارف الألمانية والإسلاميين الأتراك، هم عناصر ينتمون إلى شبكة دولية تقدّم الدعم لثورة عبد الكريم الخطابي في الريف المغربي. وكان يجري نقل الأموال والأسلحة والتجهيزات الطبية والمستشارين العسكريين إلى المغرب ظاهريًا عبر لجنة إسلامية تتخّذ من برلين مقرًّا لها، في حين كان عملاء الكومنترن يزوّدون عبد الكريم الخطابي بأحدث المعلومات الاستخبارية بشأن انتشار الجيشين الإسباني والفرنسي[٣٤].

وفي المغرب، كما في بقية الأقاليم الإسلامية التابعة لفرنسا، شكّل عناصر الجيش وضباط الشرطة الذين كانوا مسيطرين على عمل جهاز الأمن، جماعة استخبارات إمبريالية متماسكة؛ إذ توحّد أعضاؤها مفترضين أنه يجب أن تكون حدود صلاحياتهم القضائية والتشغيلية واسعة النطاق قدر الإمكان. وانبثقت هذه

(30) Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley: University of California Press, 1996), pp. 80 – 82, and Elizabeth Thompson, *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon*, History and Society of the Modern Middle East (New York: Columbia University Press, 2000), pp. 100–103.

(31) AN, «Le mouvement communiste en Palestine et en Syrie,» (F7/13411, Syrie, SCR-2, 25 March 1926).

(32) SHA (Moscow), «Le SR de Beyrouth et la S.D.N.,» (C623/D1419, EMA-2, April 1926).

(33) Michael Provence, "A Nationalist Rebellion without Nationalists?: Popular Mobilizations in Mandatory Syria 1925–26," in: Nadine Méouchy [et al.], eds. *The British and French Mandates in Comparative Perspectives* (Leiden ; Boston : Brill, 2004), pp. 673–692.

(34) SHA (Moscow), "La Mouvement Riffain et l'aide inter-musulmane,» (C878/D997, EMA-2, no. 126, 16 Septembre 1925).

الخلاصة من فرضيات مشتركة في شأن الحدود الدنيا للعناصر الأساسية للأمن الإمبريالي في كل إقليم. وقد اختلفت هذه التصوّرات الاستخبارية بين الأقاليم الفرنسية في شمال أفريقيا وولايات بلاد الشام، وإن اعتمدت، بصورة عامة، معايير مماثلة. وكمن الشرط الأساسي الأهم لتلك التصوّرات في أنه ينبغي أن تكون سلطة الإدارة الإمبريالية الملاذ الأخير في الشؤون القانونية والمالية والعسكرية، بالإضافة إلى مسألة إلزامية أهم، ألا وهي السيطرة على الحيّز العام الحضري. وكان هذا واضحًا من خلال تنظيم حرية التنقل وتعزيز درجات متفاوتة من الفصل العنصري بين مناطق الاستيطان الأوروبي ومناطق السكان الأصليين والتحكّم في سياسة الإسكان وتقسيم المناطق التجارية في فترة شهدت نموًا حضريًا لم تشهد له مثيلاً من قبل[٣٥]. وتنعم مثل هذه السيطرة بدينامية خاصة بها، فكلما فُرض المزيد من التنظيم، زاد الالتزام بتنفيذه أكثر؛ ففي لبنان وسورية، وفّرت دور السينما مكانًا ملائمًا يستقطب لقاءات المجموعات السياسية، وأمّنت منتديات صريحة تتيح مهاجمة تفوّق الثقافة الفرنسية كما تعرضها الشاشة عادة، فكان جهاز الأمن العام يراقب عن كثب سلوك الجمهور؛ إذ حدّدت الرقابة نوعيّة الأفلام وعروض النشرات الإخبارية التي قد تعرض، ومع ذلك، ارتأت الشرطة السرية ضرورة مراقبة ردة فعل الجمهور[٣٦].

ساعدت أجهزة الأمن الإدارات الإمبريالية في تنفيذ السياسات على الصعيد الوطني. وحاولت كل حكومة إمبريالية التحكم في تأثير النخب السياسية للسكان الأصليين، وكانت تقوم بذلك عادة عن طريق ربطها حق الاقتراع والوصول إلى المكاتب الفرعية، بالتجنيس وبالمؤهلات العلمية و/ أو بالموارد الاقتصادية. واكتسب البُعد الاقتصادي أهمية مماثلة للبُعد السياسي هذا: جرى تنظيم الاقتصاد الاستعماري بصورة يلبي فيها حاجات العاصمة والمدن الكبرى قبل تلبية حاجات الاستهلاك المحلي. وفي المجالات كلّها، شكّل جمع المعلومات الاستخبارية والتجسس على المعارضة ومراقبة الأوضاع الاقتصادية المحلية عناصر أساسية لدى اتخاذ القرارات الإدارية.

لذلك، فإن كل صورة لسلطة مركزية متشدّدة ونظام حكم عمودي مفروض في شمال أفريقيا الفرنسي أو ولايات المشرق العربي، هي صورة مضلّلة؛ فقد أبقت السلطة الفرنسية القوانين المرعية بطريقة غير مباشرة، واستمرّت في تطبيق سياسة الضرائب وفق النمط العثماني والتجنيد العسكري الذي كان يسري بشكل مختلف وفقًا لنظرية العِرق القتالي[٣٧].

---

(٣٥) الأدبيات التي بحثت العمران الاستعماري الفرنسي مستفيضة. وقد تناولت المؤلفات التالية تنظيم الحيز العمراني في شمال أفريقيا خلال الحربين العالميتين:

Janet L. Abu-Lughod, *Rabat, Urban Apartheid in Morocco*, Princeton Studies on the Near East (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1980); Paul Rabinow, *French Modern: Norms and Forms of the Social Environment* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1989); David Prochaska, *Making Algeria French: Colonialism in Bône, 1870-1920* (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press; Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme, 1990); Gwendolyn Wright, *The Politics of Design in French Colonial Urbanism* (Chicago: University of Chicago Press, 1991); Zeynep Çelik, *Urban Forms and Colonial Confrontations: Algiers under French Rule* (Berkeley : University of California Press, 1997); Allen Christelow, "The Mosque at the Edge of the Plaza: Islam in the Algerian Colonial City," *Maghreb Review*, vol. 25, nos. 3-4 (2000), pp. 289–308, and Shirine Hamadeh, "Creating the Traditional City: A French Project," in: Nezar AlSayyad, ed., *Forms of Dominance on the Architecture and Urbanism of the Colonial Enterprise*, Ethnoscapes; 5 (Aldershot; Brookfield: Avebury, 1992), pp. 241–259.

(36) Thompson, pp.200–201.

(٣٧) وضع الضباط البريطانيون في الهند البريطانية مصطلح «العِرق القتالي» (Marital Race) بعد التمرّد الهندي سنة ١٨٥٧، إذ صنّفوا الطبقات الاجتماعية وفق فئتين، فئة «قتالية» وأخرى «غير قتالية». واعتبر البريطانيون أن من انتمى إلى «العِرق القتالي» كان عادة شجاعًا ومتين البنية، في حين كانت «الأعراق غير القتالية» تشمل أولئك الذين يعيشون حياة مستقرة تجعلهم غير مؤهلين لخوض المعارك (قسم الترجمة والتحرير الإنكليزي).

وهكذا، في سورية على سبيل المثال، بقي القانون العرفي عند الدروز والعلويّين على ما هو عليه في مجال تسوية الجنح البسيطة والنزاعات بين العشائر. وجلس القضاة الفرنسيون إلى جانب نظرائهم السوريين واللبنانيين في المحاكم الشرعية، من دون أن يكونوا بدائل منهم[٣٨]. وقد سعى ضباط أجهزة الاستخبارات الفرنسية، الذين كانوا يعملون في مناطق البدو الرحل، للاضطلاع بدور تحكيمي في المسائل المتعلقة بالقانون العرفي، ولكنهم لم يتمتعوا بثقة كافية تؤهلهم للاستغناء عنها تمامًا[٣٩].

وكثيرًا ما أشرف عناصر الشرطة والاستخبارات العسكرية على تحصيل الإيرادات الضريبية السنوية، ولا سيما في المناطق الريفية؛ فقد كان هذا عملًا مهمًّا. وفي بلاد المغرب، لم تكن السياسة المالية منفصلة عن المسألة الأوسع المتعلقة بحيازة الأراضي ومصادرة الأوروبيين الحيازات العقارية الأفضل. أما في سورية ولبنان، فاعتُمِدتْ السياسة الضريبية على نطاق واسع وسيلةً لتحسين أوضاع الأقليات غير السنّة، وتدمير الزراعة التقليدية الجمعية في المجتمعات العربية. وكان صغار الفلاحين في دول المشرق العربي وأقاليم شمال أفريقيا يدفعون إيرادات ضريبية أكثر من أي قطاع آخر في الاقتصاد المحلي، وهو ما جعل عملية فرض الضرائب على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية مسألة حساسة جدًا سياسيًا. أما في ما يتعلق بالتجنيد العسكري، فقد اختلفت ممارسات الجيش من إقليم إلى آخر، وكانت تُحدَّد، بصورة متنامية، وفق الحاجات الأمنية المحلية والخشية من المعارضة المحلية. في المغرب، حيث كانت الحاجة إلى التهدئة الداخلية أكبر، شُكلت أفواج «جيش أفريقيا» كلّها من المحترفين ذوي الخدمة الطويلة. أما في الجزائر، فشُكّل الجيش من المجنّدين إلزاميًا وذوي الخدمة الطويلة والقصيرة، بناء على فرضية أن أفواج القناصة الجزائرية ستنفع لاحقًا في الساحة الأوروبية، في حين كان الأمن الداخلي يقع على عاتق الفيلق الأجنبي ذي الخدمة الطويلة ووحدات القناصة السنغاليين، على عكس ما حدث في تونس، حيث لم تكن أفواج «جيش أفريقيا» المحترف قد اعتمدتْ الخدمة العسكرية الإلزامية القصيرة الأجل معيارًا.

عمومًا، كان ثمة ثلاثة عوامل تحدّد إعادة انتشار الجيش والشرطة وأجهزة الأمن وهي: نطاق الاستيطان الأوروبي ومستوى النشاط الاقتصادي المحلي والإحساس السائد بالتوتر بين الطوائف؛ فقد كانت مديرية الأمن وغيرها من أجهزة الأمن المدنية هي الأكثر عددًا في مراكز الاستيطان الأوروبي الرئيسية في المناطق الحضرية في الجزائر والمغرب، في حين كانت المستعمرات الاستيطانية أقل أهمية في المناطق الأخرى. لذا كان للاقتصاد والافتراضات الرسمية في شأن ولاء السكان الأصليين دور كبير في التخطيط الأمني. ولهذا السبب شُنّت العمليات العسكرية، على سبيل المثال، خلال حرب الريف لضمان السيطرة على الموارد الزراعية والمعدنية القيّمة في المناطق الداخلية لنهر ورغة، إذ كانوا على وشك إخضاع اتحاد القبائل الريفية الذي كان عبد الكريم الخطابي يقوده[٤٠]. صحيح أن المناطق الريفية السورية لم تكن قط مناطق مهمة للمستوطنات الفرنسية، إلا أن الوجود الكثيف للجيش والشرطة فيها كان نتيجة طبيعية لنظام التفرقة

(38) AN, «Renseignements sur les populations musulmanes,» (F7/13411, Syrie, 22 March 1926).

(39) Centre des Archives Diplomatiques, Nantes, Fonds Beyrouth, Cabinet Politique, vol. 986, Dossier bédouin, Capitaine Terrier memo., «Essai de législation bédouine,» (Octobre 1924).

(40) SHA, General Serrigny to Paul Painleve´, report on Moroccan tour of inspection (2N243/D2, 4 June 1925).

للاطلاع على الخلفية، انظر:

C.R. Pennell, *A Country with a Government and a Flag: The Rif War in Morocco, 1921-1926* (Outwell, England: Middle East and North African Studies Press, 1986), Still Useful Is: David S. Woolman, *Rebels in the Rif; Abd el Krim and the Rif Rebellion* (Stanford, Calif., Stanford University Press, 1968). The Outstanding Examination of Spain's Involvement in the Rif conflict is: Sebastian Balfour, *Deadly Embrace: Morocco and the Road to the Spanish Civil War* (Oxford; New York: Oxford University Press, 2002).

الإداري للدويلات السورية المحلية التي أُنشئت بين سنتي ١٩٢٠ و١٩٢٤، وهو النظام الذي نجم عنه تأجيج الانقسام الطائفي بين العرب وغير العرب، وبين السنّة وغير السنّة(٤١).

غالباً ما كان لاندلاع الاضطرابات المحلية تداعيات هائلة على الاستقرار في أقاليم إمبراطورية؛ ففي المناطق التي لم يجرِ فيها احتواء حركات العصيان بشكل عاجل، كان تأثير تلك الحركات يرتدّ إلى الخارج، ويؤدي بداية إلى تعطيل الزراعة الفلاحية في المناطق المتضرّرة، ومن ثم تُمنى التبادلات التجارية بين المنتجين الريفيين وتجار المناطق الحضرية في المناطق المجاورة بالخسائر، وتتوقّف أخيرًا عملية توفير المواد الغذائية الضرورية للمستهلك المحلي في جميع أنحاء الإقليم المستعمَر. وكانت العمليات التي جرتْ في المناطق الجبلية الشمالية في الريف المغربي بين سنتي ١٩٢٣ و١٩٢٤ قد سبّبت هذه المشكلات الهائلة، وهو ما أدى إلى تعطيل الأنماط المعتمدة في التجارة، وتسبّب في نقص في الحبوب، وقوّض الثقة المالية في جميع أنحاء الدول الموضوعة تحت الوصاية، فتنامت المعارضة السياسية عندما أصبح الحراك المناهض للفرنسيين مرتبطًا بالاحتجاجات على شحّ الإمدادات الغذائية وعدم استقرار العملة(٤٢).

بعد مرور سنة واحدة، في آذار/ مارس ١٩٢٥، تغيّر الوضع كثيرًا؛ إذ شاركت أرتال القوات الفرنسية المتحرّكة على طول الحدود الشمالية للمناطق تحت الوصاية، وحول مدينة تازة، في عمليات التطهير، بدلًا من قيامها بمهمات دفاعية أساسية كما في السنة السابقة. وكان حصاد سنة ١٩٢٤– ١٩٢٥ وفيرًا أكثر من السنوات السابقة بفضل هطول أمطار غزيرة، وفرض الجيشُ النظامَ في حزام الريف المزروع بالحبوب قبل موسم الحصاد. واستقرّت أسعار المواد الغذائية بشكل لافت، وخصوصًا أسعار الحبوب والسكر. ووضع استعادة استقرار الأسعار حدًا للاحتجاجات العامة. ولكن لو كانت إدارة المقيم العام الفرنسي، الجنرال ليوتي، غير آبهة لاحتمالات اندلاع اضطرابات واسعة النطاق، لكانت أقل دموية تجاه تغلغل الشيوعية في المغرب. فقد كان العصيان الشيوعي، لا تفاقم تمرّد البربر، يُعتبر المشكلة الأمنية الأكثر استدامة والتي نجمت عن الحرب في أقاليم الريف الخاضعة لإسبانيا(٤٣). وحدث هذا قبل أقل من أربعة أسابيع من اجتياح قوات عبد الكريم الحدود التي تفصل المناطق المغربية الخاضعة للوصاية المغربية الفرنسية عن تلك الخاضعة للوصاية الإسبانية، مخترقة الدفاعات الفرنسية على طول ما يسمّى الجبهة الشمالية. ومع حلول نهاية الصيف، واجهت السيطرة الفرنسية على إمبراطوريتها الإسلامية اختبارها الأقسى خلال سنوات فترة ما بين الحربين. وكان هدير حرب الريف لا يزال مدويًا، عندما هدّدت ثورة الدروز في سورية بتفكيك الانتداب الفرنسي على المشرق، حاشدة الدعم الشعبي من جميع الأطياف الإثنية والدينية في سورية في معارضتها للحكم الفرنسي. واستغرق الأمر سنتين أخريين قبل استعادة النظام. وفي كلتا الحالتين، وقد اعتمدت السياسات العسكرية – التي اتّبعها القائدان العسكريّان الفرنسيّان فيليب بيتان في المغرب وموريس غاملان في سورية – على الاستخدام المدمر لسلاح المدفعية ولقصف الطائرات وللقوة النارية العسكرية الساحقة التي كانت شائعة في الحروب الأوروبية أكثر من اعتمادها على دروس قمع حركات التمرّد المناهضة للاستعمار.

(41) Itamar Robinovich, “The Compact Minorities and the Syrian State, 1918-45,” *Journal of Contemporary History*, vol. 14, no. 4 (1979), pp. 693–697.

(42) Ministère des Affaires Etrangères (Paris), Série M: Maroc 1917–40, Vol. 89, Direction des affaires indigènes/SR, «Rapport mensuel d’ensemble du protectorat: Situation politique et militaire, Janvier 1924».

(43) Ministère des Affaires Etrangères (Paris), Direction des affaires indigènes/SR, «Rapport mensuel d’ensemble du protectorat: Situation politique et militaire, Mars 1925».

الأمن الداخلي في شمال أفريقيا الفرنسي خلال ثلاثينيات القرن العشرين

بعد أن بدأ الركود الاقتصادي يصيب المغرب في شتاء ١٩٢٩- ١٩٣٠، اكتشف كلٌّ من محللي جهاز الاستخبارات العسكرية والمسؤولين عن الشؤون العربية والعاملين في مديرية الأمن أن هنالك فجوة تتسع باطراد بين الحاكم والمحكوم. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣١ شخّص قسم الشؤون العربية في أركان الجيش الوضع السياسي في تونس على النحو التالي:

.....إن هناك تعارضًا خفيًا بين «فرنسا في تونس»، [ما يعني] الموظفين الرسميين والمستوطنين من جهة، والأقلية النخبوية من وطنيي السكان الأصليين الذين يسعون جاهدين لكسب دعم البروليتاريا المسلمة في المدن الرئيسية المتفرنجة، وتأييد بلاط البكوية الذي لا يزال ولاؤه مثار شك، والطلبة التونسيين الذين يتلقون تعليمهم برعايتهم من جهة أخرى(٤٤).

توصّل مكتب الاستخبارات العسكرية في الرباط إلى استنتاجات مشابهة بشأن النضال الوطني في المغرب. وفي سنة ١٩٣٣ حذّر جهاز الاستخبارات العسكرية في الرباط من استحالة كبح الشعور الوطني الجماهيري في المغرب. ولدى ربطه حركة الشباب المغربي بتنام ملحوظ في الالتزام بتعاليم الإسلام، وبالدعاية للوحدة العربية والتمويل الألماني والإيطالي غير المشّروع للمنظمات الوطنية، استنتج جهاز الاستخبارات العسكرية أن أولويات أجهزة الاستخبارات تكمن في منع انتشار الحركة الوطنية من المدن إلى الأرياف. وعزّز هذا التحليل الاستخباراتي مبدأ الربط في سياسة المندوب السامي في المغرب. وبيّنت تقارير الاستخبارات المتزايدة والمتعلقة بالسيطرة على القبائل في الريف المغربي أن الرجعية المتأصلة لدى الزعامات القبلية هي الضمان الأكيد ضد نمو نزعة النضال الوطني بين الفلاحين المغاربة(٤٥)، إلا أن النقطة الأساسية هنا ربما كانت تكمن في كون مؤسسة الاستخبارات في المغرب تأكّدت في بداية ثلاثينيات القرن العشرين من أن السلطات الفرنسية لا يمكنها احتواء السياسة المغربية الجماهيرية الوطنية المتكاملة والناشئة، ولا تستطيع استمالتها. وفي سنة ١٩٣٤ – وهي السنة ذاتها التي أُعلن فيها وقف عمليات التهدئة في المغرب الذي كان لا يزال تحت الوصاية – أصدرت لجنة العمل المغربي (التي سرعان ما عُرفتْ لاحقًا بكتلة العمل الوطني) قائمة إصلاحات دستورية تفصيلية كانت ستؤسس لبرنامج عمل الاحتجاج الوطني للعقد التالي(٤٦).

كان مركز تنسيق جمع المعلومات الاستخباراتية السرية في الجزائر أفضل من مراكز الدول المجاورة الخاضعة للوصاية. صحيح أن حزب نجم شمال أفريقيا، وهو الحزب الوطني الجزائري الأبرز، حُظر نشاطه منذ سنة ١٩٢٧، إلا أنه وزعيمه مصالي الحاج كانا محور تقارير الاستخبارات عن الأمن الداخلي في الجزائر

---

(44) SHA, EMA Section d’études (Afrique/Orient/Colonies), «La Situation politique en Tunisie,» (7N4133/D6, no. 2947, 14 Décembre 1931).

(45) SHA (Moscow), Officier de liaison (Rabat), «Le Mouvement nationaliste marocaine,» (C306/D426, no. 17,622, 5 Novembre 1933).

تطابق ذلك مع عودة ظهور أيديولوجيا العمل الجمعي المحافظ في أفريقيا الغربية الفرنسية، تبحثها أليس كونكلين في:
Alice L. Conklin, *A Mission to Civilize: The Republican Idea of Empire in France and West Africa, 1895-1930* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1997), pp. 174–211.

(46) William A. Hoisington, *The Casablanca Connection: French Colonial Policy, 1936-1943* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), pp. 40–51.

خلال ثلاثينيات القرن العشرين. وكان الحزب قد تأسّس في مجتمعات المهاجرين الجزائريين في مدن باريس وليل وستراسبورغ [الفرنسية]. وتمامًا كما اعتمد مناصرو الحزب في الجزائر على المثال الحَضَري، قام القمع الرسمي للحزب على ممارسات لواء شمال أفريقيا الذي أسسته شرطة محافظة باريس في سنة ١٩٢٥ بناء على طلب المجلس البلدي للعاصمة لمراقبة العمال المغاربيين في أرجاء المدينة كافة. وقامت وحدة الشرطة هذه، التي أُسِّست بهدف مراقبة المهاجرين المغاربيين، منذ إنشائها بوضع ضوابط صارمة على العمال الجزائريين في منطقة باريس. وتدخّل هذا اللواء في المناسبات النادرة التي نظّم فيها العمال الجزائريون إضرابات عن العمل، إما باعتقالهم وإما بإقناعهم بالعودة إلى العمل تحت طائلة التهديد بالطرد من فرنسا، أو بمساعدة أرباب العمل في إيجاد عمال مهاجرين آخرين على استعداد لإفشال الإضراب. أما سبب هذه الإجراءات المتشدّدة، فيعود في جزء منها إلى ورود أدلّة على تلقّي العمال المهاجرين دعمًا شيوعيًا، كون التحالف العام الوحدوي للعمال (CGTU) الذي يسيطر عليه الشيوعيون كان قد نظّم إضرابات عن العمل وأسّس صناديق إعانة للمضربين المهاجرين(٤٧). وأضاف تنامي دعم العمال المهاجرين الجزائريين لحزب نجم شمال أفريقيا زخمًا لعمل لواء شمال أفريقيا حالما حُظِرت الحركة رسميًا(٤٨).

أربكت أصول حزب نجم شمال أفريقيا الحَضَرية، ودائرة أنصاره المكوّنة من الطبقة العاملة وصلاته باليسار الفرنسي، تقديرات الاستخبارات الفرنسية في شأن قدرة الحركة على التغلغل في الجزائر نفسها. ومن السهل معرفة السبب؛ فالحزب بقي بعيدًا عن موطنه المستعمَر خلال فترة وجوده المضطربة الممتدة على مدى اثنتي عشرة سنة. وكانت أخبار أنشطته تنشر على نطاق واسع في الصحافة العربية في الجزائر. ومع ذلك، كان الحزب جزءًا من نسيج السياسة الفرنسية أكثر من كونه فاعلًا في الحياة السياسية المحدودة في الجزائر. وما بين تأسيس الحزب في أيار/ مايو ١٩٢٥ وحتى حظره في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧ لعبت اللجنة التنفيذية في الحزب لعبة القط والفأر مع محامي الحكومة الفرنسية الذين تلقّوا توجيهات لإيجاد ذريعة قانونية لحظر نشاط الحزب في فرنسا. ومنذ البداية، كان قادة الحزب في فرنسا يخضعون لمراقبة الشرطة الشديدة؛ فكثيراً ما كان بريدهم يُعترض، وكان عليهم التقدم بطلب إذن للسماح لهم بالعودة إلى شمال أفريقيا. أما قائد الحزب مصالي الحاج، المنظم الكفؤ والرمز القوي لهذه الحركة، فبقي الهدف الأساسي للرقابة. وقد حُظر الحزب في سنة ١٩٢٩، وكان هذا هو التحدي القانوني الثاني من بين سلسلة تحديات قانونية واجهت نشاطه في فرنسا. وواصل الحزب حشد التأييد بين العمال المهاجرين المغاربيين ضمن نشاط سري شبه قانوني، فأحيانًا كان يغيّر اسمه، وأحيانًا أخرى كان يشجّع الانتماء إلى منظمات قانونية أخرى من أجل توفير منبر لمعارضة الحكم الاستعماري. وبعد سنة واحدة من نشاطه الترويجي المتزايد باسمه الجديد «نجم شمال أفريقيا المجيد»، اعتُقل في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٤ ثلاثة قياديين في الحزب: مصالي الحاج وعمار إيماش وبلقاسم راجف، بتهمة إعادة تكوين منظمة غير قانونية. وبحلول ذلك الوقت، كان الحزب قد أصبح متمكّنًا في اعتماده أساليب لمواجهة مضايقات الشرطة والأحكام القضائية العدائية بصورة متواصلة. وعلى الرغم من اعتقال قادته، أُعيد تشكيله مرة أخرى في شباط/

(47) Stéphane Sirot, «Les Conditions de travail et les grèves des ouvriers coloniaux à Paris des lendemains de la Première Guerre mondiale à la veille du Front populaire," *Revue française d'histoire d'outre-mer*, vol. 83, no. 311 (1996), pp. 86–92.

(48) APPP (Paris), "Note sur l'activité de l'Etoile Nord-Africaine depuis sa création jusqu'au 15 Novembre 1934," (BA2170,); on this subject more generally, see: Clifford D. Rosenberg, "Republican Surveillance: Immigration, Citizenship, and the Police in Interwar Paris," (Ph. D. Dissertation, Princeton University, 2000).

فبراير ١٩٣٥ باسم «الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا». كما أنه خاض بنفسه تحديًا قانونيًا ناجحًا ضد الحظر الذي فُرض على نشاطه في سنة ١٩٢٩، والذي اعتُبر في نيسان/ أبريل ١٩٣٥ باطلًا على أساس تنفيذ خاطئ لموجباته. ونتيجة ذلك، أُخلي سبيل مصالي ورفيقيه في قيادة الحزب في الأول من أيار/ مايو. لكن استمتاعهم بالحرية كان قصيرًا، إذ بعد خمسة عشر يومًا حوكم مصالي وإيماش وراجف غيابيًا بتهمة تحريض الجنود الاستعماريين على التمرد في اجتماعات عُقدت في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر من السنة الماضية. وقد أصدرت المحكمة الإصلاحية أحكامًا بالسجن لمدة سنة بحق مصالي، وثمانية أشهر بحق إيماش، وستة أشهر بحق راجف. وسلّم عمار إيماش نفسه طواعية، واعتُقل بلقاسم راجف على الفور، لكن مصالي لجأ إلى جنيف حيث جدد علاقته بقيادة المؤتمر السوري الفلسطيني(٤٩).

يعزى القمع الذي تعرّض له حزب نجم شمال أفريقيا إلى كثير من المخاوف المتداخلة، كان أولها الأدلة المتزايدة بشأن تغلغل الحزب في صفوف العمال الشباب الجزائريين المهاجرين، الذين اكتسبوا براعة تنظيمية ومهارات نضالية أذهلت الأجهزة الأمنية. فبحلول سنة ١٩٢٩، قُدّر عدد أعضاء الحزب، حين حظره، بـ ٤٠٠٠ عضو، ويُعد هذا الرقم صغيرًا نسبيًا، لكنه كان كافيًا لإثارة المخاوف من نشوء قوة ذات شكيمة من الشبان الوطنيين الراديكاليين، ويمكنها نشر الفوضى إن عادت إلى الجزائر. وترتبط هذه الخشية بقلق آخر ألا وهو ميول الحزب الشيوعية؛ إذ كان خطابه يساريًا معاديًا للاستعمار، مستلهمًا أساسًا نجاح الثورة الشيوعية في روسيا السوفياتية، ولكنه تكيّف في ما بعد مع الأوضاع الاقتصادية المتردّية في أوائل ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت أساليب الحزب التنظيمية تحاكي تلك التي كان يعتمدها الحزب الشيوعي الفرنسي والحركة النقابية الشيوعية والاتحاد العمالي العام الذي كان يسيطر عليه الشيوعيون. وكان تطور الجبهة الشعبية بين سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥ جعل افتراض وجود اتصال ضمني بالشيوعية أكثر قابلية للتصديق. وبدا تأييد مصالي الحماسي للتجمع الشعبي، وهو تحالف مناهض للفاشية تشكّل بين سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥ لإطلاق حملة من أجل تشكيل حكومة الجبهة الشعبية [اليسارية في فرنسا]، مبررًا لمواقف المسؤولين في الاستخبارات الفرنسية الذين كانوا يصرّون على أن مصالي وأتباعه ذئاب شيوعية بلبوس وطنية. وقد مكّن انتخابُ حكومة ليون بلوم في أيار/ مايو ١٩٣٦ مصالي من مزاولة النشاط السياسي مجدداً في فرنسا، وفي الجزائر بزخم لم يُعهد من قبل. وبحلول تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٦، أصبح عدد أعضاء حزب نجم شمال أفريقيا ١١,٠٠٠عضو منظّمين في ٣٠ فرعًا. وركّزت أجهزة الأمن على توسّع مجال النشاط السياسي للحزب أكثر من اهتمامها بواقعة قطع مؤيدي مصالي صلتهم علنًا بالحزبين الشيوعيين في فرنسا والجزائر، إذ تبنّوا بدلًا من ذلك برنامجًا وطنيًا علنيًا أقل أيديولوجية(٥٠).

مرّة أخرى، سيتداخل الاستقطاب السياسي في المدن الفرنسية وهاجس التغلغل الشيوعي مع السياق السياسي المختلف كليًا في شمال أفريقيا؛ ففي غضون أشهر من تسلّم حكومة بلوم مقاليد الحكم، أصر قسم الاستخبارات الاستعماري التابع للجيش على أن حزب نجم شمال أفريقيا هو المكوّن الأساسي للائتلاف الوطني – الشيوعي الذي يتحكّم الكومنترن فيه، وبتنسيق شبه كلي مع الجمهوريين الإسبان(٥١). ونظرًا إلى الصمت الذي لفّ الموضوع، كان ضباط جهاز الأمن أكثر ريبة. وبالتالي، كان مركز التحليل التابع لجهاز

---

(49) CAOM, «Les Grands courants d'opinion dans l'Islam nord-africain,» (8H61/D1, HCM March 1937 Session, Report 2, 5 March 1937).

(٥٠) المصدر نفسه.

(51) SHA, EMA Section d'Outre-Mer, "Synthe`se de renseignements interessant l'Afrique du Nord, mois de Décembre 1936," (7N71333/D6).

الاستخبارات في الجزائر هو من أنتج أغلبية التقارير التي تقيّم التهديدات التي تنذر بمصادر العصيان المحتملة في شمال أفريقيا(٥٢). وفي سنوات تولّي الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا، أعدت الاستخبارات الفرنسية كما في السابق، تقارير لوزارة الداخلية واللجنة العليا للدراسات المتوسطية عن اتصالات بين ناشطي حزب نجم شمال أفريقيا ومجموعات وطنية مغاربية أخرى وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإصلاحية.

وقد اشتبه محلّلو أجهزة الاستخبارات العسكرية في باريس في أن مصالي الحاج كان ربما يلعب الورقة الدينية، مستغلًا علاقته برئيس جمعية العلماء عبد الحميد بن باديس، من أجل تشجيع المقاومة المسلمة ضد الحكم الفرنسي. وحذر مسؤولو جهاز الأمن العام أيضًا من أن كلا الرجلين وقع تحت تأثير رئيس شبكة المؤتمر السوري – الفلسطيني في جنيف، الأمير شكيب أرسلان، «الوحش الأسود» في نظر الأجهزة الأمنية الفرنسية، وأكثر دعاة القومية العربية غزارة في الإنتاج الأدبي في فترة ما بين الحربين العالميتين(٥٣). وسرعان ما اكتسبت توقّعات الاستخبارات عن وجود علاقة وثيقة بين الحزب الوطني الرئيسي في الجزائر والحركة الدينية الأقوى صدقية في المستعمرة. ففي ٢ آب/ أغسطس ١٩٣٦، تلقّى الشيخ بن دالي محمود، مفتي المسجد الكبير في الجزائر، طعنات قاتلة على يد قاتل مأجور استخدمه منافس الشيخ محمود، الشيخ الطيب العقبي، العالم الأبرز في ولاية بسكرة، وتربطه علاقة قديمة بمصالي الحاج. ودلّ مقتل المفتي محمود على أن النضالَ الوطني والمنافسة الدينية بين علماء الإسلام البارزين في الجزائر كانا مرتبطين ارتباطًا وثيقًا. وكمنت المشكلة في أن لا أجهزة الاستخبارات العسكرية ولا أجهزة الأمن، على الرغم من يقينها الظاهر في هذا الشأن، تمكّنت من اختراق دائرة العمل الداخلي لحزب نجم شمال أفريقيا، وبدرجة أقل حركة العلماء.

مع تفاقم العداء الشعبي لقوات الأمن، واعتماد جهاز الاستخبارات العسكرية على تقارير المخبرين التي غالبًا ما كان مشكوكًا في صدقيّتها، تنامى الميل إلى المبالغة في تصوير تهديد العصيان. وأكبر مثال على هذا هو ما حدث في قسنطينة بعد اندلاع العنف المعادي للسامية في مدينة سطيف وما حولها في آب/ أغسطس ١٩٣٤(٥٤). وتطابقت معلومات المخبرين قبل حوادث آب/ أغسطس وبعدها في شأن النضال الوطني العربي المحلي مع أدلّة محدودة أشارت إلى بيع المزارعين المستوطنين ممتلكاتهم نتيجة الركود الاقتصادي، وهو ما أنتج صورة أوحت بأن مقاطعة برمّتها كانت على شفا ثورة(٥٥). وأرسل عناصر من جهاز الاستخبارات العسكرية وجهاز الأمن العام مرارًا رسائل متناقضة إلى باريس في شأن احتمال نشوب ثورة ضد الاستعمار. وأقرّت أغلبية ضباط أجهزة الاستخبارات والمسؤولين في جهاز الأمن بوجود توتر ما بين الحركة الوطنية العلمانية والحركة الشيوعية المعتمدة على المستوطنين وجمعية العلماء المسلمين الإصلاحية التي كان يتزعمها ابن باديس [رائد النهضة الإسلامية في الجزائر]. وفي الواقع، لم يرتبط أكبر التجمّعات

(٥٢) شكّلت تقارير صادرة عن مكتب جهاز الاستخبارات العسكري الفرنسي في الجزائر أساسًا لنشرة نصف شهرية صدرت في شمال أفريقيا تتناول التقييمات السياسية للاستخبارات وجمعها المكتب الثاني لوزارة الحرب:

SHA (Moscow), “Renseignements Afrique du Nord, 1937–8,” (C388/D132).

(53) SHA (Moscow), «Les Ulémas d’Algérie, Chekib Arslan et l’E.N.A.,» (C878/D998, SR rapport, 7 Décembre 1936), et Sûreté nationale report, «Activité´ de l’Emir Chekib Arslan,» (14 May 1937).

(54) Charles-Robert Ageron, «Une émeute anti-juive à Constantine (août 1934),” *Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée*, vol. 13, nos. 13-14 (1973), pp. 23–40.

(55) SHA (Moscow), «Bruits de révolte indigène dans le département de Constantine,» (C1109/D667, no. 1978/G SFA: Renseignement Alge´rie, 3 Janvier 1934).

الحزبية السياسية في الجزائر خلال فترة حكم الجبهة الشعبية بأي علاقة بحزب نجم شمال أفريقيا أو بحركة العلماء. وكانت فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين التي كان يتزعمها الدكتور محمد الصالح بن جلول، وهي تجمّع نخبوي أُسِّس سنة ١٩٢٧ وملتزم بتعزيز الاندماج الجزائري – الفرنسي، تحظى بتأييد ٩٠٠٠ مناصر في فرع قسنطينة، معقل بن جلول، في حين تمكنت جولة العقيد فرانسوا دو لا روك زعيم الحزب الاجتماعي الفرنسي اليميني المتطرف في تموز/ يوليو ١٩٣٧ من حشد عدد مماثل من المستوطنين في معاقل الحزب في الجزائر وأورليانسفيل وبون وقسنطينة(٥٦). وكانت تقارير جهاز الاستخبارات وجهاز الشرطة العامة في شأن آراء السكان الأصليين مشوّهة بمزيج من النمطية العنصرية والطبقية، بسبب اعتيادهما على رؤية التطورات السياسية المحلية من خلال منظور السياسة الفرنسية. فرأت أن وحدها الأقليات العربية والبربرية المتعلّمة، قادرة على مواصلة المشاركة السياسية. وكان من المتوقع أن تجذب الأحزاب السياسية الغربية النمط القلة المثقفة فقط.

اتفقت الشرطة المحلية وأجهزة الاستخبارات العسكرية عمومًا على أن النهضة الإسلامية كانت على الأرجح ممرًّا تعتمده المعارضة الجماهيرية للحكم الفرنسي. وكانت مراقبة التعليم الإسلامي في المدارس القرآنية تجري دومًا عن كثب؛ فبحلول سنة ١٩٣٥ كانت التعاليم المتكاملة التي يتبنّاها أتباع ابن باديس مرتبطة بانتشار المدارس الدينية التي كانت تقدّم تعليماً مجانيًا للشباب المسلم. واتُّهمت هذه المدارس الدينية بغرس الأصولية الوهابية الغريبة عن التقاليد الإسلامية الجزائرية. وقد ازداد بصورة متنامية تمييز مكتب الاستخبارات العسكرية في الجزائر بين الالتزام «الجيد» بالإسلام والالتزام «السيئ» به، بسبب حرصه على إيجاد ذريعة لقمع التدريس الإسلامي في المستعمرة، حيث كان الفصل بين الكنيسة والدولة ساري المفعول نظريًا. واعتبرتْ علامات الانتشار السريع للإسلام المتشدّد ظاهرة مدينية صرفًا. أما في الريف، فكان من المفترض أن يكون الفلاحون الجزائريون متشبثين بتقاليد إسلامية أكثر تسامحاً ومرونة إجمالاً(٥٧).

كان موجز تقرير أجهزة الاستخبارات العسكرية أرسل من منطقة القبائل لشهر نيسان/ أبريل ١٩٣٥ نموذجيًا في هذا الصدد؛ إذ طغت على السياسة المحلية محاصيل الفاكهة الشحيحة وعودة العمال المهاجرين العاطلين من العمل من فرنسا، وازدياد الضرائب على مدى ثلاث سنوات منذ سنة ١٩٣٢، واعتُبِرَت الحركات الوطنية والإسلامية الراديكالية المنظمة منظمات هامشية. ولوحظ أن المهاجرين العائدين الذين كانوا سابقًا ناشطين سياسيًا في فرنسا سرعان ما فقدوا اهتمامهم بالسياسة الوطنية بعد استقرارهم في مجتمعهم المحلي(٥٨). وعكست معلومات أجهزة الاستخبارات العسكرية المرسلة من الجزائر إلى فرنسا هذه الاستنتاجات، فكانت كل أزمة قصيرة الأمد تتعرّض لها السلطات الفرنسية في الجزائر اقتصاديةً بالدرجة الأولى. أما التهديد الطويل الأمد، فكان يكمن في التطور التدريجي للعمل السياسي للسكان الأصليين نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة والانتشار الأوسع للتعليم الأساسي. ومع ذلك اعتُبر العمال المدينيون والفلاحون أصحاب الملْكيات الصغيرة عاجزين عن القيام بنشاط سياسي

---

(56) SHA (Moscow), bulletin de renseignements no. 20 (C388/D132, 19e Corps d’Armée, EMA-2, 14 August 1937), et «Compte-rendu de quinzaine,» (19 August 1937).

(57) SHA (Moscow), “A/S Enseignement des Oule´mas,” (C930/D680, SEA (Alger), no. 4042, 4 July 1935). According to Prevailing Security Service Wisdom, for the Fellah Masses, Living Standards Were all that Counted, see for Example: SHA (Moscow), “Note sur la situation indige`ne dans le département d’Oran,” (C1109/C667, no. 2059/G, SEA, 14 January 1935).

(58) SHA (Moscow), “A/S Situation des indigènes en Kabylie,” (C223/D122, SEA Report, 16 April 1935).

مستقل. ومن هنا تأتي أهمية رعاية نخبة مثقفة موالية لتوجيه الرأي العام نحو الانخراط في العمل السياسي غير المؤذي(٥٩).

بعد الاطلاع على هذه الحتمية الاقتصادية الفظّة، أوحت أجهزة الاستخبارات العسكرية بأنه ينبغي أن يتضاءل احتمال حدوث تمرد ما، بما أن المغرب العربي قد خرج من أسوأ ركود اقتصادي في سنة ١٩٣٥، ولكن المفاجأة الحقيقية التي واجهتها أجهزة الاستخبارات العسكرية الفرنسية في الجزائر، كانت عندما اشتبك أنصار مصالي الحاج من حزب الشعب الجزائري مع الشرطة التي أُرسلت لفض اجتماع لهذا الحزب كان قد منع محافظ المدينة السماح بعقده في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٣٧. ولم يكن العنف الناتج من ذلك هو سبب الإنذار بالخطر، بل كان في حقيقة الأمر أن مئات العمال الجزائريين كانوا مستعدين للتعرض للإصابة بجروح وللسجن بسبب قضية مبدأ سياسي(٦٠).

كان ثمة توصيف آخر مماثل وواضح لوجود تنظيم وطني واضطرابات عربية في تونس المجاورة. فهنا أيضًا استشف الجهاز الفرنسي للاستخبارات العسكرية وجود مؤامرات دولية شارك فيها، بدرجات متفاوتة، وطنيون محليون ومناضلون عرب ومروّجو دعاية ألمان وإيطاليون وعملاء للكومنترن وتجار أسلحة أوروبيون. ولم يكن من قبيل الصدفة بدء ظهور هذه التقارير بعد إنشاء شعبة مكافحة التجسّس المرتبطة بجهاز الأمن العام الفرنسي في تونس في أيار/ مايو ١٩٣٠. واستقت هذه الشعبة معلوماتها الاستخباراتية من عملاء محليين تابعين لمقار الشرطة الإقليمية الخمسة العاملة في البلاد(٦١). ولم يكن مستغربًا أن تندمج تهديدات ثلاثة تتضمّن جهازًا مكلّفًا بمراقبة الهجرة غير الشرعية وولاء الجالية الإيطالية الكبيرة في تونس، وسياسة الدستوريين الوطنية، لتشكّل تهديدًا واحدًا يهدّد الحكم الفرنسي.

خلال سنة ١٩٣٤، جرى بسهولة تأكيدُ صحة التقارير في شأن الاتجار بالأسلحة والتمويل الخارجي غير المشروع لحزب الدستور الجديد، والاتصالات بين قيادة الحزب والمؤتمر السوري- الفلسطيني بزعامة الأمير شكيب أرسلان، بعد الاعتقالات التي شنّتها الشرطة وأجهزة الاستخبارات العسكرية ومراقبتها للبريد. ولكن الروابط المزعومة بين هذه الأنشطة كانت ثمرة خصوبة مخيّلة الأجهزة الأمنية أكثر ممّا كانت نتاج الأدلة القطعية(٦٢). ومع نهاية سنة ١٩٣٤، قدّر حتى ضباط جهاز الاستخبارات العسكرية الفرنسية وضباط الأمن العام الأكفياء والميّالين إلى التشكيك بالأخبار المثيرة التي تروّجها الاستخبارات، أن الوجود العلني للقوى الأمنية في المدن الرئيسية في تونس هو وحده ما حال دون اندلاع انتفاضة شعبية فيها. وإذ كانت السلطات الفرنسية تعتمد كليًا على القوة العسكرية المنتشرة لبسط نفوذها، لم يستتب النظام إلا بسبب نزعة حفظ الذات التي كانت تتحلى بها قيادة حزب الدستور الجديد، أكثر ممّا هو بسبب القبول بالحكم الفرنسي(٦٣).

صاغ الوضع الدولي المتدهور توجهات عمليات الأجهزة الأمنية في أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي على الرغم من انتشار الاضطرابات في المدن واندلاع احتجاجات العمال بعد إفشال إصلاحات الجبهة

(59) SHA (Moscow), Commandant Delor (SEA) to Colonel Rivet, 22 May 1935.

(60) SHA (Moscow), “Collision entre la police et les partisans de Messali,» (C1109/C667, SEA renseignement, Septembre 1937).

(61) SHA (Moscow), «SCR note sur le fonctionnement du contre-espionnage en Tunisie,» (3 January 1935).

(62) SHA (Moscow), EMA Section d’Outre-Mer, “Note au sujet de la contrebande et de la préparation d’une insurrection en AFN,” (C1109/D667, 15 Novembre 1934), et SEA, Commandant Delor, Section d’études Alger, to Commandant Rivet, «Informations fournies par REGNAUDIN,” (27 Novembre 1934).

(63) SHA (Moscow), “Note sur la question tunisienne,” (C1109/D667, no. 1970/G, SEA, 29 Decembre 1934).

الشعبية، أو إبطالها، في سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨ .والمثير للسخرية هو أن الائتلاف اليساري النزعة هو الذي أشرف على توسع نطاق رقابة الدولة ضد السكان المستعمَرين؛ ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، حوّلت حكومة ليون بلوم، وهي أول حكومة تشكلها الجبهة الشعبية، اللجنة العليا المتوسطية، وهي المجموعة الاستشارية المدنية – العسكرية لشؤون شمال أفريقيا، إلى منتدى لتقييم المعلومات الاستخباراتية. وتولى ألبرت سارو، وزير الدولة لشؤون شمال أفريقيا، مسؤولية إصلاح اللجنة وتحويلها من دكان غير فاعل للثرثرة إلى أداة إدارية رئيسية لتحليل السياسة الأمنية في دول المغرب. وأصبحت اللجنة بعد رفدها بأمانة عامة دائمة، تعمّم المعلومات الاستخباراتية التي تردها بشأن الأوضاع السياسية في أقاليم شمال أفريقيا الثلاثة إلى جميع الوزارات المعنية. كما أُنشئت لجنة دائمة لدراسة أي قضايا تؤثر في شؤون رعايا المستعمرة الفرنسية المسلمة، ويمكن أن تؤثر في أمن الإمبراطورية(٦٤).

قامت اللجنة العليا المتوسطية بعد إحيائها، ومن خلال دوراتها التي عُقدت في آذار/ مارس ١٩٣٧، باستعراض نتائج دراستها لأربع مسائل ذات صلة. ومُنحت الأولوية الأولى لإصلاح بيروقراطية شؤون السكان المحليين، فكان يُنظر إلى مكاتب شؤون السكان المحليين في شمال أفريقيا على أنها قديمة الطراز ومفرطة التعقيد وغير قادرة على توفير كمية المعلومات المحلية التي تحتاج الحكومة المركزية إليها، وهذا ما أكدته اللجنة في تقريرها الثاني الذي كان عبارة عن بحث ميداني يتناول الانتماء السياسي والديني في دول المغرب. ففي حين كان المسؤولون عن شؤون السكان المحليين يميلون إلى التقليل من تأثير الحركة الوطنية العلمانية في المجتمعات الريفية، رأت اللجنة العليا المتوسطية أن الأحزاب الوطنية في دول المغرب هي المجموعات المهيمنة بين المسلمين في المدينة والريف(٦٥). وأشارت لجنة الدراسات إلى المصالح المشتركة بين ناشطي الأحزاب السياسية والعلماء والمرابطين الصوفيين وممثلي النخبة المتطوّرة في الأقاليم الثلاثة؛ إذ سهّلت الاتصالات غير الرسمية وشبكات الزبائنية بين دوائر الرأي تغلغل الأفكار المتداخلة.

اختلطت النزعة الوطنية المناهضة للاستعمار مع العروبة التي امتزجت بدورها مع إعادة تأكيد الهوية الثقافية الإسلامية. وهكذا وجد قادة حزب الشعب الجزائري ولجنة العمل المغربية وحزب الدستور الجديد قضية مشتركة تجمعهم بالمجدّدين الإسلاميين في المدارس القرآنية والطرق الصوفية. وتعاطفت جميعها مع قضية الوحدة العربية التي كان ينادي بها المؤتمر الفلسطيني – السوري بزعامة شكيب أرسلان. ونتيجة ذلك، اعتبر الرأي الإسلامي قوة سياسية متعدّدة الأوجه وأكثر تماسكًا(٦٦).

جرى تناول هذه الرسالة بإسهاب في المسألة الثالثة من تحقيق لجنة الدراسة عن مجتمع المهاجرين من دول المغرب في فرنسا. وكما رأينا، فإن العمال في المدن الفرنسية المتحدّرين من شمال أفريقيا كانوا خاضعين لرقابة متزايدة من جانب الدولة خلال فترة ما بين الحربين. ومع حلول سنة ١٩٣٧ استطاعت اللجنة العليا المتوسطية، بالاستناد إلى تقارير شرطة البلدية التي قُدِّمت خلال خمس عشرة سنة وإلى سجلات العمالة والكشوف الصحية العامة والبيانات الجمركية، وضع ملف تفصيلي يتعلق بالمسلمين المهاجرين. وكانت النتيجة الرئيسية التي توصّلت إليها لجنة الدراسة في هذا المجال مثيرة للسخرية. فسنوات من عمليات التدقيق المكثّفة التي مارستها الشرطة والقيود التي كانت مفروضة على الهجرة وممارسات التمييز الراسخ

(64) CAOM, President Albert Lebrun letter to Albert Sarraut (8H61/D1, 9 January 1937).

(65) CAOM, “Organismes d’information musulmane,” (8H61/D1, HCM March 1937 session, report 1), et “Le Régime administrative en Afrique du Nord,” (Report 5).

(66) CAOM, «Les Grands courants d’opinion dans l’Islam nord-africain,» (8H61/D1, HCM March 1937 Session, report 2).

في مجال العمالة، كل ذلك غيّر صورة المجتمع المغاربي السياسي في فرنسا. فلا عجب إذا كانت انعزالية عمال شمال أفريقيا واعتمادهم على أنفسهم، والشك الدائم للسلطات الفرنسية فيهم قد ساهمت في تحوّلهم إلى ناشطين. ولم يبدُ حينها أن دعمهم للوطنية المتكاملة سيتبدّل[٦٧]؛ فبينما منحت المراقبةُ المشدّدة السلطاتِ امتيازَ الوصول إلى الراديكالية الإسلامية في فرنسا، فإنها (أي الرقابة) كانت مسبّبًا أساسيًا لها. ومع ذلك، كان تقرير لجنة الدراسة الاستخباراتي الرابع والنهائي الذي قُدّم إلى اللجنة العليا المتوسطية في آذار/ مارس ١٩٣٧ أكثر تفاؤلًا، واستعرض نجاح المجالس المنتخبة في استيعاب النخبة المغاربية المتفرنجة التي كانت تقبل بالحكم الفرنسي[٦٨]. وعلى الرغم من ذلك، ركّز أعضاء لجنة سارو طوال السنتين التاليتين على رأي الجماهير في شأن الاستبعاد الافتراضي للنخبة المتعلّمة التي سبق أن سيطرت على رأي المسلمين في أقاليم شمال أفريقيا الفرنسية.

جدير بالذكر أن مكتب مكافحة التجسس في شمال أفريقيا اعتمد نمطًا مماثلًا، بعد أن أعيد إحياؤه خلال سنتي ١٩٣٧ و١٩٣٨، بعد سنوات من الركود. وبالتزامن مع إعادة تنظيم اللجنة العليا المتوسطية في آذار/ مارس ١٩٣٧، أوعز الجيش الفرنسي إلى مكتب الاستخبارات العسكرية في جميع أنحاء دول المغرب تخصيص مزيد من الموارد من أجل مكافحة التجسس[٦٩]. وكان العملاء الألمان والإيطاليون ومروّجو دعاية الكومنترن هم الأهداف الرئيسية للاستخبارات الخارجية. وبدءًا من سنة ١٩٣٧ أعيد تكليف أعداد متزايدة من الضباط العاملين في جهاز شرطة الأمن العام لممارسة الرقابة على بوادر نشوب عصيان شيوعي. ففي تونس، على سبيل المثال، أُنشئ في آذار/ مارس ١٩٣٨ ثلاثة ألوية لمكافحة التجسس تابعة لجهاز الشرطة العامة في مدن بنزرت وقابس وصفاقص، وكانت ترسل تقاريرها مباشرة إلى مقرّ المندوب السامي في تونس[٧٠]. لكن الهواجس الدائمة في شأن ولاء السكان بقيت قائمة، بغضّ النظر عن وجود عملاء أجانب محرّضين، أو غيابهم. كما أن ضابط الاستخبارات العسكرية الذي أُرسل إلى المغرب العربي للإشراف على الجهد المشترك بين جهاز الأمن العام وجهاز الاستخبارات العسكرية في مكافحة التجسس، ميّز بشكل اعتباطي ومفرط في التفاؤل، بين ولاء الجماهير في فرنسا وفي شمال أفريقيا:

«عند صدور مرسوم التعبئة في العاصمة الفرنسية، سيبدّد إجماعُ الأمة على مواجهة التحديات الطارئة الخلافاتِ السياسية السابقة.

أما في شمال أفريقيا، فإن مصادر الشقاق التي تعزّزها القوى الأجنبية، تهدّد بإثارة انتفاضة عامة إذا ما هوجمت فرنسا؛ إذ يستحيل الحفاظ على الأمن الداخلي في أقاليم شمال أفريقيا الفرنسية من دون الأخذ في الاعتبار التهديدات الخارجية لحدودها أو عمليات التخريب الأجنبية، وفي الوقت عينه، تأثيراتها المحتملة في الاستقرار الداخلي»[٧١].

في ظل تنامي احتمال نشوب الحرب بين سنتي ١٩٣٨ و١٩٣٩، ازدادت المخاوف العسكرية القديمة من ولاء القوات الاستعمارية. فمنذ المراحل الأولى لحرب الريف سنة ١٩٢٥ توقعت قيادات الفيالق

(67) CAOM, «Les Nord-africains en France,» (8H61/D1, HCM March 1937 Session, Report 3).

(68) CAOM, «Les Assemblées élues en Afrique du Nord,» (8H61/D1, HCM March 1937 Session, Report 4).

(69) SHA (Moscow), «Rapport du mission du Commandant Schlesser, Mars–Avril 1938,» (C464/D174).

(70) SHA (Moscow), «La Création de brigades de contre-espionnage,» (CC464/D174, SCE, 25 March 1938).

(71) SHA (Moscow), «Rapport du mission du Commandant Schlesser, Mars–Avril 1938: Note sur le problème du renseignement en Afrique du Nord,” (C464/D174).

العسكرية في المغرب والجزائر حدوث اضطرابات شعبية محدودة حالما تُعلن فرض التعبئة العامة(٧٢). ولكن تلك القيادات لم تعبّر عن قلق جدي من ولاء الوحدات المهنية إلا بعد حلول سنة ١٩٣٦. وبرز في هذا الصدد هاجسان: **أولهما** التزايد المقلق في توزيع المنشورات الوطنية والشيوعية في المواقع العسكرية لجنود شمال أفريقيا في فرنسا، وفي دول المغرب وسورية؛وكان الهاجس **الآخر** إدراك الفرنسيين أن كثيرين من صغار ضباط دول المغرب أصيبوا بإحباط شديد نتيجة انعدام فرص ترقيتهم ضمن التسلسل الهرمي لضباط الفيالق، إذ كان يعتمد التصنيف العنصري. وكانت النتيجة النهائية عزلًا أكثر جورًا للمواقع العسكرية للجيش الأفريقي يقصيهم عن السكان المدنيين المحيطين بها(٧٣). وبدا أن مع انتهاء فترة ما بين الحربين، تمامًا كما كان الأمر في بدايتها، بقيت أسس النظام الإمبريالي هشة من دون أدنى شك؛ فلم يكن الاحتجاج الشعبي والنضال العمالي والحركة الوطنية أكثر تنظيماً فحسب، بل أصبحت قدرة قوى الأمن، العمود الفقري للنظام الاستعماري، موضع شبهة أيضًا.

خلاصة

يستحيل أن تحظى السيطرة الاستعمارية بإجماع الشعب؛ فوفق صيغة ليوتي التي غالبًا ما تجري الإحالة إليها، يستند الحكم الإمبريالي إلى الاستخدام الحصيف للقوة لضمان خضوع العامة. لكن قلة من الحكومات الاستعمارية اعتمدت على وجود قوات دائمة كافية أو أعداد ملائمة من رجال الشرطة لفرض سيادة قانون بقبضة حديدية. ونجد من هذا المنظور أن أجهزة الإدارة الاستعمارية كانت عبارة عن أجهزة أمنية كبيرة. وكانت الحكومة المركزية تعتمد على المعلومات الواردة إليها من أجل الحفاظ على النظام، ولا سيما في أقاليم ما وراء البحار. وقد اكتسبت الأجهزة الأمنية أهمية إضافية بعد أن اتسّع نطاق شبكة الحكم الإمبريالي الأوروبي، متجاوزة حدوده في الحرب العالمية الأولى. ونظريًا، مكّنت موجاتُ المعلومات الاستخبارية التي كانت تُبث دوريًا من محيط هذه الشبكة إلى المركز الإداري، الحكوماتِ الاستعمارية وقادةَ المواقع العسكرية ومفتّشي الشرطة من استخدام موارد محدودة من أجل تحقيق فاعلية قصوى بأقل تكلفة. ولكن عمليًا، توسّع نظام الأمن الإمبريالي متجاوزًا طاقته بطريقة يُرثى لها، وغالبًا ما كان يجري تطويقه بدليل انتشار الأحزاب والجمعيات والنقابات والمؤسسات الدينية المختلفة التي كانت تعارض الحكم الأوروبي بأساليب مختلفة. كما كانت دينامية تفاقم الصراع في أثناء ثورات ما بين الحربين ضد الاستعمار انعكاسًا للقصور الأولي للقوات المسلحة المتوافرة، وانعكاسًا للنهوض الوطني والثورة الشعبية. وحتى بوجود الأدوات القانونية للحكم الاستعماري الاستبدادي، كما كانت الحال في الجزائر، كانت الوسائل الإدارية وموارد الميزانية والقدرة المادية معدومة. ولم تكن الأقاليم العربية التابعة لفرنسا، في هذا المعنى، دولًا بوليسية أو أنظمة عسكرية تنعم بإمكانات مادية – رجال ومعدات عسكرية – تؤهلها لإخضاع السكان باتّباع نظام الخوف. وكان نظام دولة الاستخبارات، في الأوقات الأقل اضطرابًا، أكثر دهاء ومتعدّد الأوجه ممّا كان عليه عندما كان العصيان الشامل يدفع الأجهزةَ الأمنيةَ إلى توجيه نشاطها لمكافحة التمرّد. أما في فترات الاضطرابات المحلية فحسب، فكانت المعلومات الاستخبارية تضاعف قوة الأجهزة، معوّضة الضعف العدَدي لقوات الأمن المنتشرة على مساحات شاسعة من المنطقة المستعمرة مع وجود للشرطة بالحد الأدنى.

(72) SHA, EMA Section d'Afrique et d'Orient note (7N4133/D4, no. 3539, 10 Dec. 1926).

(73) SHA, EMA Section d'Outre-Mer, "Note sur l'état d'esprit des militaires indigènes nord africains en 1937," (26 Septembre 1938).

يقول كلٌّ من ديفيد أندرسون وديفيد كيلينغري في الاستقصاء الذي قاما به عن الرقابة والحكم الاستعماري: «كان الحفاظ على القانون والنظام عنصرًا حيويًا في الاقتصاد السياسي لجميع الأقاليم المستعمرة، وعكست طبيعة حفظ الأمن ومستواه وكثافته كثيرًا من المفاهيم الرسمية للأمن السياسي والاستقرار»[٧٤]. وربما ينبغي دراسة وجهة نظريهما أكثر، إذ إن عملية حفظ النظام المكثفة في الدول الاستخبارية لم تعكس المفاهيم الرسمية للأمن فحسب، بل كانت تمدّها بالمعلومات أيضًا؛ فغالبًا ما كانت المعلومات التي كانت الأجهزة الأمنية تجمعها تحدّد الطريقة التي كانت السلطات الاستعمارية تصوغ بها سياساتها. وكانت سرعة نقل المعلومات السياسية الحساسة إلى السلطات المركزية حيوية في الحفاظ على الهيمنة الاستعمارية.

شكّلت الحركات الوطنية المنظمة التحدي الأكبر للسيطرة الاستعمارية في فترة ما بين الحربين العالميتين، لكن أجهزة الأمن الفرنسية راقبت السكان المهاجرين فترة طويلة من أجل ضبط تدفق الوافدين غير الشرعيين واحتواء مجتمعات المهاجرين الذين كانوا عرضة للتنميط العنصري، إذ كانوا يرونهم مخرّبين اجتماعيًا ومفترسين جنسيًا ومجرمين بطبيعتهم. واعتُمدتْ في نهاية الحرب العالمية الأولى بطاقات الهوية الشخصية، واستُحدثت محطات الشرطة، وسياسات التفتيش، وفرض القيود على تشكيل عمال المستعمرات الجمعيات، وذلك قبل عشرين سنة من بدء سلطات فيشي العمل بها سنة ١٩٤٢. وخلال فترة ما بين الحربين، سادت عنصرية مبطنة في جهاز الشرطة وجهاز الاستخبارات، منتجة ما سمّاه روبرت باكستون مؤخراً «هوس الجمهوريين بملف البطاقة خلال فترة ما بين الحربين». وكما أكد جيرار نوارييل، فإن الرقابة الإقصائية والعنصرية لمهاجري المستعمرات في فترة ما بين الحربين قدمت نموذجًا للاستبداد العنصري لحكومة فيشي[٧٥]. كما زودّت أيضًا الأجهزة الأمنية الإمبريالية التي توسّعت في شمال أفريقيا ودول المشرق بالمعلومات في فترة ما بين الحربين. إن فرض سلطة عنصرية، أكان ذلك في المدن الفرنسية أم في الإمبراطورية، قد حمّل شبكة جمع المعلومات الاستخباراتية للدولة، عبئًا كبيرًا، وهو ما أدّى إلى نشوء «الدولة الاستخباراتية». وبعيدًا عن تحقيق جهود الأجهزة الأمنية الرامية إلى تقريب المستعمرين من الشعب، فإنها في تطوير «نظام معلومات» لتعزيز معرفة الحكومات الاستعمارية بمصادر المعارضة ضمن المجتمعات التابعة غذّت العداء الشعبي لآليات رقابة الدولة والحكم الاستعماري.

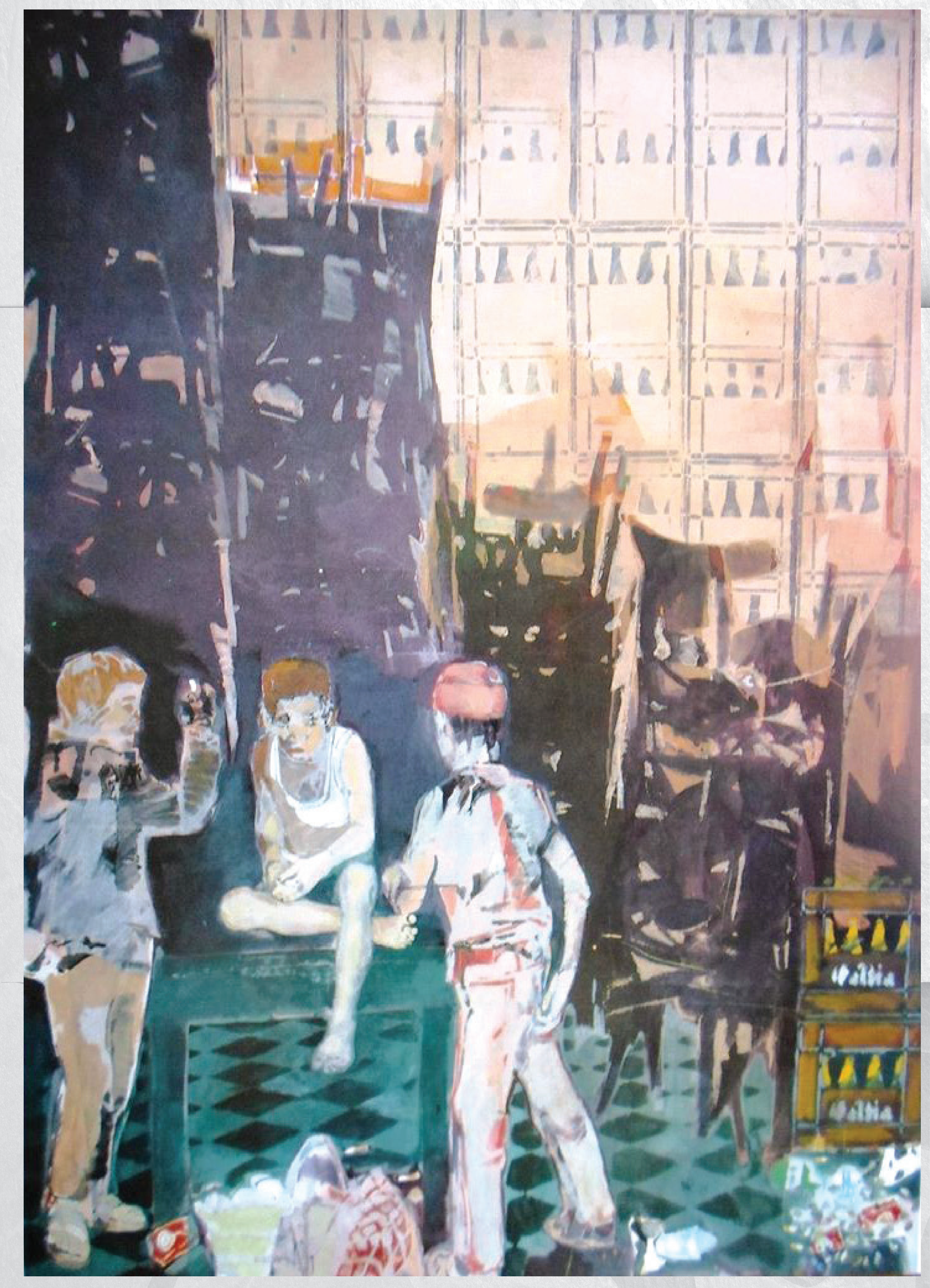
(74) David M. Anderson and David Killingray, eds., *Policing the Empire: Government, Authority, and Control, 1830-1940*, Studies in Imperialism (Manchester, UK; New York: Manchester University Press, 1991), p. 2.

(٧٥) انظر:

Robert O. Paxton, “Gérard Noiriel’s Third Republic,” *French Politics, Culture and Society*, vol. 18, no. 2 (Summer 2000), pp. 99–103, and Noiriel, pp. 183–185.



مناقشات





منير السعيداني*

من الدولة ما بعد الاستعمارية إلى دولة الرعاية الاجتماعية المستقلة الديمقراطية العادلة؟

المفاوضة التاريخية الاجتماعية لمآلات التغيير في تونس

مقدّمة

يندرج ما نقترحه أدناه في الجدل العلمي الاجتماعي القائم حول مآلات الحركات الاجتماعية الراهنة في كثير من البلاد العربية في هذه الحقبة، التي بدأت فيها الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تضع على جدول الأعمال طبائع الدول تشكيلًا وبنية وممارسة(١). ويستند سؤال المنطلق في هذه الدراسة إلى اعتبار العلاقة (أو العلاقات) بين الحركات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات ما بعد الاستعمارية وغايـ(ا)تها المجتمعية الممكنة علاقة غير محدّدة الاتجاه سلفًا، إذ لا يجسّد تلك الغايات نمط مجتمعي سابق الصنع حتى في ما يوضع من استراتيجيات سياسية معلنة. مثالنا التحليلي هو المجتمع التونسي في وضعه التاريخي الراهن منذ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠- ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، وباعتباره واقعًا في سياق حركة اجتماعية مخصوصة هي ليست من قبيل الحركات الحضرية التي تتفاعل مع الأزمات الاجتماعية وتضع رهانات على تغيير السلطة... إلخ.(٢)، ولا من قبيل سياق الإضراب العام الذي قرّره الاتحاد العام التونسي للشغل سنة ١٩٧٨، ولا من قبيل انتفاضة الخبز لسنة ١٩٨٤ (٣)، ولا انتفاضة الحوض المنجمي سنة ٢٠٠٨. ويقوم ذلك الاختلاف على أنها حركة اجتماعية احتجاجية مطلبية تطورت إلى انتفاضة شعبية، فاستحالت ثورة سياسية تمكنت من أن تضع رأس النظام السياسي وأن تحمل إلى سدّة الحكم نخبًا سياسية جديدة تتميز بأنها منحدرة من حركات سياسية معارضة

* المعهد العالي للعلوم الإنسانية في تونس، جامعة تونس المنار

(١) مراد دياني، «اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية في نظرية العدالة أو استقراء معالم النموذج المستدام لما بعد الربيع العربي،» **عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية**، السنة ٢، العدد ٥ (صيف ٢٠١٣)، ص ٢٥-٥٠.

(2) Claude Liauzu [et al.], *Enjeux urbains au Maghreb: Crises, pouvoirs et mouvements sociaux*, cahier d'études: Groupe de recherches sur le Maghreb et le monde musulman (Paris: L'Harmattan, 1985); Kenneth Brown [et al.], eds., *Etat, ville et mouvements sociaux au Maghreb et au Moyen-Orient: Actes du colloque C.N.R.S.-E.S.R.C. Paris, 23-27 Mai 1986*, collection villes et entreprises (Paris: L'Harmattan, 1989), et Didier Le Saout et Marguerite Rollinde, dirs., *Emeutes et mouvements sociaux au Maghreb: Perspective comparée*, hommes et sociétés (Paris: Ed. Karthala; Saint-Denis: Institut Maghreb-Europe, 1999).

(3) Jean-François Clement, "Les Révoltes de la faim au Maroc," on the Web: <http://horizon.documentation.ird.fr/exl-doc/pleins_textes/pleins_textes_6/b_fdi_37-38/23882.pdf>.

اتخذت، أو أعادت اتخاذ، الشكل التنظيمي الحزبي، أو انخرطت فيه خلال سلوكها طريق «النضال» من «أجل تحقيق أهداف الثورة»، وألزمها موقعها الجديد بطرح بدائل مجتمعية محدّدة. وبالفعل، اقترحت النخب السياسية المحمولة إلى سدّة الحكم بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ برامج تعلن أنها تستهدف تشييد ما اتُّفق على تسميته «الجمهورية التونسية الثانية». وعلى خلاف الاحترازات التي باتت تقليدية في ما يهم إمكانية التحوّل الديمقراطي التونسي أو حتى المغاربي(٤)، بدا أن تلك الإمكانية واردة في ما يهمّ خاصيتين هما الديمقراطية وتحديث بديل.

تسعى الدراسة إلى تحديد ما تُحمّل به هذه الجمهورية الثانية من مضمون اجتماعي وما تتجسّد فيه من تشكل بنيوي، وما تكرّسه من سلوك سياسي، متسائلة: هل يكون ذلك إعادة إنتاج للدولة ما بعد الاستعمارية أم فتحًا لأفق تغييري واسع لها؟

بغية التوصّل إلى ذلك، ننطلق من معاينة حصيلة سياسات إعادة تشكيل الدولة التونسية وتحديد وظائفها واستراتيجية تحكّمها في المجال، لنتفحص أثر ذلك، وعلى قاعدة لوحة وصفية للحركة الاجتماعية، التوجّهات المتعارضة التي كافحت خلال مجرياتها، لنخلص آخرًا إلى تحديد الرهان الذي تنعقد حوله المفاوضة التاريخية الجارية للمآل التغييري الاجتماعي.

على الرغم من عودتنا إلى بعض التواريخ التي تفصلنا عنها بضعة عقود، فإننا نركّز ملاحظاتنا على العشرية الأخيرة المنصرمة، لما كان لها من أثر مُحدّد في وصول الدولة ما بعد الاستعمارية في تونس إلى ما آلت إليه. ونحن إذ نوزّع ملاحظاتنا على الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فإننا نكثّف العودة إلى ما كُتب حولها من آفاق علمية وفكرية مختلفة، بحيث تستدمج ورقتنا أصواتًا متعددة نستحضرها لنناقشها ونستخلص منها ما يسمح بالإجابة عن تساؤلنا. ونجري مناقشتنا تلك في ضوء جملة من الأعمال الميدانية الاستقصائية اعتمدت بصورة خاصة على الملاحظات والمعاينات المباشرة التي قمنا بها منذ الأسابيع الأولى لتبلور مجريات الحركة الاجتماعية، وأثمرت عددًا من الصياغات التي ظهر البعض منها في كتيبات وبعضها الآخر في صيغة مقالات نُشرت في مجلات مختلفة.

احتضار الدولة ما بعد الاستعمارية

الأساس النظري: في خصخصة الدولة وتجريمها

عالجت تحليلات عدة إعادة تركيب الأوضاع الاقتصادية والسياسية للدول والمجتمعات في عالم ما بعد الاستعمار خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وفي ما يهمّ أفريقيا، طوّرت تحليلات زاوجت بين التاريخ والاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع والإناسة، على أساس الأطروحة القائلة إن الدول والمجتمعات كانت في أواخر القرن المنصرم في عمق حالة من إعادة التكوين على قاعدة تشخيص(٥) مفاده ضرورة التأقلم مع دورة تغييرات جديدة وجدت نفسها مدفوعة إليها كلُّ الاقتصادات والدول المندرجة

(4) Pierre Vermeren, *Maghreb: La Démocratie impossible?* (Paris: Fayard, 2004).

(5) Mamadou Diouf, “Privatisations des économies et des etats africains: Commentaires d’un historien,” (dossier: L’Etat en voie de privatisation), *Politique africaine*, no. 73 (Mars 1999), pp. 16-23.

في النظام الاقتصادي المُعَوْلَم(٦). وإذ خضعت تلك الدورة لأثر النيوليبرالية العولمية القصوى(٧)، فقد أدّت إلى احتضار الدول ما بعد الاستعمارية تشكّلًا بنيويًا ومضمونًا سياسيًا(٨).

تنهض الأطروحة على قراءة في اقتصاد ماكس فيبر السياسي(٩)بحيث تتم «عودةٌ مراجِعة له» في اتجاه تأكيد جملة من العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان هو قد أَوَّلها على أنها **تخلّ** من الدولة عن مسؤوليتها(١٠). يتأثر فعل الدولة بذلك التخلّي إلى الحدّ الذي تصير معه إجرائية تدخّلها من قبيل ما تتميز به **الحكومة غير المباشرة الخاصة** من خصائص، من حيث الاعتماد المتزايد على فاعلين اجتماعيين يعملون من خارج الدوائر والشبكات التقليدية للطبقات الحاكمة وبيروقراطية الدولة وأجهزتها، متجمعين في بطانات أكثر فأكثر تأثيرًا. وطردًا مع استفحال ما يعتري أجهزة الدولة الضعيفة والناخرة من وهن، وتناسبًا مع تأكّد تخلّيها عن وظائفها، يصير القنص الاستيلائي نمط الاشتغال الأساسي في النزاعات الاجتماعية، وقاعدة الاشتباك الرئيسية بين الفاعلين المتربّصين بالثروة والسلطة. ويجد أولئك الفاعلون أنفسهم في أوضاع متراكبة تمكّنهم من الاستفادة من امّحاء متزايد للحدود ما بين العمومي والخاص وما بين الدّوْلَوي والعائلي، وما بين القانوني وغير القانوني، وما بين المسموح به وغير المسموح به... بناء على ذلك، لا يقتصر مثل هذه السّيرورات على انسحاب الدولة من مجالات فعلها وانكفائها عنه بقدر ما يتدرّج نحو حالة تعرّش فيها جذامير طفيلية لتلتف على دواليب السلطة وتبتلع الفاعلين والأعوان، وتُطوّع الأجهزة، وتُخضع النّخب الحاكمة وتُجيِّرُها لخدمتها مواقعَ وممارسات(١١).

تجد الحقبة التاريخية التي تمسحها هذه التحليلات جذورًا لها في تاريخ المجتمعات الأفريقية الاستعماري، ولكن ذلك لا يبطل ملاءمتها لبعض أوضاع الحقبة ما بعد الاستعمارية وأواخرها بوجه أخص؛ هي تحليلات تصلح، في ما نظن، لأن يؤخذ بها في كل وضعية تتسم بـ«انعدام المؤسّسات، والعنف المبثوث،... وإعادة توزيع الحيازات المجالية،... وإعادة التفاوض العنيف في شأن العلاقات بين الفرد والجماعة، وفي شأن نظام العنف وأنظمة الملكية ونظام الجباية»(١٢).

---

(٦) المصدر نفسه.

(7) Pierre Bourdieu, «L'Essence du néolibéralisme,» *Le Monde diplomatique* (Mars 1998), on the Web: <http://www.monde-diplomatique.fr/1998/03/BOURDIEU/10167>.

(8) Pierre Bourdieu, «La Philosophie sociale du néo-libéralisme," *L'Humanité,* 4/11/1999, on the Web: <http://www.humanite.fr/node/374302>

(9) Max Weber: *Essais sur la théorie de la science*, traduits de l'allemand et introduits par Julien Freund, recherches en sciences humaines; 19 (Paris: Plon, 1965); *Sociologie des religions*, textes réunis, trad. et présentés par Jean-Pierre Grossein; introd. de Jean-Claude Passeron, bibliothèque des sciences humaines (Paris: Gallimard, 1996), et *Oeuvres politiques: 1895-1919*, trad. de l'allemand par Elisabeth Kauffmann, Jean-Philippe Mathieu et Marie-Ange Roy; présentation d'Élisabeth Kauffmann; introd. de Catherine Colliot-Thélène, bibliothèque Albin Michel. Idées (Paris: A. Michel, 2004), et Catherine Colliot-Thélène, *Etudes wébériennes: Rationalités, histoires, droits*, pratiques théoriques (Paris: Presses universitaires de France, 2001), tous cités dans: Béatrice Hibou, "Economie politique de la répression: Le Cas de la Tunisie," *Raisons politiques*, no. 20 (2005), pp. 9-36.

(10) Béatrice Hibou, dir., *La Privatisation des Etats*, recherches internationals (Paris: Ed. Karthala, 1999)

(١١) المصدر نفسه، و

Béatrice Hibou, "Retrait ou redéploiement de l'Etat?," *Critique international*, vol. 1, no. 1 (1998), p. 168, cité dans: ."Diouf, "Privatisations des économies

(12) Achille Mbembe, "Du gouvernement privé indirect," *Politique africaine*, no. 73 (1999), pp. 103-121.

في الحالة التونسية

يمكن القول إن بالتزامن مع بدء تطبيق سياسات التعديل الهيكلي للاقتصاد، التي جرى تبنّيها في تونس منذ سنة ١٩٨٦ في هيئة «برنامج تعديل هيكلي»، كانت أُسس التحوّل النيوليبرالي المعولم آخذة بالاستتباب عالميًا(١٣). بعد أقل من عشرية، أُردف «برنامج التعديل الهيكلي» في تونس باتفاقية التبادل الحر مع أوروبا (١٩٩٥)، وهو ما كان له أثر عميق في تكريس مبدأ انسحاب الدولة وتطوير قطاع خاص ساهم في سنوات تطبيقه الأولى في تطوّر التشغيل وتراجع العجز. ولكن هذه «النجاحات» لم تكن مستديمة لأنها شجّعت النزعات الاستهلاكية غير المتوازنة بدلًا من الاستثمار التراكمي الطويل النفس.

ففي ما يهمّ القطاع الفلاحي من برنامج الإصلاح الهيكلي، لوحظ أن منذ أواسط السنوات التسعين اتجهت السياسة الزراعية إلى تبجيل المستهلكين على حساب المنتجين، بما أسفر عن تدهور في صيغ تبادل المنتوجات الزراعية بالحدّ من التحويلات العمومية للقطاع الزراعي والمجال الريفي عمومًا(١٤). بذلك أُخضعت المصالح الاستراتيجية للقطاع الفلاحي لمصالح القطاعات الأخرى، من خلال ضخ فائض القيمة المالية التي كان ينتجها في استثمارات مباشرة وغير مباشرة في القطاعات الأخرى، وخاصة منها الخدماتية، وفي غير المناطق الفلاحية الداخلية الممتدّة على طول الشريط الغربي للبلاد. ومن علامات ذلك الإخضاع التدهور الحاد في التمويلات العمومية لفائدة القطاع الفلاحي والمجال الريفي عمومًا، بما تسبب في أزمة خانقة مسّتهُما في العمق(١٥). فإذا ما أضفنا إلى ذلك التكميم الممنهج للأصوات التمثيلية للفلاحين، وخاصة الصغار والمتوسطين منهم، أمكن لنا فهم ذلك الانحباس الأصمّ لآفاق التغيير في المجالين الريفي والقروي في تونس(١٦).

في القطاع الصناعي، كان برنامج تأهيله (١٩٩٥) يرمي، رسميًا، إلى دفع تحديث المنشآت التونسية لتتأقلم مع معايير الجودة العالمية(١٧). كانت الأهداف الرسمية المُعلنة هي تحوير سلوك المبادرين، وعصرنة إجرائية التمويل، وتحسين إنجازات القطاع الصناعي عبر تجويد التخصّص والتكوين المستمر وتحسين نِسَب التّأطير... وصولًا إلى الغاية النهائية المتمثلة في مساعدة المنشآت على مواجهة المنافسة الدولية المتزايدة الضّراوة في سياق أكثر فأكثر عَوْلَمَةً(١٨)، على الرغم من أن تحليل بياتريس هيبو (B.HIBOU) لبرنامج التأهيل الصناعي يُظهر أن الهدف المراد بلوغه كان إنفاذ الوسائل الأكثر مضاءً من أجل بسط رقابة شبه

---

(١٣) فرانك جي. لتشنر وجون بولي، محرران، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ؟: الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية**، ترجمة فاضل جتكر (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٤).

(14) Mohamed Elloumi, “Trois ans après: Retour sur les origines rurales de la révolution tunisienne,” *Confluences Méditerranée*, no. 87 (Automne 2013), pp. 193-203.

(15) Mohamed Elloumi, «L’Agriculture tunisienne dans un contexte de libéralisation,» dans: Michel Petit, Jean-Louis Rastoin et Henri Regnault, coords., *Libéralisation agricole et pays en développement*, Région et développement; 2006-23 (Paris: L’Harmattan, 2006), pp. 129-159, cité in: Elloumi, “Trois ans après”.

(16) Elloumi, “Trois ans après”.

(17) <http://www.pmn.nat.tn/cadre-du-pmn/cadre-general>.

من أجل بلوغ هذه الأهداف، سطرت «وكالة النهوض بالصناعة» سلسلة من الإجراءات الواجب تنفيذها :على أثر تشخيص يحدد نواقص المؤسسات تؤهّل هذه من قبل لجنة مختصة (COPIL). تتولى التشخيص مكاتب دراسات وخبرة تونسية بمفردها، أو بتشريك مكاتب أوروبية، فيما تموّل الدولة ٧٠ في المئة من تكاليف التشخيص و ١٠ (أو ٢٠ للمؤسسات المنتصبة في المناطق الداخلية) في المئة من الاستثمارات المادية. كان هدف التمشي أن يبلغ، في ما بين سنتي ١٩٩٦ و ٢٠٠١، عدد ٢٠٠٠ مؤسسة مؤهلة، أي بمعدل ٤٠٠ مؤسسة في السنة. انظر:

Hibou, “Economie politique de la repression,” pp. 9-36.

(١٨) المصدر نفسه.

مطلقة على الصناعيين من كلّ الأحجام ومن كلّ الأصناف(١٩). ومهما يكن من أمر، لم تكن النتائج أكيدة، إذ إن شرائح من المبادرين والمقاولين أحجمت كلها بطريقة شبه معلنه عن الانخراط في البرنامج، ومن أمثال تلك الشرائح أصيلو صفاقس، ثاني أكبر مدن البلاد ومهد المبادرة الاقتصادية فيها.

في هذا الاتجاه نفسه، يمكن اعتبار ما يسمّيه بعض التحليلات «بيئة الاستثمار الإيكولوجية»(٢٠) مؤشّرا دالًّا من حيث تعلّقها مباشرة بحياة المؤسّسات المتوسطة والصغرى، أساس النسيج الصناعي والتجاري التونسي؛ ففي ظل انعدام «بيئة استثمار إيكولوجية نظيفة»، كانت إمكانية تطوّر تلك «الرأسمالية السليمة» متعذرة، لأن المبادرة الاستثمارية المتوسّطة والصّغيرة لم تكن مندرجة في منطق استثماري، بل كانت مجرد تعويض ضروري للمبادرين، والشبّان منهم خاصة، عن افتقارهم إلى بدائل أخرى ممكنة. ومن خلال ذلك تحوّلت مشكلاتهم ومصاعب مؤسّساتهم اليومية إلى قضايا عامة تمسّ بخلق مواطن الشغل وبالفقر وبفتح آفاق النمو وباطّراد التنمية عامة(٢١).

تعميمًا على ما يشمل القطاعات الاقتصادية التونسية على اختلافها «... يكون من الضروري إعادة النظر في **قصّة النجاح** الاقتصادي التونسي؛ إذ يتوجّب إعادة تقييم الإصلاحات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي مورست منذ عقدين على الأقل (في ضوء) خطوط الكسور التي تترجمها مظاهر اللاتوازن بين الجهات واللاعدالة بين الفئات، وفي انسداد آفاق النّفاذ إلى سوق الشغل واستطاعة التمتع بالخدمات العامة، وفي انخرام انتقال الثروة ما بين الأجيال مترجًما بالتفاوت الهائل في مستويات العيْش وأنماطه وأساليبه»(٢٢).

أزمة الدولة ما بعد الاستعمارية التونسية

منذ بداية العشرية الأولى من القرن الجديد، تدرّجت تونس نحو «تضافر معقّد لجملة من السيرورات المختلفة التي جنّدت أفهامًا متباينة للعدالة والكرامة والملك العمومي، وإدراكات متخالفة لشرعية النظام العمومي القائم ولشرعية النظام العمومي السّابق عليه... ولمعايير وممارسات ذات مستندات إيتيقية مختلفة»(٢٣).

في ضوء هذا، يمكن أن نفهم هذا المسار التونسي، الذي كنّا بصدد بعض مظاهره، على أنه الصيغة التي اتخذتها إعادة تشكيل الدولة والمجتمع اقتصاديًا وسياسيًا إزاء مأزق التناقض بين خطّ استمرار الدولة ما بعد الاستعمارية في هيمنتها على المجال وساكنيه من جهة، وخطّ نسف أسس تلك الهيمنة من جهة أخرى. وقد كان من بين محفزات احتداد ذلك التناقض الإلحاح المتزايد لضرورة التّواؤم مع متطلّبات الانخراط الكامل والمفتوح في النظام الاقتصادي المعولم. وبالفعل، وعلى مرّ العشرية الأخيرة لما قبل الثورة، عمل النظام السياسي الاجتماعي التونسي على التقليل ما أمكنه ذلك من الآثار السياسية المزعزعة لاستقراره، لتدرجه نحو الخروج النهائي من السياق ما بعد الاستعماري إلى سياق العولمة الكاملة والمفتوحة.

(19) Béatrice Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*, textes à l'appui. Série Histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 2006).

(20) Amr Adly, "Understanding the Entrepreneurship Ecosystem in Tunisia and Egypt," *Economic Reform Feature Service* (Center for International Private Enterprise) (16 December 2013), on the Web: <www.cipe.org/blog>.

(٢١) المصدر نفسه.

(22) Béatrice Hibou, "Le Moment révolutionnaire tunisien en question: Vers l'oubli du mouvement social ?," (Dossier du CERI/CNRS, Paris, Mai 2011), p. 7.

(23) Béatrice Hibou, "Introduction au thème: Tunisie. Economie politique et morale d'un mouvement social," *Politique africaine*, no. 121 (Mars 2011), pp. 5-22.

يشهد بعض التحليلات أن «الدولة لم تدمج طوال تاريخ تونس المستقلة منظّمات غير حكومية ولا شركاء محلّيين في وضع سياساتها الاقتصادية وتنفيذها. يعني ذلك أن الدولة ما بعد الاستعمارية في تونس توخّت التحديث ‹من فوق›، فارضة ‹الاستقرار› المنبني على عُلويتها الطاغية حضورًا وفعلًا وأثرًا»[٢٤]. ترادفت تلك العُلوية المهيمنة الخانقة مع قوة غاشمة أمنية خاصة (وهو مأتى خروق حقوق الإنسان السيئة الصيت وذائعته في آن معًا)، ومع انغلاق سياسي وتحجيم للمعارضة وسنّ للقوانين الجائرة (قانون دعم الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ثم وضعه موضع التنفيذ)[٢٥]... نتج من ذلك إعدام شبه تام لأي إمكانية تعبير عن النقد أو الاحتراز، أو حتى المُطالبة، واحتكار للحياة السياسية من قِبَل التجمّع الدستوري الديمقراطي الذي «كانت كل مستوياته التنظيمية في الآن ذاته وسيطة الحكم المركزي، ومحطّات ربط... ومواقع لإعادة توزيع الزبونية والإثراء والترقّي الاجتماعي،... وقناة لنقل المطالب...»[٢٦].

في سياق ذلك، تعالقت حول مواقع السلطة شبكة من العائلات المتصاهرة تكوّنت عبْر تكثيف تبادل النساء والمنافع والجوازات غير القانونية والأرباح والغنائم والرشاوى...، وبما سمح بازدهار أعمال المتسلّقين من كل نوع وفئة[٢٧]. وبحسب كثير من الروايات والشهادات[٢٨]، فإن من بين ممارسات القنص التي يمكن ذكرها إسناد مشاريع أشغال عمومية بطريقة غير مشروعة، وعمليات خصخصة مغشوشة، والمضاربة في المساكن والعقارات،... وتغيير صبغة الأراضي التي كانت قبلُ غير قابلة للإشغال بالبنايات، وضغوط لتوجيه القرارات، وكذا للشراكة القسرية مع المقاولين أو الموردّين، أو لفرض الوسطاء الإجباريين في الأعمال...[٢٩]. بلغ الأمر حدّ «مستوى لا يضاهى من الفساد، وخاصة بداية من سنة ٢٠٠٠، مع نمو ‹رأسمالية الحبائب والنسائب› المنتظمة حول عائلة بن علي وزمرة من ‹الانتهازيين› كانوا يحومون حول مدار النظام. وكان ذاك نسق فساد منظّمًا ومُعمّمًا أخذ بتعطيل كل الآلة»[٣٠]. و«جعل تكوين المافيات المعتمدة على الدولة أو على بعض العائلات المهيمنة (في تونس عائلتا بن علي والطرابلسي) ظهور ‹رأسمالية سليمة› مستحيلًا، وحوّل الانفتاح الاقتصادي إلى مؤسسة كبرى للاحتيال النهّاب المعمّم مكّنت زبائن الدولة من الإثراء الفاحش، وأدت إلى تفقير شرائح واسعة من الساكنة»[٣١].

في بداية القرن الجاري تقريبًا، إذًا، وخلال السنوات الخمس الأخيرة على الأخص، كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تنزلق تدريجيًا نحو ميزان قوى تزايد رجحان الكفّة فيه لفائدة الماسكين بزمام اقتصاد القنص الذين كانوا ينهشون ما تبقّى من الدولة[٣٢]. وكان أن التحق بهم الفاسدون من كل نوع

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(25) No. 2003-75 (10 décembre 2003).

(26) Hibou, "Introduction au thème: Tunisie," p. 15.

(27) «Les Arrivistes: Fortunés, Parvenus, Dépensiers, Apparat, Superflu, Clinquant. Comment les nouveaux riches tunisiens dépensent leur argent,» (Dossier), *Arabies*, no. 188 (Octobre 2002).

(٢٨) تذكر بياتريس هيبو من بين مصادرها مستجوبين في تونس وفي فرنسا، ومنشورات تنظيمات سياسية سرية وبيانات تجمعات منشقة على الشبكة الدولية للمعلومات، وكذا على الصحافة الجزائرية.

(29) Béatrice Hibou, "Nous ne prendrons jamais le maquis": Entrepreneurs et politique en Tunisie," *Politix*, no. 84 (2008).

(30) Bichara Khader, "La Tunisie fut-elle l'hirondelle qui annonçait le printemps arabe?," *Outre-Terre*, no. 29 (2011), pp. 177-192.

(31) Farhad Khosrokhavar, "Les Révolutions arabes: Révolutions de justice sociale et de liberté," *Cultures et Conflits*, no. 83 (Automne 2011), mis en ligne le 4 Janvier 2013, sur le site: <http://conflits.revues.org/ index18213.html>.

(32) Rapport de la commission nationale d'établissement des faits sur les affaires de malversation et de corruption (décret du 18 Février 2011), sur le site: <http://www.lexpertjournal.com.tn/index.php/news/world-news/806-2011-11-12-11-08-14>

وفئة: مسؤولون حكوميون (وعلى الأخص من ذوي العلاقة بمجالات سلطة الدولة على الأملاك العمومية، مثل التجهيز والفلاحة، فضلًا عن الدفاع الوطني والداخلية)، وموظّفون كبار (رجال بنوك، وأعوان ديوانة وشرطة،...)، وقضاة ومنفّذو مهمّات من كل صنف (صحافيون، محامون، عدول تنفيذ، منتخَبون على المستوى الوطني، ممثلون محليون وجهويون، قادة تنظيمات سياسية وجمعياتية، صغار صنّاع للأيديولوجيا، جامعيون، ممارسو عنف،...).

وصل ذلك التناقض إلى أعلى درجات استحكامه، نازعًا عن «المنوال التنموي» المُتّبع كل إمكانية للديمومة، ودافعًا بالدولة نحو تطبيق برنامج تفكيك فعلي ونهائي لبناها وهياكلها ذاتها. على أساس الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، اندلعت أزمة الحكم لأنه بات غير ملائم:

• من منظور متطلبات العولمة، لأنه «انحرف» في اتجاه تكريس سياسات محابية للقناصين المتربصين، وبما أطلق أياديهم في سوق المناولة، وهشاشة التشغيل، والاستناد إلى جرعات التمويل المتأتي من قروض السوق المالية الدولية ومن الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والخليجية بصورة رئيسية.

• من منظور متطلبات حقن الوضع الاقتصادي الاجتماعي بما يضمن تعديل بيئة الاستثمار الإيكولوجية، بحيث تحقق الأدنى المطلوب منها في إطلاق الاستثمار الاقتصادي الداخلي الصغير والمتوسط، وتسريع وتيرة خلق مواطن الشغل للتخفيض من نسب البطالة، وإفساح المجال للمبادرة الاقتصادية الشبابية خاصة.

ولم تلبث الحساسية الاجتماعية السلبية تجاه فشل تلك السياسات وانسداد آفاقها على مستوييها الاثنين أن ولّدت مزاجًا احتجاجيًا تملّك على نحو رئيسي قوى اجتماعية بعينها هي المتكوّنة بشكل أساسي من الطبقات الشعبية الأكثر فقرًا، وصولًا إلى أكثر شرائح الطبقات الوسطى اتساعًا، وخاصة في الأرياف والقرى والمدن الداخلية، لأنها كانت هي التي تلقّت نتائجها بصورة كاملة.

في منطق الحركة الاجتماعية في علاقتها بالدولة

من انفجار الاحتجاج الشعبي...[٣٣]

لم تكن حركة البوعزيزي الأولى من نوعها في الانخراط في منطق اليأس المحتج أو الاحتجاج اليائس؛ إذ كان الانتحار اشتعالًا قد تعدّد خلال السنوات الأخيرة في تونس. على أن انتحاره أمام مقرّ الممثّل الجهوي لرئيس الدولة ألقى مسؤوليته السياسية كما الأخلاقية على كاهل الحكم القائم. ثم كان أن أخرج القمع المتصاعد المسيرات والتظاهرات التي اندلعت بالمناسبة عن إطارها السّلمي ليُحوّلها إلى مواجهات بين جماهير يحرّكها الغضب من جهة و«قوات النظام العام» من جهة أخرى. وسرعان ما وجدت مدن الوسط الغربي ومولّد تحرّكات الأيام العشرة الأولى نفسها في حالة حصار لم تمنع التجمعات والاعتصامات والتظاهرات والإضرابات فيها من أن تجلب أعدادًا أكبر فأكبر من المشاركين من الجنسين، ومن الشباب الحامل للشهادات الجامعية، وعلى الأخص منه ذاك الذي لم يظفر قطّ بمركز عمل قار في حياته. وخلال

(٣٣) نستعيد هاهنا مقتطفات وأفكارًا مما نشرنا حول الثورة التونسية: منير السعيداني، **يريد... ويبدع ما يريد: الشباب في الانتقال الديمقراطي** (صفاقس، تونس: دار محمد علي الحامي، ٢٠١٢)، و

Mounir Saidani: "Revolution and Counterrevolution in Tunisia: The Forty Days That Shook the Country," *Boundary 2*, vol. 39, no. 1 (2012), et "Mouvements sociaux et alternatives de modernités: Le Cas de la révolution tunisienne," *Eurorient*, no. 38 (2012).

أيام قليلة، كانت آليات التجنيد العائلية والجماعاتية والقبلية قد بدأت بالاشتغال في انسيابية مفهومة تمامًا في مثل هذه المناطق ذات التجانس الجماعاتي العالي، وهي التي كان خطاب الدولة السياسي الرسمي قد أطلق عليها تسميته الهوياتية الواسمة الواصمة، ملقّبًا إياها بـ«ولايات الداخل النائية» و«مناطق الظل».

أشار تقرير للاتحاد العام التونسي للشغل إلى أن نسبة الفقر في تلك المناطق كانت، مقارنة بتلك المسجّلة في تونس الكبرى، أعلى بتسعة إلى عشرة أضعاف(٣٤). وبالفعل، كانت وضعية العَوَز والحرمان الاقتصادية هذه تتفاقم على مرّ السنين عبر تهميش اجتماعي تدلّ عليه مثلًا النسب الشديدة الانخفاض لمشاركة أبنائها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للبلاد. ولم يكن المحظوظون منهم في «انتخابهم» ضمن مختلف الهياكل «التمثيلية» يخالفون عادة الحضور بالغياب والانقطاع شبه التام عن قواعدهم الاجتماعية الانتخابية بمجرد انتقالهم بالإقامة «النهائية» إلى العاصمة. ولم يكن ذلك من دون مساس خطِر بتمثيليتهم، وكذا بمنسوبهم التفاوضي الممكن مع السلطات المركزية في مثل حالات التأزّم الاجتماعي هذه.

جعل تماثل أوضاع الجهات المذكورة الاحتجاجات تنتشر بالعدوى إلى الحدّ الذي بات فيه من المستحيل على المسؤولين المحلّيين والمركزيين السيطرة عليها بدايةً من الأسبوع الثاني (٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، فيما كان القمع المتصاعد الدموية يلقي بالمتظاهرين في حالة من اليأس المطلق حيال أي إسعاف محتمل من قِبل السلطات التي تزايد انقباضها في المنطق الأمني الصّرف. ولم يكن الخطاب الرئاسي الأول (٢٨ كانون الأول/ ديسمبر) الذي اعتبر أن «ما قام به البوعزيزي فعلًا معزولًا» استغلّه البعض للقيام بما أسماه «أفعالًا إرهابية ارتكبها ملثمون» إلا ليزيد الطين بلة. وفي ما تجاوز مسألة البطالة، وانسداد أفق تحسين أوضاع الآلاف من الشباب، كانت في قلب الاحتجاجات نواة مطالبة اجتماعية متّجهة نحو التصلب ضمن أفق سياسي.

... مرورًا بالحركة الاجتماعية المطلبية...

ردًّا على مواجهة «النظام العام» لحركتهم بما اعتاد من تدابير، كانت الجماهير المتزايدة الأعداد تنخرط أكثر فأكثر في حركة كانت قد أظهرت في بعض المناطق علامات تصاعد سريع. كانت سياقات التظاهرات والمسيرات «تتدهور» سريعًا إلى معارك صغيرة منظمة، غالبًا ما كانت فيها الكفة ترجح لمصلحة الشبان من أبناء المدن والقرى الخبراء بمسرح المواجهات. في منتهى أسبوع الاحتجاجات الثاني، كانت الحركة قد مدّت جغرافيتها إلى باقي مناطق الظلّ والذلّ في ولايات الشمال الغربي والوسط والجنوبيْن الغربي والشرقي. اجتماعيًا، انضمت أصناف مهنية اجتماعية أخرى إلى صفوف العاطلين المنتفضين، ودخلت تشكيلات نقابية قطاعية (التعليمان الثانوي والابتدائي خاصة) وجهوية (في المكان عينه) إلى ميدان المواجهات، على الرغم من عدم موافقة المركزية النقابية في العاصمة. كما تأكّد تجذّر الحركة في حضورٍ واضح وكثيف أكثر فأكثر للمحامين في مختلف المناطق، فرادى أوّلًا ثم منتظمين يؤطّرهم قادة برزوا من بين صفوفهم هم وعُرفوا منذ سنوات بنضالهم السياسي والنقابي. سياسيًا، كان من أقوى الحجج التي اعتمد عليها الشبان في تنظيمهم للاحتجاجات هي تأكيد أن ما كان جاريًا هو ردّ من كافحوا من أجل حصول البلاد على استقلالها ولكنهم لم يقطفوا من ذلك ثَمَرًا. وعلى خلفية ذلك، تدخل منتمون إلى بعض الفصائل السياسية من القادة المحليين، فأوحوا إلى هذا الحد أو ذاك، بتنظيم

(٣٤) الاتحاد العام التونسي للشغل، **التنمية الجهوية في ولاية سيدي بوزيد بين الواقع المكبل والإمكانيات الواعدة**، سلسلة آفاق عمالية (تونس: منشورات الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم التشريع والنزاعات والدراسات والتوثيق، ٢٠١٠).

أكثر إحكامًا للتحركات الجماعية، وبإطلاق شعارات استهدفت «العائلة المالكة»: التشغيل استحقاق يا عصابة السراق، لا لا للطرابلسية إلّي نهبوا الميزانية، يسقط حزب الدستور يسقط جلاد الشعب، خبز وماء وبن علي لا،...

على الرغم من تضافر وجهيْ التجذّر والتجذير هذين، فإن الحركة كانت تعاني انحباسًا إعلاميًا استمر أسبوعيْن تقريبًا، لينتهي إلى الاستفادة من هبّة تجنيد جديدة أنجزها مدوّنون من الجنسيْن ومن وليدي المدن الكبرى والعاصمة على الأخص، بدأوا نقلًا مكتوبًا لما كان المتظاهرون يُنجزونه على الميادين، بل وكان في منتهى كانون الأول/ ديسمبر «مُلاحظون إخباريون أحرار» في المكان عينه يُرسلون عبر «الفيسبوك» أشرطة فيديو تصوّر ذلك. وسرعان ما امتدّت شبكة ناقلة للأخبار جمعت شبابًا كان أغلبهم من ذوي التاريخ الممتد لسنوات من «النضال الافتراضي» المتزاوج أو غير المتزاوج مع «نضال واقعي»[٣٥]، فيما كان تونسيون مقيمون بالخارج يتولّون التدويل الوسائطي لكل سبْق إعلامي يهمّ الوضع[٣٦].

... وصولًا إلى الثورة السياسية

كان يوم ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ داميًا بصفة خاصة؛ وفضلًا عن التظاهرات التي عمّت كلّ مكان في البلاد تقريبًا، كانت الإضرابات النقابية الجهوية التي قررها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انتهت قيادته المركزية إلى المَيَلاَن إلى جانب المحتجّين. كما تعددت تدخّلات المحامين وتهاطلت مقاطع الفيديو المنشورة على الشبكة الدولية للمعلومات، بما دفع بالوضعية نحو الإفلات التامّ من بين أيدي السلطات. ببلوغ الضحايا في ذلك اليوم ٢١ قتيلًا في القصرين وتالة والرقاب، كان تصاعد في الإدانة الإعلامية لما اقترفته السلطات وسعت إلى إخفائه. واستعادت التصريحات التلفزيونية الوزارية نفس كلمات خطب بن علي ووعوده المشكوك في نزاهتها (توفير ٣٠٠,٠٠٠ موطن شغل خلال سنتين)، فيما كانت الآلة الإعلامية النظامية قد بدأت بالاشتغال، مهاجِمةً «أعداء النظام، والمعارضة التي تدير ظهرها للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية المسجّلة...، وبائعي ضمائرهم للقوى الأجنبية المعادية والتي تحسد تونس في نجاحاتها... والمنافقين الذين يتنكّرون للمصالح الاستراتيجية للبلاد...». كانت مناسبات ظهور مسؤولي الدولة المتكررة تؤكّد الصبغة السياسية «لما كان يحدث» وتزيد، بازدرائها، فتيل الغضب المشتعل التهابًا بعد وصوله إلى أحياء العاصمة الشعبية. وخلال الليالي الفاصلة بين التاسع من كانون الثاني/ يناير والحادي عشر منه، كانت ضواحي «التضامن» و«الانطلاقة» و«دوار هيشر» في تونس العاصمة مسرحًا لتحرّكات الشبان من العاطلين الذين مارسوا خلالها الكرّ والفرّ في أحياء عُرفت بكثافتها السكانية، وحركيتها الاحتجاجية الشعبية الغاضبة، وشدة نفورها من أي رقابة إدارية أو أمنية، بل وعيش شبابها خارج مناطق سيطرة الدولة وبالضد عنها (شركاء الأعمال الهامشية وغير المستقرة؛ مجموعات مشجعي كرة القدم العنيفة وشبه السرية؛ مجموعات الأقران ذات الممارسات المحفوفة بمخاطر الإدمان؛ «عصابات» النشل السريع والشركات الخفيفة،...). كان من اليسير بالنسبة إلى قسم كبير منهم الانتظام في شبكة علاقات تربطها صلات قرابية وإن ضعيفة مع ساكنة مَوَاطِنِ الاحتجاج الاجتماعي الأولى. وسرعان ما اجتاحت التظاهرات قلب العاصمة والأحياء الشمالية والجنوبية، مستفيدة من انخراط مضاعف التزامًا من النقابيين

(35) <http://www.radioexpressfm.com/podcast/show/les-vrais-blogueurs-de-la-revolution>.

(36) Leyla Dakhli, «Une Lecture de la révolution tunisienne,» *Le Mouvement Social*, no. 236: *La société du contact dans l’Algérie coloniale* (2011), pp. 89-103.

والمحامين ومناضلي حقوق الإنسان والمناضلين السياسيين. في هذه الأجواء، كان النطق بشعار «يسقط بن علي» متزامنًا تمامًا مع تكثف تدخّلات القناصة في أحياء لافايات وباب الخضراء الشعبية في قلب العاصمة، وتعزيز قوات «مكافحة الشغب» المرابطة في الشوارع.

كان يوم ١٢ كانون الثاني/ يناير حاسمًا بتظاهرة المئة ألف التي نظمها الاتحاد الجهوي للشغل بصفاقس، وقادت كل تظاهرات ذلك اليوم مساراتها نحو وقفات أمام مقار التجمع الدستوري الديمقراطي التي أُحرق بعضها كما أُحرق بعض المقار الإدارية الحكومية. ولم تسفر المواجهات عن إصابات كثيرة لفرط جماهيرية التظاهرات التي كان تدفقها الفيضاني كفيلًا بتجاوز كل سدّ يتجرأ على محاولة وقفها. ثم انتشر الجيش، وأعلن الوزير الأول إقالة وزير الداخلية، ووعد بإطلاق سراح المسجونين في إثر إجراءات التوقيف الأخيرة، وبدأ بذلك مسلسل تراجعات السلطة أمام الاحتجاجات...

اتجاهان متعارضان في تسييس الحركة الجماهيرية

في ٢٢ كانون الثاني/ يناير، اتجهت مسيرة إلى تونس العاصمة، منطلقة من المدن والقرى التي شهدت ميلاد الثورة. ومنذ أولى ساعات صباح اليوم التالي (٢٣/ ١)، بدأت مجموعات بالوصول إلى الساحة المحتضنة لمقر الوزارة الأولى، لينطلق اعتصام القصبة ١. وصارت القصبة منذ ذلك الحين، ولأيام معدودة ولكنها مديدة، فضاءً عامًّا وعموميًا مقاومًا ومميّزًا لثورة لم تكن ترضى لا بأن تُحوّل وُجْهَتُها السياسية عن أهدافها ولا أن يستحوذ عليها سياسيو العاصمة المتحذلقون[٣٧]. وأسْمَع محتلّو القصبة، تلميحًا وتصريحًا، رفضًا مزدوجًا لكل من الحكومة والأحزاب السياسية، فيما ضج مهرجان حقيقي من رسوم الغرافيتي والغناء والرقص ورفرفة الأعلام وانتشار المعلقات وتعليق الكتابات وصياغة البيانات. وكانت النقاط العشر التي لخّصت المطالب برنامجًا للثّورة صيغ على إيقاع حركة المعلّقات والأعلام والمناقشات والبيانات والتصريحات الصادرة عن القادة الميدانيين، والتي تمكّن البعض منها من أن يتسلل إلى قنوات تلفزيونية مختلفة، فيما نشر أغلبها على الشبكة الاجتماعية «فيسبوك».

لم تزد الحوادث اللاحقة[٣٨] عن تأكيد اندلاع نزاع حادّ بين معسكر «برنامج الثورة الاجتماعي» من جهة ومعسكر المحاور التقليدية المفضلة في «الحركة النضالية»، كما تراها الأحزاب والمجموعات السياسية، من جهة أخرى. وبفعل ذلك الاستقطاب حول بديليْن بَدَوَا أكثر فأكثر تباعدًا، انهارت جبهات سياسية قديمة (١٨ أكتوبر أساسًا)، وانطلقت حركة إعادة تموقع للقوى السياسية المنظمة والحزبية. وأظهرت الأشهر اللاحقة صعود القوى الإسلامية (النهضة) والمعارضة التي أحجمت عن مدّ يد العون لبن علي زمن انهياره. ولم تزد نتائج انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر عن أن أكدت نزوع الناخبين إلى معاقبة من فعل عكس ذلك، و«مكافأة» الأحزاب التي أظهرت نفسها في لبوس المتجذّر والمبدئي من جهة، والقوائم التي قُدّمت إلى الميدان، منتبهة إلى المطالب الشعبية الأكثر مباشرة وبساطة (العريضة الشعبية من أجل الحرية والعدالة والتنمية) من جهة أخرى.

---

(٣٧) خلافًا للتصور الليبرالي للفضاء العام الذي ساد انطلاقًا من تنظيرات يورغن هابرماس، نجد أنفسنا أقرب إلى الدلالة التي يشير إليها مفهوم «الفضاء العمومي المعارض» الذي قد نفضل عليه «الفضاء العمومي المقاوم». انظر:

Oskar Negt, *L'Espace public oppositionnel*, traduit de l'allemand et préfacé par Alexander Neumann, critique de la politique Payot (Paris: Payot, 2007).

(٣٨) حل حكومة الغنوشي ٢، اعتصام القصبة ٢، محاولة تنظيم اعتصام القصبة ٣، تنظيم اعتصام يطالب بالتهدئة في القبة (جزء من المدينة الأولمبية بضاحية المنزه)،...

تهجين السياسي ومآل الثورة في تونس

في التنظير لمسارات الحركات الاجتماعية

في سياق التنظير لمسارات الحركات الاجتماعية التي وَسَمَتْ بدايات الألفية الجديدة، برز مفهوم «بنية الإمكانيات السياسية»[٣٩] لتجاوز مجرّد جرد موارد الحركة الاجتماعية وقدرتها على تجنيدها وتوظيفها في المعركة. بنى كل من تشارلز تيلي وسيدني تاراو[٤٠]، بالاعتماد على مفهوم بنية الإمكانيات السياسية، نموذجًا تحليليًا يجمع بين زوجين من السّمات المتناقضة التي تتصف بها الأنظمة السياسية، وهي ديمقراطيتها ونقيضها، واتساع قدراتها ونقيضها. وعلى هذا الأساس، صنّف الكاتبان أربعة من أشكال النزاعات الاجتماعية السياسية تلائم أربعة من الأنظمة السياسية:

- الأنظمة السياسية الديمقراطية وذات القدرات العريضة، وتُلائمها النزاعاتُ التي تتخذ شكل الحركات الاجتماعية.
- الأنظمة السياسية غير الديمقراطية وذات القدرات العريضة، وتُلائمها النزاعاتُ التي تتّخذ شكل المعارضات السرّية والمواجهات السريعة التي تغرق في القمع عادةً.
- الأنظمة السياسية غير الديمقراطية وذات القدرات الدَّوْلوية الضعيفة، وتُلائمها النزاعات التي تتّخذ شكل الحروب الأهلية.
- الأنظمة السياسية الديمقراطية وذات القدرات الدّولوية الضعيفة، وتلائمها النزاعات التي تتّخذ شكل الانقلابات العسكرية والنزاعات الجماعاتية اللغوية والدينية والإثنية[٤١].

لكن، وبعد أن تكاثرت الانتقادات الموجَّهة إلى هذا النموذج المثال بسبب بنيويته وموضوعيته وعدم نفاذ مفهومه المركزي إلى حركية الحركات الاجتماعية الداخلية وتبادل العناصر المكوّنة لها التأثير والتأثر[٤٢]، تمّ التدرج نحو استخدام مفهوم بديل هو «تهجين السياسي»، وخاصة بالنسبة إلى الأوضاع التي تجري في سياق العولمة[٤٣]. ويعني ذلك بالنسبة إلى ميشيل كامو مثلًا أن الكثير من «المساحات الرمادية» تحجب النظر عن قدرات الدولة أو مسارات الحركات الاجتماعية، بحيث لا تَبِينُ الفروق واضحةً في السلوك

(39) Sarah Ben Néfissa, «Introduction: Mobilisation et révolutions dans les pays de la méditerranée arabe à l'heure de «l'hybridation» du politique: Egypte, Liban, Maroc, Tunisie,» in: Sarah Ben Néfissa et Blandine Destremau, dirs., *Protestations sociales, révolutions civiles: Transformations du politique dans la méditerranée arabe* (Paris: Armand Collin, 2011).

(40) Charles Tilly et Sidney Tarrow, *Politique(s) du conflit: De la grève à la revolution*, traduit de l'anglais par Rachel Bouyssou, références (Paris: Presses de Sciences Po, 2008), cité dans: Ben Néfissa, "Introduction: Mobilisation et révolutions dans les pays de la méditerranée arabe".

(41) Tilly et Tarrow, pp. 86-121.

(42) Olivier Fillieule, «Requiem pour un concept: Vie et mort de la notion de structure des opportunités politiques,» dans: Ülkü Doğanay [et al.], *La Turquie conteste: Mobilisations sociales et régime sécuritaire*, sous la direction de Gilles Dorronsoro, Moyen-Orient (Paris: CNRS, 2005), pp. 201-218; Olivier Fillieule, Lilian Mathieu et Cécile Péchu, dirs., *Dictionnaire des mouvements sociaux*, références: Sociétés en movement (Paris : Sciences Po, les Presses, 2009), pp. 530-539, et Lilian Mathieu, *Comment lutter?: Sociologie et mouvements sociaux*, la discorde; 20 (Paris: Textuel, 2004), cité dans: Ben Néfissa et Destremau, dirs., *Protestations sociales*.

(43) Michel Camau et Gilles Massardier, dirs., *Démocraties et autoritarismes: Fragmentation et hybridation des régimes*, science politique comparative (Paris: Ed. Karthala; Aix-en-Provence: Institut d'études politiques-CHERPA-Centre de science politique comparative, 2009), cité dans: Ben Néfissa et Destremau, dirs., *Protestations sociales*.

بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة غير الديمقراطية، ولا بين الأنظمة التي تتوفّر على إمكانيات عريضة وتلك التي تفتقر إليها[٤٤].

بالاستناد إلى المثال المصري، لوحظ في مثل هذه الحركات الاجتماعية ترافق آثار المجتمع السياسي المعارض والمجتمع المدني التقليديين، والمكوّن الحركي والمكوّن الإعلامي، والرّافد الشعبي والرّافد المثقّف وفعل الداخل وفعل الخارج... ومن منظور اتّساع رقعة الحركة الاجتماعية وامتداد الفضاء العام (والفضاء العام المقاوم)، يشمل ذلك خاصة ما بات يُعرف بالإعلام المُواطني أو البديل، والتجمّعات المعارِضة من النمط الجديد، ومنظّمات المجتمع المدني من جهة، ومن جهة أخرى الضغوط الدولية، وخاصة تلك التي يكون مصدرها بلدان المركز الاستعماري القديم السّاعي إلى مراجعةٍ لا تتوقف لأوضاع المستعمرات والمحميات القديمة وآليات عملها ما بعد الاستعمارية. وليس يغيب عن ذلك نوع آخر من تهجين السياسي بحيث تبرز منه خلائط حركية وتنظيرية وإعلامية جماعاتية وهوياتية محلّية وإثنية ولغوية... ذات أساس تعبوي يعتمد لغة حقوق الإنسان الفردية والجماعية السياسية والاجتماعية[٤٥].

يبدو تهجين السياسي أساسًا لـ«اعتقاد» جديد يرُوج في سرديات ووصفيات حقوقية كثيرة، منها ما تعتمده برلمانات الأنظمة السياسية الأوروبية، والمنظّمات المانحة للمساعدات المادية واللوجستية والتدريبية، وصناديق التمويل الدولي، والصحافة العامة والمختصة[٤٦]. يتكرس هذا الاعتقاد في تجسيد مادي ملموس عُرف بـ«المجتمع المدني»، الذي بدا منذ بداية العمل على إنشائه في بداية السنوات الثمانين من القرن العشرين، بديلًا استباقيًا لتطور الحركات الاجتماعية التغييرية، و«منوالًا» يؤطّر في سياق معولم مدخلات كل محيط وطني مخصوص بسياقه التاريخي الاجتماعي وتحدّياته السياسية والاقتصادية والرمزية، موزّعة بين الديني والهُوِياتي...[٤٧]، هذامن جهة، ومخرجات الدعاية السياسية التقليدية من جهة أخرى، سواءٌ أكانت هذه المخرجات في السياق العربي الراهن اجتماعية بالمعنى اليساري القديم أم عروبية بالمعنى الناصري والبعثي القديم أم إسلامية في صيغها التقليدية. يتم صنع البدائل الاستباقية والسياقات التأطيرية على قاعدة معالجة ما يطرأ من تحديات مأتاها الانتشار السريع وغير القابل للمقاومة لمحتويات اجتماعية وأخلاقية وتظلمية واحتجاجية متداخلة، ولكنها مناهضة بحدة للأوضاع التي تنهض عليها توازنات مناويل الإدارة الاجتماعية القائمة وسياسات الأنظمة الحارسة لها. في هذا المنظور، وبالاعتماد على ما بيّنته بياتريس هيبو[٤٨]،

(44) Michel Camau, «L'Exception autoritaire et l'improbable point d'Archimède de la politique dans le monde arabe,» dans: Elizabeth Picard, dir., *La Politique dans le monde arabe*, collection U. Science politique (Paris: A. Colin, 2006), pp. 29-54, cité dans: Ben Néfissa et Destremau, dirs., *Protestations sociales*.

(45) Sarah Ben Néfissa: «Citoyenneté morale en Egypte: Une Association entre État et Frères musulmans,» dans: Sarah Ben Néfissa et Sari Hanafi, *Pouvoirs et associations dans le monde arabe*, publ. par l'institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman, études de l'annuaire de l'Afrique du Nord (Paris: CNRS éd., 2002), pp. 147-179; "« Ça suffit »?: Le «Haut» et le «bas» du politique en Egypte," *Politique africaine*, no. 108 (2007), pp. 5-24; "Verrouillage autoritaire et mutation générale des rapports entre l'Etat et la société en Egypte," *Confluences Méditerranée*, no. 75 (Automne 2010), pp. 137-150, et "L'Egypte saisie par la fièvre régionale," *Le Monde diplomatique* (Février 2011).

(46) Sydney Tarrow, "Cosmopolites enracinés et militants transnationaux," Lien social et Politiques: no. 58: *Les solidarités sans frontières: Entre permanence et changements* (Automne 2007), pp. 87-102, cité dans: Ben Néfissa et Destremau, dirs., *Protestations sociales*.

(47) René Otayek, ""vu d'afrique". Société civile et démocratie: De l'utilité du regard décentré," *Revue internationale de politique comparée*, vol. 9, no. 2 (2002), pp. 193-212, et Gautier Pirotte, *La Notion de société civile*, repères: Sciences politiques, droit; 482 (Paris: La Découverte, 2007), cité dans: Ben Néfissa et Destremau, dirs., *Protestations sociales*.

(48) Béatrice Hibou, *La Force de l'obéissance: Economie politique de la répression en Tunisie*, textes à l'appui. Série Histoire contemporaine (Paris: La Découverte, 2006).

يمكن أن نعتبر أن ما يُعرف في تاريخ الحركات الاجتماعية في تونس بحوادث الحوض المنجمي بقفصة، وبشكل أكثر دقّة مناجم الرديف (٢٠٠٨)، كان في الحقيقة، وعلى الرغم من قدرات النظام التي كانت تبدو غير قابلة للهزّ، حركة اجتماعية احتجاجية مطلبية ذات نَفَسٍ طويل جمعت بنجاحٍ الإضرابَ العام إلى المسيرات والتظاهرات والاعتصامات، وصولًا إلى التصادم الدموي العنيف مع قواتِ الأمن. وبالنظر إلى عجز النظام السياسي ذي القدرات الأمنية والرقابية الهائلة عن تأمين ذاته تأمينًا مطلقًا، تمكّنت تحركات ٢٠٠٨ من جمع نضالات فئات عديدة، منها من كان من النقابيين والحقوقيين والمثقّفين... ولكن كان يعتمل في سياق ذلك منطق فارز بين من يتمتعون ببعض الصّيت الدولي عبر الشبكات التضامنية والإعلامية من جهة ومَن ينتمون إلى شرائح اجتماعية فقيرة وينتهجون مسارات نضالية غير معهودة من جهة أخرى، بحيث لا يتمكنون من إبلاغ أصوات تحتجّ على أوضاع معيشية مزرية تتأتى من البطالة، وانعدام ظروف التمتع بالتجهيزات العمومية والخدمات الحياتية، وبالوقوع في الهشاشة الاجتماعية الطويلة المدى(٤٩)...

المفاوضة التاريخية لمآل التغيير الاجتماعي في تونس: مشروعان

على الرغم من اختلاف ما كان في سنة ٢٠٠٨ عمّا كان في أواخر سنة ٢٠١٠ وبدايات سنة ٢٠١١ من حيث الاتساع الجغرافي والعمق الاجتماعي وقوّة الجيشان السياسي الذي تمكّن من وضع رأس السلطة، فإن ما كنّا فيه من خصائص حركة ٢٠٠٨ الاجتماعية تنظيميًا وتعبويًا ينطبق على ثورة ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠- ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١. وبالفعل، يُفيد السّرد الوصفي التحليلي الذي كنا بصدده أننا كنا إزاء حركة اجتماعية توفرت على كل عناصر التهجين السياسي. وبفعل ذلك، يمكن أن نعتبر أن مسار الحركة الاجتماعية الاحتجاجية المطلبية التي تحوّلت إلى ثورة سياسية صار هو ذاته موسومًا بالتهجين في مستوى مآله.

لذلك أسباب عدّة ليس أقلها شأنًا انعدام قيادة سياسية قادرة على فرض توجّه حاسم يترجم عمليًا المطالب الاجتماعية في برنامج تغيير اجتماعي فعلي؛ فبمجرد أن بلغت الحركة ذروتها السياسية بإسقاط حكومة الغنوشي الثانية، انطلق العمل على تحقيق استحالتها إلى تغيير سياسي فوقي. وبالفعل، افتُتِح ما سُمِّي على نطاق واسع «ورشة بناء الجمهورية الثانية» بالانعطاف «بالمجلس الوطني لحماية الثورة»(٥٠) نحو «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»(٥١) («هـ ع ت أ ث إ س ا د»، آذار/ مارس ٢٠١١)، وهو ما تأكّد بانطلاق أشغال «المجلس الوطني التأسيسي» المتولّد عن انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١. ومن الممكن أن نضع اليد، في قاع تلك الاستحالة، على علامات مميزة لمشروعي مآلين مختلفين للحركة الاجتماعية:

(٤٩) المصدر نفسه.
(٥٠) شكري لطيف، **المجلس الوطني لحماية الثورة وصراع الثورة والثورة المضادة في تونس** (تونس: دار سحر للنشر، ٢٠١٣).
(٥١) أصدر رئيس الجمهورية المؤقت المرسوم عدد ٦ المؤرّخ في غرة آذار/ مارس ٢٠١١ تضمّن إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، على أنها هيئة عمومية مستقلة تتعهد بالسهر على دراسة النصوص التشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي، واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيم أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي، ولها إبداء الرأي... وتتكون من رئيس يتم تعيينه بأمر من بين الشخصيات الوطنية المستقلة المشهود لها بالكفاءة في الميدان القانوني والميدان السياسي، ونائب رئيس يتم تعيينه من الشخصيات السياسية ومكونات المجتمع المدني المشاركة في الهيئة باقتراح منها، ومجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة، والشخصيات ممن شاركت في الثورة وساندتها يتم تعيينها بقرار من الوزير الأول باقتراح من الهياكل المعنية، ولجنة خبراء متكونة من أخصائيين يعيّنهم رئيس الهيئة لا يقل عددهم عن العشرة، تتولى صياغة مشاريع القوانين.

المشروع الأول

في منظور القائمين على الأول منهما، وهم من قادوا عمل «هـ ع ت أ ث إ س ا د» ثم من ورثوهم على سدّة الحكم، تعيش تونس سيرورة تتوجب فيها المزاوجة من دون لَفْظٍ بين التغيير والمحافظة. وضع المكوّنون الأوّلون لهذا المعسكر على جدول الأعمال مسارًا انتقاليًا فيه وجه تغييري يسعى إلى إضفاء تحويرات انتخابية على آلية الصعود إلى سدّة الحكم، ووجه محافظ يسعى إلى تثبيت السياسات الاقتصادية والاجتماعية مع بعض التعديل الإيتيقي في اتجاه التقليل من آثار الفساد، وتفكيك منظومة الالتفاف على الدولة. وبالفعل، فممّا يرد في «استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٦» الصادرة عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط في حكومة الباجي قائد السبسي (أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) أن البلاد تجد نفسها في منعرج تاريخي أدخلها في سيرورة من إضفاء صبغة ديمقراطية تنبني على مكتسبات ولكنها تجابه مشكلات بنيوية عميقة ومخاطر جمّة. وُجهة ذلك القصوى هي تأمين تأسيس مجتمع حرّ ودولة قانون ديمقراطية تتأسس على مؤسّسات ذات ديمومة (من المقدمة التي وضعها الباجي قائد السبسي)[٥٢]. وليس في الأفكار– المحاور العشرة التي تعرضها الوثيقة ما يدلّ على تغيير استراتيجي في منظور «التنمية الشاملة المندمجة» التي لخّصت شعارات حكومات بن علي والحكومات الشبيهة اللاحقة[٥٣]. في سياسة المكوّنين الآخرين للمعسكر نفسه وجهان للتغيير هما: الديمقراطية السياسية والتوريث الثقافي يتوازى معهما وجهان للمحافظة هما أوّلًا الحفاظ على التوازن الاجتماعي، عبر الحفاظ على مواقع الطبقات الوسطى والغنية، وثانيًا تعزيز الليبرالية الاقتصادية.

لم تدم مرحلة حكم الأوّلين إلا نصف سنة تقريبًا، ولم تتّسم إلا بالعمل على إنفاذ ما يلزم للقيام بانتخابات سياسية ينبثق عنها مجلس تأسيسي. اقتصاديًا ظلت الأوضاع تشتغل إلى حين بقوة دفع الوضع السابق، مع إنعاشات مالية مفتعلة متتالية كان مصدرها القروض الأجنبية، ومنها قروض صندوق النقد الدولي باشتراطاته المعروفة. انبنت مرحلة حكم الآخرين على تمشّ رُفع إلى مصاف النظرية– البرنامج على أنه صيغة معدّلة عن النموذج التركي – الماليزي تارة، وصناعة فكرية تونسية طورًا[٥٤]. في هذه الحالة الأخيرة، يقدَّم راشد الغنوشي، القائد التاريخي لحزب النهضة، على أنه من القائمين الرئيسيين على بناء هذا التصوّر وصياغته اللذين أتمّهما خلال العشرية المسمّاة عشرية النضج ومراجعة المبادئ الأساسية لحركة الاتجاه الإسلامي (٢٠٠٠–٢٠١٠)[٥٥]. وبفعل نتائج الانتخابات أمكن لهذه النظرية أن تجد لنفسها مرتكزًا للتطبيق في واقع اجتماعي سياسي أعطى الحزب الذي ورث الحركة أغلبية في المجلس التأسيسي وفي الثالوث الحاكم، بحيث تيسّر لها أن تضع رؤيتها حيز التنفيذ، بل أن تقدّم نفسها أيضًا على أنها بديل عربي تسنده النجاحات الانتخابية للإخوان المسلمين في مصر والمغرب.

---

(52)<http://www.mdci.gov.tn/fileadmin/Liste_Ouvrages/etudepdf/TUNISIE_Strat%C3%A9gie_developpement_%C3% A9cono_social.pdf>.

(٥٣) المصدر نفسه. والأفكار – المحاور العشرة هي: بناء الثقة عبر الشفافية والمسؤولية الاجتماعية والمشاركة المواطنة؛ تأمين التنمية المندمجة والمتوازنة؛ تغيير بنية الاقتصاد من خلال العلم والتكنولوجيا؛ خلق حركية داخلية محفزة للإنتاجية والخلق والمبادرة الحرة؛ إخراج البلاد من عزلتها والانخراط في اندماج عالمي عميق وفاعل؛ تكوين الكفاءات الوطنية العالية واستجلاب أفضل الكفاءات العالمية وتعزيز التشغيلية؛ تكريس العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص؛ تأمين تمويل ملائم وذي ديمومة لفائدة التنمية؛ إعادة تأهيل المرفق العمومي والفعل المدني؛ تجويد استخدام الموارد والحفاظ على المحيط الطبيعي.

(٥٤) برنامج حزب النهضة على صفحته الخاصة الرسمية على «الفيسبوك»:
.<http://fr-fr.facebook.com/Nahda.Tunisia?sk=app_174225559282949>

(55) Mahmoud Ben Romdhane, *Tunisie: Mouvements sociaux et modernité*, Codesria Book Series (Dakar, Senegal: Codesria, 1997), esp. pp. 257-268, la chronologie du movement.

عمليًا، اتبع التحالفُ الحاكمُ بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر سياسة اقتصادية- اجتماعية رسمية للدولة لا تزيد على أن تعيد إنتاج تلك التي كانت قيد التنفيذ من قِبل النظام القديم. وبالفعل، فقد شهدت أشهر السنة الأولى توقيع عشرات الاتفاقات مع السلطات الليبية الجديدة والقطرية والاتحاد الأوروبي (التي انتهت إلى الحصول على مرتبة شريك أوروبا المتقدم) والولايات المتحدة ومجموعة الثماني في نفس اتجاه سياسة الاعتماد على القروض والتمويلات الخارجية لـ«دفع عجلة التنمية». كما لم تغب عن ذلك خطوط تمويل الصناديق المالية الدولية التي اشترطت تعديل التوازنات المثقلة بمصاريف دعم المحروقات والمواد الغذائية، والتشغيل ذي الصبغة الاجتماعية، وتكلس الأنظمة المسيّرة لسوق الشغل. ومنذ اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، تأكد انقياد «الانتقال الديمقراطي» إلى تعثرات متصاعدة التعقيد أخّرت صوغ الدستور «المرتقب» (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤)، وأغرقت الحكم في سياسات حزبية أكثر فأكثر انقطاعًا عن موجبات الديمقراطية المحلية، على الرغم من تغيير السياسات الأمنية تجاه المجموعات السلفية في اتجاه المواجهة الحاسمة (منذ أيار/ مايو ٢٠١٢). للتصرف في مخاطر ذلك، عمدت الحكومة إلى اتخاذ ما عُرف بالتدابير العاجلة من قبيل آليات المساعدة على مجابهة المصاريف العائلية، مع إطلاق نسبي للانتداب في الوظيفة العمومية، وإنهاء العمل بالمناولة، ورفع الأجور لكثير من القطاعات، والقبول بالمطالب الاجتماعية للاتحاد العام التونسي للشغل. ولكن ما يبدو من سياسات ميزانية سنة ٢٠١٤ أن «ربيع الاستجابات شبه الآلية للمطالب الاجتماعية» بصدد الانقضاء في اتجاه سياسات جبائية مثقلة لأصحاب الدخول الضعيفة والمتوسطة، وتجميد للأجور، وعدم السيطرة على التضخم المالي، وعدم الكفّ عن مديونية خارجية محفوفة بالخطر[٥٦].

المشروع الثاني

اتجاهه مغاير؛ إذ يمكن أن نرى في الاحتجاجات والمطالبات التي أمدّت في أنفاس الموجة الأولى للممارسات والأنشطة والأفعال الجماهيرية الثورية (إلى حدود آذار/ مارس ٢٠١١) تمظهرًا لمطالبة اقتصادية اجتماعية محلية وجهوية و/ أو إثنية جهوية[٥٧]، تقف على أساس سحيق يكسبها حجم السعي العملي إلى إنفاذ بديل متكامل لما «تقترحه» السلطة الجديدة القائمة. يمكن لنا أن نستشف من ذلك ملامح رؤية أخرى لمنطق بناء أطر الحياة المشتركة التي على التونسيين بناؤها بالتشاور الحر[٥٨]. تتميز الأهداف المقترحة ضمن هذا البرنامج - المشروع، وإن لم يتجسد في خط أو حركة سياسية بعينها، على المزاوجة لا بين وجوه للمحافظة ووجوه للتغيير بل بين تعديل- تصويب للسياسات الاقتصادية - الاجتماعية، وإعادة بناء للحقلين السياسي والثقافي. لقد كانت التظاهرة التي انتظمت يوم ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ ضد الرأسمالية ومساندةً للشّعوب التي تضطهدها الإمبريالية ولـ«حركة احتلوا وول ستريت» تأكيدًا لذلك واضحًا بشعاراته التي نادت بالقطع النهائي مع منوال التنمية الموضوع قيد التنفيذ ولم يتغير، وكذلك المطالبات بوقف تسديد الديون وإبطالها...[٥٩].

(٥٦) فتحي الشامخي، «تونس: المديونية أو التنمية،» (رادا آتاك تونس (موقع إلكتروني)):
<http://www.tunisie.attac.org/drupal-6.20/ar/node/91> (Accessed 30/11/2013).

(57) Hibou, “Le Moment révolutionnaire tunisien en question”.

(58) Mohamed Chérif Ferjani, “Inspiration et perspectives de la révolution tunisienne,” *Confluences Méditerranée*, no. 77 (Printemps 2011), pp. 13-28.

(59) Manifeste du Conseil national pour la Protection de la Révolution, et autres sources dont la page Facebook, Occupy Everything Monastir: <http://www.facebook.com/events/302022043159137/>.

يبدو هذا المشروع أكثر انتباهًا لثنائية الاقتصادي والسياسي هذه التي ظلّت تلقي بظلالها على تونس منذ نهاية القرن الماضي[٦٠]. وفي حين يميل اتجاه في التحليلات إلى التركيز على استشعار متوجس مفاده أن بـ«إمكان ‹الثورات› العربية أن تولّد ثورات مضادة ما بعد عولمية تميزها التصفيات الإثنية الدينية المعمّمة وتركيز ليبرالية متوحشة مقننة»[٦١]، تُظهر معاينة مسار الثورة وفهم منطقها أنه «بقدر ما تتوفر ‹الديمقراطية› الشكلية على نموذج منتهي البناء إلى حد ما، تكابدُ المطالبة ‹بمجتمع عادل› الإهمال...»[٦٢]. لقد بينت الآفاق العالمية التي بلغتها الاحتجاجات– المطالبات الاجتماعية مع «حركة احتلوا وول ستريت» (١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) في نيويورك وحركة الساخطين (١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١) في بويرتا ديل سول في مدريد، أن القوى التي أنجزت الثورة تراهن على مستقبل يندرج في سياق ما بعد عولمي.

ليست المناقشة بشأن الترابط بين التحوّل الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية أمرًا جديدًا في هذا السياق؛ فقد انتبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أهمية ذلك وخطورته وإلحاحه في آن معًا بالنسبة إلى تونس ومصر بعد ما لا يزيد على الستة أشهر على بداية الحركة المطلبية الاحتجاجية فيهما[٦٣]. ومما يستفاد من التقرير نظرة ترى أن «الاقتصاد يكتسب أهمية خاصة في سياق التحول السياسي... حيث يكون من المهم في عملية التحوّل الديمقراطي الحصول على دعم المواطنين والمجتمعات المحلية... وهو ما لا يمكن التوصّل إليه من دون تحقيق إنجاز يشعر به الناس على المستويين الاقتصادي والاجتماعي». فلسفة التقرير تقوم على استخلاص من التجارب المعروضة مفاده أن «تحقيق النمو الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية والإنصاف أمر ممكن»، وذلك على عكس النموذجين اللذين كانا حتى الآن وانتهيا إلى الفشل: «نموذج التنمية القائل بتسرب ثمارها إلى أدنى» و«نموذج المستبد العادل». لقد انتبه التقرير إلى التهديد المباشر للديمقراطية، حيث تمثّل «الفوارق الإقليمية في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي وفي الدخول وفي النفاذ إلى الخدمات تهديدًا مباشرًا للديمقراطية»، معتبرًا أن «تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن أن يكون محفزًا للتنمية من خلال توسيع السوق المحلية والتقليل من التوترات الاجتماعية». قناعة التقرير واضحة: «من الضروري التوصّل إلى سياسات للعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإلى إجماع حول أشكال التفاوت التي تجب محاربتها»، وهو ما يستجيب لـ«تصاعد المطالب الاجتماعية وتوقعات تحسين الأوضاع الاقتصادية لدى كافة الشرائح الاجتماعية»، وذلك عبر «إعادة النظر في توزيع الموارد على الأقاليم وعلى الطبقات والفئات، بحيث يتحقق حد أدنى من العدالة الاجتماعية». ولكن الوصفة لا تزيد عن:

- «تحرير الاقتصاد، مع وضع حد للامتيازات الاحتكارية وفتح باب المنافسة والتجارة الحرة.
- إعادة تعريف دور الدولة بالتركيز على التنظيمي والرقابي، وتنفيذ القانون وحماية المستهلكين، مع عدم امتلاكها قطاعًا حكوميًا واسعًا في المجال الاقتصادي، مع إمكانية احتفاظها بالصناعات الأساسية في الاقتصاد الوطني.

(60) Pierre Bouvier, “L’Objet de la socio-anthropologie: Crise, déstructuration, recomposition, perdurance,» *Socio-anthropologie*, no. 1 (1997), sur le site: <http://socio-anthropologie.revues.org/index27.html>.

(61) Richard Labévière, “Printemps, été et automne arabes: Révolutions et contre-révolutions post-globales,” *Revue internationale et stratégique*, no. 83 (2011), pp. 75-83.

(62) Khosrokhavar, “Les Révolutions arabes”.

(٦٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة والطريق قدما، ٥-٦ يونيو/ حزيران ٢٠١١ ([القاهرة: البرنامج، ٢٠١١]). وهو تقرير عن ندوة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع جمهورية مصر العربية في القاهرة يوم ١٢حزيران/ يونيو٢٠١١. والتقرير موجود بصيغتيه المختصرة والمفصلة على الموقع الإلكتروني: <www.cairotransitionsforum.info>.

• الاعتماد على الذات وعدم الاقتراض من المؤسسات الدولية إلى أقصى حدّ ممكن.

• زيادة دعم الفقراء من خلال الحد من الهدر، وتحسين استهداف برامج المساعدة الاجتماعية، وهو ما يعني إنفاقًا أفضل، فالدعم العام للمرفق العام... خيار سيئ.

• الاستثمار في رأس المال البشري، أي التعليم والصحة بوصفه محددًا في بناء القدرة التنافسية.

• إنجاز إصلاح ضريبي، والتعامل مع القطاع غير المنظم لزيادة الموارد والعمل على توزيع للأعباء أكثر إنصافًا من خلال الضريبة التصاعدية، وهو ما يعني إسباغ مسحة اجتماعية على نظام اقتصادي ليبرالي معدّل لا غير.

في ضوء هذا، تفيد معاينتنا بأن التحالف الحكومي المنبثق عن انتخابات ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ ووريثته «حكومة التكنوقراط» (شباط/ فبراير ٢٠١٤) قد وضعا على الرفّ ما بدا أنه هدف الثورة الأعمق: بناء دولة ترعى مواطنيها الأكثر فقرًا وهشاشة وعرضة لآثار السياسات الاقتصادية غير العادلة، وتطوير أسس الاقتصاد التعاوني والتضامني والمبادر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجهة الاجتماعية، والمحافظة على استقلالية القرار الاقتصادي الإصلاحي تجاه الخارج «المقرض» كما «الممول» من الجهة السياسية الخارجية، وتعميق أسس الديمقراطية المحلية من الجهة السياسية الداخلية. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا على خلاف ما يتمّ تداوله من تنظير لليبرالية مخففة الآثار أو مراعية لإيتيقا الإخاء[٦٤] أو متجهة نحو خصخصة الدولة والتقليص من تدخلها ولبرلة السياسات الاقتصادية وإجراءات تسليع الرعاية الاجتماعية ورفع الدعم[٦٥]. وفيما يُستبعد الاتجاه في غير الوجهة الليبرالية، تعسر أكثر فأكثر إمكانية استعادة المجتمع والمواطنين للدولة ليعيدوا تشكيلها مبنى ومعنى، شكلًا ومحتوى.

يتساوق استنتاجنا هذا مع القول إن «المسار التونسي يحيل إلى أن السياسات الاجتماعية لم تتمكّن من التغير، وظلت مركّزة على الأُجراء وقطاعات السّاكنة التي كانت بعدُ من ضمن النظام الإنتاجي. لقد زاد عسر الوصول إلى القطاعات المقصاة من الساكنة من تعميق حدة التفاوت، في حين كان رهان التغيير الحقيقي ‹إدماج منسيي التنمية› ضمن الحركيات الصاعدة»[٦٦]. وترتب على ذلك أن «البعد المناهض لليبرالية (في معنى الليبرالية الاقتصادية) في... الثورتين التونسية والمصرية... جلي... وعليه، فإن الديمقراطية، بالنسبة إلى عدد كبير من فاعلي هذه الثورة تتساوق بالتوازي مع العدالة الاجتماعية، مع... مجتمع يضع حدًّا لفروق اقتصادية صارخة[٦٧].

خاتمة

اعتمدنا في درستنا بصورة رئيسية على ما ظهر من الكتابات في المجال الثقافي الفكري واللغوي الفرنسي، وقد تعمّدنا ذلك حتى نفسح المجال لمعالجة أخرى تعتمد بشكل رئيسي على ما ظهر من كتابات في مجالات ثقافية أخرى، ومنها العربي والتونسي تحديدًا. وعلى ما كانت المدونة التي اعتمدنا من «ضيق»، فقد انصب

(٦٤) دياني، «اتساق الحرية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية».

(٦٥) رافي كنبور، «التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي،» **عمران للعلوم الاجتماعية والانسانية**، السنة ٢، العدد ٥ (صيف ٢٠١٣)، ص ٧-٢٤.

(66) Hamza Meddeb, “La Tunisie, pays émergent?,” *Sociétés Politiques Comparées*, no. 29 (Novembre 2010).

(67) Khosrokhavar, “Les Révolutions arabes”.

اهتمامنا الرئيسي على تفحص مدى وجاهة الفهم الذي استخدمناه ها هنا للحركة الاجتماعية باعتبارها عملًا على صوغ تاريخي اجتماعي لما هو ممكن من غايات التغير الاجتماعي. وقد حاولنا أن نبين أن ذلك يصحّ أكثر ما يصحّ على غائيات التغيرات الاجتماعية المعاصرة، أي تلك التي تخلّقت بالتزامن مع العولمة (النصف الثاني من التسعينيات) على اعتبارها وقائع اجتماعية تتخذ شكلًا ومحتوى مخصوصين بكل مجتمع معني(٦٨). على أساس تبنّي هذه الرؤية، انبنت دراستنا على اعتبارٍ يرى في كل حركة حاملة لتغيير اجتماعي عميق إلى هذا الحدّ أو ذاك؛ حركة بانية لصيغة مخصوصة من المآل الاجتماعي التغييري، تكون من منظور كلّ واقع تاريخي مخصوص بمجتمع ما، ثمرة **سيرورات اجتماعية متداخلة تؤول إلى عمليات جدلية من البناء والهدم، وإعادة البناء لأطر حياة مشتركة تنبني على حرية اختيار فاعليها في نزاعهم مع خصومهم ومفاوضتهم لإكراهات واقعهم.**

من هذا المنظور، ليس ما يثار من أن الخيار هو بين الدولة المدنية والدولة التيوقراطية إلا الوجه الأكثر سطحية وليبرالية و«تحديثًا» للنزاع التاريخي الاجتماعي حول مآل التغير الاجتماعي الجاري. أما الوجه الاجتماعي التاريخي العميق، فهو المعقود حول السؤال التالي: هل يتيسر أن تنبع الدولة من مجتمعها لتكون لمواطنيها أداتهم لبلوغ رغائبهم ومطامحهم وتحقيق مطالبهم، فتكون دولة يسمح لها أساسها الرعائي الاجتماعي الديمقراطي العادل بأن تكون الضامن الضروري لاستقلال مرورها إلى دولة ومجتمع ما بعد عولميين؟

وقفت قراءتنا على تعمّق المأزق الذي انحبس فيه الأفق الذي كان قد انفتح أمام إعادة تركيب الأوضاع في تونس الدولة والمجتمع ما بعد الاستعماريين (١٩٥٦ و٢٠١١)، بفترتيه البورقيبية [نسبة إلى الرئيس الأسبق بورقيبة] والبنعلية [نسبة إلى الرئيس السابق بن علي] حيث لم نسجل تغيرًا نوعيًا في السياسات الاقتصادية الاجتماعية التي ظلت تتدرّج على امتداد أكثر من خمسين سنة نحو تبنّي نهج ليبرالي تحكمه الدولة وتوجّهه (منذ بداية السبعينيات) وصولًا إلى الدفع به نحو التعديل الهيكلي (١٩٨٦) وانتهاءً إلى التوائم اللصيق مع مقتضيات الانخراط في النظام النيوليبرالي المعولم (نهاية التسعينيات). وفي حين كان رهان الثورة ينعقد على فتح أفق تغيير اجتماعي تاريخي عميق، كان الرّهان المقابل أن تتوارى أهداف الثورة، وأن ينكفئ الإصلاح السياسي، وألّا يبقى من الأمر إلا «انتقال ديمقراطي» يتناقص بصيصه مع تكاثر علامات تعقّد مسألة «الإرهاب»، وعودة حرس النظام بشخوصهم وبالوكالة إلى الواجهة، وهزال البرامج السياسية البديلة.

(68) Talal Asad, *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity*, Cultural Memory in the Present (Stanford, CA Stanford University Press, 2003), and Jacques Le Goff, *Histoire et mémoire*, collection Folio. Histoire; 20 ([Paris]: Gallimard, 1988), pp. 66-103.



مراجعات



ساري حنفي*
أنسي حنفي**

الناس العاديون والسياسة

الكتاب	**: الحياة كسياسة: كيف يغيّر أناس عاديون الشرق الأوسط**
العنوان الأصلي	: *Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East*
الكاتب	**: آصف بيات**
مكان النشر	**: ستانفورد، كاليفورنيا (الولايات المتحدة)**
الناشر	**: جامعة ستانفورد**
تاريخ النشر	**: ٢٠١٣**
عدد الصفحات	**: ٣٧٤**

كتاب **الحياة كسياسة** عبارة عن مجموعة مقالات وأبحاث ميدانية نشرها آصف بيات في إصدارات أكاديمية متفرقة بين سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٩. وهو عمل نبوئي قطعًا؛ فعلى الرغم من أنه نُشر قبل سنة من الانتفاضات العربية، فإنه يحكي الكثير عن كيف انطلق بعضها من خلال «لاحركات» اجتماعية عفوية لا قيادة لها. وحُدثت الطبعة الثانية من الكتاب بعد إعادة طباعته في سنة ٢٠١٤ مع فصلين إضافيين وتقديم لكتاباته الجديدة عن الانتفاضة العربية والحركة الخضراء الإيرانية.

يقدم بيات في هذا الكتاب انتقادًا مزدوجًا؛ فهو ينتقد رؤية «المركزية الأوروبية» (Eurocentric) التي تعتبر العالم العربي استثنائيًا، مثلما ينتقد المقاربات غير القادرة على إنجاز قراءة تاريخية لمجتمعات الشرق الأوسط والأفعال السياسية لجهاتها الفاعلة. وبرأي بيات، فإن الاقتصار على دراسة الشكل التقليدي للحركات الاجتماعية الرسمية (نقابات عمالية ومنظمات طلابية وأحزاب سياسية) هو مثال للمقاربة «المركزية الأوروبية».

* أستاذ علم الاجتماع ورئيس قسم العلوم الاجتماعية والدراسات الإعلامية في الجامعة الأميركية في بيروت.
** طالب في الجامعة الأميركية في بيروت.

مفهوم الاستثناء هذا جزء لا يتجزأ من الرؤية الاستشراقية التي لا ترى في الإسلام سوى نصوص ثقافية غير قادرة على التأقلم مع الديمقراطية والحداثة. والفصل الأكثر عمقًا في الكتاب هو الفصل السادس، وعنوانه «سياسة المرح»، وفيه يعرض بيات مقاربتين واسعتين تفسران المعركة ضد المرح. فبالنسبة إليه، ليس المنطق الديني الذي يركز على الضلالة عن الله أو الإيمان هو فقط ما يشكل السبب الرئيسي لقمع المرح، بل هناك أيضًا منطق آخر يتمحور حول الأحاسيس الحداثية، بما فيها العقلانية البرجوازية التي ترى أن الحداثة تنبذ المرح الجماعي بسبب مخالفة هذا الأخير للانضباط. ويدحض بيات أيضًا الترابط بين الإسلام السياسي والعنف، ويقدم تحليلًا دقيقًا للمسار ما بعد الإسلامي في المنطقة (الفصلان ١٢ و١٥).

يقصد بيات بـ«اللاحركات» الأفعال الجماعية لجهات لاجماعية كما في مساهمات العاطلين من العمل في الاقتصاد غير المنظم، واستيلاء فقراء المدن على أمكنة عامة لإقامة مساكن عشوائية، وتمكين الزوجات عبر مشاركتهن في خدمات اجتماعية غير رسمية في الحي، والشباب الطامح إلى حياة طبيعية عبر السعي نحو المرح. وبرأينا أن الرؤية الثاقبة الرئيسية في فهم بيات لظاهرة الاحتجاج في منطقة الشرق الأوسط هي مفهوم «الزحف الهادئ»، وهو يختلف فعليًا عن استراتيجيات المقاومة اليومية للبقاء على قيد الحياة، لأن نضالات الجماهير تترك أثرًا مباشرًا في إعادة توزيع للسلع الاجتماعية يأخذ شكل الاستيلاء على وسائل الاستهلاك الجماعي (الأرض والمأوى والكهرباء والمياه...) والمساحات العامة والفرص. وبالنسبة إليه، يمكن أن يكون لهذا الشكل من اللاحركات الاجتماعية، وهو شكل مثير جدًا للاهتمام، أثر عميق في التغيير الاجتماعي؛ فهو يقدم مثالاً عميقًا من مصر للملاجئ غير القانونية وعمال الشوارع. ويبيّن أن الشرطة والحكومة لا تستطيعان وضع حد لهذه الأنشطة غير الشرعية على الرغم من أنهما، بإرسال إشارات متضاربة عن هذا الزحف الهادئ، مضطرتان إلى تقديم وسائل المعيشة أو الاستهلاك الجماعي في الأحياء (التي تضم أبنية غير قانونية).

يتضمن القسم الأول من الكتاب (الفصول ٣-٦) تحليلًا لـ«اللاحركات الاجتماعية» و«الزحف الهادئ» في الحياة اليومية العادية الذي يقوم به الشباب، وفقراء المدن، والنشطاء الاجتماعيون، والنساء. ويظهر التعقيد في فكر بيات أكثر في القسم الثاني (الفصول ٧-١١) («سياسة الشارع والشارع السياسي»)، وكذلك في القسم الثالث (الفصول ١٢-١٥)، وخصوصًا الفصل ١٢ عندما يناقش ما إذا كان هناك مستقبل للثورات (الإسلامية).

إذا لم تحصل حركة اجتماعية يصاب المجتمع بالثبات والجمود، ويصبح مبعث الأمل الوحيد للتحول الديمقراطي هو الدولة القادرة على إصلاح جهازها، وهذا الأمر خاطئ قطعًا. ويُعتبر الفصل ٢ مهمًا لتفنيده تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢ الصادر عن الأمم المتحدة، وهو بيان يصور الحرية الاقتصادية باعتبارها الشكل الرئيسي للحريات، ومقاربة «نخبوية» ليست قائمة فقط على عدم الثقة بـ«السياسة من الأسفل»، بل أيضًا على تصور ليبرالي عن الدولة كجهاز حيادي يمثل المصالح العامة (ص ٣٩).

ويُظهر آصف بيات، بهذا التحليل، موهبته كعالِم اجتماع بارز يستطيع قراءة الأحداث الكبيرة والصغيرة التي تصوغ شكل الحركات الاجتماعية. ومع ذلك، فإن نبوءته لم تفسر الانتفاضات العربية إلا بشكل جزئي. صحيح أن اللاحركات الاجتماعية استطاعت إسقاط أنظمة كما جرى في تونس ومصر واليمن، لكن تبيّن أنها غير قادرة على المشاركة في الفترة الانتقالية نحو الديمقراطية. وربما تكون هذه هي النقطة التي توضح محدودية قدرة اللاحركات الاجتماعية والزحف الهادئ

للناس العاديين على توفير بديل من الدكتاتورية. لقد كان الإسلاميون، مثل الإخوان المسلمين والسلفيين، هم الأفضل تنظيمًا في صيغ مختلفة (حركات ولاحركات اجتماعية)، وهو ما أتاح لهم أن يصبحوا فعالين جدًا في تعبئة السكان للثورة وفي تصويت الأخيرين لهم لاحقًا. وهكذا يبدو كتاب **الحياة كسياسة** لنا قراءةً في مجتمعات الشرق الأوسط مبالِغة في تنظير الجانب الاجتماعي ومقلّة في تنظير الجانب السياسي. بيد أن المبالغة في تنظير الجانب الاجتماعي أفضل دومًا من غيابه. وهذا هو في الواقع اتجاه الدراسات الأكاديمية عن الانتفاضات العربية: الكثير منها يركز على النواحي الجيوسياسية أكثر من تركيزه على الديناميات الداخلية الاجتماعية والسياسية؛ بل الأسوأ هو أنها تركز على الجوانب غير العادية (الأعمال العسكرية والتطرف والقاعدة وغيرها) بدلاً من الجوانب العادية المتجلية في السياسة والمقاومة الشعبية.

ولكن للإنصاف، فإن كتاب بيات بأكمله غني نظريًا ومترابط بقوة. وقد جرت مناقشة محدودية نموذجه النظري وعدم قدرة اللاحركات الاجتماعية على مرافقة الثورة في يومها التالي في كتابات أخرى له[١]. وستكون قضية قصور نموذج بيات النظري في كتابه هذا موضوع قراءتنا لأعماله بعد سنة ٢٠١١.

لقد احتل آصف بيات المرتبة الثانية بعدد مرات ذكْره (٢٤ مرة) بعد صمويل هنتنغتون (٣١ مرة)، في كتابنا عمن يؤطر الكتابات الأكاديمية عن الانتفاضات العربية (حنفي وآخرون، يصدر قريبًا) الذي نحلل فيه ٥٢٠ مقالة باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية. وهناك جانبان يؤهلان بيات ككاتب بديل «نظريًا»: **الأول** هو أن كتاباته تقوم غالبًا على معرفة تجريبية عميقة بعيدة المدى لبعض المجتمعات في الشرق الأوسط (مصر وإيران)، و**الثاني** هو أن مستوى التعقيد في آرائه يعكس تعقيد الانتفاضة العربية، ويربط العمق التاريخي بالسياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهو يرى مثلاً أن ردات الأفعال المتناقضة في الكتاب بشأن الثورة - إشادة وندبًا - تعكس الواقع المتناقض لـ«الثورات» العربية؛ ففي حين تقيّم كـ«حركات»، وهذا هو السرد السائد في معظم الإنتاج المعرفي عن الثورات العربية، فإن قدرتها على إحداث «تغيير» وفق هذه السرد لا تستحق الإشادة، على الرغم من قلة الكتابات، كما يقول، عن كيفية مواجهة هذه التحديات (الفصل ١٣)[٣]. ويؤكد بيات أن «وجود عالم يحتاج إلى ثورات لايعني أنه يحوز القدرة على توليدها، إذا افتقد الوسائل والرؤية الضروريتين لإجراء تحول جوهري»[٣]. والواقع أن ما حدث هو أن «عددًا قليلاً من النشطاء العرب (وأضيف المثقفين والباحثين) كان لديهم حقًا تصور استراتيجي عن ثورة... كانت الرغبة عمومًا هي إجراء إصلاحات أو تغيير حقيقي في الهيكليات السياسية القائمة»[٤]. ويتجلى هذا الأمر بوضوح في قلة الإنتاج المعرفي خارج الأيديولوجيا «المعيارية» عن الإصلاح. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن عددًا كبيرًا من الكتّاب اتخذ موقفًا إيجابيًا من الثورات، فإن أيًا منهم لم يعالج القضية وفق منهجية «ثورية» حقيقية.

في ضوء ما سبق، يشير بيات إلى الثورات العربية بتعبير «refolutions» الذي يشرحه على أنه «ثورات تهدف إلى الضغط لإجراء إصلاحات في مؤسسات الأنظمة القائمة ومن خلالها»[٥]، ويقول إن ذلك يحدث في ظل مناخ فكري يهيمن عليه تقدم عالمي تحققه الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة وتغنيه روح المصلحة الذاتية الفردية والتراكم. ورأى أنه حتى تسعينيات القرن الماضي، كانت الأيديولوجيات الرئيسية الثلاث المهيمنة تقدم استراتيجيات للتغيير الجوهري في العالم العربي: القومية المناهضة للاستعمار والماركسية والإسلامية[٦]. وتتجلى هنا بوضوح نتيجة مهمة: التغيير الاجتماعي في الظروف المحلية يتأثر

بشكل حتمي بالتحولات الأيديولوجية العالمية. فالثورات المعادية للاستعمار السابقة «تحولت إلى مديري نظام ما بعد استعماري، وفشلت إلى حد كبير في الوفاء بوعودها؛ وتحولت حكومات قومية في كثير من الحالات إلى أنظمة مستبدة، مثقلة بالديون، ومن ثم حاولت تنفيذ برنامج إصلاح هيكلي ليبرالي جديد، هذا إذا لم تُطَح بانقلاب عسكري أو تقوَّض نتيجة مؤامرات إمبريالية»[٧]، بينما شهدنا بعد التسعينيات ظهور ما يدعوه اتجاهات «ما بعد إسلامية» (مثل حزب النهضة في تونس) الذي «يهدف إلى تجاوز السياسة الإسلامية من خلال تشجيع صيغة مجتمع ورع ودولة علمانية، والجمع بين التدين والحقوق بدرجات متباينة»[٨]. وشهد بيات، مثل فرانسوا بورغا[٩]، احتضار اليسار العربي وهيمنة أيديولوجيتين سياسيتين هما الليبرالية الجديدة من جهة (كونها الأيديولوجيا العالمية الأكثر نفوذًا) وما بعد الإسلامية من جهة أخرى، وكلتاهما تتشارك في حكاية الإصلاح. باختصار، نادرًا ما كان يعبّر جيدًا وبوضوح عن الارتباط بين السياسة والاجتماع من قبل رموز علم الاجتماع البارزين. لكننا بيّنا أن عددًا كبيرًا من مراكز الأبحاث (فريدوم هاوس، ووحدة المعلومات الاقتصادية، ومبادرة الإصلاح العربي... إلخ) درس مؤشرات رسمية أثبتت فائدة في تتبّع التحولات الدقيقة في العالم العربي[١٠]، وتحديد أي دولة شهدت تغييرًا في الحكم وانتقلت إلى سيادة القانون، بيد أنها فشلت في دراسة إمكانية إعادة هيكلة حقيقية اجتماعية وسياسية.

أخيرًا، يقدم كتاب **الحياة كسياسة** وكتابات آصف بيات اللاحقة آراء معمّقة ومتفائلة لوضع تجري فيه بدائل اجتماعية – سياسية للصمت والعنف في المنطقة (سمّاه هو فن الحضور). والكتاب جدير جدًا بأن يقرأه، ليس الأكاديميون فقط، بل أيضًا الناشطون الذين يكافحون طغيان السوق النيوليبرالية وقمع الدكتاتورية والمحافظة الأخلاقية لرواد الأعمال الدينيين.

الهوامش

(1) Asef Bayat, ed., *Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam* (New York: Oxford University Press, 2013), and "The Arab Spring and its Surprises," *Development and Change*, vol. 44, no. 3 (May 2013).

(٢) انظر أيضًا:

Asef Bayat, "Revolution in Bad Times," *New Left Review*, no. 80 (March-April 2013), p. 48.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(7) Bayat, "Revolution in Bad Times," p. 55.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(9) François Burgat, «Un changement islamiste dans la continuité: Salafistes contre Frères musulmans,» *Le Monde diplomatique* (June 2010).

(10) Sari Hanafi, "The Arab Revolutions; the Emergence of a New Political Subjectivity," *Contemporary Arab Affairs*, vol. 5, no. 2 (2012).

المراجع

Book

Bayat, Asef (ed.). *Post-Islamism: The Changing Faces of Political Islam*. New York: Oxford University Press, 2013.

Periodicals

Bayat, Asef. "The Arab Spring and its Surprises." *Development and Change*: vol. 44, no. 3, May 2013.

______."Revolution in Bad Times." *New Left Review*: no. 80, March-April 2013.

Burgat, François. «Un changement islamiste dans la continuité: Salafistes contre Frères musulmans.» *Le Monde diplomatique*: June 2010.

Hanafi, Sari. "The Arab Revolutions; the Emergence of a New Political Subjectivity." *Contemporary Arab Affairs*: vol. 5, no. 2, 2012.

إنعام شرف*

حلب: مسيرة مدينة من السلطنة العثمانية إلى الدولة القومية السورية

الكتاب : حلب وأراضيها: صناعة المدينة وسياستها (١٨٦٨-٢٠١١)
العنوان الأصلي : *Alep et ses territoires: Fabrique et politique d'une ville (1868-2011)*
الكاتب : مجموعة من الباحثين
مكان النشر : بيروت- دمشق
الناشر : المعهد الفرنسي لدراسات الشرق الأدنى (IFPO)
تاريخ النشر : ٢٠١٤
عدد الصفحات : ٥٩٠

حلب التي يقف العالم عاجزًا عن إنقاذ آلاف السنين من حضارتها التي ترزح تحت وطأة براميل الموت وعبوات المتطرفين الناسفة، يأتي هذا العمل الموسوعي ليوثّقها تاريخًا وحضارة مراكَمة يومًا بعد يوم عبر تاريخ طويل من الزمن. وقد نُشر بالتعاون مع مجموعة الأبحاث والدراسات بشأن البحر المتوسط والشرق الأوسط، وبدعم من مدينة ليون. ولطالما كانت الحاجة ملحة إلى هذا النوع من الأعمال المحمولة على المعلومة الدقيقة والموثّقة في عالم مسرع ما عاد ينظر خلفه. ولكتاب حلب وأراضيها أهمية وفائدة خاصة، ولا سيما أنه يصدر في الوقت الذي تعاني المدينة تهديدًا واضحًا قد يؤدي إلى إزالة معالم المدينة بأكملها.

تُعَدّ حلب العاصمة الاقتصادية للشمال السوري وثانية مدينة في البلاد. وقد بنت ازدهارها على التجارة المحلية والإقليمية والدولية وعلى دينامية أنشطتها الإنتاجية. وكانت حتى نهاية الفترة العثمانية تمثّل مركزًا تجاريًا للمناطق النائية، ثم توسعت وامتدت خارج الحدود السورية، لتصل إلى البحر المتوسط وأوروبا وآسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية، وإلى الساحل الغربي من شبه

* المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القارة الهندية. وإذا كانت المدينة قد عانت في القرن العشرين التضييق والتهميش السياسي والاقتصادي، فإنها عادت منذ حوالى العشرين سنة لتزدهر من جديد بناء على سببين: **الأول** هو التعاون والانفتاح على السلطة المركزية، و**الثاني** يتعلق بدينامية المدينة نفسها وقدرتها على تطوير الأنشطة التجارية والصناعية والثقافية على الصعيدين المحلي والإقليمي. هذا كله في سياق التحرر الخاضع تمامًا للاقتصاد السوري. وهكذا، بقيت حلب حتى سنة ٢٠١١ في أذهان من عرفها تلك المدينة المزدهرة والمفعمة بالدينامية والحياة.

يحمل هذا الكتاب بين طياته وصفًا دقيقًا لهذه الدينامية والرغبة في العيش اللتين امتازت بهما مدينة حلب على الرغم من الاضطرابات التي عاشتها وتحمّلتها أكثر من قرن من الزمن، وحُكم عليها بسبب ذلك أن تعمل دائمًا وبلا توقف على إعادة إحياء نفسها كي لا تتحول إلى مجرد مدينة تابعة لدمشق.

يجمع الكتاب مساهمات لنحو عشرين باحثًا من مختلف التخصصات: الجغرافيا والتاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، وكذلك العمارة والتخطيط العمراني. ويهدف إلى فهم آليات الصناعة والعمل في مدينة حلب، وكيفية تشكيل المساحات والأراضي وتحويلها، وكذلك الشبكات الموجودة على أطرافها والتي تقوم المدينة بتغذيتها.

تمتد الحقبة الزمنية التي يشملها هذا الكتاب العابر للتخصصات من سنة ١٨٦٨، سنة تأسيس أول حي عصري في مدينة حلب مستوحى إلى حد كبير في تصميمه من النمط العمراني الغربي، إلى سنة ٢٠١١، سنة بدء الاحتجاجات في سورية لتفتح فصلًا جديدًا في تاريخ هذه المدينة، الطويل أصلًا والحافل حقيقةً بالأحداث. كما يشتمل هذا العمل الموسوعي على أرشيف متكامل من الصور التاريخية لأحياء حلب وأراضيها ومناطقها المختلفة.

يتألف الكتاب من اثنين وعشرين فصلًا موزعة بين أربعة أبواب رئيسية تدرس تاريخ مدينة حلب والتغيرات التي شهدتها من النواحي الجغرافية والديموغرافية والعمرانية والسياسية والاقتصادية خلال قرنين من الزمن (١٨٦٨-٢٠١١). يشتمل البابان الأول والثاني على اثني عشر فصلًا تتناول بالدراسة مدينة حلب والأراضي والشبكات الخارجية الموجودة على أطرافها، وكيف تأسست هذه الشبكات التي تفسر بدورها الكثير من الأحداث التاريخية التي عاشتها المدينة، بالإضافة إلى تحليل دقيق لأدوار الفاعلين والمجموعات التي ساهمت في صناعة الحيز الحضري والعمراني. أما البابان الثالث والرابع، فيركزان بالدراسة عبر عشرة فصول لا تقل أهميةً عن سابقتها، على أهمية الفاعلين الذين عملوا على خلق فضاء يرسخ مكانة مدينة حلب وأهميتها في مجالات أو مؤسسات حيوية ورئيسية.

كيف تحولت ثالثة مدن السلطنة العثمانية إلى واحدة من المحافظات السورية؟

في هذا الباب، يشكل الانتقال من السلطنة العثمانية إلى الدولة القومية السورية نقطة الانطلاق والحدث المؤسس للدراسات السبع المقدمة فيه؛ ففي الفصول الأولى، التاريخية إلى حد ما، تركز الدراسات على إحدى الخصائص التي كانت حلب العثمانية تتمتع بها ألا وهي الاختلاف العميق، من جهة بين دائرتها الانتخابية ووظيفتها الإدارية والرسمية المرتبطة بعاصمة السلطنة العثمانية، ومن جهة أخرى، العوامل التي ساهمت في بناء سمعتها وصورتها المتمثّلة بالموقع الجغرافي لأراضيها المحددة والمعرّفة من خلال جملة من العلاقات غير المادية في كثير من الأحيان، وكذلك من خلال النفوذ والجاذبية اللذين كانت المدينة

تتمتع بها. أما العلاقات الملموسة التي كانت تربط حلب بأراضيها، فتجلت في: العلاقات التجارية والاقتصادية؛ الهجرة؛ العلاقات الشخصية والعائلية؛ التسلسل الهرمي للسلطة؛ شبكات محدودة من العصبية القبلية؛ أشكال من الانتعاش والاستغلال الاقتصاديين. في هذا السياق، كانت المدن الكبيرة، كدمشق وحلب المتمسكتين بشخصيتيهما بقوة، تعمل جاهدةً على المحافظة على سلطاتها وعلى رأس مالها من طريق العلاقات التي أُقيمت بين المدن، أو بين الجماعات، من دون تدخّل استانبول التي كان بإمكانها – على الرغم من ذلك – أن تؤدي دور الشريك أو دور الحكَم.

في هذا الباب الأول تتطرق أربعة نصوص إلى الأوضاع التي عاشتها المدينة في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وتتناول جميعها الاستراتيجيات التي اعتمدها الحلبيون والفاعلون الإقليميون، قبل سقوط السلطنة العثمانية، لتملّك الأراضي القابلة للاستثمار الزراعي. تمثّلت الاستراتيجيات تلك، أولًا في استخدام أدوات سياسية وعسكرية، وثانيًا في الاستفادة من الإرادة العثمانية باستعادة السيطرة على المناطق والأطراف. وهنا نرى حلب في موقع التنافس أو التعاون مع أورفة والموصل وبغداد وغازي عنتاب، وهي مدن ما عادت اليوم تشكل جزءًا من فضائها.

مع تأسيس الدولة السورية، ومن ثم استقلالها سنة ١٩٤٦، أصبحت دمشق التي اختيرت عاصمةً للدولة، مركزًا للأمة وللإدارة ولحزب السلطة الحاكم. أما المدن القديمة كحلب، التي كانت مساوية في أهميتها لدمشق في الفترة العثمانية، فتحولت إلى مجرد محافظة ودائرة انتخابية محلية تابعة للسلطة المركزية. ومنذ سنة ١٩٦٢وحتى منتصف الثمانينيات، أصبحت حلب وبعض المدن الأخرى الكبيرة تشكل عائقًا ماديًا وأيديولوجيًا أمام بناء الدولة الفتية، فبات تحقيق الهدف بالوحدة الوطنية مترافقًا إذًا مع مجموعة من الإجراءات لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المدن الرئيسية وفي الأطراف، وذلك من خلال تهميش جزء من المجتمع والإبقاء على خضوع المدن الأخرى، والعمل على إبراز بعض الوجهاء التقليديين. وهذه كانت حال حلب التي فقدت جزءًا من أراضيها، إما بسبب حدودها الجديدة وإما بسبب تنظيمها الإداري والمناطقي.

لطالما كان هناك إرادة سياسية معلنة من جانب النظام السوري للقضاء على أي تضامن عرقي وديني، وكذلك على أي تضامن إقليمي أو أي نوع آخر من العلاقات المركزية مع مدينة غير دمشق. ولا شك في أن إعادة التوازن بين المناطق والمدن مشروع ذو شرعية ولكن التطبيق غالبًا ما كان مشوبًا ببيروقراطية وهدر للوقت تحوّلا تدريجيًا إلى امتيازات وإلى فساد في النظام. هذا واحد من الجوانب التي جرى التطرق إليها في خلفية أحد فصول هذا الباب الذي يتناول السياسة الزراعية والتدابير المتخذة حديثًا لإعادة توزيع الأراضي التابعة لحلب ولكبار ملّاكها بين مناطق ريفية قديمة.

أما الفصل الأخير من هذا الباب، فهو يتناول بالدراسة موضوع الانفتاح ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية على مدينة حلب وعلى المناطق الموجودة على أطرافها؛ فعلى الرغم من وجود الدولة الاستبدادية المدعومة بنظام بيروقراطي مركزي، وعلى الرغم من تبعية السلطات المحلية للإدارة المركزية وانتشار الفساد في مؤسسات الدولة، تمكنت حلب خلال السنوات العشر الأخيرة من استعادة جزء من مواردها القديمة وإعادة استثمارها بأشكال جديدة؛ إذ استجابت أخيرًا، وبصورة محببة، لطلبات السلطة المركزية،

بل عقدت مع هذه السلطة منذ سنة ٢٠٠٠ تحالفًا مبنيًا على مصالح مشتركة ومعززًا بمجموعة من الفرص التي أتاحتها الليبرالية الاقتصادية الجديدة. في الواقع، كل فصل في هذا الباب يمثّل جانبًا من قصة بناء وإعادة بناء أراضي حلب والمصالح التي دفعتها في هذا الاتجاه.

المدينة المخططة والمدينة العشوائية، الهوية والسلطات المحلية ومركزية الدولة

يتناول هذا الباب بالدراسة، وبصورة رئيسية، موضوع تكوين الحيّز في مدينة حلب، ولا سيما من قِبل الإدارة ومختلف الفاعلين في المجتمع المدني. وتتوضح من خلال الفصول الخمسة في هذا الباب، صورة الهوّة العميقة التي تفصل التخطيط العمراني عن واقع الحيّز المكاني والاجتماعي؛ فبحسب الإحصاءات التي قدمتها اللجنة السورية للتخطيط المناطقي، يعيش ٣٢,٤٥ في المئة من سكان المدن الرئيسية في أحياء عشوائية تحتل ما يقارب ١٤,٥٣١,٣ هكتار من مساحة هذه المدن. لكن هذه الأرقام لا تشمل الأحياء العشوائية القديمة التي أعيد تنظيمها مؤخرًا، والتي كان من الممكن في بعض الحالات أن تضاعف تقريبًا هذه النسبة، خاصةً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار عمليات بناء الحي وليس وضعه الحالي فحسب.

هذه الوسائل الملتوية وغير الشرعية في التخطيط العمراني، لا تمثّل سوى جزء من الممارسات الشعبية التي تساهم في بناء المدينة. كما أن السكان هم من يقومون بتنظيم الحيّز المكاني وتصنيفه، ومن ثم يتملكونه بطرق رسمية وشرعية، وذلك باتباع استراتيجيات وممارسات يترجمونها مع مرور الوقت إلى أفعال محددة أو يومية. وكل عمل، سواء أكان فرديًا أم جماعيًا، ومهما يكن سخيفًا أو بسيطًا، يساهم في الحقيقة في تصنيف الحي أو تأهيله.

وبعد التمثيل الدقيق للسياسات المؤسساتية والممارسات الجماعية والتوقعات بشأن كفاءة وفعالية الفنيين الذين يديرون المدينة وبشأن تدخل الخبراء العالميين، ظهرت ثلاث حالات من الممارسات الشعبية غير الرسمية أو الملتوية في تصنيف الحيّز المكاني أو تأهيله، وهي حالات خاصة من الاستراتيجيات أو من دور مجموعة أو من جزء من المجتمع في أثناء اندماجها المكاني في المدينة وفي حيّزها المحدد: أولًا حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات الحلبية، وثانيًا حالة الممارسات الدينية لدى بعض الطلبة الشباب حيث تتدخل استراتيجيات الصعود الفردي وإرادة السيطرة على المدينة من قبل السلطة المركزية، وذلك من خلال الأئمة السنّة الذين تعود أصولهم إلى قرى تابعة للمدن الصغيرة. هذه الاستراتيجيات تندرج في سياق الممارسات المهمة التي يتبعها الشباب المتدين في الحيّز الحلبي ويوظف لهذا الغرض تضامنات انتقائية قديمة ومندمجة في المدينة، بالإضافة إلى بعض الأخويات الدينية. وهذه السياسة مسنودة بشكل فعال من مدير الأوقاف في حلب، وهو رجل دين ينتمي إلى حزب البعث. إن تحليل هذه الأدوار المتداخلة يساعد بلا شك في تفسير انشقاق مناطق المسلمين السنّة ومعارضتهم للسلطة المركزية. أما الحالة الثالثة، فهي تتعلق بالأماكن التي يلتقي بها الشباب ويتجمع، كالمقاهي والكافيتريات والمطاعم في الأحياء العصرية، وجميعها أماكن جديدة وتتميز بالجو الاجتماعي والحميمي؛ وهذه الروح الاجتماعية هي التي تساهم في تكوين شخصية خاصة بهذا الحيّز العام في كثير من الأحياء، سواء في تلك التي تقع في وسط المدينة أو في غربها؛ أحياء تختلف كليًا عن الأحياء الشعبية التي تقع في شمال المدينة وفي شرقها وجنوبها.

نختتم هذا الباب بنص يلقي الضوء على أهمية دور المجتمع في بناء الحيّز المكاني والحضري

وكذلك في بناء الحيز الاجتماعي، خاصةً أولئك الذين يندرجون تحت فئة الفاعلين المنتظمين أو غير الرسميين.

التجارة والأعمال، من اقتصاد السوق إلى العولمة

تمثّل الأهمية القديمة والحيوية للتجارة وللأنشطة الصناعية في حلب، وموقعها من الاقتصاد الكلي والإقليمي والمحلي، وهو في طريقه إلى العولمة، الموضوع الرئيسي المعالَج في هذا الجزء والمكوَّن من ستة فصول على درجة عالية من الأهمية. لقد عانت الأنشطة التجارية والصناعية الأزمة العالمية، ووجدت نفسها منذ عشر سنوات أو عشرين سنة في مواجهة أزمة التكيف المحلي والإقليمي، لكن الأعمال المقدمة هنا تشهد أيضًا على الأهمية العميقة للاقتصاد الجزئي؛ فافتتاح أي امرئ متجرًا أو ورشة للعمل، أو أن يكون موظفًا فتيًا في أحد هذه الأنشطة، خاصةً في الأحياء العشوائية، يفتح الطريق لأن يكون هذا المرء مندمجًا في المجتمع وأن يدخل في الشبكة الاجتماعية الأقرب إليه بعد الأسرة.

الناس يتطلعون إلى الحماية من التقاعد الحكومي كي لا يجدوا أنفسهم في وضع اجتماعي واقتصادي وسياسي غير لائق، ولذلك يبدأ الأفراد بالاعتماد على جميع أشكال التضامن والروابط الاجتماعية، فيبدأون بمجتمعاتهم الأصلية وعلاقات النسب والعائلة والعشيرة والمجموعات الدينية، ثم ينتقلون إلى تضامن الجيران وإلى النقابات الخاضعة لسيطرة حزب البعث أو للجمعيات الخيرية المحلية أو الجمعيات الدينية، في حين أن الفاعلين في المدينة مشغولون في حياتهم اليومية، وبصورة رئيسية، بتعبئة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، وبتحسين أوضاعهم المعيشية. كما أن تطوير نظام الادّخار يحفز أيضًا على البحث عن أنشطة مربحة وتحقيق الاستثمارات التي لا تضع المرء على طريق الثراء فحسب، وإنما أيضًا على طريق معالجة الفقر المزمن والوقاية منه والانطلاق نحو مستقبل مشرق. وفي هذا السياق الاجتماعي الهش، يصبح الاقتصاد المنتظم وريادة الأعمال المحرك الأساسي، أكان على مستوى المتعهد الثري أم على مستوى الذي يقطن في حي شعبي وفقير على أطراف المدينة.

تُظهر النصوص المخصصة لهذا الباب الثراء والدينامية اللذين يتمتع بهما اقتصاد السوق ودرجة نموه وتكيفه، لكنها تُظهر في الوقت ذاته هشاشته وضعفه، وتقدم لنا أوضاعًا في طور التغيير مع تحديد طبيعة هذا التغيير؛ فهل الأمر يتعلق فقط بتوسع تجاري مكاني أم أنه تغيير في قواعد وطبيعة النشاط التجاري وولادة مجتمع جديد من التجار والمستهلكين؟ كما أن هذه النصوص تُظهر أن الأنشطة الجديدة لم تحل محل الأنشطة القديمة، لا بل هناك نوع من التعايش في الحيّز المكاني وتكامل في الأنشطة، وجميع التجار الجدد والغرباء عن تقاليد السوق يدخلون في هذا القطاع ويندمجون تمامًا في نظامه.

التراث المؤسساتي التراث الحي

في الباب الرابع، يعمل الباحثون من خلال نصوصهم على تحليل العلاقة المعقدة التي تربط أهل حلب بالتراث. لقد سبقت الإشارةُ إلى أهمية القضايا التي تدور حول هذا التراث من خلال الحملات الإعلامية ومن خلال تصنيف اليونسكو للمدينة القديمة ووضعها على قائمة التراث العالمي سنة ١٩٨٦. هذا الحدث يندرج في عملية طويلة تعود أصولها ربما إلى أول مشروع تنظيمي للمدينة القديمة سنة ١٩٧٤. ويعود الاعتراف بهذا التراث ومنحه القيمة التي يستحقها إلى قصة طويلة تمتاز بالتقدم على صعيد التحرر الاقتصادي، وبالمشروع الجديد لإعادة تأهيل المدينة القديمة سنة ١٩٩٣،

وأخيرًا بالتزام المنظمات الدولية، كمؤسسة آغا خان، تجاه المدينة. وتبدأ هذه الأنشطة الترميمية في أغلبها بمبادرات ودعوات من شخصيات سورية معروفة وشخصيات أجنبية تعيش في سورية، وكذلك من المسؤولين المحليين، وهي بالتالي ليست، كما يعتقد البعض، مبادرات أصولها خارجية ومرتبطة بنظام العولمة.

في هذا الباب يظهر لنا مفهومان أو نوعان من الممارسات المتعارضة بعضها مع بعض والمتعلقة بالتراث الثقافي: مفهوم رسمي يتجلّى من خلال الخبرة والإدارة ومشروع الصيانة وإعادة تأهيل المدينة، وآخر يتعلق بالممارسة الشعبية واعتراف السكان والزوار بهذا التراث في حياتهم اليومية، وهو تراث لا يتعلق بمجموعة من المعالم أو الأشياء الأثرية المعروضة في واجهات المحلات، وإنما بنسيج حضاري واجتماعي كامل حي يضم قرابة ١٣٠,٠٠٠ شخص، وهو بالإضافة إلى ذلك مكان غني بالأنشطة الاقتصادية الخفيفة، تقليدية أكانت أم عصرية. كما أنه يضم مساحات وأماكن عمل تعود ملكيتها إلى أشخاص أو عائلات، وتحديدًا عندما يكون المعْلم عبارة عن منزل أو بناء قديم. وشبكة الأماكن التي جرى تصنيفها تمتد في الواقع لتتصل بالمدينة، بينما تعيش كثير من الأحياء في حالة من التحوّل والتغيير نتيجة ازدهار الأنشطة السياحية في المدينة. وللتراث في حلب دور كبير في النمو الاقتصادي؛ فالكثير من المناطق والأحياء تحولت إلى أماكن للسياح، وتم استثمار جميع المساحات المحيطة بالمعالم الأثرية في المدينة لبناء المطاعم والفنادق والاستراحات، وهو ما جعل كل معلم تراثي يتحول إلى نوافذ يطل منها السياح على معالم المدينة، والمثال الحي على ذلك قلعة حلب التي أصبحت نافذة المدينة الأولى بحيث إنه كلما عظم سحرها وجمالها جلبت المزيد من الأعمال التجارية والنمو الاقتصادي للمدينة.

في الختام، يقدم لنا سمير عيطة، الاقتصادي والصحافي السوري، تصورًا مستقبليًا للمدينة، حيث يعاد بناء الحيّز المكاني في حلب وتنظيمه، وذلك في إطار اقتصاد إقليمي يمتد عبر سورية وتركيا والعراق. وهذا المستقبل كان قابلًا للتحقيق قبل اندلاع الانتفاضة الشعبية في سنة ٢٠١١. وبحسب عيطة، كانت إعادة البناء والتنظيم ولا تزال مسألة حيوية لا بالنسبة إلى مدينة حلب فحسب، وإنما بالنسبة إلى المنطقة كلها أيضًا.



أحمد محمد سالم*

حفريات في الخطاب الخلدوني: الأصول السلفية ووهم الحداثة العربية

قراءة نقدية

الكتاب	: حفريات في الخطاب الخلدوني: الأصول السلفية ووهم الحداثة العربية
الكاتب	: ناجية الوريمي
مكان النشر	: تونس
الناشر	: دار الجنوب (طبعة جديدة)
تاريخ النشر	: ٢٠٠٧
عدد الصفحات	: ٢٥٣

منذ نهاية الستينيات حتى اللحظة الراهنة، يتعرض التراث الإسلامي لقراءات متعددة ومتباينة، ومعظمها قراءات أيديولوجية، فهي إما تحمّل التراث آثام الحاضر وخطاياه كلها، وتحمّله عجزنا عن إحداث أي نهضة حقيقية، وإما هي تمجد الماضي، وتنظر إلى التراث على أنه نقطة الانطلاق لنهضة الواقع العربي، ولذلك ظل للتراث حضور كثيف - سلبًا وإيجابًا - في فكرنا العربي المعاصر، مع عجز المثقفين البيّن في المساهمة في تحرير واقعهم الراهن المأزوم. والسؤال الحائر هو: كيف ننسب نحن الخلف إلى السلف - الأموات - هذه الفاعلية كلها في مسار حياتنا الراهنة، وكأننا نعيش في هذه الحياة مدفوعين من الخلف بشكل قسري ؟!! هل نقطع مع التراث كما فعلت الحداثة في الغرب أم نتواصل مع التراث ونعيد إنتاجه من جديد؟

إننا لا نبالغ إذا قلنا إن ابن خلدون وتراثه الفكري أثارا جدلًا ونقاشًا واسعين في الفكر العربي المعاصر. وقد سعى بعض أعلام الفكر العربي إلى البحث[١] عن جذور الحداثة في تراث ابن خلدون، وتنحو معظم الكتابات المعاصرة إلى الإعلاء من مساهمة ابن خلدون بنظريته بشأن العمران،

* أستاذ الفلسفة الإسلامية والفكر العربي بجامعة طنطا - مصر.

وبيان أثر «القبيلة» و«العصبية» و«الدين» و«البيئة» في تأسيس العمران البشري. ولم يجد معظم المفكرين العرب[٢] في معالجتهم القضايا السياسية والاجتماعية والتاريخية من بُد من توظيف مقولات ابن خلدون، وسعت الدراسات المعاصرة إلى تبرير مثالب الخطاب الخلدوني، ولذا تقول ناجية الوريمي «إن النص الخلدوني مركز ثقل معنوي فريد في الخطاب العربي المعاصر نظرًا إلى موقعة المتميز من الجدل الدائر حول التراث والحداثة، فهو من النصوص القليلة التي نجحت في الانفلات من تاريخيتها» (ص ١٥).

وعلى نحو مغاير لما هو سائد بصدد ابن خلدون، يكتسب كتاب **حفريات الخطاب الخلدوني ... الأصول السلفية ووهم الحداثة العربية** لناجية الوريمي قيمة كبرى في وضعه القراءات الحداثية لابن خلدون، ومعها تراثه، على قاعدة التشريح والتحليل. وقد قسمته إلى مقدمة وأربعة أجزاء وخاتمة. في الجزء **الأول** («محددات العقل الفقهي في المنظومة السنية وعند ابن خلدون»)، تعالج قضايا ضرورة التقنين، والثوابت النصية وتوظيف العقل، والعقل المحرم والعقل المباح، وتعالج في الجزء **الثاني** («معايير التقنين») العقل الفقهي والخطاب السلطوي، والمعيار المذهبي السلفي، والمعيار العرقي والعقدي، والمعيار الأخلاقي. وفي الجزء **الثالث** («قوانين الوجود الاجتماعي») معالجة للاجتماع وضرورة السلطة، وقانون العصبية كقانون للاستبداد، وقانون الحتمية الجبرية. وفي الجزء **الرابع** («تاريخ الوجود الاجتماعي بين المقدمة وكتاب العبر») معالجة للتصور الأخلاقي للتاريخ، والتصور المذهبي للتاريخ، والتاريخ تاريخ عصبيات.

تنتقد المؤلفة معظم قراءات المفكّرين المعاصرين «لأن هؤلاء قرأوا مقاطع من المقدمة كانت قابلة لعملية توجيه دلالي معاصر قوامها بتر العلاقة النسقية - فكريًا ونصيًا - بين المقاطع المؤوّلة وسياقها الإبستِمولوجي العام، فضلًا عن السياق التاريخي، وجعلوها حمّالة أوجه ودلالات منفلتة من تاريخيتها، وعندما قرأوا التاريخ - تاريخ ابن خلدون - تعذرت معه تلك العملية، وكان واضح الدلالة في سيره على نهج التأريخ التقليدي إن لم يكن أقل سُبق إليه، فاكتفوا بتسجيل الفارق بينه وبين المقدمة» (ص ٢٦٢). ثم تؤكد أن موقف ابن خلدون من العقل المستقيل، وخاصة في رفضه الفلسفة، وتكفيره الفلاسفة، كان محرجًا للمنوهين بعقلانيته من المفكرين المعاصرين، وهي عقلانية أسقطها أفق تفكيرهم المعاصر على خطابه في عملية قراءة أيديولوجية تراهن على إيجاد مقدمات حداثية في التراث الخلدوني تصلح لمجابهة الجذور الحداثية الغربية (ص ١١٤).

وإذا عرضنا بشكل نقدي ملامح عمل الوريمي ومرتكزاته، نقول إنها حاكمت الأعمال المعاصرة عن ابن خلدون، ومعها بالتالي النص الخلدوني، بناء على مقومات ثلاثة :

- العقلانية، سواء تعلق الأمر بنوعية المعاني التي تؤسسها أو بالآليات التي تعتمدها في إنتاجها؛

-عدم قبول سلطة الماضي على الحاضر والمستقبل، ورفض احتكار الماضي سلطة النموذج الذي ينبغي احتذاؤه، فالتحديث هو إحداث قطيعة مع الماضي بما هو معيار لتقييم الحاضر؛

- تقويض أسس الاستبداد، لأن الاستبداد يحول دون تحقق الفعل المعرفي المستقل (ص ٢٠).

وإذا حلّلنا تلك المقومات نجد أنها نتاج الحداثة الغربية التي قدست العقل، وقطعت مع الماضي الأوروبي في العصر الوسيط، ولكنها بالمقابل أعادت قراءة التراث اليوناني القديم، بما يعني أن الحداثة الغربية لم تقطع كلية مع الماضي حين أعادت إنتاج التراث اليوناني، كما أن الحداثة الغربية اليوم تعيد التواصل من جديد مع ماضيها. ويمكن الرجوع إلى عملي إدوارد شيللر

ما التراث وهوبزباوم **اختراع التراث**. ونشير إلى أن المقوم الثالث لتقويض أسس الاستبداد هو نتاج حداثي غربي خالص؛ فالمؤلفة، التي تنتقد المفكرين العرب في قراءتهم الحداثية الموهومة عن ابن خلدون، تنطلق من الأرضية نفسها، بل إنها تنظر إلى مكتسبات تلك الحداثة على أنها حداثة كونية عالمية، وهذا أمر يحتاج إلى إعادة نظر، لأن الواقع العالمي يطرح نماذج مغايرة للحداثة الغربية، كالنموذج الشرقي في الصين واليونان، ونموذج أميركا اللاتينية الآن.

وإذا كان معظم المعاصرين يمنحون ابن خلدون مكانة بارزة – خاصة محمد عابد الجابري الذي رأى مغايرة تراث ابن خلدون لتراث المشرق – فإن الوريمي ترى أن ابن خلدون كان محكومًا بقوانين عامة في تاريخ الوجود الاجتماعي الإسلامي ومقننة بآليات فقهية، وعلى هذا المستوى يتماهى عمله في ميدان العمران البشري مع عمل الشافعي في تقنينه أصول الفقهية، ومع عمل الأشعري في تقنينه المباحث الكلامية (ص ٣٠)، وهي بذلك تسحب المثالب التي أظهرها الجابري في نقده للعقل العربي، والتي ظهرت عند الشافعي في علم الأصول وعند الأشعري في علم العقائد، إلى ما أنتجه ابن خلدون في علم العمران.

ترتكز النقاط الأساسية في الجزء الأول من هذا الكتاب في مجموعة الأحكام التالية:

– العقل السائد في أعمال ابن خلدون عقل لا يقبل الاختلاف الفكري، ويدّعي امتلاك مسلّمات تمثّل الحقيقة، ويقيّم أفكار الآخر رافضًا إياها رفضًا إيجابيًا أو سلبيًا (ص٣٧).

– الملة الإسلامية (وفقًا لكلام أهل السنّة) مباينة لجميع الملل وناسخة لها، وكل ما قبلها من علوم الملل مهجور والنظر فيه محظور (ص ٥٣). ومن ضمن هذه العلوم بالطبع الفلسفة، وهنا نجد ابن خلدون يعلي من التراث السني في علم الكلام، ويحذر من تراث الفِرق المغايرة كالمعتزلة والخوارج، ويعلي من تراث السنّة الفقهي، ويقصي تراث الفقه الشيعي خارج دائرة أهل السنّة، وهم أهل الحق.

– قدَّم ابن خلدون الوحيَ على العقل، إذ رأى أن الحقول المعرفية التي يهتم بها العقل صنف يُنقل بالوحي والإلهام أو الكشف، أي العلوم النقلية، وهي كلها مستندة إلى الخبر عن الواضع الشرعي، ولا مجال فيها للعقل إلا في إلحاق الفروع على مسائلها بالأصول، وصنف آخر من الحقول المعرفية ينتجه العقل بالطرق العقلية المحضة التي لا تستند إلى مرجعية خارجة عنه، وهي العلوم الحكمية والفلسفية (ص ٥٩)، ومعظم العلوم الأخيرة مرفوض.

– ومن منطق إقصاء الآخر المغاير في الملة، رفض ابن خلدون أي رواية خارج المذهب السني، ونظر إلى الانتماء المذهبي الشيعي أو الخارجي على أنه مصدر تحوير الأخبار، فشكك في المسعودي لميله الشيعي، والواقدي لانتمائه الشيعي، ونقل بالمقابل عن الطبري وابن حزم لانتمائهما السني (ص ٦٦). إن منطق الإقصاء الذي اتبعه ابن خلدون مع أي تراث مغاير لأهل السنّة، أكان لدى الشيعة أم لدى المعتزلة والخوارج، واعتباره أن الانتماء المذهبي هو من أدوات تحوير الأخبار بقدر ما هو موجود لدى أهل السنّة هو بالمقابل موجود في نظرة الشيعة في مدونات العقائد والتاريخ تجاه السنّة، وموجود أيضًا في مدونات الخوارج تجاه السنّة؛ فآلية الإقصاء والنفي هي آلية متبادلة بين الفِرق، وثمة تقادح وصراع للصور في مدونات العقائد والتاريخ بين الفِرق الإسلامية؛ فكل فرقة تمجّد نفسها وتحقّر الأخرى، وترسم صورة إيجابية عن نفسها وتشوّه الأخرى، وذلك على اعتبار أن الصراع بين الفِرق هو صراع على من يملك الحق في الحديث باسم الإسلام الصحيح،

وبالتالي تبدو إدانة الوريمي لتراث ابن خلدون والتراث السنّي إدانة غير موضوعية لأنها رؤية منقوصة، ولو عادت إلى التراث الشيعي ستجد النقيصة عينها .

- ثمة مركزية للنص (النقل) في مدونات ابن خلدون الذي يحرّم في المقابل النظر العقلي، ويحيط المسلّمات السنّية بأسيجة من الإعلاء والتقديس، ويصم العقل بالعجز (كالغزالي)، وأن فائدة العقل أن يشهد للنبوة بالتصديق، ولنفسه بالعجز عن إدراك ما يدرَك بعين النبوة. وحارب ابن خلدون أي نظر عقلي غير مقيد بالنص (ص ٨١ - ٨٢)، فحذّر من الفلسفة وأبطلها لفساد منتحليها.

لا شك أن كلام الوريمي السالف ينطبق أيضًا على التراث الشيعي الذي يضفي القداسة على سلالة الأئمة المعصومين وعلى ولاية الفقيه كامتداد لسلسلة الأئمة، بما يبرر وجود سلطة كهنوتية لرجال الدين الشيعة. والأمر لا يقتصر على أهل السنّة، وإنما تلك النقيصة مطروحة وكائنة في بناء الثقافة الإسلامية بعامة.

تنتقد الوريمي رفض ابن خلدون إقرار المنطق السببي للعالم، وإيمانه بمنطق العادة (وفقًا للغزالي)، وتكفيره للرأي القائل بالأخذ بالأسباب. كما تنتقد كلام الجابري على تبريره ذلك لابن خلدون في مواقفه السالفة، بإيمانه بحد العقل «في أمور التوحيد، والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية وكل ما وراء طوره، فإنّ ذلك طمع في محال» (ص ٨٤-٨٥).

وتنتقد المؤلفة كلام ابن خلدون على السيمياء والسحر والتنجيم، وذلك لمحاربة الشريعة هذه الأشكال كلها، ولذا وصم السحر بالكفر (ص ٩٩). ولكن على الرغم من رفضه منطق اللاعقل القائم في السحر، فإنه يقبل اللاعقل في قبوله الخوارق والكرامات الخاصة بالأولياء، إذ ينتقد في روايات تاريخية سيادة اللاعقل والخرافة كخرافة بناء الإسكندر للإسكندرية، ولكنه يتقبلها من الأنبياء والرسل وسلالة الرسل والمتصوفة (ص ١٠٥). ولاشك أن طرح ابن خلدون لتحريم السحر والعرافة، أو ما يسمّى تراث العقل المستقيل، وبالمقابل إقراره الكرامات والمعجزات لشريحة معينة من الأنبياء والأولياء، بما يعني إقراره باللاعقل، وهو ما يعني أنه أداة إدانة له، فقد ألّف في هذا التراث أبو حامد الغزالي وفخر الدين الرازي وغيرهما من فقهاء السنّة. كما أن حضور السيمياء كان كبيرًا في مساهمة العرب في الكيمياء، وفي تراث إخوان الصفاء وابن سينا. ثم إن السحر قائم في العرفان الشيعي والعرفان الصوفي، فحضور السحر والتنجيم كان جزءًا من بنية ثقافة العصور الوسطى عامة، إسلامية ومسيحية، وحتى في بناء العقل الأوروبي الحديث عند بعض الفلاسفة الغربيين، فهل البناء السحري الغيبي جزء من بناء العقل البشري، تزيد مساحته في المجتمعات البدائية، وتتراجع في ارتقاء المسار الحضاري للعلم والعقل؟!!

إن ناجية الوريمي حين تحاكم القراءات المعاصرة لتراث ابن خلدون، فإنها إلحاقًا بذلك تحاكم تراث ابن خلدون نفسه، وتقدم رؤية موازية للقراءات الحديثة، فتكشف عن المثالب الواضحة في الخطاب الخلدوني من تقييد للعقل، ونفي للفلسفة ورفضها، وإيمان بتراث اللاعقل في مساحات الكرامات، وإقصاء لكل التراث المغاير لأهل السنّة ... إلخ.، ومعظم هذه النتائج التي توصلت إليها من تحليل تراث ابن خلدون هي مثالب ثاوية في معظم أرجاء التراث الإسلامية بعامة، وتراث أهل السنّة بخاصة، ومن ثم، فإنها حين تحاكم تراث ابن خلدون فإنها تحاكم - في الوقت نفسه- بناء التراث الإسلامي عامة. وقد تبدو هذه المثالب الثاوية في تراثنا من منطلق اللحظة الراهنة سمات مميزة لهذا التراث وفقًا للحظة التاريخية التي

أنتجته، فما قد يبدو عائقًا وعيبًا الآن كان سمة وخاصية في الماضي.

***

في الجزء **الثاني** تناقش ناجية الوريمي معايير التقنين، وترى أن التقنيات السائدة في خطاب ابن خلدون تؤكّد احتكار الحقيقة، وتوجيه الأمر من موقع تعليمي سلطوي، واحتواء المخاطب بإشراكه في الملاحظة والاستنتاج، واستدراجه إلى معنى بعينه بناء على تسلسل المعطيات (ص ٢٢). وهي ترى أن المعيار المذهبي السلفي هو السائد على أحكام ابن خلدون، إذ يستثني مذهب أهل السنّة لأن مذهب الحق عنده، والمذاهب المبتدعة المجانبة للحق والصواب هي مذاهب الخوارج وفِرق الشيعة والمعتزلة وغيرها، وكل انتماء إلى هذه المذاهب هو مجانبة للحق، ويؤثر سلبًا في الحقيقة، في حين ينظر إلى الانتماء السنّي على اعتبار أنه ليس تمذهبًا لأنه الوضع الطبيعي والصحيح بالنسبة إليه. وهو يستعمل مصطلحات « الأشعرية» وهُم «أهل السنّة» و«أهل الحق» و«الذين هداهم الله والجمهور»، والثقات باعتبار أن هذه المصطلحات مقابلة لمصطلحات «أهل البدع» و«أهل الزيغ»، أي الميل عن الحق بحسب عبارته، وهُم المعتزلة والشيعة والخوارج (ص ١٣٢).

وينظر ابن خلدون إلى عصر الرسول والصحابة على أنه يمثّل القمة، ثم ينحدر التاريخ كلما ابتعد عن هذه المرحلة. ويُبرز حديث الرسول «خير القرون قرني»، ثم الذين يلونهم مرتين أو ثلاثًا، ثم يفشو الكذب، فينظر إلى مرحلة السلف الصالح باعتبارها نموذجًا للالتزام بالنهج القويم وامتلاك الحقيقة، ثم ظهور الفساد بين الناس بسبب هذه المذاهب، فيقول : ثم طرقت آفة البدع في المعتقدات، وتداعى العباد إلى هذا معتزلي ورافضي وخارجي، لا ينفعه صلاح أعمال الظاهرة ولا الباطنة مع فساد المعتقد الذي هو رأس الأمر (ص ١٣٣)، ولا شك أن هذا التصور السالف مطروح كجزء من التصور الدائري للتاريخ في الفكر الإسلامي عند الشيعة والسنّة على السواء.

وفي المعيار العرقي والعقدي، تُبرز الوريمي مجموعة من المقدمات التي تكتسي منطلقات ابن خلدون المعرفية وأهمها :

- تثبيته الأرضية الاجتماعية والسياسية التي تكتنف كل وجود بشري في الحاجة إلى سلطان قاهر خلفًا للنبوة .
- وصف جغرافي للأرض وتوزيع اليابسة والبحار والأنهار.
- حقيقة تأثير الهواء في البشر ماديًا ومعنويًا تبعًا لموقع الإقليم.
- تأثير الهواء في سلوك البشر وأحوالهم وأخلاقهم تبعًا لنوعية البيئة.
- تأثير نوعية الأغذية في أبدان البشر وأخلاقهم.
- المحددات الغيبية التي تتحكم بالبشر (ص ١٠٥-١٠٦).

بهذا المعيار ينظر ابن خلدون إلى أن التمايز بين الشعوب أساسه الدين، والصراعات بينها هي نتيجة حرص كل طرف على إعزاز دينه وإهانة دين الخصم. ويرى ابن خلدون حقيقة العلاقة بين الوجود الاجتماعي والسياسي من ناحية والدين من ناحية، فيجعلها وسيلة لإظهاره، فيقول «الدين والملة صورة للوجود والمُلْك، وكلاهما مواد له، والصورة والمادة مقدمة على المادة، وهكذا يصبح مغزى الوجود دينيًا، وإذا ما استقر الأمر على هذا النحو، فإن النظر إلى الآخر المخالف للعقيدة لن يمر إلا عبر منظار معياري قائم على مدى اقتراب عقيدته مما تعتبره الذات عقيدة صحيحة مترجمة عن إرادة الله»(ص ١٦٤).

ينظر ابن خلدون إلى المسلمين على أنهم خير أمة لأنه اختصهم بالحقيقة - الناسخة - لما قبلها من الشرائع، والجابّة لكل العقائد غير المنزلة. ويصرح بأن الشريعة الإسلامية هي الشريعة الوحيدة التي انفردت بالصحة، كما أنه يقسم وجود البشرية العام إلى دار إسلام ودار كفر، ودار سلم ودار حرب، ويصبح التصرف السليم والصائب هو محاربة الكفر بكل الوسائل المتاحة، وهذه هي النتيجة التي تؤدي إليها كل الخطابات السلفية التي تدّعي تفردها بالحقيقة، فترفض حق الاختلاف داخل دائرتها العقدية، فضلًا عن رفضه في مستوى الدوائر الخارجية (ص ١٦٤ - ١٦٥).

على الرغم من إقرار ابن خلدون بأن أكثر حَمَلة العلم في الملة الإسلامية كانوا من العجم، وليس من العرب حَمَلة علم، لا في العلوم الشرعية ولا في العلوم العقلية، إلا في القليل النادر، فإنه يقول بأفضلية الجنس العربي مقارنة بالأعاجم الذين دخلوا الإسلام. والمرجعية العقائدية في المفاضلة متمثلة في أن النبي عربي، والقرآن عربي، فكان من طبيعة الأشياء أن يكون العرب أثقل الأقوام، لا في ثقافتهم فقط بل في كل أحوالهم، وخاصة في مستوى الهيمنة على غيرهم من الأقوام والشعوب. ويعتبر أن هذه الهيمنة لم تكن لغير العرب من الأمم (ص ١٦٥ - ٩٨).

إن نقد الوريمي كلام ابن خلدون عن كون الملة الإسلامية ناسخة لكل الشرائع السابقة ومتعالية عليها، وإعلاءه العنصر العربي على جميع الأجناس الأخرى هما إقرار للبناء العنصري في الثقافة الإسلامية في مدونات الفقه والعقائد، فكان الشافعي يقول في الرسالة «إن اللسان العربي هو أفضل الألسنة»، وأحمد ابن حنبل يقول «في الرد على الجهمية» إن العرب أفضل الشعوب، والقاضي أبو يوسف يقر في كتابه **الخراج** بضرورة أن يرتدي أهل الذمة زيًا خاصًا بهم، بالإضافة إلى انتشار تلك النظرة الاستعلائية في متن كتب أحمد بن تيمية بشأن تكفير ثقافة الآخر، وتكفير أهل الذمة. وما ابن خلدون في النهاية إلا ربيب ثقافته، ولم يكن في جانب كبير متجاوزًا لتلك الثقافة في تراثها الفقهي والعقائدي، ومع ذلك جرى طرح الإطار العنصري المطروح في ثقافتنا بقوة في ثقافة الغرب الحداثية التي صدّرت لنا تفوق الرجل الغربي، واستعمرتنا بدعوى منطق نشر الحداثة، وبالتالي، قد تكون سمة العنصرية هي سمة الثقافة المسيطرة.

في المعيار الأخلاقي، تذهب المؤلفة إلى أن منظور ابن خلدون قائم على جهاز اصطلاحي مداره ثنائيات أخلاقية متقابلة (الأصل / الفرع ؛ البساطة / التعقيد ؛ الخير / الشر؛ الصلاح / الفساد؛ الشجاعة / الجبن؛ الأنفة / المذلة؛ الشرف / الوضاعة)، إلى غير ذلك من الثنائيات الواقعة في هذا المدار. وكلما تجسدت المعاني الأخلاقية الإيجابية في الوجود الاجتماعي، رفعته إلى مستوى القوة والشجاعة والقدرة على التحكم في الآخرين بجدارة، في حين أن غلبة المعاني السلبية على وجود آخر هي مؤشر سلبي على سير سريع إلى الفساد (ص ١٨١). ويؤكد ابن خلدون أن الترف والأخلاف المتعلقة به مؤشر على ارتقاء حضارة الجسد، وفي الوقت نفسه مؤشر على تدهور في قيم الروح، واقتراب من النهاية الفاشلة، فتفقد الحضارة التي تكسب الإنسان رفاهة مادية كل قيمتها (ص١٨٧).

وتنتهي الوريمي في تحليلها هذا المعيار إلى ربطه بالدين، وذلك «لأن الحضور المركزي للمعيار الأخلاقي في تصوره للعمران مبرر بمسلّمة عقدية عنده، وهي أن الوجه الرئيسي للإنسان في سلوكه من حيث إدراكه لمفهومي الخير والشر هو الدين وليس العقل، فالإنسان من منظوره الشر أقرب إليه إذا أهمل في مرعى عوائده، ولم يهذبه الاقتداء بالدين» (ص ١٩٧). ومما لا شك فيه أن طرح المؤلفة كلًّا من المعيار المذهبي والمعيار الأخلاقي



يكشف بوضوح أن العقل العربي عقل معياري بامتياز، وأنه محكوم بالأصول الدينية التي هي المكون الرئيسي للمعايير الأخلاقية، وأن هذه المعايير سيطرت على عقلية ابن خلدون لأنه جزء من المكون الكلي لثقافته العربية، وهي بهذا تتفق مع بعض ما شرحه الجابري في نقده للعقل العربي.

***

في الجزء **الثالث** المعنون بـ«قوانين الوجود الاجتماعي»، تناقش ناجية الوريمي حاجة الاجتماع إلى ضرورة السلطة؛ فالاجتماع الإنساني لديه يجري على منهاج الدين ليكون الكل محوطًا بنظر الشارع (ص ٢٠٢)، وأن هذا الاجتماع في حاجة إلى السلطة للاستقرار، ويبرر وجود السلطة شرعيًا، وأن قيمة السلطان هي في حمل الناس على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وآخرتهم (ص ٢٠٧). ولذا يوضح الخطاب الخلدوني العلاقة بين السلطة السياسية والدين والعمران بربطه ربطًا شرطيًا بين الجانب الديني والجانب الروحي للإنسان، ومسؤولية السلطة السياسية عنه، فلا يمكن للإنسان أن يقيم علاقة مباشرة بالله، وفي استقلالية تامة عن السلطة، بل الواجب والمشروط أن تمر العلاقة عبر المؤسسة السياسية، وفي هذا إغفال لاحتكار السلطة تمثيل الدين (ص ٢١٠).

تناقش الوريمي كيف أن العصبية هي قانون للاستبداد، حيث ترى أن ابن خلدون طور مفهوم العصبية من مجرد استعمال ضيق قبله إلى قدرة على تفسير الظواهر والحوادث في العمران والتاريخ؛ فابن خلدون يرى أن الاجتماع والعصبية هما بمنزلة المزاج في المُتكوّن، والمزاج في المُتكون لا يصلح إذا تكافأت العناصر، فلا بد من غلبة أحدها، وإلا لا يتم التكوين، فهذا هو سر اشتراط الغلبة في العصبية (ص ٢٢٣). وتكشف المؤلفة أيضًا عن استبدادية قانون العصبية؛ فمثلما اقتضت الحكمة الإلهية وجود منصب، اقتضت أن يتولاه القول بعصبية في كل مجموعة حتى تنتظم أمور الناس في معيشتهم، وفي علاقاتهم، وانتظامها بشروط الاستبداد، فليس المُلْك لكل عصبية، إنما المُلْك في الحقيقة هو لمن يستعبد الرعية ويجبي الأموال، ويبعث البعوث أو يحمى الثغور، ولا تكون فوق يده يد قاهرة (ص ٢٣٢).

ويطرح هذا الجزء أيضًا مناقشة «قانون الحتمية الجبرية»، وذلك لأن قانون الجبرية حاكم في مقدمة ابن خلدون، حيث تتضح الضرورة في الحاجة إلى الاجتماع، وهي ضرورة تعايش النوع الإنساني في مجموعات لتكون حياته، ولتتحقق الحكمة الإلهية، ويتضح العامل البيئي الذي يكتنف وجودُه هذه المجموعات، ومداره معيار الاعتدال والانحراف البيئي، والعامل الغيبي الذي مفاده التقدير المسبق لتاريخ الإنسان (ص ٢٤٥)، ومن ثم يسقط الوجود البشري والعمراني في طور قوانين حتمية، فالفعل الإنساني بكل صوره تقدير من الله، بحسب مفهوم الكسب الأشعري، فالكل من عند الله، وهنا تذهب المؤلفة إلى أنه بناء على أن كل شيء هو من تقدير الله، لم يكن هناك جديد متجدد، **فالأعصار** واختلاف البلاد، بل الجميع يتحركون في قوالب معدّة سلفًا لحياتهم الفردية والجماعية على حد سواء، إنها دورات قارة بنفس الخصائص، ونفس الكيفيات تقريبًا. وليظل الفعل الانساني والتاريخ البشري خاضعًا لضرب من ضروب الجبرية التي تحيل كل شيء تقريبًا إلى ترتيب الله الدقيق في خلقه (ص ٢٥٨). ومما لا شك فيه أن الصبغة الجبرية في بعض النظريات المطروحة في تفسير التاريخ تتسم بالجبرية، فتفسير كارل ماركس للتاريخ وفقًا للعامل الاقتصادي وحده يتسم أيضًا بالحتمية الجبرية، وقد يرى بعض المفكرين إلى الدين عاملًا روحيًا في تفسير التاريخ بشكل جبري أيضًا، وهذا واضح في رؤية المفكر الجزائري مالك بن نبي، فالحتمية الجبرية هي أمر موجود عند معظم فلاسفة التاريخ.

ومن ثم، تقر الوريمي بأن ابن خلدون حَمل تاريخ ظاهرة سياسية اجتماعية على حياة ظاهرة طبيعية، مخفيًا فروق الجوهرية بينهما، وهي فروق تُسقط معنى الحتمية المقصودة بمجرد استحضارها؛ فالأولى استحدثها الإنسان ليطور بها حياته، وليحل بها مشكلات تنظيمية واجهته، والثانية هي حقيقة وجوده الطبيعي الذي يناظر فيه الكائنات كلها، لكن سكوته عن هذه الفروق هو من جنس تصوره الفقهي لظاهرة العمران البشري، فالحكمة الإلهية التي خلقت الفرد عاجزًا عن العيش بمفرده هي التي دفعته إلى الاجتماع، وإلى الانتظام في أشكال سياسية، وهي التي جعلت الوجود الاجتماعي مجرد مرحلة ظرفية مفضية إلى الآخرة، والحكمة الإلهية واحدة، وخلقت الوجود الاجتماعي والوجود الطبيعي بدقة متناهية، وما على الإنسان إلا اكتشافها (ص ٢٥٥).

***

في الجزء الرابع والأخير المعنون بـ«تاريخ الوجود الاجتماعي»، تناقش ناجية الوريمي الوجود الاجتماعي بين **المقدمة** وكتاب **العبر** من النظرية إلى التطبيق. وتعرض التفسير الأخلاقي للتاريخ، وخضوع الدورات التاريخية للمحددات الأخلاقية؛ فتصور ابن خلدون للتاريخ خاضع لتصور أخلاقي عقدي، مداره مدى اقتراب الناس من الحق في عقائدهم أو ابتعادهم عنه، وإمعانهم في الكفر والطغيان، ويكاد ذلك أن يكون ثنائية شبه قارة، فمن جهة نجد جهل القوم وكفرهم واعتداءهم على رموز الحق – مع ما ينتج من ذلك من طغيان وخسران، وعقاب إلهي في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى نجد هدايتهم ومناضلاتهم لهذه الرموز، وما ينتج من ذلك من فوز (عمراني) فضلًا عن فوز أخلاقي أُخروي (ص ٢٧١).

وتشدد المؤلفة على حاكمية المعيار الأخلاقي في تفسير التاريخ حين نظر ابن خلدون إلى العمران باعتباره مجرد طريقة مفضية إلى فوز الإنسان في الآخرة لن يتأسس إلا على مقدمات أخلاقية لا تتجاوز معاييرها السلوك والعقائد، وسائر المجالات لن يبدوَ فيها مهمًّا إلا الوجه الذي يساهم في دعم هذه المعايير (ص ٢٨٦). وبما أن النظرة الأخلاقية إلى الظواهر وإلى الإنسان قائمة على تبويب عمودي تفاضلي للقيم وللسلوك وللعقائد، فإنها واقعة بالضرورة على توظيف معايير هذا التفاضل، وهي مدى الاقتراب من العقيدة الإسلامية الصحيحة، ومن خصال القوم الذين نهضوا بها، ومن العصر الذي يحكم فيه، والذي اكتنفه السلف الصالح (ص ٢٨٦).

في التصور الإسلامي المذهبي للتاريخ، يعالج الكتاب مدى تمييز ابن خلدون لأهل السنّة على حساب إقصاء جميع المذاهب الأخرى، وذلك حين كان يقيّم مسار التاريخ، فنجده يشير في تاريخه بوضوح إلى سياسة الخلفاء الذين نالوا إعجابه بصرامتهم تجاه غير المسلمين، ومن ذلك ما قام به هارون الرشيد من هدم للكنائس في جميع الثغور، وأخذ أهل الذمة بمخالفة زي المسلمين من ملبوسهم (ص ٣٠١). ونجد أن ابن خلدون يوظف مصطلح الانحراف السياسي وهو يتحدث عن الثائرين على عثمان في مقابل الاعتدال السياسي وهو لزوم الجماعة، وعدم التفرقة، وقتل هؤلاء المنحرفين الخليفة ظلمًا، لأن المسألة – كما قدمها – لا تعدو مؤامرة تستهدف الخليفة ووحدة المسلمين (ص ٣٠٦).

وترى الوريمي أن ابن خلدون كان إزاء عملية غربلة «مذهبية» للأخبار حتى تستقيم صورة الفترة المرجع، فترة السلف الصالح، وهنا يظهر ما عرضه في **المقدمة** في مسألة تأثير الانتماء المذهبي في نوعية الأخبار عند المؤرخ عن الوضع الصحيح

والمرجع المعيار، وهو وضع أهل السنّة والجماعة، فالخبر الذي يمس بالثوابت السنية في كل أبعادها وراءه انحراف مذهبي، والتصحيح إذ ذاك هو حماية هذه الثوابت، وتعديل التاريخ لينهض بذلك (ص ٣١٣).

تعليقًا على هذا الغرض نجمل النقاط الآتية:

- إن الفكر العربي المعاصر لا يكف عن وصم العقل العربي، كمنتج لتراثنا العربي، بالعاهات المزمنة التي لا يمكن تجاوزها إلا عبر تأسيس وعاء ثقافي مغاير يراعي حركة التطور الثقافي العالمي، وتطور الواقع العربي، وذلك بدلًا من وصم العقل العربي بأنه عقل محكوم بسلطة النص، وعقل يغلّب الماضي على الحاضر، وعقل محكوم بسلطة العادة والتجويز، ويعطي الأولوية للفظ على المعنى. وحين عاد بعضهم إلى التراث، كان ذلك تحت شعار أن أي نهضة حقيقية في المجتمعات العربية لا يمكن أن تنطلق إلا من التراث، وإذ بأغلبيتهم تحمّل هذا التراث مذماتنا ومثالبنا كافة.

- مهما قالت المؤلفة أنها تحاكم الدراسات المعاصرة بشأن ابن خلدون، فإنها تحاكم ابن خلدون وتراثه الإسلامي بالمجمل، منطلقة من الحداثة المعاصرة، وبمفاهيم العصر، وإن ادعت غير ذلك، لأن ما ينطق بلسانها في الكتاب يثبت قولنا، إذ تقول عن ابن خلدون: «لم يكن همه أن يرتقي بالكتابة التاريخية إلى مستوى علمي بالمفهوم الحديث»، فهل من المنطق إذًا أن نقول إن دراسة ناجية الوريمي بعيدة عن التاريخ الراهن وثقافة الحداثة، وهل كان مطلوبًا من ابن خلدون أن يكتب التاريخ بظروفه التاريخية أم بشروط الكتابة التاريخية المعاصرة ؟!!

- مجّد الجابري وغيره عمران ابن خلدون، وقال الجابري إن من خلال عقلانية ابن رشد وظاهرية ابن حزم ومقاصدية الشاطبي وعمران ابن خلدون، يمكن تحقيق انطلاق العقل العربي. ودعا إلى القطع مع تراث المشرق، واعتبره تراثًا ظلاميًا صاغتة آليات علمَي أصول الفقه وأصول الدين. وتأتي ناجية الوريمي اليوم لتضم عمران ابن خلدون إلى العاهات ذاتها الحاكمة للتراث السنّي، وتدين تراث ابن خلدون، وتقر بأنه امتداد لعمل الشافعي والأشعري في علم العمران، وتتغافل عن المفاهيم المؤسسة لنظريته خلدون بشأن العمران، بل إنها تحوّل المفاهيم الفاعلة إلى مفاهيم سلبية، فتتحول العصبية إلى شكل من أشكال الاستبداد، وتتحول البيئة إلى صورة من صور الجبرية، ويتحول الدين بقراءة أهل السنّة إلى صورة من صور الإقصاء وأن تاريخ ابن خلدون تاريخ عصبيات.

- يظلّ لمفاهيم نظرية ابن خلدون في العمران دورها البارز في تفسير الواقع العربي الراهن إلى الآن؛ فلو حاولنا أن نبحث عن أسباب عجز العرب حتى الآن عن تأسيس الدولة الحديثة ومؤسساتها، يظل حديث ابن خلدون عن البنى العشائرية والعصبيات القبلية من الأدوات الفاعلة في تفسير هذا الواقع.

الهوامش

(١) عزيز العظمة، **ابن خلدون وتاريخيته**، ترجمة عبد الكريم ناصيف، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)؛ محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية و الدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ علي أومليل، **الخطاب التاريخي: دراسة لمنهجية ابن خلدون** (بيروت: مركز الإنماء العربي، [د. ت.])، وفهمي جدعان، **الطريق إلى المستقبل: افكار قوى للازمنة العربية المنظورة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٦).

(٢) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته** (بيروت: المركز الثقافي العربي، [د. ت.])، ومحمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة** (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٦).



نادر سراج

مصر الثورة وشعارات شبابها

دراسة لسانية في عفوية التعبير

الشعار أو الهتاف بنية بلاغية تساعد الباحث في معرفة وجهات نظر الذين أنتجوا هذا الشعار أو ذاك وأحاسيسهم المباشرة وتطلعاتهم الحياتية. والغاية من دراسة الشعارات والهتافات هي تفكيك عناصرها واكتشاف دلالاتها من خلال إخضاعها لأدوات التحليل اللسانية. وقد عكف هذا الكتاب على دراسة 1700 شعار مهتوف ومكتوب، علاوة على الكتابات الجدارية والرسوم الغرافيتية والنكات، فتناولها بالتصنيف والتحليل، ودرس الفوارق بين الشعارات الأحادية كشعار "ارحل" والشعارات المتعددة اللفظ مثل "يسقط يسقط حكم العسكر". ويتميّز هذا الكتاب عن الكتب الأخرى التي صبّت اهتمامها على خلفية الثورات العربية ومساراتها، في أنه درس الشعارات السياسية من وجهة نظر لسانية وظيفية وسيميائية.

زياد منى*

عروض كتب

كتب باللغة العربية

الكتاب	: تاريخ إيران الحديثة
الكاتب	: أروند إبراهيميان
العنوان الأصلي	: *A History of Modern Iran*
ترجمة	: مجدي صبحي
مكان النشر	: الكويت
الناشر	: سلسلة عالم المعرفة (٣٢٠)
تاريخ النشر	: ٢٠١٤
عدد الصفحات	: ٣٢٠

هذا الكتاب مرجع موثَّق، وإلى درجة ما، منحاز علميًا ومكتوب بلغة أكاديمية، وإن مبسطة، وهو بالتالي موجَّه إلى القارئ غير المتخصص، كما يشدد الكاتب.

يركز الكتاب على تطور إيران، من شبه دولة شاهنشاهية إلى دولة حديثة من منظور الإدارة والاقتصاد وتنظيم المجتمع وقيام بيروقراطية تحكم البلاد مكان سلطات الشاه المطلقة ومندوبيه من قادة العشائر وأتباعهم وملّاك الأراضي ورجال الدين. هذا كله تم في القرن الماضي الذي يُعرف في التأريخ الإيراني باسم «القرن العشرون الطويل»، بمعنى أنه شهد إصلاحات في الدولة عمقت من روابط المجتمع وساهمت إلى حد كبير في خلق وعي قومي جامع، لكن من دون نسيان، أو حتى تجاهل، حقيقة أن الأمة الإيرانية تضم في صفوفها قوميات عديدة، منها الترك والعرب والأذريون وغيرهم.

بعد مقدمة قيّمة، بدأ الكاتب بعرض تاريخ إيران الحديث في فصل «مستبدون ملكيون: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار»، وهم المتحدثون

* أكاديمي فلسطيني في علم الآثار، وباحث في التاريخ القديم.

باللسان التركي، بشرح طبيعة «الدولة» التي كانت تحت سلطتهم في مطلع القرن العشرين، وسلطات الشاه المطلقة، وغياب أي بيروقراطية تجمع الأمة وأطراف الدولة، عدا الولاء الشخصي للشاه. ففي تلك المرحلة كانت إيران هي الشاه والشاه هو إيران. ومن الأمور اللافتة والمهمة في هذا العرض أن المؤرخ تناول المادة ضمن الصراعات الدولية والمحلية التي كانت قائمة في محيط إيران، مثل روسيا ومستعمراتها القيصرية من قوميات مسلمة وجورجيين، وأيضًا ضمن الصراع الروسي - الأرميني والصراع الروسي- التركي وغيرهما.

خصص الكاتب الفصل **الثاني** للحديث عن التحولات التي شهدتها إيران إبان الحرب العالمية الأولى. ولا يختلف تاريخ إيران في هذه المرحلة عن تاريخ جارتها التركية؛ حيث إنه تعرّض لتدخلات غربية باسم التحديث أدت إلى ثورة دستورية جذورها كانت في القرن التاسع عشر «بسبب اختراق الغرب التدريجي للبلاد» وفق كلمات الكاتب. هذه الإصلاحات التي أدت في نهاية المطاف إلى قيام الشاه بالالتفاف على الإصلاحات الدستورية، وهي حركة قادت في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب أهلية حوّلت البلاد إلى «دولة فاشلة» في سنة ١٩٢٠.

يتناول الفصل **الثالث** («القبضة الحديدية للشاه») بالبحث والعرض ما شهدته البلاد من تحولات تحت حكم الشاه رضا، بدأت بانقلاب ٢١ شباط/ فبراير ١٩٢١ قاده الجنرال رضا خان، ضمن العلاقات الدولية التي كانت قائمة، وخصوصًا التنافس الأنغلو- سوفياتي على النفوذ في تلك البلاد. الشاه رضا، يقول الكاتب، يُنظر إليه عادة على أنه متنور وعِلماني، لكن هدفه كان في حقيقة الأمر تمديد سيطرته وتوسيع سلطته إلى كل زاوية من زوايا الدولة الإيرانية؛ فأقام نظامًا مستبدًا عمل من خلاله على جمع ثروة شخصية طائلة عبر مصادرة أراضي الفلاحين والاستيلاء على أراضي الدولة وما إلى ذلك. لكن تلك المرحلة، يقول الكاتب، شهدت تحديًا حقيقيًا من منظور تأسيس المدارس والجامعات، حيث ولدت جامعة طهران سنة ١٩٣٤. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الدولة منعت التدريس بغير اللغة الفارسية التي فُرضت على المؤسسات التعليمية كافة. لكن المعارضة الداخلية كانت أقوى من الشاه رضا الذي أُجبر على التنازل عن العرش في سنة ١٩٤١.

يتعامل الفصل **الرابع** («فترة خلو العرش») مع مصير البلاد إبان الغزو الأنغلو- أميركي- سوفياتي في سنة ١٩٤١، وهو الغزو الذي أجبر الشاه على التنازل عن العرش لمصلحة ابنه محمد رضا الذي كان يبلغ ٢١ سنة. وافق هذا الأخير على شرط الغزاة، أي الانضمام إليهم في محاربة ألمانيا وحلفائها، واستمرت تلك المرحلة ثلاث عشرة سنة انتهت مؤقتًا بحكومة محمد مصدق الذي عزله الغزو الإنكليزي وأعاد حكم الشاه. وقد شهدت البلاد في الفترة الواقعة بين سنتي ١٩٤١ و١٩٤٩ نهوض حركة اشتراكية سيطر فيها حزب توده الشيوعي على الشارع. ويقول الكاتب إن الاتحاد السوفياتي ساهم في إسقاط حزب توده بسبب مطالبة قيادته له بمنحها امتيازات نفطية في شمالي البلاد ودعمها للحركات الانفصالية في كردستان وأذربيجان. انتهت هذه المرحلة بصعود قومي إيراني هو محمد مصدق (١٩٤٩-١٩٥٣) وبغزو بريطاني أنهى حكمه وأعاد الشاه إلى الحكم.

يتناول الفصل السادس والأخير صعود الجمهورية الإسلامية وانتصار الثورة الإسلامية فيها ١٩٧٧- ١٩٧٩، حيث تحولت إيران إلى قوة إقليمية لا تزال في طور الصعود.

إضافة إلى سلاسة اللغة والعرض المرتب للحوادث الكثيرة، أثرى الكاتب مؤلفة بشروح مستفيضة للأوضاع الطبقية والتغيرات التي أحدثها مختلف العهود، وتأثير ذلك في مسار الدولة ومختلف الأنظمة التي شهدتها. كما أثرى الكتاب بخرائط وجداول تبين التغيرات التي شهدتها البلاد في مجالات ملكية الأراضي والتعليم وغير ذلك.

افتقدنا في الكتاب مكونًا أساسيًا في أي عمل علمي، وهو فهرس الأسماء والمواقع والموضوعات، إضافة إلى الحديث في الإشكاليات القومية في الدولة الإيرانية الحديثة ومكوناتها القومية، ومنها العرب في إقليم خوزستان/ عربستان، غير أنه ثري بالمعلومات، ونوصي بقراءته كل من يود معرفة تاريخ البلاد الجارة وفهمها على نحو أفضل.

الكتاب	**: السيطرة على الغذاء، السيطرة على الشعب**
الكاتب	**: رامي زريق، آن غوف**
مكان النشر	**: بيروت**
الناشر	**: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة آفاق المستقبل ٣)**
تاريخ النشر	**: ٢٠١٤**
عدد الصفحات	**: ١١٢**

تواصل مؤسسة الدراسات الفلسطينية التي مقرها في بيروت، إصدار مجموعة دراسات مكثفة عن القضية الفلسطينية وإشكالاتها في مختلف المناحي. ويأتي هذا الكتاب، الذي يتناول بالتحليل النقدي مسألة الأمن الغذائي في قطاع غزة المحاصر، في وقته، إذ إنه صادف زمن وقوع العدوان الصهيوني على القطاع، وهو العدوان الذي أودى بحياة أكثر من ٢٠٠٠ شهيد وسقط خلاله آلاف من الجرحى، جلّهم من الأطفال والنساء والشيوخ.

تناوُل مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذا الموضوع مهم، لأن الدراسات التي تتناول القضية الفلسطينية والاحتلال الصهيوني لبقية أراضي فلسطين [الانتداب] تمر في معظمها بسرعة على مسألة الكفاح من أجل الأمن الغذائي من دون منحها التعمق المطلوب؛ فمسألة الأمن الغذائي، لا بالنسبة إلى قطاع غزة المحاصر فقط وإنما بالنسبة إلى دول العالم كله، مسألة أمن قومي لا تنفصل عن بقية مكونات الأمن الوطني/ القومي. وكلنا يتذكر سياسة الابتزاز الغذائي التي مارستها الولايات المتحدة تجاه مصر عبد الناصر عندما ربطت تصدير القمح بشروط سياسية، والأمر ذاته كانت تربطه بصادراتها من القمح إلى الاتحاد السوفياتي.

من المعروف أن العدو الصهيوني يعتبر الغذاء، غذاء البشر، إحدى أدوات الحرب الناعمة، كما قال أحد مستشاري رئاسة الوزراء في إسرائيل: «الفكرة من السياسة الغذائية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة هي مدهم بأكثر مما يجعلهم يتضورون، وأقل مما يجعلهم أصحاء».

قسم الباحثان زريق وغوف الكتاب إلى مدخل نظري شرحا فيه مسألة تعريف المؤسسات الدولية العاملة في حقل مفهوم الأمن الغذائي، بما يوضح تسييسها من خلال تجاهل الأبعاد السياسية والاقتصادية للمفهوم. هنا، يُبرز الكاتبان الحقائق ذات العلاقة عبر الاستعانة بمصورات ورسوم بيانية للوضع الغذائي في القطاع المحاصر، ومن ذلك «وضع الغذاء في قطاع غزة» و«المساعدات الغذائية في غزة»، بما يوضح بالأرقام والرسوم البيانية والخرائط وضع السكان الصحي المتدهور بفعل أسباب شتى، منها، بروز أمراض مرتبطة بسوء التغذية وتعذّر الوصول إلى المياه الجارية النظيفة والأراضي الزراعية والحق في الوصول إلى تلك الأراضي، وما إلى ذلك. وهذا كله، يؤكد الباحثان، يؤثر في الإنتاجية والوضع الاقتصادي العام في القطاع المحاصر.

ينتقد الباحثان إهمال المنظمات العالمية العاملة في هذا الميدان المكونات السياسية والاقتصادية المسببة للنقص في المواد الغذائية في القطاع، وتركيزها في عروضها على عامل السعر فحسب. كما أنهما يتطرقان إلى فرض الدول المانحة ودول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى، مثل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، مواد زراعية محددة توجب على المزارع الفلسطيني الاستعانة بالأسمدة، بما يؤثر سلبًا في صحة البشر، وفي مقدمتهم الأطفال. وهنا ينوّه الكاتبان إلى سياسة فرض سياسة زراعية قصيرة الأمد بما يمنع تشكل اقتصاد محلي كاف لسد حاجات السكان الحقيقية.

كما يتجلى إهمال المنظمات الدولية العوامل السياسة في مسألة انعدام الأمن الغذائي في القطاع المحاصر، وذلك بتجاهل سياسة العدو القائمة على مصادرة الأراضي ومنع زراعتها وفرض حزام أمني في الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة. والأمر ذاته ينطبق على قطاع الصيد، وهو ما يعكس سبب تمسك الوفد الفلسطيني في محادثات القاهرة بمسألة توسيع نطاق منطقة الصيد إلى ١٢ ميلًا بحريًا. إن استمرار الحصار البحري، يؤكد الباحثان، أدى إلى تدمير قطاع الصيد وبالتالي إفقار العاملين فيه وتحولهم إلى عاطلين من العمل.

إضافة إلى نقاط النقد السابقة بحق المنظمات الدولية المانحة، ينتقد الكاتبان سياساتها البعيدة عن التخطيط البعيد المدى وعن التخطيط المستدام، القائم أساسًا على التعليم والمياه والبنى التحتية الضرورية لتأسيس اقتصاد محلي مستقل.

كما ينتقد الكاتبان سياسات السلطة في رام الله التي تتبنّى وجهة نظر المنظمات والدول المانحة، بما يجعلها شريكًا في عملية تدمير اقتصاد قطاع غزة المحاصر وإفقار أهله وسكانه.

وهما يوضحان أن سياسات إسرائيل في قطاع غزة ما هي إلا حقل تجارب يجري تطبيقها في أجزاء أخرى من فلسطين المحتلة، ويذكّران القراء بقيام دولة العدو بمصادرة ٥٥٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية الفلسطينية في الجليل.

ثم يطرحان في ختام البحث أن هذه السياسات، منفردة ومجتمعة، تؤدي إلى إفقار المزارع الفلسطيني وإجباره على النزوح إلى المدينة.

الكتاب يحوي معلومات كثيرة مهمة ومكتوبة على نحو مكثف يسمح للقارئ بالاطلاع على جوهر حصار قطاع غزة والسياسات التي تمارسها القوى الفلسطينية فيه، ومنها اللجوء

إلى حفر الأنفاق لاستجلاب المواد الغذائية التي تمنع وصولها إسرائيل ومصر، المشاركتان في الحصار.

وقد وضع الكاتبان إطارًا متكاملًا للتعريف بمكونات الأمن الغذائي التي تتجاهلها الدول والمنظمات المانحة، والتي تعكس أنماط الاحتلال الإسرائيلي، بما يوضح أن انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة المحاصر هو أحد أهداف العدو الإسرائيلي الاستراتيجية وجزء من منظومة الاحتلال المتكاملة.

ولا شك في أن العدوان الأخير على غزة زاد من معاناة أهلنا في القطاع وضاعف من تدهور أحوالهم المعيشية، بما يعكس تمسك المقاومة الفلسطينية بشروطها للالتزام بهدنة.

الكتاب : **مصر الثورة وشعارات شبابها - دراسة لسانية في عفوية التعبير**
الكاتب : **نادر سراج**
مكان النشر : **بيروت**
الناشر : **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ المعهد الألماني للأبحاث الشرقية**
تاريخ النشر : **٢٠١٤**
عدد الصفحات : **٤٠٨**

بداية، أود توضيح مسألة متعلقة بكيفية استخدام بعض المراجع العلمية والإعلامية مصطلحات محددة، حيث تختلف نظرتي الشخصية، المنطلقة من معارفي العلمية، إلى طريقة توظيفها. المسألة الأساسية هنا عدم قبولي توظيف المصطلح «ثورة» وتطبيقه على الحوادث التي شهدتها بعض الدول العربية منذ نهاية سنة ٢٠١٠؛ فمنظوري هو أن الثورة تهدف إلى إحداث تغيير شامل في المجتمع يخلق حالة معاكسة لما كان قائمًا. التغيير لا يعني الجانب السياسي وإنما الاقتصادي، حيث إن الأول تفرع عن الثاني. لذا يجدني القارئ أوظف المصطلح «حراك» بدلًا من «ثورة»، من دون أن يعني ذلك انتقاصًا من أي طرف. وتوضيح هذا الأمر مهم لأن محط اهتمام هذا الكتاب هو الدراسة اللسانية لتعبيرات الحراك/ الحراكات التي شهدتها مصر وقادت إلى عزل الرئيس حسني مبارك، وبقية التطورات هناك معروفة.

ربما يبدو موضع هذا الكتاب لبعض القراء تخصصيًا للغاية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى اهتمام مجموعة محدودة من القراء به. وعلى الرغم من صحة هذه النظرة، فإن منطلق اهتمامنا به، إضافة إلى موضوعه الرئيسي، هو أنه يزود القارئ بنظرة جديدة ونافذة إلى شرائح المجتمع المصري وتوجهاتها واتجاهاتها السياسية والفكرية والعمرية والتعليمية المختلفة. كما يعكس، في ظننا، مدى تداخل الحياة اليومية في ذلك المجتمع بالحراكات الشعبية ومصطلحاتها، الأمر الذي يعكس انخراط فئات واسعة من الشعب فيها.

لقد استند هذا الكتاب إلى مشروع إبراز دور المناهج التحليلية البنيوية والأدوات اللسانية في

مقاربة دراسة لغوية تطبيقية لما يزيد على ١٧٠٠ شعار رُفعت قبل حراك ٢٥ يناير وفي أثنائه. وهو المشروع الذي دعمه المعهد الألماني للأبحاث الشرقية تحت عنوان «الشعارات السياسية في عالم عربي متحول: مصر أنموذجًا». والهدف هو إظهار الشعار السياسي، المحكي والمكتوب، ليس فقط تلفظًا لغويًا ذا رسالة سياسية محددة، وإنما أيضًا فعلًا سياسيًا تغييريًا. هذه وجهة نظر الباحث التي أبرزها في كتابه من خلال ثلاثة عشر فصلًا موزعة في ثلاثة أقسام، إضافة إلى المقدمة.

القسم الأول، «الشعارات: تركيبًا ووظيفة وضمائر»، ضم خمسة فصول تناولت «اللغة الشعاراتية» أولًا، و«منتجو هذه الشعارات» ثانيًا، و«وظيفة الشعار» ثالثًا، و«تعديل الشعار وقولبتها وفق السياقات» رابعًا، و«دينامية استخدام الضمائر في البنى اللغوية للشعارات» خامسًا، حيث لاحظ المؤلف أن موقع الصدارة كان لضمير المتكلم الذي هو «في تعبيره الجمعي المؤتلف الدلالات خير حامل لرسالة الشعب المكافح والمتضامن والثائر.. إلخ».

القسم الثاني، «بلاغة الواقع وقوة الإقناع»، ضم ثلاثة فصول، تناول أولها الجملة الخبرية والجملة الإنشائية في خدمة الشعارات، وضم البلاغة الوظيفية – مفتاح تحليل الشعارات، والآلية التي استعان بها لإخضاع بناها لتعديلات تلائم الواقع المتجدد. واهتم ثانيها بالتناص بين الشعارات التي رفعها المتظاهرون والفنون المرئية والمسموعة، أي الأفلام والمسرحيات والأغاني، وغير ذلك. أما ثالث فصول هذا القسم، فخصصه المؤلف لدراسة شعار «إرحل» بصفته قولًا أحاديًا يقوم وظيفيًا مقام الجملة، وهو في الوقت نفسه فعل أمر يقصد به الحاكم.

القسم الثالث، «الدراسة السيميائية للشعارات – سيميائية الرمز في الحياة اليومية والسياسية في مصر»، يحوي خمسة فصول، ركز أولها على رموز التلاقي بين الأديان والجماعات، وحضور الرموز الدينية بصريًا وتعبيريًا. وقد رأى المؤلف أن الرموز الدينية التي رفعها المتظاهرون لم تشكل قرائن للدلالة على خلفية حامليها وانتماءاتهم الدينية، بقدر ما كانت لإخفائها. الفصول الأربعة الأخيرة تناولت أبطال كليلة ودمنة بصفتها مرجعية إسنادية وترميزية للشعارات السياسية، وسيميائية المأكل ومفرداته في الشعار السياسي، والنقل والأمان ورموزهما السياسية في تصوير حوادث الحراك، وأخيرًا ثقافة الملبس.

موضوع هذا الكتاب مثير حقًا، وفي ظننا أنه يمكّن الباحث المهتم بالحادث المصري، الأكثر «أناقة» من بين الحراكات التي شهدتها ساحات عربية، من البحث تفصيليًا في آليته، ليس بدءًا من حوادث كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وإنما ضمن الحراكات العديدة التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة.

المؤلف يشدد في مؤلفه على أن من إيجابيات هذه الدراسة تقديم أنموذج عصري للدراسات الإنسانية واللسانية التطبيقية المنحى، إضافة إلى تمكينها الباحث اللساني من لحظ التفاعل بين المحتجين والواقع المعيش، وأخيرًا **مقدرة هذا النوع من الدراسات اللسانية على تحفيز الاهتمام باللغة الأم ووظائفها التعبيرية والإبلاغية.**

في خضم الجنون الجماعي الذي يجتاح مشرقنا العربي ومغربه، والتشظي المتزايد لمجتمعاتنا، تذكّرنا هذه الدراسة المثيرة بتلك الأيام الأنيقة التي عشناها مع المتظاهرين في مصر عبر شاشات أجهزة التلفزيون وهم يرفعون مختلف الشعارات الشعبية الإبداعية، والتي تعكس روح إخوتنا المصريين الخفيفة والتي لا بد أن كل عربي يعرفها على نحو عميق.

كتب باللغة الإنكليزية

الكتاب	: الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط *The First World War in the Middle East*
الكاتب	: كرستين كوتس إولريكسن
مكان النشر	: لندن
الناشر	: هرست آند كُمْبني
تاريخ النشر	: ٢٠١٤
عدد الصفحات	: ٢٦٤

بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى، صدرت مجموعة من الكتب المرجعية المختلفة الأحجام وهي تحوي تفاصيل مختلفة لمسارات الحرب. وقد رأينا أن نعرض هذا الكتاب تحديدًا لأنه مختصر ومركّز على نحو عام، ويتعامل في الآن نفسه مع مسرح تلك الحرب الجنونية في المشرق العربي عامة وفي المنطقة المحيطة بنا شمالًا على نحو خاص، أي في القوقاز. بالتالي، يعوض هذا الكتاب النقص في المكتبة العالمية عن الحرب الأولى التي تتعامل مع الحرب في الشرق الأوسط على أنها هامشية.

في الوقت نفسه، إن تشكلنا السياسي في المشرق العربي نتيجة مباشرة لتلك الحرب، وما زلنا نعيش تداعياتها إلى يومنا هذا.

لنتحدث بلغة الأرقام، الباردة حقًا، والمعلومات مستقاة من هذا الكتاب. سقط في الحرب أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ جندي «عثماني». قوات الإمبراطورية البريطانية فقدت ٢٦٠,٠٠٠ جندي، وعددًا مماثلًا في الجبهة الروسية، يضاف إليهم نحو ٥٠,٠٠٠ ضحية فرنسية. ومن البديهي أن هذه الأعداد تضم الضحايا من «المستعمرات» البريطانية والفرنسية والروسية، كما العثمانية.

قسم الكاتب مؤلفه إلى ثلاثة أقسام، خصص القسم **الأول**، «استهلال»، بما يعكس الوضع الذي كان قائمًا في الشرق الأوسط قبل اندلاع الحرب. هذا القسم يحوي فصلين: **أولهما** يتفحص الاقتصاد السياسي الدولي للمنطقة ونظرة القوى العالمية آنذاك إليها في الفترة الملاصقة لمرحلة اندلاع الحرب، إضافة إلى عرض مختلف قوى المنطقة ونظرتها إلى مستقبلها. أما الفصل **الثاني**، فيتعامل مع مجمل التحديات في المنطقة، ومنها اللوجستية والبيئية، وخاصة الصحراوية منها. ويركّز الكاتب هنا على دور مستعمرة شبه القارة الهندية الحاسم في إمداد قوات «الإمبراطورية البريطانية» التي كانت قائمة بما تحتاج إليه من موارد بشرية ومادية. هذا العرض يمكّن القارئ من معرفة الروابط بين مختلف أقاليم المنطقة ودورها في الحرب وما بعد ذلك.

وخصص الكاتب القسم **الثاني**، «العمليات العسكرية»، للحديث في مسارات العمليات الحربية في الشرق الأوسط. وفي هذا القسم، يتناول الفصل الثالث بالعرض مسار الحرب في منطقة القوقاز بين الإمبراطورية القيصرية الروسية والدولة أو الإمبراطورية العثمانية. ومع

أن الكاتب يشير إلى أن القوقاز لا تُعتبر من حدود منطقة الشرق الأوسط، فإنه عرض المسارات هناك لأنها أثرت في قدرات الدولية العثمانية التي أنهكتها الحروب عليها من كل جانب.

أما الفصل **الرابع**، فيتناول فيه الكاتب مسار الحرب في مصر وفلسطين، وأسباب تغيير الاستراتيجيا البريطانية من التركيز على منطقة تركيا والقوقاز إلى المشرق العربي الذي يضم قناة السويس ذات الأهمية القصوى لإبقاء خطوط إمداد القوات البريطانية مفتوحة. لكننا نعرف مدى تأثير نتائج الحرب في الشرق الأوسط في مستقبلنا.

خصص الكاتب الفصل السادس لعرض مسار الحرب في العراق، بدءًا باحتلال القوات البريطانية مدينة البصرة وانتهاءً باحتلال مدينة الموصل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨، وذلك بعد انتهاء «الحملة العثمانية» رسميًا بنحو أسبوعين. وتعد الحملة البريطانية على العراق حتى تاريخه أكبر إذلال لبريطانيا، إذ إنها عانت هزائم كثيرة ووقع عدد كبير من جنودها أسرى في معركة الكوت، علمًا بأن القوات البريطانية استعملت في تلك الحملة الغازات السامة ضد المقاتلين والمدنيين على السواء، بعد أن أخفقت قواتها في التقدم بسبب المقاومة الهائلة التي أبداها أهل البلاد.

القسم **الثالث** الذي يضم فصلين خصصه الكاتب للحديث عن الصراع الدولي للسيطرة على الإقليم بعد انتهاء الحرب، وكيفية تشكيل القوى الكبرى وقتها «الشرق الأوسط الجديد».

ويجدر القول إن أهمية أخرى للكتاب تكمن في أنه يعرض المعاناة الكبرى لسكان الشرق الأوسط على المستويات السياسية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما أُجبروا على الخضوع لها، وهي أمور كثيرًا ما تتجاهلها الكتب الأخرى المتعلقة بتلك الحرب.



Rural development and Agriculture Policies in Egypt: Historical Roots and Effects on Farmers

Saqr al-Nour

Al-Nour's paper examines the historical roots of rural development and agricultural policies in Egypt, and their effects on Egyptian farmers. In an attempt to gain an understanding of Egypt's rural and agricultural development model, the author examines the theoretical structure and practical applications of agricultural and rural development programs followed in Egypt since the beginning of the 1950s. The paper provides an in-depth exploration of the structure and history of successive agricultural and rural policies, along with an ethnographic study of their effects on the local level. It also provides case studies of Egyptian farmers so as to shed light on the strategies used by social actors towards these polices. Al-Nour's research method combines socio-analytical tools on the macro and micro levels as well as an analysis of the political and social economy of development. Field work was centered on a group of villages in the Egyptian south (in Assyut, Qena, Sohag, and Minya governorates), with particular focus on the village of Nazlet Salman in Assyut. Al-Nour concludes that the general trend in Egypt has switched from rural development and agricultural development being linked to them being separated, giving rise to an agriculture without farmers and a rural development without agriculture, with all its inherent implications for the Egyptian farmer.

Colonial States as Intelligence States: Security Policing and the Limits of Colonial Rule in France's Muslim Territories, 1920–40

Martin Thomas

At the heart of most colonial states lay a contradiction. On the one hand, colonial state institutions defined themselves in opposition to indigenous networks of power associated with the pre-colonial period, whether based on ethnicity, tribal kinship or religious affiliation. On the other hand, few colonial states had sufficient bureaucratic substance to operate separately of indigenous society. This paper suggests that a more catholic vision of the parameters and purpose of state intelligence gathering may aid our understanding of how colonial states endured. These intelligence activities were multifaceted. They were designed, on the one hand, to provide sufficient information about local social organization to enable government to function. On the other hand, intelligence gatherers were also intelligence disseminators. Those same agencies of the colonial state that amassed information about indigenous populations also sought to control the movement of knowledge within local society in order to mould popular opinion, or, at the very least, shape the views of influential elites. Only then could local authorities set about influencing these differing forums of opinion to European advantage. In this sense, the paper argues, colonial states were 'intelligence states'.

readings are generally skeptical of an Arab world capable of undergoing real revolutions like those experienced by the West. For the most part, orientalists resort to readings focused on confessions and divorced from their historical and social context. In this way, the confession forms the entryway to the reading of a political struggle or to the understanding of social crises. This paper tries to critique and deconstruct some aspects of these orientalist readings, especially with regard to Syria. It discusses the ideological discourse around the revolution and considers the claim that a revolution has not taken place. The Syrian revolution is here approached from a sociological perspective seeking to bring out the revolutionary aspects that orientalist studies try to efface.

The Oral Discourse of Religious Minorities and Coexistence in the Ottoman Tunisia

Mohamed Merimi

The written form was widespread in Ottoman Tunisia, whether at the center or amongst local groups and minorities that made up Tunisia at the time. For some purposes and spheres of life, however, writing was inextricably linked with orality. In his study, Muhammad al–Mremi examines the local history of the island of Djerba situated off the southeastern coast of Tunisia, where oral traditions were prevalent and embedded in the heritage of the local communities that make up the inhabitants of Djerba, including Ibadis, Berber, African Arabs, Arabs, Maliki Sunnis and Jews amongst others. The study explores a number of questions related to the rights of these local communities and how oral traditions guaranteed them. Al-Mremi tackles the nature of the social relations as reflected in the oral narratives explored, observing the circumstances in which the oral transformed into written form, in a situation imposed by the social bond underlying coexistence on the island of Djerba in the modern period. Orality, asserts the author, contributed to the organization of the people of Djerba, founded the hierarchy, and defined clear and precise social relations, which represented the rules of the game for the various social actors.

Arab Education Systems: Current Crisis and Future Challenges

Rachid Jarmouni

Jarmouni premises his paper on the assumption that the failure of education and training systems in the Arab world is not only linked to weak financial or logistical capacity, or the lack of human resources, but primarily due to the absence of a clear development vision. At its heart, argues the author, the crisis lies in educational institutions' poor performance in fulfilling their pioneering and civilizing tasks. Jarmouni thus analyzes three key elements: diagnosis, implications, and causes, through which he explains the compound nature of the educational systems crises in the Arab world. Some of the most fundamental flaws of the education system in the Arab world are considered, such as their failure to achieve universal schooling at all stages, the inequality of opportunity among students, the weakness in basic knowledge offered to students in education and training establishments, and the precariousness of educational governance in most models of Arab education. This results in two main outcomes: financial wastage with its concomitant human wastage, and stunted Arab development. In an effort to explain the deterioration of the Arab education systems, socio-political, socio-cultural, and socio-developmental factors are also considered by the author.



ABSTRACTS

Social cohesion in Lebanon's Secondary School Curriculum: Effects on Students' Attitudes

Maha Shuayb

Ending Lebanon's civil war, the 1989 Taif Agreement focused on the role of education in strengthening social cohesion, paving the way for a new Lebanese school curricula that came into effect in 1997. Almost 20 years after its implementation, and given the increase of sectarian strife in Lebanon, Shuayb examines the extent to which Lebanon's education system contributes to the strengthening of social cohesion in the country. Based on a sample of 24 secondary schools –including government, public, private, religious and secular schools – Shuayb investigates the approaches currently being followed in Lebanese secondary schools to foster social cohesion, and the implications these practices have for the political, sectarian, and social attitudes of pupils. To this end, Shuayb conducted extensive student surveys as well as interviews with Lebanese teachers and administrators. Her findings reveal that most schools under study have a narrow understanding of social cohesion, limited to religious pluralism and citizenship and excluding the concept of social justice.

Moroccan Islamists on the Civilian State: Case of the Justice and Charity (Al Adl wal Ihsan) Movement and the Justice and Development (Al Adl wal Tanmia) Party

Hicham Khabbashe

Khabbashe's study examines Morocco's two main Islamist parties' attitudes towards the modern civil state, and the extent to which members ofJustice and Charity Movement and the Justice and Development Party are willing to change their attitudes on the notion of a civilian state. Khabbashe's findings reveal that both movements concur in their categorical rejection of a ruler being non-Muslim and in their affirmation of the importance of political participation in the context of an Islamic system of government, which is taken synonymous with shura (consultation). Notable differences are detected, however, with the Justice and Development Party deemed more receptive to partial secularism and to the election of government officials. The change in attitudes for the sample as a whole reveals a rise in the number of positive attitudes towards secularism and a drop in those concerned with its twin, democracy, and a marginal decline in the number of positive attitudes towards party pluralism and the election of government officials.

A Reading on Syria: Deconstructing Sectarian Discourse

Jérôme Maucourant and Akram Kachee

Transformations in trajectories of popular mobilization and its change from non-violence to violence, particularly as witnessed in Syria, stoke and feed orientalist readings. Such



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات هو مؤسّسة بحثيّة فكريّة مستقلّة للعلوم الاجتماعيّة والتاريخيّة وبخاصّة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلميّ البحثي إلى خلق تواصل بين المثقّفين والمتخصّصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانيّة بشكل عامّ، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمّتهم، وبينهم وبين المراكز الفكريّة والبحثيّة العربيّة والعالميّة في عملية البحث والنّقد وتطوير الأدوات المعرفيّة والمفاهيم وآليّات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلّب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيّز العامّ.

المركز هو مؤسّسة علميّة. وهو أيضًا مؤسّسة ملتزمة بقضايا الأمّة العربيّة وبالعمل لرقيّها وتطوّرها. وهو ينطلق من كون التطوّر لا يتناقض والثّقافة والهويّة العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضًا من أنّ التطوّر غير ممكن إلّا كرقيّ مجتمع بعينه، وكتطوّر لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخيّة وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثّقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربيّ، دولًا ومجتمعات، وبتحليل السّياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضًا، ويطرح التحدّيات التي تواجه الأمّة على مستوى المواطنة والهويّة، والتّجزئة والوحدة، والسّيادة والتبعيّة والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربيّة والتّعاون بينها، وقضايا الوطن العربيّ بشكل عامّ من زاوية نظر عربيّة.

ويُعنى المركز أيضًا بدراسة علاقات العالم العربيّ ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركيّة والأوروبية والآسيوية المؤثّرة فيه، بجميع أوجهها السياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدّراسات الثّقافية والعلوم السياسية حاجزًا أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظريّة، فهو يُعنى كذلك بالنظريّات الاجتماعيّة والفكر السياسيّ عناية تحليليّة ونقديّة، وخاصّةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديميّ والسياسيّ المُوجّه للدّراسات المختصّة بالمنطقة العربيّة ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثًا ودراسات وتقاريرَ، ويدير عدّة برامج مختصّة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجّهة للمختصّين، وللرّأي العامّ العربي أيضًا، وينشر جميع إصداراته باللّغتين العربيّة والإنكليزية ليتسنّى للباحثين من غير العرب الاطّلاع عليها.



دعوة للكتابة

ترحب مجلة "عمران" للعلوم الاجتماعية والإنسانية بنشر الأبحاث والدراسات المعمقة ذات المستوى الأكاديمي الرصين، وتقبل للنشر فيها الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية. وتفتح المجلة صفحاتها لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. وسيتضمن كل عدد من "عمران" محورا خاصا، وأبحاثا خارج المحور، ومراجعات كتب، ومتابعات مختلفة... وجميعها يخضع للتحكيم من قبل زملاء مختصين.

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

omran@dohainstitute.org

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي ١٧٤ – مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+

عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 011 004 369 666 504 023 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX



عُمران omran
للعلوم الاجتماعية والإنسانية

فصلية محكّمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

قسيمة اشتراك

الاسم: ....

العنوان البريدي: ....

....

الهاتف: ....

البريد الإلكتروني: ....

عدد النسخ المطلوبة: ....

طريقة الدفع: ☐ شيك لأمر المركز ☐ تحويل بنكي

يمكنكم اقتناء أعداد المجلة ورقيًا أو إلكترونيًا في المكتبة الإلكترونية من خلال التسجيل في الموقع:

www.bookstore.dohainstitute.org

طريقة الدفع: أدوات الدفع الإلكتروني.





- تنشر "عمران" البحوث الأصيلة (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

- تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ٦٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

- مراجعات الكتب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

- تخضع المواد المرسلة كافة، لتقييم وقراءة محكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته على ضوئها قبل تسليمها للتحرير النهائي.

- يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

- في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي اشتغلت بها في الأصل، بحسب برنامجي: اكسل أو وورد. ولا تُقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل كصور.





المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الاشتراكات السنوية

(أربعة أعداد)

لبنان	٤٠ $ للأفراد	٦٠ $ للمؤسسات
الدول العربية وأفريقيا	٦٠ $ للأفراد	٨٠ $ للمؤسسات
الدول الأوروبية	١٠٠ $ للأفراد	١٢٠ $ للمؤسسات
القارة الأميركية وأستراليا	١٢٠ $ للأفراد	١٦٠ $ للمؤسسات

عنوان الاشتراكات:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research and Policy Studies
جادة الجنرال فؤاد شهاب – بناية الصيفي ١٧٤ – مار مارون
ص.ب.: ٤٩٦٥–١١ رياض الصلح ٢١٨٠–١١٠٧ بيروت – لبنان
البريد الإلكتروني: distribution@dohainstitute.org
هاتف: ٨/ ٧/ ٩٩١٨٣٦ ١ ٩٦١+ فاكس: ٩٩١٨٣٩ ١ ٩٦١+
عنوان التحويل البنكي:
Arab Center for Research and Policy Studies
Societe General de Bank au Liban sal.
Mazraa - Al Mama Street - SGBL Bldg. - Beirut - Lebanon
Account Number: 011 004 369 666 504 023 (For US Dollars)
IBAN Number:
LB63 0019 0001 1004 3696 6650 4023 (For US Dollars)
Swift Code: SGLILBBX